

هدى لمواشى الشريفه * والتحقىقات المنيفه * تاليف الجهبذ
النحرير * والعام العلامة الشهير * الشيخ سيدى علي
التسولى على شرح شيخ الشيوخ * وخاتمة اهل
الروخ * سيدى محمد التاودى على المتن الذى
طار ذكره فى الآفاق * المشتهر بلائمة
الزقاق * المحتوى على كثير مما جرى
به العمل فى النوازل الفقهيه *
على مذهب امام دار الهجرة
النبريه * على صاحبها
افضل الصلاة وازكى
التحيه *

أمين



طبعة اولى

بالمطبعة التونسية الرسمية بحاضرتها الحميمة

سنة ١٢٠٢

سيرة النبي الخميني

* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

الحمد لله الذي هدانا للإيمان والاسلام * وأمر عباده المؤمنين في كتابه وعلى لسان نبيه عليه افضل الصلاة وأزكى السلام * بالوفاء بالعقود * والوقوف عند الحدود * وشرائع الاحكام * والصلاة والسلام على سيدنا محمد قطب دائرة الكون في البدء والاختتام * وعلى آله واصحابه الذين عزروهم ونصروهم وقاموا بنصرة الدين من بعده احسن قيام * أما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه * الراجي عفوهُ في سره ونجواه * علي بن عبد السلام التسولي البسراوى المدعو امديدش اسبل الله عليه رداء تقواه * واكرم متقلبه ومثواه * لما كانت لامية ابى الحسن علي الرضا * اقبلت الطلبة على تدريسها وقراءتها لاختصارها وكثرة فوائدها وتصدى لشرحها غير واحد من متاخرى الائمة الخذاق * وكان افضل شروحها تحقيقا * واولاها بالصواب تدقيقا * مع التجاز وبسط عبارة * وابدى ترتيب وحسن

إشارة

بسم الله الرحمن الرحيم
نحمدك اللهم ونشكر * ونشفي
عليك ونذكرك * ونستعينك
ونستغفرك * ونؤمن بك ولا
نكفر * ونقول مثلاً لامرك *
ومتشياً باذيال نبيك * اللهم
صل على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد كما صليت على
سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد كما
باركت على سيدنا ابراهيم انك
حميد مجيد عدد خلقك ورضى
نفسك وزنت عرشك ومداد
كلماتك وسلم تسليماً مثل ذلك
وبعد فهذا ان شاء الله تعالى
تعليق وجيز على لامية الرضا
يحمل مقلها * ويوضح مشكلها *

ويبين مجملها * من غير اكنار ممل * ولا اختصار مخمل * والله اسأل ان ينفع به

اشارة * على الاطلاق * شرح شيخ شيوخنما العالم التحرير * وذى العلم الغزير * وحيد عصره * شرقا وغربا * وفريد دهره * عجميا وغربا * الحائز قسبة السبق فى مصمار الكمال من اهل عصره * باتفاق * شمس الدين سيدى محمد التاودى * افاض الله علينا وعلى المسلمين من بحر علومه ما تقدر به العين يوم التنادى * دعنى القريحة الجمادة الى جمع ما كنت قيدته على شرحه عند اقرائنا به مرارا عديدة مما يوضح مشكله ويحل مقفله فاجبت الى مطلوبها * وبادرت بالسعاف الى مرغوبها * حرصا على كمال الفائدة * والنقاط نكتة زائدة * ليكون تذكرة لى * وتقريبا لفهام المبتدئين مثلى * ولتعليم ايها الاخ ان الانسان محل الخطا والنسيان * فقد يظهر له صوابا ما هو من قبيل الهذيان * فاعرف الرجال بالحق ولا تعكس فـ ان لكل زمان رجال * ولرجال كل زمان حرمة وبال * ولا تعرف الرجال الا بالحق الواضح فى مباحث الاستدلال * وفى الجامع الصغير للامام السيوطى همة العلماء الدراية وهمة السفهاء الرواية اخرجهم ابن عساكر عن الحسن مرسل مشيرا لصاحب هذا الشرح بصورة ته والامام الخطاب بصورة ح المهمة وللشيخ خليل بصورة خ المعجمة وللشيخ ميارة بصورة م او بصورة الش واصرح بغيرهم وربما تكلمت فى بعض المسائل مع شراح خليل او غيرهم وقصدى بذلك ايضا الحق من انصف * ومذاكرة من كان من اولى الالباب بقبوله انصف * كما قال القائل

ولله قوم كلما جئت زائرا
وجدت قلوبا كلها ملئت حلما
اذا اجتمعوا جاءوا بكل فضيلة
ويزداد بعض القوم من بعضهم علما
فان كان ما ابديته صوابا فمن الله والا فهو ما لا يستغرب مثله
من هذا الجنس واعوذ بالله ان اقول زورا او اغشى فجورا ومن حسد
يسد باب الانصاف * ويصد عن جميل الاوصاف * والله اسال

بقوله
سيوطيهم غيا وزقاق لم يغب
عن الحق الا انه لم يبجل
واشار بقوله لم يبجل الى ما وقع
من قتل ولد ولده عبد الوهاب
ابن محمد بن علي وكان عالما
جليلا وشهرا بالزقاق لان بعض
اجداده كان لا يعيش له ذكر حتى سكب زق زيت على واحد فعاش ذو الزق

ان يعصمنا من الزلل * ويوفقنا لصالح القول والعمل * وان ينفع
 به كما نفع باصله انه على ما يشاء قدير * وبالاجابة جدير *
 وهو حسبنا ونعم الوكيل قال الناظم رحمه الله (ثناءى
 على المولى) الثناء مختص بالجميل فهو مرادف للحمد على قول
 وعليه درج الناظم لانه قصد متابعة المولفين وامثال الحديث وهو
 قوله عليه السلام كل امرئى بال لا يبتدا فيه بالحمد فهو ابتر او
 اقطع وفي بعضها كل امرئى بال لا يبتدا فيه بسم الله الخ وقيل
 الثناء بالمدح قاله فى المشارق ولا ينبغي ان يحمل النظم عليه
 لما تقرر من ان المدح اهم من الحمد لمخصوص الحمد بالعتلاء وعموم
 المدح فيهم وفي غيرهم فلا يكون الناظم حينئذ ممثلاً للحديث
 المذكور لان الاعمال لا اشعار له باخص معين ثم اذا قلنا انه مرادف
 للحمد فلا يرد ما اوردوه من ان لا ابتداء بالحمد يفوت لا ابتداء
 بالبسملة وبالعكس لانه يحمل لا ابتداء فيهما على العرفى الذى
 يعتبر ممتدا من حين الشروع فى الشئ الى حين الاخذ فى المقصود
 او يحمل فى البسملة على الحقيقى وفى الحمدلة على الاضافى بان
 يذكر الحمد عقب البسملة متصلاً بها كما يدل عليه الكتاب العزيز
 فهو مبين لكيفية العمل ثم ان الحمد لغة هو الثناء اى الوصف
 بالجميل على الجميل على جهة التعظيم والتبجيل فقوله ظم ثناءى
 يتضمن الصيغة التى يودى بها الحمد وهو اللفظ المذكور ويتضمن
 الحمد اى اللانظ والواصف ويتضمن الحمد به لان الثناء خاص
 بالجميل كما مر وقوله على المولى هذا هو الحمد والمحمود عليه اى
 اصف المولى بالجميل لكونه مولى فالمولى من حيث ان الحمد واقع
 عليه هو محمود ومن حيث ان المولوية باعثة على الحمد هو محمود
 عليه فالامور الخمسة التى يتوقف عليها الحمد وهى الصيغة والحامد
 والمحمود والمحمود به وعليه كلها يتضمنها كلام ظم واذا كانت المولوية

(ثناءى على المولى) اى ذكرى
 له بالجميل اذ الثناء خاص
 بالخير على المشهور وقيل عام
 للحديث من اثنيت عليه شراً
 وجبت له النار واجيب بانه

هى الباعثة فلا يكون الثناء المذكور إلا على جهة التعظيم والتجليل
وقد علمت ان الحمد والمحمود عليه قد يفتقران بالاعتبار كما يفتقر
المحمود به والمحمود عليه بالاعتبار ايضا فى نحو قولك اصف الله
تعالى بالجميل على الجميل اى اصفه بالصفات الجميلة من قدرة
ونحوها لكونه متصفا بها فهى من حيث الوصف بها محمود بها ومن
حيث انها باعثة على الحمد محمود عليها والحمد عرفا فعل ينبى عن
تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً وهو مساو للشكر لغة وبينهما وبين
الحمد لغة عموم وخصوص من وجه فعمومهما باعتبار المورد وعمومه
باعتبار المتعلق والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به
من سمع وبصر الى ما خلق لاجله وهو اخص مطلقاً من كل واحد
من الثلاثة وقول ته من باب المشاكلة يعنى المجانسة ولما كان
ثناء اسم جنس اضيف الى معرفة فيفيد العموم فيوهم انه اتى
بجميع الثنات كلها رفع ذلك لايهام بقوله (ولكن لا احصى) الخ
فكانه يقول وان حصل منى ثناء عليه تعالى فانما ذلك على سبيل
الاجمال وليس فى طاقى ان اعد احاد ما يستحقه تعالى من الثناء
على التفصيل بل هو تعالى الذى يقدر ان يثنى على نفسه بما يستحق
من المحامد فوله ولكن بتشديد النون المفتوحة واسمها صمير
المتكلم اى ولكنى فحذف لاسم وفتح النون ولو ابقى النون
مكسورة بعد المحذف المذكور كان اولى والاحصاء العد قال تعالى
واحصى كل شئ عددا اى ليس فى طاقى احصاء اى عد الثنات
الموفية بما يستحقه تعالى من المحامد فقول ته موفيا الخ حذف
متعلقه كما ترى وهو جواب عن سوال مقدر وذلك ان ثناء نكرة
والنكرة فى سياق النفى نعم فهى لعموم السلب وذلك يقتضى نفي
العد من اصله مع انه لا يخفى امكان عد افراد كثيرة من افراد
الثناء فاجاب بان التنكير فى ثناء للنوعية اى لا احصى ثناء موفيا

من باب المشاكلة والثناء اسم
مصدر والمولى الناصر والمراد به
الله تبارك وتعالى ومنه ذلك
بان الله مولى الذين آمنوا
وثناءى معمول (اقدم) قدم
للاهتمام واقامة الوزن (اولاً)
ظرف له اى قبل الشروع فى
المقصود وان كان قدم البسمة
والتعريف بنفسه جمعاً بين
الحديثين واقتداء بكتاب الله
العزيز وقال فى المنهج
حمد الاله ربنا يقدم
والقول مهمى لم يقدم اجزم
(ولكن لا احصى) اى لا اعد
(ثناء) عليك موفيا بالتنوين
للنوعية

بما يستحقه فالنفي مساط على القيد فقط دون المقيد وهذا الجواب
اصله للثاني ثم قال فان قلت ما الدليل على العجز عن ذلك
قلت لما كان الحمد والشكر من النعم المقتضية للحمد والشكر
وهلم جرا الى غير نهاية لم يمكن لاثنيان بحمد او شكر موفيين
بجميع النعم اه ولذا قال الفاضل

لك الحمد مولانا على كل نعمة ومن جملة النعماء قولي لك الحمد
فلا حمد الا ان تمن بنعمته تعاليت لا يقوى على جدك العبد
وقد يقل المناسب للإقدام تفسيرا لاحصاء بالاستيعاب لكن لما كان
العبد يستلزم استيعاب المعداد اطلق نفي الملزوم واريد نفي اللازم
وهو الاستيعاب قاله اللهاني ايضا وبالجملته فهما جوابان اما ان
يجعل التنوين للنوعية ويكون النفي مسلطا على القيد كما مر واما
ان يجعل من باب نفي الملزوم وادارة نفي لازمه الذي هو الاستيعاب
وهو اقرب وعلى هذا الثاني فلا يحتاج لجعل التنوين للنوعية وقول
ته وقال مالك معناه لا احصى نعمك اللهم وعليه فالمراد بالثناء في
النظم النعم من اطلاق اسم اللازم وادارة ملزومه لان نفي استيعاب
النعم يستلزم نفي استيعاب الثناء المرتب عليها وقوله فائني عليك
بها اي تفصيلا (فذو العلا) مبتدا على حذف مضاف اي فثناء
ذو العلا (تعالى) تنزه عن صفات المحدثات كائن كائناته على
نفسه فما مصدرية ويحتمل ان لا يقدر مضاف في المبتدا وتكون
ما موصولة والكاف زائدة اي فذو العلا هو الذي اثنى على نفسه
في ازاله بما يستحقه ويحتمل ايضا ان تكون الكاف زائدة وما
مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل اي فذو العلا مشن على نفسه
اي ذاته بما يستحقه وهذا يجري في الحديث المذكور فقرأه
انت مبتدا وقوله كما اثبت خبره على التفصيل المتقدم (وبعده
على احمد الهادي صلاقي) الواو داخلة على صلاقي وهو مبتدا وعلى

وقال مالك معناه لا احصى
نعمك فائني عليك بها (فذو)
الصفات (العلا) جمع عليها
بالضم والقصر ككبري وفضلي
ودنيا وهو الله (تعالى كما اثنى
عليه) اي على نفسه فالضمير
لذو و اشار لحديث مسلم اللهم
لا احصى ثناء عليك انت كما
اثبتت على نفسك (وبعده)
اي الثناء (على احمد الهادي)
اي المرشد وهو من اسمائه
صلى الله عليه وسلم قال تعالى
وانك لتهدى الى صراط مستقيم
(صلاقي)

على الولا) مصدر والى وقصره (٧) ضرورة واتى بالصلاة بعد الشاء اداء لبعض الحق وامثالا للامر

واغتناما للاجر ففى الحديث

من صلى على واحدة صلى الله

عليه بها عشرة قال ابن عطاء

الله من صلى الله عليه مرة واحدة

كفاه امر دنياه وآخرته فكيف

بمن صلى عليه عشرة فلذا كانت

من افضل الاعمال (وآله) اقرار به

المؤمنون من بنى هاشم وقيل

والمطلب وقيل بنو غالب وقيل

اذقياء الامة وقيل جميع المؤمنين

وهو الا ليق هنا وآل اصله اهل

او اول قولان (والزوجات)

الطاهرات وقد اختلف فى

عدتهن وعدة من دخل بها منهن

بعد الاتفاق على انه مات منهن

فى حياته خديجة بنت خويلد

وزينب بنت خزيمة وتوفى

صلى الله عليه وسلم عن تسع

وهن المذكورات فى قول ابى

الفصل المقدسى

توفى رسول الله عن تسع نسوة

اليهن تغزى المكرمات وتنسب

فعائشة ميمونة وصفيصة

وحفصة تنلهن هند وزينب

جويرية مع رملة ثم سودة

ثلاث وست ذكرهن مهذب

يعنى فى الجمع والوزن لا فى

ترتيبهن فان سودة هى اول من تزوج بعد موت خديجة رضى الله عن جميعهن وقد اشار

احمد يتعلق به وبعده خبر مقدم (وعلى الولا) حال من الاستقرار

فى الخبر ويحتمل ان يكون على الولا هو الخبر وبعده يتعلق بالاستقرار

فيه وعلى كل حال فالجملة معطوفة على جملة ثناء على المولى

وقول ته وامثالا للامر اى لانه ورد ان النبى صلى الله عليه وسلم

قال كل امر ذى بال لا يبتدا فيه بيسم الله وبالصلاة على فهو اقطع

النخ قال بعض الائمة ينبغى للمصلى على النبى صلى الله عليه وسلم

ان يقصد بصلاته طلب زيادة الاكرام والانعام له لانه صلى الله

عليه وسلم اعطى حتى رضى وامثال قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا

صلوا عليه وسلموا تسليما وقول ته وقيل والمطلب النخ المطلب اخو

هاشم واولاده اختلف فيهم اما بنو هاشم قال اتفاقا وهو صلى الله عليه

وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن

قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر بن

مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن

مضر بن نزار بن معد بن عدنان (وآله) هو اسم جمع لا واحد له

من لفظه ولا يضاف غالبا إلا لمن له شرف من العقلاء المذكور فلا

يقال آل الجزار ولا آل الحجام ولا آل مكة والصحيح جواز اضافته

الى الضمير كما فعل الناظم ولاكثر ان آله من تحرم عليهم الزكاة

واصله اهل فقلت الهاء همزة على غير قياس ثم ابدلت الثانية

الفا ويصغر على اهيل واويل كذا فى القاموس (والزوجات) وقوله

وقد اشار الى ترتيب نكاحهن النخ خديجة بنت خويلد ثم سودة

بنت زمعة ثم عائشة بنت الصديق ثم حفصة بنت عمر ثم زينب

بنت خزيمة الهلالية ثم هند بنت ابى امية ثم زينب بنت

جحش ثم جويرية بنت الحارث الخزاعية ثم رملة ام حبيصة بنت

ابى سفيان ثم صفية بنت حبيى ثم ميمونة بنت الحارث الهلالية

وقوله اسم جمع لصاحب النخ اى لا جمع لصاحب الذى هو مطلق

ترتيبهن فان سودة هى اول من تزوج بعد موت خديجة رضى الله عن جميعهن وقد اشار

الى ترتيب نكاحهن من قال خليلي سباء على حلى زين هالة (٨) زها جفنها رمزا صحيحا فهذا

والصاحب اسم اجمع لصاحب
بمعنى الصحابي وهو من اجتمع
مومنا بالنبي صلى الله عليه وسلم
وهو من عطف عام على خاص
(ثم من تلامذ (اى تبعهم
(باحسان الى يوم لا تبلا) اى
الاختبار يوم تبلى السرائر وتبدل
ما اكتبته الضمائر (وبعد)
بنيت لشبهها بحيث في قطعها
من الاضافة التي كانت تستحقها
وهي الاضافة الى مفرد قاله
الرضي (فمن في الدين) يتعلق
بقوله (فقه) والفقه لغة العلم
والفهم قال ابو عبيد ليتفقها في
الدين اى ليكونوا علماء به وقال
عمر تفقها قبل ان تسودوا معناه
تعلموا العلم ما دتم صغارا قبل ان
تصيروا سادة رساء فتستحيوا
والناس معسدين خيارهم في
الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا
فقهوا اى اذا تعلموا العلم الذى
يتوصلون به الى عبادة ربهم
وحسن اتباع سنن نبيهم صلى
الله عليه وسلم والدين هنا اخص
منه فى قوله صلى الله عليه
وسلم هذا جبريل جاء يعلمكم
دينكم لان المراد ما ذكر وما

الصحة لان الصحابي اخص ومطلق الصحاب اعم انظر شرح
خليل عند قوله وآله واصحابه وقوله من عطف عام على خاص
النخ بل بينهما العموم والخصوص من وجه لا ان يكون مراده بالنسبة
لعطفه على الزوجات وقوله خليلي سباء على النخ اى سباء على
حلى زين هالة زها جفنها اى حسن وهنائم المعنى وقوله رمزا النخ
ليس مرتبطا بما قبله (وبعد) قول توهى للاضافة الى مفرد
النخ يعنى ان حيث منعت للاضافة لاصلية وهى للاضافة الى المفرد
والزمت للاضافة الى الجمل كما قال ابن مالك . والزما اضافة الى
الجمل . حيث واذا للاضافة الى الجمل على خلاف لاصل ولما
قطعت بعد من الاضافة لفظا ونوى معناها بنيت لشبهها بحيث في
مطلق القطع ولا فبعد منعت هنا للاضافة مطلقا لا الى المفرد فقط
ودخلت الفاء بعدها اما على توهم اما او على تقديرها فى الكلام والواو
نايبة عنها كقوله تعالى وربك فكبر والدليل على نيايتها انها لا تجمع
معها وقال الدماميني بعد طرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم
معمول لقول محذوف تقديره واقول بعد ما تقدم والقول محذوف
اى واقول بعد ذلك تنبيه (فمن فى الدين النخ) وقوله اذا فقهوا
النخ يمكن ان يقرأ بتخفيف القاف وفتحها مع فتح الفاء ايضا مبنيا
للفاعل اى فقهوا امر الشريعة وفهموا مسائلها وتدرّبوا بها يعنى مع
العمل بذلك وذلك شامل لما يدخله الحكم والفتوى كالمعاوضات
او الفتوى فقط كالعبادات ويمكن ان يقرأ بضم الفاء وكسر القاف
المشددة اى اذا علموا الفقه فتعلموه وعلموا به وقوله اخص منه فى
قوله صلى الله عليه وسلم النخ الدين فى الحديث هو مجموع لايمان
والاسلام والاحسان لخبر هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم بعد سؤاله
عن هذه الثلاث ولا يخفى ان ما هنا اعم مما فى الحديث كما مر
لا اخص كما قال هذا الش وقوله لان المراد ما ذكر اى لان المراد

بالدين

يتعلق به من احكام الجهاد والنكاح والطلاق

والعدة والمحصانة والبيع والرهن (٩) والصمان والشركة والاجارة وغير ذلك من الاحكام الشرعية

(مجتبى) مختار فاجتبه ربه

اختاره وهو خبر سن (مراد به)

خبر ثان (خير) مرفوع بمراد

والتنوين للشكثير اى خير كثير

لخير المومن بخير على كل حال

(وللرشد) وهو ضد الغى (اهلا)

اى جعل اهلا للرشد فان عمل

كان خيرا راشدا يشير لقوله صلى

الله عليه وسلم من يرد الله به

خيرا يفقهه فى الدين وانما انا

قاسم والله معطى الحديث رواه

البخارى فى العلم ومسلم فى

الزكاة من حديث معاوية وعند

الطبرانى يفقهه فى الدين

ويلهمه رشده (واحكامه) اى

الدين اى قضايا ومسائله

والاحكام جمع حكم والحكم

خطاب الله تعالى المتعلق بافعال

المكلفين بالطلب او بالاباحة

او بالوضع لهما (جلت) اى

عظمت (فذو خطية) ولايته

(بها) اى فيها اى فصاحب

الخطية فى احكام الدين (ان

اقسط) اى عدل (اعلى الناس

قدرا ومنزلا) وكيف لا والله

تعالى يقول واقسطوا ان الله

يحب المقسطين والمقسط العادل

بالدين فى النظم ما ذكره فى الحديث وزيادة وهو ما يتعلق باحكام
الجهاد والنكاح وغيرهما وعليه فصوابه ان يقول اسم بدل قوله
اخص فان كان المراد بالدين فى الحديث جميع متعلقاته من
احكام العبادات والمعاملات كان الدين هنا مساويا له لا اعم منه
ولا اخص وقوله والتنوين للتكثير النح اى فهو حينئذ على حذف الصفة
وقيل الحديث على ظاهرة وان من لم يتفقه لم يرد الله به الخير لخبر
ما استرذل الله عبدا الا حظرة اى منعه العلم والادب وقوله اى جعل
اهلا للرشد يعنى انه يكون بحيث اذا ورد عليه ما يرشده وسمعه
قلبه انشرح له صدره وقوله رواه البخارى فى العلم اى فى باب
العلم ومسلم فى باب الزكاة (واحكامه) قوله خطاب الله تعالى المتعلق
اى الدال على طلب فعل المكلف او على طلب تركه او الدال
على اباحته او على الوضع للطلب او الاباحة فالاول كقيموا الصلاة
والثانى لا تقربوا الزنى والثالث كلوا واشربوا ومثال الوضع للطلب
ادوا الصلاة فى وقتها فزال الشمس مثلا وضعه الشارع دليلا على وجوبها
كمروء المحول لوجوب الزكاة ووجود الحيض والدين وضعهما الشارع
لعدم وجوبهما ومثال الوضع للاباحة قوله تعالى الا ما ذكيتم فان
الزكاة وضعها الشارع لحلية المذكى فة قوله بالطلب اليه بدل من
قوله بافعال المكلفين وهو شامل لطلب الفعل وطلب الترك وسبك
العبارة المتعلق بطلب فعل المكلف او تركه ولا بباحة او الوضع لهما
اى للطلب والاباحة (قدرا ومنزلا) تميزان محولان عن الفاعل
اى علا الناس قدره ومنزله وجملة ان اقسط معترضة ويحتمل ان
يكون اعلى الناس خبر مبتدا محذوف اى فهو اعلى الناس والجملة
جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ذو وقوله ومنه ذلكم اقسط النح
اى لان اقسط هنا اسم تفضيل وهو انما يصاغ من الثلاثى لقول ابن
مالك * صغ من مصوغ منه للتعجب * النح وقال فى التعجب

واما القاسط فهو الجائر وقد يجئى الثلاثى بمعنى العدل ومنه ذلكم اقسط عند الله

قال ابو عبيد اى اعدل قال والعدل ما قام فى النفس انه مستقيم لا ينكوه مميز وقائما بالقسط اى بالعدل (يظل) هو اى ذر الخطة المقسط فيها (بطل الله) اى يجعل له ظل من حر الشمس يوم تذنو على قدر الميل ويجعل وجهها لما يلى العباد وقيل هو كناية عن جعلهم فى كنف الله وستره يشير لقوله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل الا ظله . امام عادل . وشاب نشا فى عبادة الله . ورجل قلبه معلق بالمساجد . ورجلان تحابا فى الله اجتمعا عليه وافترقا عليه . ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال اى اخافى الله . ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق به يمينه . ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه . رواه البخارى وغيره ونظمها العلامة ابو شامة فقال

وقال النبى المصطفى ان سبعة يظلهم الله الكرم بظله
محب عفيف ناشئ متصدق وبك (١٠) مصل والامام بعدله

وذيلها ابن جرير بسبعة اخرى فقال وزد سبعة اطلال غاز وعونه وانظار ذى مسر وتخفيف حمله وارفاذ ذى عدم وعون مكاتب وتاجر صدق فى المقال وفعله قال فدل على ان العدد لا مفهوم له وزاد القسطلانى من شيوخه ابنى الخير السخاوى فانهاها الى اثنين وسبعين وذكر منها امرأة مات زوجها وترك لها ايتاما فقامت عليهم لم تتزوج حتى

وصغهما من ذى ثلاث الخ فاقسط فى الآية من قسط الثلاثى (يظل) بالبناء للفعل ونائبه ضمير ذى الخطة وقوله وارفاذ ذى عدم الخ الرفد العطاء اى اعطاء ذى عدم ما يقضى به دينه يقال منعه رفده اى عطاءه وليس تكرارا مع ما قبله يليه لان الاول من رب الدين وهذا من غيره (يجتلى) قوله على منصتها اى كرسيها ومنبرها وقوله فضيلة ثالثة اى حال ثالثة والحال المؤسسة هى التى لا يستفاد معناها بدونها (لها خطط) قوله والشرطة الكبرى الخ صاحبها هو من له النظر فى الجنایات واقامة الحدود على من وجبت اقامتها عليه والصغرى صاحبها هو من وضع لمعونة الحكام واصحاب الدواوين

ماتوا او بلغوا ان يقوموا بانفسهم واجر ذلك للوالدة (منفردا يرى على منبر من نور) يشير فى لقوله صلى الله عليه وسلم ان المقسطين على منابر من نور يوم القيامة عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون فى حكمهم واهليهم وما ولوا رواه احمد ومسلم فى الامارة والنساء عن ابن عمر وبسكون الميم وبابن فى اوله ومعنى عن يمين الرحمن انهم فى حالة حسنة قال ابو عبيد يقال اثناء عن يمينه اذ اثناء من الجهة الحمودة والعرب تنسب الفعل الحمود والاحسان الى اليمين وضده الى اليسار وقوله وكلتا يديه يمين تنبيه منه على انه لم يرد الجارحة (الحب) بكسر الحاء اى المحبوب وهو المقسط وهو مرفوع نائب عن فاعل يرى (يجتلى) حال لان راى هنا بصرية من اجتليت العروس اذا رايتها مجلوة على منصتها ولا اجتلاء فضيلة ثالثة اذ لا يجتلى الا من يشوف الى رويته فهى حال مؤسسة لا مؤكدة والله اعلم (لها) اى لاحكام الدين (خطط) جمع خطه وهى الولاية (ست) بسقوط التاء لان المعدود مونث

قال ابن سهل اعلم ان للحكام الذين تجرى على ايديهم الاحكام ست خطط اولها القضاء واجلها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة (١١) الوسطى والشرطة الصغرى . وصاحب مظالم . وصاحب رد وصاحب مدينة . وصاحب

سوق اه المراد منها اولها (قضاء)

وهو لغة الحكم والامر والالزام

ونفاذ الشيء وتسامه والوحي

والاعلام قاله ابو عبيد قال ابن

عرفة قضاء الشيء احكامه

وامضاؤه والفراغ منه وبه سمي

القاضي لانه اذا حكم فقد فرغ

مما بين الخصمين فالتضاء من

الله حكم على عباده بطيعون به

ويعصون به من ذلك وقضى

ربك ان لا تعبدوا الا اياه اى

حكم عليكم بذلك تعبدوا قال ولو

كان القضاء امضاء وارادة لما عبد

احد غيره كما انه قضى بالموت

فليس احد ينجمونه لانه قضاء

امضاء وقال الازهرى وقضى

ربك ان لا تعبدوا الا اياه اى

امر ومنه فاقض ما انت قاض

اى امض ما انت معضيه قالوا

انصتوا فلما قضى اى فرغ من

تلاوته وقوله والمثلثة وقضى

لامر اى فرغ مما كانوا يوعدون

به وعرفا قال ابن راشد هو

الاخبار بحكم شرعى على وجه

فى حبس من امره بحسبه وصاحب الوسطى هو من يقيم الحد اى يباشرة وصاحب الرد هو الذى يحكم فيما استرابه القضاة وردة عن انفسهم وقيل من يلخص الكتب التى ترفع الى الامير باقل لفظ واشهر اسم فيوقع الامير فى ذلك ما يراه ثم ينفذ الحكم صاحب الرد (قضاء) قوله الحكم والامر والالزام الخ الظاهر ان هذه بمعنى واحد اى امر على وجه الالزام فيقال قضى عليه بكذا اى حكم عليه به او امره به على وجه الالزام او الزمه به كما ان نفاذ الشيء وتسامه والفراغ منه بمعنى واحد وكذا الامضاء والارادة شئ واحد ايضا بدليل قوله ولو كان القضاء امضاء وارادة الخ فارادة عطف تفسير قال القسطلانى يرد بمعنى الامر ومنه قوله تعالى وقضى ربك اى امر والاعلام ومنه قولك قضيت لك بكذا اى اعلتلك به والوحي ومنه قوله تعالى وقضينا الى بنى اسرائيل والالتزام ومنه قوله تعالى فاذا قضيتهم الصلاة والفعل ومنه فاقض ما انت قاض والارادة فاذا قضى امرا والموت ومنه ليقتض علينا ربك والكتابة ومنه وكان امرا مقتضيا والفصل ومنه وقضى بينهم بالحق والخلق ومنه فقضاهن سبع سموات قول ت اى حكم عليكم بذلك تعبدوا الخ اى اوجب عليكم ذلك والزمكم اياه وهو سبحانه قد يوجب الشئ ويريد خلافه كما اوجب الايمان والزمه للعباد واراد من بعضهم خلافه فلم يقع منهم وقوله وقال الازهرى الخ اى ابو منصور الازهرى لا الشيخ خالد شارح ابن هشام وقوله وقال القرافي انشاء الزام الخ لا يخفى انه يرد على القرافي ما ورد على ابن راشد لانه مساو له لان معناه انشاء الاخبار بالزام او اطلاق على ان قوله او اطلاق مستغنى عنه بقوله الزام لان الاطلاق فى المثال المذكور فيه الزام ايضا لمن بيده الارض

الالزام وقوله على وجه الالزام يخرج الفتوى ويفيد انه خبر فى اللفظ واما فى المعنى فهو انشاء لالزام الخصمين او احدهما كقوله تختلفان ويفسده البيع او يختلف المطلوب ولا شئ عليه

او الطالب مع شاهدة ويستحق ويرد عليه انه يصدق بحكم (١٢) الصيد وبساتر الخطط الشرعية

وقال القرافي انشاء الزام او اطلاق

كالحكم بلزوم الصداق او النفقة
او الشفعة او البيع والحكم
بزوال ملك ارض اندرست عن
احياء او صيد احرم صادده او
فد وملكه آخر وقال ابن عرفة
صفة حكيمية توجب لموصوفها
نفوذ حكمه الشرعى ولو بتعديل
او تجريح لا فى عموم مصالح
المسلمين فتخرج ولاية الشرطة
واخوانها والتحكيم وخروجه من
عموم الاضافة فى قوله نفوذ
حكمه اى نفوذه فى كل شئ
حكم به والحكم لا ينفذ حكمه
إلا فيما حكم فيه ولخفائه قال
الحطاب لم يظهر لى وجه خروجه
واورد ان القضاء تعرض له
لاحكام الخمسة ولا شئ من
الصفة بمعرض لها واجب
بان الصفة المذكورة معروضة
لاحكام باعتبار القبول والطلب
قال ابن عرفة وعلم القضاء اخص
من العلم بفقته لان متعلق فقته
كلى وكذلك فقه الفقيه من
حيث كونه فقيها اعم من فقته
من حيث كونه مفتيا قال فالحال
الفقيه من حيث هو فقيه كحال

او الصائد ولو قال اى ابن راشد والقرافي انشاء الزام يوجب نفوذه
فى كل شئ ولو فى تعديل النج لسما من ذلك وقوله وخروجه من
عموم الاضافة النج قد يقال التحكيم مما يشمل الحد باعتبار الاموال
ابتداء وانتهاء وباعتبار القصاص والتعديل والتجريح انتهاء حيث
يوافق الصواب كما قال خ ومضى ان حكم صوابا وجبته فالعموم
المذكور لا يخرج التحكيم لانه ينفذ حكمه فى كل شئ انتهاء
كالقاصى وهذا وجه استشكل ح وهو ظاهر وقد اجبت عن اشكاله
وعرضته على بعض اشياخى فاستحسنه وهو ان القاضى الذى ثبتت
له تلك الصفة هو بصدد نفوذ حكمه فى كل شئ بخلاف الحكم فليس
هو يصدد ذلك بل يصدد نفوذ حكمه فيما حكم فيه فقط فقوله ابن عرفة
توجب نفوذ حكمه النج اى توجب كونه بصدد نفوذ حكمه النج
وقوله القضاء تعرض له لاحكام الخمسة النج قضية جزئية موجبة
وقوله ولا شئ من الصفات النج كلية سالبة تنتج جزئية سالبة وهى
القضاء ليس بصفة وقوله واجيب بان الصفة النج حاصلة ان القضاء
تعرض له لاحكام الخمسة اما باعتبار قبول الاتصاف بالصفة واما باعتبار
نفوذ اى تنفيذ الزامه وفصله لان نفوذ حكمه بمعنى تنفيذ الزامه وفصله
والفصل والالزام تعرض لهما لاحكام لكن لا ينفذ من ذلك إلا الشرعى
وهو ما عدا الممنوع بل وتارة ينفذ حتى الممنوع حيث التقى ضرران
واحدهما اخف والخطا فى النتيجة جاءنا على ما عند هذا الش من
كذب الصغرى اذ ليس القضاء هو الذى تعرض له الاحكام بل قبوله
وطلبه وعلى ما قلناه جاء الخطا من كذب الكبرى لان الصفة المذكورة
تعرض لهما لاحكام باعتبار ما توجبه من الفصل والالزام كما بيناه فصار
القضاء تعرض له لاحكام ابتداء باعتبار قبوله وطلبه ودواما باعتبار نفوذ
فصله والالزام والله اعلم وقوله وعلم القضاء اخص النج اى لاحتياجه
لامور والشئ مهمى ازاد قيذا ازاد خصوصا وقوله وايضا فقها

عالم بكبرى قياس الشكل الاول فقط وحال القاضى والمفتى كحال عالم بها مع علمه بصغره القضاء

النضاء والفتوى التي هذا عين ما قبله فلا ينبغي ان يعطف بايضا فلو
قال لان فتوى القضاء التي كان صوابا وقوله الا ترى كيف غفل اسد
ابن الفرات التي فكان اسد ابن الفرات عالما بالكبرى فخط وهي
كل امرأة يحل وطوها يجوز لواطئها النظر لعورتها ونظرها هي اليه
ولم يكن عالما بالصغرى وهي ان نظر هؤلاء المجاري الى بعضهن
بعضا لا يحل ومثاله ايضا من علم ان كل امرأة ظهر بها حمل تحدد
حيث لا زوج لها ولا سيد وام يعلم خصوص المرأة نفسها فقد تكون
هذه المرأة ثبت غصبها او وطئت بشبهة او جاءت متعانة بغاصبها
او انها وطئت بين الفخذين على ما قالوا من ان الولد يتكون من
ذلك كما اشار له خ في اللعان بقوله ولا وطء بين الفخذين وهذا
معنى قولهم يلغى طردها ويعمل معتبرها وقوله عن ضييع وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه التي مثله في ح عن ضييع ايضا وتامله مع
قوله العلم شرط صحة فيه كما قال خ مجتهد ان وجد وللأ فامثل
مقلد اللهم إلا ان يقال معناه لا باع له في حفظ مسائله ولكن معه
تحصيل لقواعد ومع من الفهم ما يدخل به الجزئيات تحت
كلياتها وللأ فكيف يتأتى له ان يحسنه مع فقد تحصيل القواعد
وعدم فهم ما يدخل به جزئيات تلك القواعد وفي اقصية البرزلى
ان اميرافريقية استفتى اسد ابن الفرات في دخوله الحمام بجواربه
دون ساتر له ولهن فاجاب بجوازه لانهن ملكه واجابه ابو محرز
بمنع ذلك قائلا لانه لا يجوز نظرهن الى بعضهن بعضا قال ولهذا
قيل ان ابا محرز كان افقه نفسا وفهما والآخر احفظ ولا فقه افضل
من الحافظ لقوله عليه الصلاة والسلام رب حامل فقه الى من هو
افقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه وفي المدونة قال مالك
ليس علم القضاء كغيره من العلوم ولا اعلم بهذا البلد احدا اعلم
بالقضاء من ابي بكر بن عبد الرحمن وكان اخذ شيئا من علم القضاء

ولا خفاء ان العلم بهما اشق
وايضا فقهما القضاء والفتوى
مبينان على اعمال النظر في الصور
الجزئية وادراك ما اشتملت
عليه من الاوصاف فيلغى طردها
ويعمل معتبرها اه الا ترى كيف
غفل اسد ابن الفرات اذ افق
السلطان بجواز دخوله الحمام
مع جواربه دون ساتر عن
نظر بعضهن الى بعض وادركه
غيره فافتاه بالمنع وهو الصواب
وقال في التوضيح وعلم القضاء
وان كان احد انواع الفقه
لأنه تميز بامور زائدة لا
يحسنها كل الفقهاء وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه والنضاء
فرض كفاية لان المرء لا يستقل
بامر دنياه ولا بد من تنازع
فاحتج الى من يفصله ولهذا

المعنى جعل السلطان (مظالم) صاحب المظالم هو الذى جعل له اخراج الايدى الغاصبة عما استولت عليه واثبات الايدى المالكه وياخذ بالخبر الشائع والاستفساضة وشهادة اهل الخير وليس له تعديل شاهد فان تكلفات الشهادات عنده وتغذر الاصلاح رد امرهم الى القاضى يقطع نزاعهم باليمين وقال الماوردى نظر المظالم هو قود المتظالمين الى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التخاصم بالهيبه فكان من شرط الناظر فيها ان يكون جليل القدر نافذ الامر قليل الطمع كثير الورع لانه يحتاج الى سطوة الحماية وثبتت القضاة ولم ينصب لذلك احد من الخلفاء الاربعة واول من انتصب لذلك وافرد له يوما عبد الملك ابن مروان وكان اذا اشكل عليه فيها حكم رده الى قاضيه ابى ادريس لازدى ثم زاد من جور الولاة وظلم البغاة ما لم يكفهم عنه الا اقوى الايدى فكان عمر بن عبد العزيز اول من نذب نفسه لها فاغلظ فيها حتى قيل له نخشى عليك العواقب فقال كل يوم اخشاه دون يوم القيامة فلا وقته وجلس لها خلفاء بنى العباس وحاصلهم ان ما وقع من الغصب والتعدى والاستطالة ممن لا يقدر على دفعه وردة يرده من قدر على ذلك ووفقه الله تعالى ومما ينظر فيه صاحب المظالم رد الغصب السلطانية (١٤) وغيرها والاوقاف العامة والخاصة

وتنفيذ ما وقف من احكام القضاة والنظرين في المحسبة ومراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والاعياد (وسوق) قال ابن سهل وصاحب السوق كان يعرف بصاحب المحسبة لان اكثر نظره انما كان فيما يجرى في الاسواق من

من ابلان بن عثمان واخذ ذلك ابلان من ابيه عثمان (مظالم) هو المسمى في عرف الناس اليوم بالقائد وقوله الحماية جمع حام وهو من يحمى ويمنع الظالم من المظلوم وقوله وتنفيذ ما وقف من احكام القضاة اى ما عجزوا عن تنفيذه ينفذه صاحب المظالم (وسوق) قوله ويعدى اليه فيه اى يستنصر به فيه وكذا قوله

غش او خديعة ودين وتقصد مكيال وميزان وشبهه وقد سالت بعض من لقيت بعد هل لصاحب السوق ان يحكم في عيوب الدور وشبهها وهل يجوز له ان يخاطب حكام البلد في الاحكام فقال ليس له ذلك الا ان يجعل له ذلك في تقديمه وقال الماوردى حاصل المحسبة امر به معروف ظهر تركه ونهى عن منكر ظهر فعله قال تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير الاية قال وهذا وان صح في كل مسلم فان الاحتساب فرضه ذلك بحكم الولاية وفي حق غيره فرض كفاية وايضا عليه ان يبحث على المنكرات الظاهرة وعما ترك من المعروف الظاهر ويعزر في ذلك ويتخذ معه اعوانا ويعدى اليه فيه وليس ذلك لغيره قال واعلم ان المحسبة واسطة بين احكام القضاء واحكام المظالم توافق القضاء في الاستدعاء اليه وسماعه الدعوى لكن لا على العموم بل في امور مخصوصة وهى ما يتعلق ببخس وتطيف في كيل او وزن وما يتعلق بغش او تدليس في مبيع او ثمن وما يتعلق بمطل وتأخير دين وليس له سماع الدعاوى الخارجة عن ذلك من العقود والمعاملات وما يتوقف على ثبوت البيّنات وقبولها والتكليف وانما ذلك للبحكام والقضاة قال ويجب ان يكون حرا عدلا عالما بالمنكرات ذا رأى وخشونة

في الدين وقال غيره يجب ان يكون فقيها في الدين قائما مع الحق نزيه النفس على الهمة معلوم العدالة ذا امانة وحلم وثيقظ لا يستغفزه طمع ولا تاخذة في الله لومة لائم اقام علي رضي الله عنه حدا على رجل فقال قتلى فقال الحق قتلك قال ارحمني قال الذي اوجب عليك الحمد ارحم بك مني ولا يثرب على احد في امر حتى يقدم فيه وراى ابن عائشة رجلا يكلم امرأة في الطريق فقال له ان كانت محرما فبيع بك وان لم تكن محرما فهو افسح ويجب ان يمنع الناس من المحكرة في زمن الضيق قلت وينهى عن بيع الرجل على بيع اخيه ويودب فاعله وفي المواقى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من التسعير وقال ان الله هو القابض الباسط والمغلى والمرخص وانى لارجوان التقى الله وليس لاحد منكم علي مظلمة ظلمته بها لا في عرض ولا في مال قال ابن رشد الجالب لا يسعر عليه اتفاقا وان كان تسعير لغيره فلا يكون الا اذا (١٥) كان الامام عدلا وراة مصلحة بعد جمع وجوه اهل ذلك

السوق عليه (ورد) قال ابن

عرفه عن ابن سهل وانما يحكم صاحب الرد فيما استرابه القضاة وردوه عن انفسهم وقال ابن الحماجب صاحب الرد هو من يلخص الكتب التي ترفع الى الامير باقل لفظ واشهر اسم يعرف في ظهر الكتاب فيوقع الامر في ذلك ما يراه ثم ينفذ الحكم صاحب الرد (شرطة) قال في القاموس

بعد في الاستعداد اليه اى في الاستنصار به ورفع الدعوى اليه وقوله ولا يثرب على احد النخ التشريب العتاب قال تعالى لا تشريب عليكم اى لا عتاب اى لا يعاتب احدا في امر حتى يتقدم اليه فيه وينهاه عنه فح اذا عاد عاتبه بالضرب او السجن وقوله ويجب ان يمنع الناس من المحكرة يعنى من الشراء للاخيار والاحتكار ومن احتكر طعامه وقت الرخاء فحدث غلاء فهل يجبر على اخراجه قولان ارجحهما عدم الجبر الا ان لا يوجد في السوق اصلا وكان فيه فصل عليه وعلى عياله (مصر) قوله والنظر في الاحكام الى قوله وحماية الحرير اى فيجس الحريم بان ينتقم ممن يتعرض له

الشرطة بالضم واحد الشرط كصرد واول كتيبة تشهد الحرب وتنتهي الموت وطائفة من اعوان الولا وهذا الاخير هو المراد لانهم قالوا وضع صاحب الشرطة لمعونة الحكام واصحاب المظالم واقامة الحدود والتعازير واشخاص الناس لذلك قاله الونشريسي عن ابن امين القوطي (مصر) يريد ولاية المصر قال الماوردي واذا قلد الخليفة اميرا على اقليم او بلد كانت امارته على ضربين عامة وخاصة والعامة امارة استكفاء وهى ان يفوض اليه في ذلك الاقليم او البلد سائر عمله المعهود من تدبير الجيوش وتفريقهم في النواحي وتقدير ارزاقهم والنظر في الاحكام وتقليد القضاة والحكام وجباية الخراج والزكاة وتفريقها وحماية الحرير واقامة الحدود والامامة في الجمع والجماعات وتسيير الحاج من عمله ومن يسلكه من غير اهله حتى يتوجهوا معانين عليه والخاصة ان تكون مقصورة على شى من هذه الامور اذ بنى اما الامامة الكبرى التي هي اصل لسائر الخطط فحققتها على ما في النهاية رئاسة في الدين والدنيا عامة لشخص واحد

ونقصه الآمدي بالنسبة قال والحق انها خلافة للرسول صلى الله عليه وسلم في اقامة الشرع وحفظ
 الملة توجب اتباعه على كافة الناس ابن عرفة لا يقرب انها صفة حكيمية توجب امتثال مستطاع امر
 موصوفها في غير منكر عموما فيخرج القضاء وقوله مستطاع امر من اضافة الصفة للموصوف اى امتثال
 امر موصوفها المستطاع وعقدها لمن يقوم بها في الامتة واجب بالاجماع وان صد عنه الاصم قاله الماوردي
 وهل هي واجبة بالعقل لما في الطباع من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم كما قال الافوه وهو جاهلي
 تهدى الامور باهل الراى ما صاغت وان تولت فبالاشرار تنة-----اد

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة اذ جهالهم -----اد
 او بالشرع قولان قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وقال صلى
 الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي (١٦) وقال سليلكم بعدى ولاة فيليكم

<p>البريرة ويليكم الفاجر بفجوره فاسمعوا واطيعوا في كل ما وافق الحق فان احسنوا فلكم ولهم وان اساءوا فلكم وعليهم فصل الامامة واجبة كفاية كطاب العلم وزيارة الكعبة فان لم يتم بها احد حرج اى اثم من الناس فريقان اهل الاختيار والحمل والعقد وهو من اجتمع فيسه ثلاثة اوصاف العدالة والعلم الذى يوصل الى معرفة من</p>	<p>ويذب عن اعراض المسلمين وينظر فيمن يلى احكام الحسبة والمظالم والسوق والشرطة قوله عن ابن عرفة اى امر موصوفها المستطاع يعنى الذى تجب طاعته فيه وقد يقال لاحاجة لهذا اللفظ لانه لم يخرج شيئا فان قيل اخرج به الامر الذى تجب طاعته فيه اذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قلنا هذا خارج بقوله في غير منكر ولا يقال اخرج به من لا تجب طاعة امره كملق الناس لانا نقول هذا خارج بقوله صفة اذ ليست هذه الصفة ثابتة لكل الناس تامل وقوله والشجاعة والنجدة الموديان الخ انظر هل هما بمعنى او يقال النجدة هي كونه ممن ياخذ بالمحذر في شجاعته لانها</p>
--	--

يستحقها والراى والخبرة الموديان الى معرفة من هو بالامامة اصلح والتدبير اقوم
 والفريق الثانى اهل الامامة حتى ينتصب احدهم لها وليس على غير هذين الفريقين اثم واهل الامامة
 من اجتمع فيه العدالة والعلم وسلامة الخواص والاصفاء وصحة الراى المفضى الى سياسة الرعية وتدبير
 المصالح والشجاعة والنجدة الموديان الى حماية البيضة وجهاد العدو والسابع النسب وهو ان يكون
 قرشيا قال صلى الله عليه وسلم الامراء من قریش وقال صلى الله عليه وسلم الخلافة في قریش ما
 اقاموا الدين وخالفوا الخوارج وغلا بعضهم فقال لو استوى قرشى وقبلى في شروط الامامة ترجح
 القبلى لانه اقرب لعدم الجور والظلم قال في القصيد ولا يكون بطرو الفسق منعزلا وتنعقد الامامة
 بامور ثلاثة الاول اختيار اهل العقد والحمل وهل يكفى منهم واحد او اثنان او لا بد من خمسة لان
 هو جعلها شورى بين ستة الامام احدهم ولان بيعة ابى بكر حضرها خمسة عشر وابو عبيدة وسالم

وسالم مولى ابي حذيفة وبشر بن الحارث واسيد بن حضير رضى الله عنهم ولا ينتظر غائب على الصحيح وقيل لابد من اهل العقد والحل في كل بلد فلو عقدوها لواحد ثم ظهر من هو اولى منه فان كان ذلك لعذر من سفر او مرض مضت للاول والا فقولان واذا انفرد بصفاتها واحد لم يجز ان يعدل عنه وفي افتقاره للعقد له قولان واذا عقدت لامامين في بلدين فهي للاول ولو في غير بلد الميت وفسخت ان عقدا بزمن او جهل الاول الثانى مما تنعقد به العهد من الامام الى من يراه اهلا لها اجمع المسلمون على جواز ذلك الا ان يجعلها لابنه او ابيه فثالثها تصح للاب دون الابن لما جبلت عليه النفوس من حب الولد بناء على انها حكم على الامة او شهادة لمن لا يشهد له وقبول المعهود اليه المعين شرط واذا قبل فليس للمولى عزله الا لضرر جرحته وللخليفة ان ينص على اهل الاختيار واهل العقد والحل ولم ان يعهد لثنين او اكثر على الترتيب كما فعل صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة قال ان اصاب زيد فجعفر وان اصاب جعفر فابن (١٧) رواحة تنبيه وهل ينعقد العهد بمجرد الاشهاد به او حتى

ادوم له لا مطلق الشجاعة التي لا ياخذ معها بالخذر فهذه مذمومة وقوله الا ان يجعلها لابنه الخ اى فلا اجماع حيثذ وقوله فثالثها تصح الخ اى وارلها يجوز مطلقا لانه امين الامة نافذ الامر لهم وعليهم فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للهمة طريق على امانته وثانيها لا يجوز حتى يشاور فيها اهل الاختيار فيرونه اهلا لها لان ذلك منه تزكية تجرى مجرى الشهادة وتقليده على الامة يجرى مجرى الحكم وهو لا يجوز ان يشهد ولا ان يحكم

السلام وقاضى الانكحة الاجمى وامرهما ان يبايعا عمر ولد الخليفة فاعتذرا كيف نبايعه ونحن شهدنا ببيعة اخيه احمد والتزمناها وكان الحاجب نبىلا فلما راي امتناعهما قال ادخلا دار السلطان واشتغلا بغسله وتكفينه فلما دخلا احضر الحاجب اهل الحل والعقد وامرهم ان يبايعوا عمر فبايعوه فلما خرج القاضيان وجد البيعة قد حصلت وكان في انتظار احمد المشهود له بالعهد وهو بفقصة خوف الفتنة فبايع القاضيان وكان ابن عرفة يستصوب فعل الحاجب وامتناع القاضيين اولا وبيعتهم ثانيا رحمة الله على الجميع الثالث مما تنعقد به البيعة التغلب فان اشتدت شوكته وجبت طاعته ولا تجوز منازعته ارتكابا لاخف الضررين ولا يشترط حيثذ شئ من الشروط لقوله صلى الله عليه وسلم اسمع واطع وان كان عبدا حبشيا قال النووى وتصور امامة العبد اذا ولاه بعض الائمة او تغلب على البلاد بشوكته واتباعه وقال ابن العربى في حديث وان لا ننازع الامر اهله يعنى من ملكه لا من استحقه وتجب طاعة الامير ولا يجوز الخروج عليه ما لم يامر بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال عمر ابن

الخطاب لسويد بن غفلة لعلك لا تلقاني بعد اليوم فعليك بثقوى الله والسمع والطاعة للامير وان كان عبدا حبشيا مجذما ان شئتكم فاصبر وان ضربك فاصبر وان اخذ مالك فاصبر وان راودك على دينك فقل طاعة ربي دون طاعة مخلوق مثلي ولا تخرج يدا من طاعة الله وهي وصية جامعة واوحى الله الى بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام انا الله لا اله الا انا ملك الملوك قلوب الملوك بيدي فمن اطاعني جعلتهم عليه رحمة ومن عصاني جعلتهم عليه نكمة فلا تشغلوا انفسكم بسبهم وادعوني اعطفهم عليكم (انجيلي) تتميم اى اتضح الامر في الخطط الست وعدها على ما ذكره المتيطي وابن سهل وغيرهما (واعظمها قدرا) اى واعظم الخطط الست اما الخلافة التي هي اصل جميعها فلا خفاء انها اعظم واجل والمراد اعظم قدرا عند الله تعالى اذا هو عدل (واكمل منظرا) في عين الناس (قضاء) و اشار به الى قول المتيطي وابن فرحون عن ابن سهل (١٨) ان خطة القضاء اعظم الخطط قدرا

وان اليه المرجع في الجليل والحقير
من الاحكام ويختص بالنظر في
المجراحات والتدميات ويحتمل
واكمل منظرا ان محل نظره
اوسع لانفراده بما يختص
به خ وانما يحكم في الرشد
وضده والوصية والحبس
المعقب وامر الغائب والنسب
والولاء وحد وقصاص ومال يتيم
القضاء (نعم ان ام قاص) اى
اذا ضم الى ولاية القضاء ولاية
الخطبة والامامة بالجامع

الاعظم (علا) بسبب ذلك (هـ) آخر ومقتضاه حسن اجتماعهما ولا شك انه اهيب ووقع في النفوس
قال ابن عرفة والمعروف ببلدنا قديما وحديثا منع امامة قاضي الجماعة او لانه كحة امامة الجامع
الاعظم بها وسمعتهم يعللون ذلك بان القاضي مظنة لعدم طيب نفس المحكوم عليهم به مع تكرار ذلك في الاحاد
فيؤدي الى امامة من هو له كاره ورده تليذه الابى بانه ان كان يحكم بالحق فكراهم لم غير معتبرة
وهم ظالمون في كرهه وان كان يحكم بالباطل فهو لا يستحق القضاء ولا الامامة والله اعلم ولما كانت
النفوس تحب الرفعة ومن حسنت نيته قد يرغب في الثواب ولا اجر وكان في الامر خطر وغرر قال
مزهدي في ذلك ومرغباه (ولكن حذارا) بالشنوين مع كسر الحاء اسم مصدر اى احذر كتحذيرا وبفتح
الحاء وكسر الراء اسم فعل اى احذر (يا تلميذا بشرعة) صيغة مبالغة في عالم خصمه بالذكر

لان الجاهل يحرم عليه (توقاه) اى اجعل بينك وبين القضاء وقاية بان تدفعه عنك بما امكن (واهرب) منه فان ساقك القضاء اليه وبليت به فاعدل وهو قوله (واعدل ان كنت مبتلى) قال فى الجواهر الحكم بالعدل من افضل اعمال البر واعلى درجات الاجر قال تعالى فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المتقطين وقال صلى الله عليه وسلم المتسوطون على منابر من نور يوم القيامة ولكن خطره عظيم لان الجور فى الاحكام والتباع الهوى فيها من اعظم الذنوب واكبر الكبائر قال الله عز وجل واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا وقال صلى الله عليه وسلم ان اعنى الناس على الله وابغض الناس الى الله وابعد الناس من الله رجل ولاه الله من امر امته محمدا شيئا ثم لم يعدل فيهم فالقضاء محنة ومن دخل فيه فقد ابتلى بعظيم لانه عرض نفسه للهلاك ولذلك قال صلى الله عليه وسلم من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين وفى رواية ابن ابي ذؤيب فقد ذبح بالسكين فلا ينبغي ان يقدم عليه الا من وثق بنفسه وتعين له او جبره الامام العدل عليه اه كلام ابن شاس واليه اشار الناطم مع زيادة حديث القضاة ثلاثة فقال (تأمل حديث القاضيين (١٩) وثالث) رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم

عن بريدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القضاة ما لا يابى بان فى كلام ابن عرفة حذف دل عليه السياق ومعناه مطنة لعدم طيب نفس المحكوم عليهم به لمطنة عدم حكمه بالحق لانه الغالب بدليل حديث القضاة ثلاثة ونحوه من كلام الائمة ولا سيما فيما تاخر من الزمان والمطنة لا تكتفى بتحقيق المنة فكرهتهم له حينئذ فى محلها (توقاه) على حذف العاطف

والحكم فهو فى النار ويؤخذ منه ان الوعيد انما يباحق العالم الجائر او الجاهل الذى لم يؤذن له فى الدخول واما اذا اجتهد العالم واخطا فلا يباحقه الوعيد بل هو ماجور (و) تأمل (قول رسول الله) صلى الله عليه وسلم (يحسب) مضارع حسي (مغلا) يريد قوله صلى الله عليه وسلم ان القاضى يأتى يوم القيامة مغلولته يداه الى عنقه فيطلقهما عدله ويوثقهما جورا واخرج الشيرازى فى الالقياب عن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ان القاضى العادل يجاء به يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يمتنى ان لا يكون قصص بين اثنين فى ثمرة قط ذكره فى الجامع (وقوله) صلى الله عليه وسلم (فى ذبح بلامدية) اى من ولى القضاء فقد ذبح بغير سكين قال بعضهم وما اقبح الذبح بالسكين فكيف به بغير سكين (واية الجن) مبتدا (فيمن) قد (جار تكفى) فى التوقى يريد واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا اى الجائرون (لتعدلا) فالالف بدل من نون التوكيد الخفيفة واللام المكسورة لام الامر (ويروى بتفصيل) اى بصيغة اسم التفصيل (عشو وبغضة وبعد بمن) اى فيمن قد جار) يريد ان اعنى الناس على الله الى آخر ما تقدم (اياك والبلا) اى احذر تلاقى نفسك والقضاء

الذى هو بلاء ومحنة والله تعالى اعلم **فصل (الا ايها القاضي)** ناداه مستفتحا بحرف التنبيه تنبيها على ما هو فيه من مقام الخلاف في الارض ليحكم بالحق ولا يتبع الهوى فيمن له كيفية ابتداء الحكم وبيان المدعى من المدعى عليه وبيان اوجه الدعوى وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها فاشار للاول بقوله (لتامر من ادعى) اذا عرفته بكونه جلب الآخر او (٢٠) سبقه او سلم له انه المدعى

والا فلا يخص واحدا بكلام ولا

غيره قال ابن عرفة قال اشهب واذا جلس الخصمان بين يديه فلا باس ان يقول ما لكما او ما خصومتكما او يسكت ليستداه فاذا تكلم احدهما سكنت الآخر حتى يسمع من صاحبه ولا يستدعي احدهما فيقول ما تقول او ما لك لا ان يكون علم انه المدعى ولا باس ان يقول ايكما المدعى فان تنازعا في ذلك صرفهما كما قال في التحفة وحيث خصم حال خصم يدعى فاصرف ومن يسبق فذاك المدعى وقوله (بدعواه) متعلق بتامر اي لتسامر بذكر دعواه والمراد لتامر من ادعى بالكلام او بدعواه متعلق بتحولا في قوله (عن عرف واصل تحولا) بيان للامر الثاني يعني ان المدعى هو من تحول بدعواه عن الاصل والعرف اي

اي احذر منه وتوقاه **فصل (الا ايها القاضي)** قول ت وبيان اوجه الدعوى الخ يعني هو الآتي في قول الناظم فان صححت الدعوى الخ وكيفية ابتداء الحكم هو قول الناظم لتامر وبيان المدعى من المدعى عليه هو قوله عن عرف واصل تحولا وقوله وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها الخ لو قال وبيان شروط صحة الدعوى لكان اقرب واحسن كما ياتي في قوله فان صححت الدعوى الخ وقوله وبدعواه متعلق بتحولا الخ حاصله ان جعلته متعلقا بتامر فهو على حذف مضاف اي بذكر دعواه كما قال وان جعلته متعلقا بتحولا لزم الدر لانهم يكون المعنى حينئذ هكذا لتامر من ادعى بالكلام حال كونه تحولا بذكر دعواه عن اصل او عرف فتحوله عن الاصل والعرف يتوقف على كلامه وامره بالكلام يتوقف على تحوله وحينئذ فالصواب ان بدعواه يتعلق بتامر وان الناظم حذف الواو مع ما عطف والتقدير لتامر من ادعى بدعواه ومن تحول عن اصل او عرف بالبيننة فحذف الموصول وابقى صلته وان جعلت متعلق لتامر محذوفا اي بالكلام وبدعواه يتعلق بتحولا فلا بد من هذا ايضا اذ يصير التقدير لتامر من ادعى بالكلام ومن تحول بدعواه عن اصل او عرف بالبيننة فلا محيد عن حذف الواو مع ما عطف على كل حال والباء بدعواه على الثاني سببته نعم يحتمل ان الناظم سكث عن يومر بالكلام لان الغالب ان الجالب

تجردت عنهما معا كدعوى الرجل على آخر بدين او انه عبده فان الاصل هو

الحرية وبراءة الذمة فالاول مدع والثاني مدعى عليه ولو اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المرتهن مائة نظر في قيمة الرهن فمن شهد له منهما فهو المدعى عليه والآخر مدع ولو تنازع الزوجان في شيء من متاع البهت فما شهد العرف فيه انه للرجل كان

الرجل مدعى عليه والعكس بالعكس كما يأتي تمامه في قوله ذا المجيب من ادعى النج قال ابن المسيب من عرف المدعى من المدعى (٢١) عليه فقد عرف وجه القضاء اذ لم يختلفوا فيما لكل وفي التحفة

تمييز حال المدعى والمدعى

عليه جملة القضاء جمعا واعلم ان المدعى يطلق على معنيين احدهما الجالب وهو المراد بقوله لتسامر من ادعى والاخر المصطلح عليه المذكور في كلام ابن المسيب وغيره وهو من يومر بالبينة وهو المعروف بانه من تجرد قوله عن مصدق وذكره المصنف في قوله عن عرف واصل تحولا لا الذي يومر بالكلام اولا كما هو ظاهر كلام المصنف وخ في قوله وامر مدع النج وغير واحد و اشار للامر الثالث وهو بيان اوجه الدعوى الاربعة وهى طلب شئ معين او ما في ذمة معين او ما يثول الى احدهما بقوله (فان صححت الدعوى بكون) الشئ (الذى ادعى) المدعى (معينا) كدعوى او دابة او عبد انسه له (او حقا عليه) اى على معين بالشخص كدعوى او على زيد بسدين او بسلام او بالجنس كدعوى على قبيلة ان

هو الذى يبدأ به عند القاضى ويكون المعنى ح لتامر من ادعى باثبات دعواه حال كونه تحولا عن اصل او عرف وهذا اقرب وقوله وقال ابن المسيب النج لا يخفى ان معرفتهما تتوقف على معرفة ابواب الفقه واحكامه وبعد معرفتهما لا بد ان يعرف ما يحكم به على كل منهما وذلك يتوقف على معرفة مسائل الفقه وقواعده تنبيه فان تعارض الاصل والعرف فالحكم للشافى قال ابن عبد السلام وغيره اذا تعارض الاصل والغالب فالحكم للغالب والغالب والعرف مترادفان وعليه فاذا كانت الدعوى مقارنته للعرف ومخالفة للاصل كدعوى الزوج على ولى الامة انه غره بحريتها فالاصل عدم الغرور والغالب عدم رضا الزوج بنكاح الامة فالقول له وكدعوى الزوجة على زوجها المحاصر عدم الاتفاق فهو متمسكة بالاصل وهو بالغالب فالقول له وكدعوى العبد المحوز بالملك انه حر فهو مدع للاصل مخالف للعرف على انه قد يقال ان المدعى عليه في هذه المسائل ونحوها لم يتمسك بالاصل في المعنى لان حاصل معنى دعوى السيد في الاولى ان الزوج رضى بنكاح الامة والزوجة في الثانية تدعى تعمير الذمة والعبد في الثالثة يدعى نفى الرق وعداء السيد عليه والاصل عدم الرضا والتعمير والعداء (فان صححت الدعوى) حاصله ان الدعوى لا تصح الا بكون المدعى به معينا او في ذمة معين او يثول لاحدهما معلوما ذا غرض صحيح وكونها معتبرة شرعا لا تكذبها العادة قال ابن سهل ان كانت في شئ في الذمة بين قدره وذكر انه ترتب من بيع ونحوه وان كانت في عقارين محله من البلد او في شئ من ذوات الامثال بين الكيل والوزن والعدد او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة القرافى وفي

رجلا منها قتل وليك خطا (او) دعواك حقا (انجلى) ظهر انه (يثول لذا او ذا) اى يثول معين كدعوى المرأة الطلاق لتحرز نفسها او العبد العتق كذلك او لما في ذمة معين كدعوى المرأة بعد الطلاق انه كان اصا بها

المحلى بالذهب قيمته فضة وبالعكس وبهما بما شاء منهما الى آخر ما ياتي عند قوله لكن ان كان مجملا كلام يبين الخ وهو مستغنى عنه بما هنا فقول ظم بكون الخ يتعلق بصحة وقوله وكان محققا معطوف عليه وغايته انه عطف الفعل على المصدر الذي فيه رائحة الفعل بل هو اصله وضمير كان يعود على الدعوى لا على المدعى به كما فعل ثم وغايته ان الناظم جرد الفعل من علامة التانيث لكون الدعوى لا فرج لها حقيقة على حد قوله ولا ارض اقبل ابقالها ومحققا اسم مفعول بمعنى المصدر اى وكانت دعوى تحقيق لان التحقيق بمعنى الجزم من صفات الدعوى وبهذا تعلم ما قاله ثم ايضا في التنبية الثاني من ان يكون يتعلق بدعوى لا بصحة فان قيل كان الصواب ان يحذف الناظم قوله وعليها به صلا ويحذف قوله بكون الذى ادعى معنا الى قوله لذا او ذا الخ فاحدهما يغنى عن الآخر لان كون المدعى به معلوما يستلزم تعيين المدعى به ان لم يكن في ذمة ويستلزم علم قدرة وجنسه ان كان في ذمة قلنا الامر كذلك لو اراد الاختصار ولكنهم اراد ان يفصل المدعى به الى الاقسام الاربعة لزيادة الايضاح ويجعل قوله وعليها به صلا الخ راجعا لخصوص قوله او حقا عليه لان المعين والذى يتول اليه لا يكون إلا معلوما بخلاف الحق الذى في ذمة معين او يتول اليه فقد يكون مجهول القدر او الجنس او هما معا فلذا اتى بقوله وعليها به بعد التفصيل المذكور ليكون راجعا لذلك نعم لو حذف التفصيل المذكور واستغنى عنه بقوله وعليها به لكفاه ويكون التقدير هكذا فان صحة الدعوى بكون المدعى به معلوما متميزا في ذهن القاضى والمخصمين ذا عرض صحيح ويكون الدعوى محقة معتبرة شرعا لا تكذيبها العادة بالتحقيق والاعتبار والتكذيب من صفات الدعوى وكونه ذا عرض من صفات المدهى به اى

من تعلقاته وعن القسمين عبر رخ بقوله فيدعى به معلوم محقق ولم يذكر رخ قيد الاعتبار شرعا لان الدعوى على المحجور فيها تفصيل اذ هي تتوجه في نحو الطلاق والقصاص ان كان بالغ كما قال رخ ويجيب عن القصاص العبد وعن الارش السيد وقال ايضا وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه الخ فهي على ثلاثة اقسام قسم لا تسمع فيه عليه كالبيع والشراء والتبص والابراء اذ لا يلزمه ذلك ولو مع البينة وقسم يلزمه في ماله كالاستهلاك والغصب لكن مع البينة دون الاقرار والثالث يلزمه في البينة والاقرار كالطلاق والقصاص ونحوهما وعن الاولين احتراز الناظم بقوله فيما ياتي ومعتبرا شرعا ولم يذكر رخ ايضا قيد التكذيب لان المشهور فيه انها تسمع كما ياتي هذا تحقيق هذا المحل فشد يدك عليه وقوله و اشار للدعوى الصحيحة الخ لوقال و اشار لشروط الدعوى الصحيحة (وكان محققا) قوله احترازا من نحو اظن الخ قال ابن فرحون عن ابي الحسن المشهور سماعها لان اليمين تجب على المشهور بمجرد دعوى الاتهام وان لم يحقق الدعوى وتوجه اليمين فرع سماع الدعوى وايضا فانه يومر بالجواب لعله يقر فتحصل انها تسمع قطعا (ومعتبرا شرعا) قول تد احترازا من دعوى الهبة الخ الصواب حذفه اذ الناظم وغيره من المتأخرين لا يحتزرون عما يجرى على القول الضعيف وانما احترازها عن القسمين الاولين من اقسام المحجور (وعلمها به) قوله احترازا من نحوى لي عليك شئ الخ وقال المازري تسمع خ قال وكذا شئ البساطى وهو الصواب اى لان من اقر بشئ فانه يجب عليه تفسيره كما قال في باب الاقرار والاحسن تفسيره كشئ ومحل الخلاف اذا لم يكن المدعى به من فضلة حساب شهدت به بينة وبقيت تلك الفضلة لا يعلم المدعى قدرها وكذا ان قامت له بينة بحظ في دار لا يعلمون قدره انظر ابن فرحون في

واشار للدعوة الصحيحة
وشروطها وهي خمسة بقوله
(وكان) المدعى به (محققا)
احترازا من نحو اظن ان لي عليك
الخ (ومعتبرا شرعا) احترازا من
دعوى الهبة على انها لا تلزم
بالقول او بالوعد ومن الدعوى
على محجور انه باعك او هبك
واما العكس وهو المحجور على
الرشيد فتسمع (وعلمها به صلا)
اى وصل بما ذكر عليها بالمدعى
به احترازا من نحو لي عليك
شئ خ فيدعى به معلوم محقق
قال ابن عبد السلام لا يقال
المعلوم والحقيق مترادفان
فاحدهما يغني عن الآخر لانا
نقول المعلوم راجع للمدعى فيه
ولا بد ان يكون

باب القضاء بالشهادة الناقصة وقوله متميزا في ذهن المدعى الخ هذا التمييز الذي قدمه الناظم في قوله بكون الذي ادعى معينا الخ كما مر التنبيه عليه (وذا غرض) قوله عن المنجور وهذا الشرط يغني الخ لا يخفى ان الامر في هذا بالعكس لان شرط الاعتبار اخص ولاخص يستلزم لاعم تنبيهه قال ح قاعدة المذهب ان كل دعوى لو انكرها المدعى عليه انتفع المدعى بنكوله سمعت فيدخل في ذلك من قال للطالب انا عالم بعلمك بفسق شهودك ومن قال لمن طلب استخلافه احلف انك ما احلفتني من قبل فانه لا يحلفه حتى يحلف انه ما احلفه على ما به العمل عندنا فالدعوى هنا ذات غرض صحيح لا تنتفع المدعى بالنكول فيها قال وهذا اذا لم يود ذلك الى خرم قاعدة من قواعد الشرع مثل ان يطلب المحكوم عليه من القاضي اليمين انه ما جار عليه او من الشهود انهم لم يكذبوا في شهادتهم فانها دعوى لا تسمع لانها تقصد قواعد الشرع ولا يشاء احد ان يحط منزلة القاضي او الشهود إلا وادى مثل ذلك فيؤدي ذلك الى الوقوف عن القضاء والشهادة وكذلك المرأة تدعى على زوجها انه طلقها او العبد يدعى على سيده انه اعتقه اذ لا تنشاء امرأة او عبد ان تحلف زوجها او سيده كل يوم إلا وفعلت او فعل فان هذه الدعاوى لو اقر بها المدعى عليه انتفع المدعى وانما لم تسمع لما تقدم قلت ما ذكره في القاضي والشهود يقع في هذا الزمان القليل الخير ولا سيما عند العزل فيدعى عليه باخذ الرشوة او الجور والغصب ونحو ذلك وقد قال العبدوسى الدعاوى التي فيها معرفة كالسرقة والجور ونحوهما لا تجب فيها اليمين ولا تسمع على من لا يليق به ذلك اتفاقا (مع نفى عادة) قوله من اول الشروط قد علمت مما مر ان اول الشروط هو قوله بكون الذي ادعى الخ وقوله فلو قال عوضا الخ اقرب منه على تسليم ما قاله لو قال فان

متميزا في ذهن المدعى والمدعى عليه وذهن القاضي والحقق راجع الى جزم المدعى بانه مالك لما وقع فيه النزاع فهو من نوع التصديق والاول من نوع التصور فلا شرائط العلم لا يسمع لي عليه شئ ولا شرائط الحق لا يسمع اشك ان لي عليه كذا او اظن او شبهه اه (وذا غرض ان صح) اى لا بد ان يتعلق بها غرض صحيح او حكم احترازا من الدعوى بعشر سمسمة وقال الشيخ المنجور وهذا الشرط يغني عن قوله ومعتبرا شرعا وفيه نظر اذ دعوى الهبة او البيع على محجور ذات غرض وليست معتبرة شرعا (مع نفى عادة مكذبة) احترازا من دعوى حاصر ساكت بلا مانع عشر سنين على حائز اجنبى يتصرف

تنبيهان الاول في التمثيل بهذا تسامح لان المراد لم تسمع سماعا يوجب اليقينة على المدعى واليمين على من انكر لا انه لا يومر بالجواب بل يومر لعله يقر الثاني قوله وكان محققا الخ هو اول الشروط كما ذكرنا وقوله يكون الذي ادعى متعلق بالدعوى لا بصحة وكان معطوفا عليه كما يوجد الماظم فلما قال عوضا عن قوله وكان محققا بدعوى محقق ومعتبر الخ ويكون متعلقا بصحة لتخصيص كلامه فاذا استوفيت هذه الشروط (فامر مجيبا) بجواب المدعى (وابطلا) الدعوى من اصلها ولا تأمر المدعى عليه بجوابها (اذا اختل شرط) من شروطها واخرجه عنك ابن شاس والدعاوى ثلاث مراتب ثالثها ما قطع بكذبه كمسالة الحيازة ثم (٢٥) قال (ذا المجيب من ادعى عليه يرى بالعرف او ما تاصلا)

يعني ان هذا الماظم بالجواب هو

المدعى عليه وهو من يرى كلامه مصحوبا بالعرف كدعوى من شهد له العرف عند الاختلاف في متاع البيت وكمن ادعى عليه بدين او بانه عبده فانكر لان الاصل الحرية وبرائة الذمة (وذا) اي امرك المدعى عليه بالجواب (بعد الاستعداد من مدع) اي بعد ان يطلب منك المدعى ذلك قال في القاموس استعداده استغائه واستنصره (وقيل ادلاؤه) اي المدعى بحجته عند القدر (كاف) في استنتاج الدليل (ومقصوده) في ذلك (بجلا)

صحت الدعوى وكان الذي ادعى معينا الى قوله بدعوى محقق تنبيه بادننى تأمل لما قدمناه تعلم انه لا يشترط في صحة الدعوى الا لا اعتبار شرعا ويزاد عليه على ما ياتي قريبا ببيان السبب (ومقصوده جلا) قوله وذكر حكاية الاخوين الخ يعني انه كان بالبصرة اخوان يتوكلان على ابواب القضاة ولهما فقه فلما ولي عيسى ابن ابان قضاء البصرة اراد ان يعلماه بمكانتهما من العلم فانيته فقال له احدهما عند هذا كذا وكذا فقال عيسى للآخر اجبه فقال المدعى عليه ومن اذن لك ان تستدعي جوابي وقال المدعى لم اذن لك في ذلك فوجم عيسى بن ابان اي سكث فقالا له انما اردنا ان نعلمك بمكانتنا من العلم وعرفاه بانفسهما ومعنى وجم سكث عن غيظ كما في القاموس (بيعت ونحو) طاهرة ان بيان السبب ليس من شروط صحة الدعوى اذ لم يذكره معها وصرح به ح قاتلا بيان السبب ليس شرطا في صحة الدعوى يوخذ ذلك من قول خ ولمدعى عليه السؤال عن السبب واعترضه طفي قاتلا وفيه

ظهر فلا يحتاج الى طلب وهذا هو المذهب واما الاول فحكاية المازري عن بعض الشافعية ابن توفيق اذا ذكر المدعى دعواه فمقتضى المذهب امر القاضي خصمه بجوابه دون توقف على طلب المدعى لذلك لوضوح دلالة حال التداعى عليه وفي التبصرة عن المازري الظاهر من مذاهب العلماء وهو ظاهر الروايات ان للقاضي ان يسأله وان لم يقل المدعى للقاضي سلمه اكتفاء بشاهدي ايمان والعادة وان كان الاصل انه لا يجب على القاضي ذلك دون اذن المدعى قال وللشافعية فيه جهان وذكر حكاية الاخوين قال المازري وهي مناقشة ليس تحتها كبير فائدة (بيعت ونحو) كنز وجمت (يكتفى

معن ادعى (وحمل على الصحيح ولا يحتاج الى ان يقول بيعا صحيحا ولا بولي وصدائق والمراد ان
 من ادعى بمال لا بد ان يبين سببه ومن اى وجه ترتب له فى ذمة المطلوب وكيفيه ان يقول
 من بيع (وإلا) يبين المدعى ذلك (فسل) ايها القاضى (عن موجب) لذلك الحق (جاز) اى
 جرى بينهما (انجلى) ظهر ابن حارث يجب على القاضى ان يقول للطالب من اى وجه ترتب
 لك ما ادعيت فان قال من بيع او سلف او ضمان او تعدد (٢٦) لم يكلفه اكثر من ذلك فان لم يكشف

القاضى عن وجه ذلك وموجبه
 صار كالخطاط خط عشواء اذ لا
 يومن ان يكون ما يدعيه من
 وجه لا يجب له به حق اذا
 فسره فان لم يسأله القاضى جهلا
 او اغفالا فللمدعى عليه السؤال
 عن ذلك فان ابى ان يبينه لم
 يلزم المطلوب بالجواب وان قال
 فسيثقبل قوله بغير يمين الباجى
 القياس عندى يمين ثم يلزم
 المطلوب ان يقر او ينكر قاله فى
 كتاب ابن سحنون لا يقال
 كيف يوقف المطلوب والفرض
 ان الدعوى لم يعلم صحتها
 لانا نقول ما قبل نسيانه حتى
 حملت على الصحة واذا
 صحت الدعوى وامر المدعى
 عليه بالجواب فلا يخلو اما ان
 يقر واما ان ينكر او لا يجب
 نظر بل صحتها متوقفة على ذلك ففى المجموعة عن اشهب ان
 ابى المدعى ان يبين السبب ولم يدع نسيانه لم يسأل المطلوب
 عن شئ ونحوه فى كتاب ابن سحنون ووجهه ان السبب الذى
 يذكره المدعى قد يكون فاسدا لا تترتب به غرامة قال الشيخ
 بنانى الطاهر ما للشيخ اذ لو كان بيانه من تمام صحة الدعوى ما
 قبل نسيانه ولبطلت الدعوى اذا لم يذكر ولم يسأل عنه وليس
 كذلك فيهما اه قللت وفى اعتراضه على طفى نظر ظاهر لان كونه
 ليس من تمام صحة الدعوى مع علمه به وامتناعه من بيانه
 يوجب ان يكلف المطلوب بالجواب لان الفرض ح ان الدعوى
 صحيحة وهذا مخالف لما فى المجموعة وابن حارث وغيرهما وقول
 شيخ والمدعى عليه السؤال عن السبب لا دليل فيه لان هذا من
 حق المطلوب فلم تركه وان يجيبه قبل تمام الدعوى باقرار او
 انكار والكلام انما هو فى الشراح مع العلم بالسبب بان يقول المدعى
 لا ابينه وان علمته ويقول المطلوب لا اجيبك حتى تبينه واما ان
 ادعى نسيانه فهو معذور وقد خرجنا حيثئذ عن الموضوع فالصواب
 ما لمصطفى والله اعلم (فان بان اقرار الجيب) قول ته وهذا الذى
 قلنا من ان محل الخلاف اذا اقر الخصم ولم ينكر كما فى صحيح النخ

(فان بان اقرار الجيب فنفتن) اى امض الحكم عليه وظاهرة من غير اشهاد عليه
 بذلك وهو قول سحنون وغيره وبه العمل قال ابن عاصم (وقول سحنون به اليوم العمل) فيما عليه
 مجلس الحكم اشتدل) وقال فى صحيح مذهب مالك وابن القاسم ان القاضى اذا سمع قول الخصم لا
 يحكم عليه حتى يشهد عليه باقراره شاهدان ثم يرفعان شهادتهما اليه وذهب مطرف وابن الماجشون
 واصبغ وسحنون الى انه يحكم بما سمع وان لم يشهد عنده بذلك قال ولاول المشهور ابن الحاجب

وينبغي ان يحكم بحضرة العدول ليشهدوا بالاقرار فيحكم به وهذا على قول سمخون لياخذ بالاحوط
واما على المشهور فيكون (٢٧) احضارهم واجبا كما في صحيح وهذا الذي قلنا من ان محل

الخلاف المذكور اذا اقر الخصم

ولم ينكر هو مفاد صحيح ومصرح
به ح ولا جهورى وايباعه
وهو مفاد ابن سلون ايضا ونصه
ويعتمد القاضى على علمه في
التعديل والتجريح اتفاقا ولا
يحكم بعلمه في شئ من الاشياء
كان مما اقر به احد المتحاكمين
عنده او لا إلا ان يشهد بذلك
عليه شاهدا عدل قاله ابن
القاسم وبه العمل وقال ابن
الماجشون يحكم عليه بما اقر
به عنده وان لم يشهد عليه وهو
قول عيسى واصبغ وسمخون
وليس به العمل ومثله في المفيد
وابن مرزوق عن النوادر وقال
الشيخ طفى ان محل الخلاف
في الحكم بالاقرار اذا انكر
المقر قبل ان يحكم عليه اما اذا
استمر على اقراره فمحمل اتفاق
على انه يحكم عليه فان انكر
بعد الحكم عليه اقراره لم يفده
الخصم اختلف اذا اقر بعد ان
جلسا للخصومة ثم انكر فقال
ابن القاسم لا يحكم عليه وقال

بل الخلاف عند صاحب صحيح ومن معه مطلق استمر على الاقرار
الى ان حكم ام لا والحاصل ان الخلاف المذكور انما هو في الاقدام
على الحكم ابتداء اى هل يقدم على الحكم بما سمعه ابتداء قبل
الاشهاد عليه ام لا وعلى الاول يحكم ولو انكر وعلى الثانى الذى
هو المشهور لا يحكم إلا اذا استمر هكذا قدر طفى هذا الخلاف وظاهر
ح وصحيح وعج ان الخلاف عام استمر ام لا فان انكر بعد الحكم
فهو قول خ وان انكر محكوم عليه اقراره بعده لم يفده الخ فمفهوم
الظرف انه اذا انكر قبل الحكم فيفده ولا يحكم عليه حينئذ على
قول ابن القاسم ومالك فان حكم عليه فينقضه هو وغيره كما يفده
الظرف بل الراجح في قضاة الوقت خلاف ما جزم به خ من
عدم افادة انكاره بعد الحكم كما للخصم والجواب وابى بكر بن عبد
الرحمان وغيرهم انظر شرحنا على التكملة وذلك ان استمرار اقراره
حتى حكم عليه وعدمه لا يعلم إلا من قول القاضى فاما ان يقبل
عليه فيمضى حكمه سواء قال استمر ام لا او لا يقبل عليه فلا يمضى
حكمه سواء قال استمر ام لا فالحكم الشرعى مرتب على مجرد الاقرار
ولا يظهر حينئذ فرق بين الاستمرار وعدمه وليس المراد ان الاستمرار
ثبت بشاهدين اذ ذلك خروج عن الموضوع كما لا يخفى وقد قالوا
لا يقبل اليوم من قضاة الوقت قولهم شهد عندي بكذا او اعذرت
الى فلان او اجلته إلا ببينة فكذلك قوله استمر على اقراره حتى
حكمت او اقر عندي فحكمت عليه وما في خ من عدم الافادة
مبنى على ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وعلى قبول قوله اجلت
ونحو ذلك كما صرحوا به في مفهوم قوله ولا تقبل شهادته بعده
انه قضى بكذا والله اعلم وقول تدفى كون محل الخلاف في

عبد الملك وسمخون يحكم عليه ورايا انهما اذا جلسا للحكومة فقد رضيا ان يحكم بينهما بما يقولانه
وذلك قصده وان لم ينكر حتى حكم ثم انكر هذا الحكم وقال ما كنت اقررت بشئ لم ينظر لانكاره

وهذا هو المشهور من المذهب اه وقال ابن رشد وما اقر به احد الخصمين في مجلس قضائه ثم جحدته
فالاختلاف فيه موجود في المذهب وقال مجد لا اختلاف فيه بين اصحاب مالك اه ففي كون محل
الخلافا في الحكم بالاقرار دون اشهاد على المقر ابتداء دون (٢٨) انكار منه ولا رجوع وهو ما في

صحيح وابن سلون والمفيد وابن

مرزوق وغيرهم او فيما اذا رجع
المقر من اقراره قبل ان يحكم
عليه وهو ما نقله مصطفى عن
اللعيني وظاهر ابن رشد تردد
(وان يتبع الاشهاد ذو الحق)
وهو المقر له (فاقبلا) خ وان
اقر فله الاشهاد عليه وللحاكم
تنبهه عليه لما فيه من تحصين
الحق وقطع النزاع وتثليل
الخصوم وليس هو من تلقين
الخصوم المنهى عنه وفي التبصرة
لا باس ان يلقت احدهما حجة
عجز عنها واذا حكم عليه بعد
الاشهاد على اقراره ثم انكر لم
يعذر له قاله ابن العطار وغيره
وهو الصحيح خلافا لابن
الفخار خ إلا الشاهد بمسألة في
المجلس فان حكم عليه حين
اقراره من غير اشهاد مضى
ولا يلغى لانسكاه وان
انكر محكوم عليه اقراره بعده
لم يفده فان كان اقر في مجلس

الحكم بالاقرار ابتداء دون انكار ولا رجوع وهو ما في صحيح الخ
يتقضى انه اذا انكر لا يحكم عليه اتفاقا عند صحيح ومن معه وليس
كذلك بل فيه الخلاف عندهم كما مر (وان يتبع الاشهاد ذو الحق)
قوله وليس هو من تلقين الخصوم الخ اي لان المنهى عنه هو
تلقين الحجته التي يتوصل بها الى الباطل وقوله إلا الشاهد بما في
المجلس الخ ظاهرهم وهو الحق انه لا اعذار فيه ولو عزل هذا
القاضي وقدم غيره وان كان تعليلهم بان الاعذار فيه كالا عذار في
نفسه يدل على ان عدم الاعذار خاص بقاضي ذلك المجلس وقوله
فان حكم عليه حين اقراره الخ تقدم ما فيه اذ استمرار اقراره حتى
حكم عليه وعدم استمراره لا يعلم إلا من قول القاضي وامضاء حكمه
مع اخباره بالاستمرار دون غيره فيه ما فيه لان الحكم الشرعي
مرتب على مجرد الاقرار فاما ان يمضي حكمه في الجميع ولا مفهوم
حينئذ للطرف واما ان لا يمضي في الجميع لانه استند فيه الى
علمه وهو الصواب ولا سيما في قضاة الوقت فما في خ وان كان هو
النصوص لغير واحد لكن للنظر فيه مجال بالنسبة لمفهوم الطرف في
كلامه والله اعلم وبهذا تعلم ما في قول تـ فان ظاهر قولهم ينقضه
هو فقط انه ينقضه وجوبا وهو مشكل مع قولهم حكم الحاكم اذا صادف
قولا مضى لقوله ورفع الخلاف على ما للاقدمين اما على ما للمتأخرين
من انه لا يعتبر من القضاة إلا ما وافق المشهور فلا وقد علمت ان
المشهور انه اذا انكر قبل الحكم لا يجوز له ان يحكم خلافا لسحنون
ومن وافقه نعم ان كان ينقضه هو فقط استحبابا فيقال فلم لا ينقضه

ايضا

الحكم ثم انكر فحكم عليه ينقضه هو فقط بناء على ما شهرة في صحيح من قول
مالك وابن القاسم لا على قول سحنون وقبل المجلس ينقضه هو وغيره فاذا حكم عليه وسال التأخير
ليأتي بالحق اجيب وهو معنى قوله

(وللمحاكم التأجيل بالحق)

متعلق بالتأجيل وهو بالنصب
مفعول بقوله (صححنا اذا

طلب المطلوب ان يتاجلا)

فيوجه المحاكم على حسب ما

يراه خ وان وعد بقضاء وسال

تاخير كالיום اعطى حميلا بالمال

وهو راي سحنون في تاخير

المطلوب دون اذن صاحب

الحق وقيل لا يؤخره إلا باذنه

تنبيه قول الناظم التأجيل

بالحق صريح فيما قررناه به

وحمله على التأجيل في دفع

الينة كما فعل الشارح بعيد

وموجب التكرار مع قوله وان

يبرد المطلوب الخ ثم شبه

في التأجيل ما اذا زعم المدعي

ان له بينة غائبة فيعطى

المطلوب حميلا بالوجه فان عجز

عنه حلف الطالب ان له بينة

غائبة بما ادعى وسجن له

المطلوب ان كانت الغيبة قريبة

فان كانت الغيبة بعيدة حلف

المطلوب ايضا انه لا يعلم له

حقا وكان الطالب على حقه

واليه الاشارة بقوله (كبينة

غابت بقرب) كاليومين كائنة

ايضا في استمرار الاقرار استحبابا ايضا فالواجب في ذلك كله ان
لا يحكم ولا يمضى ويرفع لمن فوقه ويكون شاهدا بذلك الاقرار
كما في المدونة (وللمحاكم التأجيل) قوله صريح فيما قررناه الخ
يعنى لقول الناظم بالحق اى في اداء الحق وعلى ما للش يكون
المعنى في نفى الحق فالباء ظرفية على كل حال وهل يقدر المضاف
اداء او نفى كلام الناظم محتمل نعم حمله على الثاني يوجب التكرار
كما قال (كبينة غابت) حاصله ان البينة الغائبة اما قريبة او بعيدة
فالقريبة يومر المطلوب بحميل الوجه فان عجز حلف الطالب ان له
بينة غائبة ثم يسجن المطلوب وهذا على ما به العمل من وجوب
الحميل بمجرد الدعوى وهو معنى قول نخ في الشهادات او لاقامة
بينة فجعله بوجهه خلافا لما درج عليه في الصمان من قوله ولم
يجب وكيل للخصومة ولا كفيلا بالوجه بالدعوى وان كانت
بعيدة حلف الطالب ان له بينة غائبة ويسمى الشهود على الراجح
وقيل لا يحتاج الى تسميتهم ثم يحلف المطلوب انه لا شئ عليه
فان قاست بينته التي سماها قام بها قال في كتاب الشهادات من
المدونة ان قال الطالب بينتي غائبة فاحلفه لي واذا قدمت بينتي
قمت بها نظر الامام فان كانت بينته بعيدة الغيبة وخاف تطاول
الامر وذهاب الغريم احلفه له وكان له القيام بينته اذا قدمت
وان كانت بينته قريبة الغيبة على مثل اليومين والثلاثة لم يحلفه
إلا على اسقاطها ابن عرفة عن ابن فتوح انما له ان يحلفه في
بعد بينته ان سمى البينة قلت ويعين الموضع خوف ان يعتقد
فيما ليس بعيد انه بعيد والخوف في المفارقة يصير القريب بعيدا اه
فقول الناظم لمدع صفة لبينة او حال لوصفه بجملة غابت
وضمير به للمطلوب وقوله يمين المدعى فسال تحصل والباء في
بذنب ظرفية فيمين المدعى شرط في سجن المطلوب في الاولى وفي

تحليفه في الثانية وقوله ان ما ادعى بيان لما يحلف عليه المدعى في المسالتين وجملته صح خبر ان المفتوحة وباء باسم بمعنى مع على حذف مضاف اى مع ذكر اسم الشهود تتعلق بمحذوف حاصل من يمين المدعى والتسمية خاصة بسبعد الغيبة كما مر فيرجع لها فقط قال ذلك كله الش وقول ت فلا قيام له كذا في الميتية وغيرها وانما كلف بتسميتهم لانه اراد استخلاف المطلوب مع بقاء حجه فلذلك كان لا يمكن من تحليفه الا اذا شهد انه لا شهود له غيرهم وحينئذ فاذ لم يشهدوا او لم يكونوا عدولا او شهد غيرهم فلا شئ له واما اذا لم يطلب تحليفه فله القيام بهم وبغيرهم وظاهر كلامهم انه لا قيام له بغيرهم ولو لم يعلم بالغير حين التسمية والتحليف وذلك واضح لانه ضيق على نفسه بطلب التحليف فلا يدخل هذا تحت قول مخ فان نفاه واستخلفه فلا بينة الا لعذر كنسيان وقول ت وكان الناظم قاس السجين في القرية الخ عبارة غير و كان الناظم قاس السجين في القرية مع العجز على الاستخلاف في البعيدة فاعتبر التسمية ايضا والا فلا سبيل الى السجين اه قلت كيف يقال ان الناظم قاس ذلك مع ان السجين المذكور عند العجز صرح به شارح التحفة وغيره ونقله م ههنا وهو صريح قولها واشهب بضامن الوجه قضى عليه حتما وقوله القصصا فان قلت مرادهم قاس التسمية في القرية على التسمية في البعيدة فلا سجن عليه في القرية الا مع تسميته وحلفه قلنا هذا ممكن ولكن كان الصواب ان يقولوا كذلك لا قاس السجين الخ وبالجملة فالمنصوص في القرية هو الحلف ان له بينة ولم يشترطوا تسميتها كما شرطوا في البعيدة وظاهر النظم ان التسمية شرط فيهما وتقدم ان قوله باسم راجع للبعيدة فقط ليوافق المنصوص انظر شرحنا على التحفة (وان يرد المطلوب) ظاهرة كغيره كان النزاع في الديون او

(المدعى فيمن يطالب بان يتحلفا حيل بالوجه) بدل (بالعجز سجن) مبتدأ وخبر اى فان عجز عن الضامن سجن وهذا اذا ادعى غيبة قريبة وحلف عليها (وان بعدت) الغيبة (تحلف) المطلوب (له) وانما يمكن له في القرية ويحلف في البعيدة (ان تحصلا بذين) البينين (يمين المدعى ان ما ادعى) المدعى (من البينات صح باسم) اى مع تسمية الشهود الذين زعم غيبتهم فان لم يشهدوا او شهد غيرهم فلا قيام له فان تسمى تسميتهم لم يكن له ان يحلف الا بشرط حجه وتسميتهم منصوصة في البعيدة وكان الناظم قاس السجين في القرية على حلف المطلوب في البعيدة (وتيل لا) يحلف الطالب في البعيدة بل يسمى الشهود فقط (وان يرد المطلوب دفعا) ان البينة التي قامت عليه بتجريح شهودها مثلا (وشبهه) كاثبات البراءة من ذلك

فمع ضامن بالمال يرضى) أى بان يكون مليا مقدورا على الانصاف منه (فامهلا) أى آخر المطلوب واجله
 خ ومن استمهل لدفع بينة امهل بالاجتهاد كحساب وشبهه بكفيل بالمال أى لثبوت الحق كان اراد
 اقامة ثابن او لاقامة بينة فبحميل بوجهه وفيها ايضا نفيه والعمل على لزوم ضامن الوجه بمجرد الدعوى
 وضامن المال مع شاهد او امرأتين واذا وجب التاجيل للطالب او المطلوب اجل او فرق او جمع (وتفريق
 تاجيل وجمع) له (وكثرة) فيه (٣١) (وضد) لها وهو القلة كل ذلك موكل (الى) اجتهاد (الحكام)

وبعد كونه الى الحكم (والعرف

اعملا) أى اتسع مساعده

القضاة العدول ولا تخرج

من احكامهم وقد اشار الى

جملة منها - ويقاس عليها

غيرها فيقال (ففى حل عقد

لثلاثين) يوما (ينتهى) التاجيل

وكذا فى اثبات لاصول حيث

تكون البينة حاضرة والورثة

فيوجل فيه خمسة عشر يوما

ثم ثمانية ثم اربعة ثم ثلاثة ثلثا

وقيل يوجل ثمانية ثم ثمانية ثم

ثمانية ثم يتلوم بستة وقيل

بعشرين ويتلوم له بعشرة او

يجمع الجميع فى شهر قال شارح

التحفة وحل العقد يكون باشياء

اما لظهور تناقض على السواء

فى الاسترعاء هى الشهادة

التي يود بها الشاهد من حفظه

فى لاصول اما الاول فظاهر لانه يريد اقامة البينة على عينه وكذا
 فى الثانى فيعطى كل منهما ضامنا بوجهه لصاحبه لتلايطول الدعوى
 عليه وبه كنت احكم وقد نص شارح بخ عليه عند قوله فى الزكاة
 وان تنازع قادرون فيبينهم اذ من حجة المطلوب ان يقول للطالب
 عند الحكم ان كانت له دعوى علي فليذكرها ويوجل لاثباتها
 ويعطى ضامنا للاجل خشية ان يتغيب فيبقى ضرورة مستمرا علي
 بتكرار النزاع منه وذلك واضح خلافا لما فى م ههنا من انه اذا
 كان النزاع فى لاصول لا يحتاج فيه لاضامن لانها انظر شرحنا
 على التحفة عند نصها المتقدم قريبا (ففى حل عقد) قوله اما بظهور
 تناقض على السواء النج مثاله ان يشهدوا بملكية فرس لشخص مثلا
 وانه من ماله ونساج كسبه لا يعلمونه خرج عن ملكه منذ تملكه
 بالشراء وقوله او بظهور تناقض من المشهد مثاله ان يشهدوا انه
 باع فلان الدار الفلانية التي ورثها من ابيه التي لا زلت انتصر في
 فيها منذ تملكها بالشراء من فلان او يشهدوا انه حبسها على اعدائه
 تكون مالهم وملكهم وقوله واختلف قول النج أى باختلاف قول
 الشاهد فى الاسترعاء واضطراب مقال المشهد فى لاصل فالاول كان
 يقول يشهد من يضع اسمه ان فلانا غضب من فلان كذا فى

المصدرة يعرف شهوده فلانا النج او يشهد من يضع اسمه النج او بظهور تناقض من المشهد او من فى

حكمه كالوارث والغريم فى شهادة لاصل وهى التي يملئها المشهود عليه على الشاهد باختلاف قول

واضطراب مقال واعلم ان الاسترعاء المذكور غير الاسترعاء الذى هو بمعنى الاستحفاظ واداع الشهادة

(واثبات دعوى ماسوى اصل) كدابة او ثوب او كتاب (انجلا) انتهاء الاجل (الى واحد مع

مشرتين) أى الى احد وعشرين يوما فيوجل ثمانية ايام ثم ستة ثم اربعة ويتلوم له بثلاثة (وان تكن

باصل) اى فى اصل انتهى لاجل (لكالشهرين) والثلاثة وهذا اذا كانت البينة غائبة كما قال ابن عاصم
« وفى اصول اربث او سواه ثلاثة لاشهر منتهاه » (٣٢) و (فى) اثبات (الدين قللا)

الاجل وهو امر ولا ف بدل من نون التوكيد الخفيفة او ماض ولا ف للاطلاق وقدر هذا المثل (ثلاثة ايام) ونحوها (كقصد بشقعة) اخذ بها الشريك فيوجل فى دفع الثمن ثلاثة ايام على ما به العمل وهو المشهور وقال اصبغ بحسب قلته المال وكثرته واقصاه شهر اللخمى الشهر كثير (تلزم بها) اى بالثلاثة (ايضا وفى العدم) يدعيه المدين ولم يثبت ولا اثبت بضامن وجه حتى يثبت (اعقلا) اى احبسه ايها القاضى (بقدر ديون) ففى الدراهم اليسيرة الشهر ونحوه وفى الدراهم الكثيرة اربعة اشهر وفيما توسط شهران (مع مراعاة حال (غريم) من عزة نفس ورفع همة او عكس ذلك (و) من جهل حاله او علمت قلته ذات يده (سرحن بعيد) اى بعد السجين المذكور خ و اخرج المجهول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص واسو

وقت كذا الى ان يقول شهد على اشهاد الغاصب بالغصب من اشهده به والثانى مثاله ان يشهدهم بان هذه الارض ورثها من ابيه ثم يشهدهم انها حبس عليه من فلان وهكذا انظر شرحنا على التحفة ففیه الشفاء ان شاء الله وانظر واسط اقصية البرزلى ففیه ما يدل على ان الاضطراب فى الدعوى لا يضر ونقله عن ابن رشد وغيره (كقصد بشقعة) هذا اذا عبر بالمضارع وقال انا اخذ بها كما فى خ واما ان قال اخذت بعد ان اجابه الآخر اليها وتسليمها له فذلك بيع والثمن حينئذ تخلد فى ذمة الشفيع فيباع المشفوع فيه ان عجز من الاداء من غيره كما قال خ فبيع للثمن انظر شرحنا للتحفة عند قولها كمثل احضار الشفيع للثمن الخ وقال ناسط عمل فاس واجلوا ثلاثة لا يمام للاخذ بالشقعة للاتمام وزيد فى اجل احضار الثمن اكثر من شهرين ان ضاق الزمن قال شارحه يوجل لاتمام اخذه بالشقعة ثلاثة ايام ولا حضارة الثمن اكثر من شهرين انظر تمامه (اعقلا بقدر ديون) هذا فى مجهول الحال واما معلوم الملاء وظاهرة فلهما حكم آخر وهو الحميل بالمال او السجن حتى يودى ولو طال كما قال خ اعطى حميلا بالمال والا سجن كمعلوم الملاء (ان تم ما قد تاجلا به) قول ته اى احكم عليه وعجزة الخ يقتضى ان قول الناظم عجزن اشار به الى ان التعجيز امر زائد على الحكم وهذا هو الذى اختاره فى التنبيه بعد هذا واستدل له بكلام اللسانى وغيره والصواب ان يقال ان قول الناظم عجزن هو بمعنى الحكم فقط وكون هذا الحكم عليه تقبل له الحجة ام لا سيأتى فى قوله وان قام ذو التعجيز اى

الحكوم

مزل القاضى او مات بنى الآخر على ما مضى ولم يستأنف ضرب لاجل وكذا فى موت اهد الخصمين (نعم ان تم ما قد تاجلا به الشخص) طالبا كان او مطلوبا

المحكوم عليه وبهذا يلزم كلام النظم واما ان حمل على ان المراد به الحكم بانتطاع الحجّة لم يبق لقوله وان قدام ذو التعجيز الى محل يحمل عليه لانه اذا حكم عليه بقطع الحجّة لم يقبل منه ما ياتي به سواء اقر بالعجز ام لا وبالمجملية فتقوله عجزن اى احكم وكونه تقبل حجته او لا كائن على قسمين قسم لا تقبل فيه وهو مدعى الحجّة واجل لها فلم يات بشئ وقسم فيه خلاف وهو ما اذا لم يدعها بل اقر بالعجز من اول الامر فلو كان معنى قوله عجزن احكم عليه بعدم قبول الحجّة لم يبق محل لحكاية الخلاف لان حكمه بذلك يرفع الخلاف في مسالة الاقرار لانه يحكم بابطال المفاصل بخلافه على الاول لانه حكم بمقتضى الاقرار من غير تاجيل ولا تلوم فهو معذور بعدم الاستقصاء فجري في قطع حجته الخلاف المذكور فصا فانه طمى من ان التعجيز مرادف للحكم وانه ليس زائدا عليه هو المنعين عتلا ونقلا اما الاول فلانه لو كان التعجيز امورا زائدا على الحكم ولا تنتطع الا به لم يكن للتاجيلات والتلومات فائدة في قطع الشغب والهجج ويصير المدار في قطعها على التعجيز الذى هو زائد على الحكم بالمحق او نفيه ويعتوى مدعى الحجّة وغيره في قبول الحجّة حيث لم يوجد التعجيز بالمعنى المذكور مع ان الحكم انما شرع لتطاع ذلك اذ لا معنى له بعد انقضاء الآجال والتلومات الا ذلك وجري خلاف في قبولها فيما اذا اقر بالعجز للعذر كما مروا وكان التعجيز عند الناظم وغيره هو الحكم بعدم قبول الحجّة ما تبايى له حكاية الخلاف بعد لان حكم المحاكم يرفع الخلاف واما الثانى فلان الناضى عياض وغيره كالميطى في عدة مواضع وابن سهل وابن رشد وغيرهم اطلقوا التعجيز على الحكم قال الميطى فاذا انتقضت الآجال ولم يات بشئ عجزه وانفذ النضاء عليه ولا تقبل له حجّة وكذا قال اخ ايضا ثم لا تسمع بينته ان

(مع عجز عن النفع) حال اى
تم له الاجل ولم يات بشئ
ينفعه (عجزن) اى احكم عليه
وعجزه الا فيما استثناه بقوله
(بغير طلاق) ادعت المرأة مع
عتاق ادعاء العبد واجلا في
الاثبات

عجزة قاض مدعى حجة وقال ابن رشد وان عجزه بعد التلوم وهو
يدعى حجة لم يقبل منه ما ياتى وقال ايضا بعد الحكم عليه بالتعجيز
الى غير ذلك ويبعد كل البعد ان يطلخوا التعجيز على الحكم بعدم
قبول الحجة ثم يحكموا الخلفى فى الاقرار بالعجز مع قولهم ان حكم
الحاكم يرفع الخلاف وانها سمو الحكم بالحق او نفيه تعجيزا لانه
يكون بعد عجز المحكوم عليه عن الطعن او عن الاثبات وبعد ضرب
الاجالات والتلومات فتناسب مع ان يقولوا حكم عليه بالعجز اى
بالحق بعد العجز او عجزه ونحو ذلك فان قلت ان حملنا قوله
عجزة على ما ذكرته فتكون المستثنيات مخرجة من الحكم فيقتضى
انها لا حكم فيها قلت نعم هذه المستثنيات مخالفة لغيرها فان الطالب
يحكم عليه فى غيرها ولا تسمع حجة بعد بخلافها فلا يحكم عليه
اذ لا ثمرة له كما هو ظاهر النظم وغيره وغاية ما يتناول الفاضى
للزوجة بعد العجز عن الاثبات لا تسمع هذه الدعوى مجردة كما
تقدم فى القاعدة عند قوله وذا غرض صحيح وكما ياتى فى قوله
فكل الذى يحتاج للشاهدين ان تجرد الخ وهذه كلها لا تثبت
إلا بشاهدين فلا يمين فيها ولو فرضنا ان المرأة اقامت شاهدا فان
الزوج يخلف لرد شهادته وكذلك السيد ولا يحتاج للحكم لبقائهما
فى العصمة او الرق اذ الاصل بقاءهما فالحكم به من تحصيل
الحاصل وانما يحتاج للحكم فى الامور التى لولا الحكم لم تثبت اما
هذه فتأبته بدونه وتامل قول الخ وغيره وحلف مطلوب فيترك بيده
وقوله وان طال دين ونحوهما وغايتهم ههنا ان الزوج والسيد اذا
حلفا خلى الفاضى سبيلهما ولم يتعرض لهما بشئ فذلك كما لو قال
لا احكم بالشاهد واليمين او لا اسمع هذه البيعة ونحو ذلك مما ليس
من الحكم فى شئ وانما هو اعراض عنهما كما قالوه عند قول الخ
او وجد ثانيا مع يمين لم يره الاول وكما فى التبصرة وغيرها وبهذا

فلم يأتيا بما ينفع من شهادة عدلين ودم ثابت عمدا وادعى القاتل عفو الولي وأجل في ذلك فلم يأت بما
ينفعه وحكم عليه بالقتل ثم وجد (٣٥) ما ينفعه فلا يقتل ويعتق العبد وتطلق المرأة وليس المراد

مدعى الدم يعجز عن اثباته

فإن هذا يعجز والصابط في

ذلك كل حق ليس لمدعيه

استقاطه بعد ثبوته جلا تنميه

كذا نسب عجز عن اثباته

وحكم عليه بنفيه ثم اثبت

وقف على غير معين وأما على

فلان بخصوصه وعجز عن

اثباته فيمضى عليه التعجيز

فقط واكتنبه قسالة في التبصرة

ولم تجر العسادة بافراده بعد

وانما يضمونه في عقد السجلات

وان افرد فلا باس لتبنييه

في التوضيح ان التعجيز هو

الحكم بعد تبين اللدد وصوبه

الشيخ مصطفى واستدل له

بكلام عياض وغيره واطل في

ذلك وقال ناصر الدين اللفاني

التعجيز هو الحكم بانقطاع

الحجة وأنه لا يقبل منه بعد

ذلك حجة قال فجعله قضاء

القاضي بالحق والابراء منه

تسامح وهذا هو الذي اختاره

الاجهوري واصحابه قسالة

الزرقاني وعجزة اي حكم

عليه بعدم قبول بينة ياتي بها بعد ذلك وذلك زيادة على حكمه بالحق قسالة وليس هو الحكم

بعد تبنييه اللدد لان هذا لا يمنع من بقاءه على حجه او نفيه للشيخ ابن رحال وهو الصواب

كلمة تعلم ضعف ما قاله اللافني ومن تبعه من ان التعجيز هو

الحكم بعدم قبول الحجة وفهموا ذلك من الاستثناء مع ثبوت ح

يصير المدار في قطع النزاع والشغب على صدور التعجيز بالمعنى

المذكور والحكم بالحق بدونه لا يقطع ذلك فيكون لا ثمرة له في

التاجيلات والتلومات ويستوى ادعاء الحجة وعدمها ولا يتأني حكاية

الخلاف في الاقرار وهذا بعيد لا دليل عليه هنا ولا نقلا كما مر

وسياتي ان المشهور من الخلاف الآتي هو عدم قبول الحجة واو اقر

بالعجز وقول تدعى القاتل عفو الولي الخ حمل على هذا بعيد

من كلام الناطم وغيره الظاهر ان المراد بالدم هنا الدم الذي لا عفو

فيه كقتل الغيلة او القتل بالحراية اذ لا عفو فيه للامام ولا لغيره

ولا يثبت إلا بشاهدين او يقال يحمل الدم هنا على ما اذا قام

بعض الشركاء فيه وعجز عن اثباته فقام الشريك الآخر واثبت فان

الحكم بالقصاص الاول والثاني على القاتل والله اعلم لكن هذا

الثاني لا ينطبق عليه الصابط الذي ذكره وانما ينطبق على قتل

الغيلة ونحوه وقوله وأما على فلان بخصوصه فيمضى عليه التعجيز

الخ قد يقال هذا داخل في الصابط المتقدم اذ الحبس حق لله

فليس للحبس عليه بعد قبوله استقاطه وبيعه مثلا فلا تعجيز

فيه وكل من عسر بالحبس اطلق فيه ولم يقيدة زولا وغيره ممن

وقفت عليه وقول تد في التبنييه لا ينساق ذلك الخ بصوابه

كالصريح في ذلك او صريح في ذلك كما لا يخفى ثم ان ما لابن

فرحون الذي نقله ثم هنا انما هو في مسالة الاقرار الذي درج

عليه خ في قوله فان نفاه واستخلفه فلا بينة إلا لعذر كنسيان

الخ لان قوله من غير صدور تعجيز اي من غير ادعاء الحجة

عليه بعدم قبول بينة ياتي بها بعد ذلك وذلك زيادة على حكمه بالحق قسالة وليس هو الحكم

بعد تبنييه اللدد لان هذا لا يمنع من بقاءه على حجه او نفيه للشيخ ابن رحال وهو الصواب

والقول لها ليوافق كلام ابن رشد وغيره ممن قبله وليس فيه ما يدل على انه قضى عليه مع ادعاء الحجّة من غير حكم بعدم قبول الحجّة حتى يكون شاهدا للآلئى ومن معه وقول رخ فان نفاها الى اقر بنفيها ابتداء وحكم ببراء المطاوب مع يمينه فلا بينة الخ وهو مراد ابن فرحون هنا والمشهور المعمول به انه لا تقبل حجته كان له عذرا لا يفي كتاب ابن ديبوس اذا فصل الحاكم بين الخصمين لم ينظر له في بيّنة بعد ولم يعذر في غيبته او جهلها او جهل من يجرّح من شهد عليه اه وفي ابن سهل انه الذى به العمل وفي الشامل انه المشهور انظر شرحنا على التحفة ولا بد ان اردت زيادة التل في ذلك عند قولها

ثم على ذا القول ليس يلتفت الخ (وراج شهيدا غاب) قول ته ولاول المعمول به الخ صوابه وهو المشهور ايضا وما في التقيّد واعتمده ابن رجال من ان العمل على قول سخرون بضامن الوجه لا يعول عليه ولعله اذا لم يرد الطالب ان يحلف مع الشاهد إلا فالحق قد ثبت بشاهدين حينئذ لان اليمين كالشاهد وقول ته وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا الخ هذا هو المتعين فيما يظهر والاحتمال ان قبله مستغنى عنهما بما قدمه الناظم قريبا في قوله وفي اثبات دعوى ما سوى اصل الى قوله وفي الدين قللا (وان قام ذو التعجيز) اى الحكم بالحق او بنفيه بعد تبين اللدد كما صرح به في قوله وقد كان ينفي العجز فلو كان التعجيز هو الحكم بعدم قبول الحجّة كما زعمه اللفاني ومن معه لم يحتج لقوله وقد كان ينفي العجز وقول رخ وظاهرها القبول الخ ليس هو مقابلا لقوله مدعى حجّة بل هو مفهومه لان موضوع الاول انه لم يقر بالعجز وموضوع الثانى انه اقر به فكان مفهومه له لا مقابلا واقتصر فيه على القول الذى هو ظاهرها طالبا كان او

وقول ابن فرحون فان كان الحاكم قضى على لقائهم باسقاط دعواه من غير صدور تعجيز ثم وجد بينة قضى له بها اه لا ينال ذلك وعلى كل حال لا يشترط ان يتلفظ بالتعجيز وانما يذكر التعجيز ويكتب لمن ساله تاكيده لا ان عدم سماع الحجّة متوقف على هذا اللفظ وظاهر المصنف ان العاصى يعجزه ونولم يطلب الخصم منه ذلك وهو ظاهر رخ ايضا وقال ابن عاصم

وسائل التعجيز ممن قد قضى يهضى له في كل شئ بالقاء والظاهر انه حق لهم ما معا للمحكوم له والمحاكم لما فيه من قطع الشغب وتطويل الدعاوى وراج شهيدا غاب بالقرب واقام شاهدا فيما لا يثبت إلا بشاهدين مطلقا او عند القاصى او اراد ان لا يحلف اجلا بالاجتهاد بعد اعطاء ضامن بالمال وقيل بالوجه فقط ولاول المعمول به

ويحتمل وراج شهيدا غاب مع كونه قام بمجرد الدعوى فيوجب للاتيان به انقطع دعواه وعدم ذكر
 الناظم للوكيل على هذا جار على قول مخ وام يجب وكيل للخصومة ولا كفايل بالوجه وقيل يجب وبه
 العمل ايضا وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا اى عجزن ما لم يدع شهيدا غاب بقرب ورجى
 ذلك فيوجب ايضا زيادة على (٣٧) ما مر ثم شبه في التاجيل قوله (كمن بكشى بيتا) او دارا
 او حانوتا (لومت) اى لمدة

مطلوبا اى كان لذلك وجه كما اشار له في باب النضاء بقوله
 فان نفاها واستخلفه فلا بينة إلا لعذر كنسيان النج فبقوله نفاها
 اى اقر بالعجز وحكم القاضي ببرائة المطلوب بعد يمينه ثم ادعى
 الطالب انه نسي البينة وهذا وان كان قول لابن القاسم ايضا
 لكن المشهور عنه كما في المتيطة وغيرها انه لا تقبل له حجة كان
 له عذرا لم لا اقر بالعجز ام لا طالبا كان او مطلوبا قال في الشامل
 ثم لا حجة للمحكوم عليه بعدة وكذا ان امر على نفسه بالعجز على
 المشهور انظر شرحنا له ومن صرح بان ما لابن القاسم في النسيان
 مقابله ابن سهل في احكامه وتصدير الناظم به يفيد رجحانه ايضا
 وما في الشامل من انه يقبل عذرة بالنسيان على الاشهر ونحوه في
 المعيار كله لا يعول عليه اذ لو كان عذر النسيان ونحوه مفيدا لم
 يكن لضرب الاجالات والتلومات فذمة كما قاله سحنون وغيره
 وتقدم من ابن سهل انه الذي به العمل (وان وقع الانكار)
 قول تـ ولا يكفي ان يقول لا اظن عدي شيئا النج فيه نظر فانه
 سيأتي للناظم وان قل لا ادري وحلف على ذلك فانه يفيد
 ويعمل به فكيف بقوله لا اظن النج اللهم إلا ان يريد انه قل
 ذلك ولم يحلف عليه وقوله يعنى افعل هذه الامور النج قد يقال
 وهو الصواب انه من عطف المرادف او ينال المحل للقاء التفرعية
 لان مطالبته بالبينة هو عين الاعذار او مفرع عنه لان الاعذار هو

من سنة او شهر (ويناضى)
 فيه يد المكي اخراجه
 (ويطلب) هو (ماري) ياروى
 اليه (ان يجده تحولا) اليه
 فيوجب بحسب ما يراه الحاكم
 ولا اشكال في وجوب الكراء في
 مدة لاجل كسبه اذ اتمت
 السنة وله زرع اخضر (وان
 اقام ذو التعجيل) اى المعجز
 (بعد) اى بعد تعجيله (بحجة)
 وجده من بينة وشبهها (والحالة
 انسه) قد كان ينفي العجز
 ويدعى ان له حجة حين الحكم
 وحكم عليه مع ذلك (فارد)
 ما اتى به من حجة (وباطلا
 وان كان قد انتهى السلاح)
 حين الحكم اى اعترف بالعجز
 (فهل كذا) اى ترد حجة ايضا
 او لا ترد اقوال اشار لاولها
 بقوله (نعم) ترد وللثاني بقوله

(لا) اى لا ترد بل تسمع وهو ظاهر المدونة مخ ثم لم تسمع ببينة ان عجزه قاض مدعى حجة وظاهرهما
 القبول ان اقر على نفسه بالعجز والتناث بالتفصيل فتسمع ان كان طالبا ولا تسمع ان كان مطلوبا
 واليه اشار بقوله (ولا) اى ترد (ان كان مطلوبا) وقوله (انجلا) اى الحكم فيها وهو تتميم ثم اشار الى
 قسم قوله فان بان اقرار المحجب وهو ما اذا انكر بقواه (وان وقع الانكار) الصريح ولا يكفي ان يقول

لا اظن عندى شيئا (اعذر وطالبين بينة ثم اليمين) يعنى (٣٨) افعل هذه الامور لا على

ترتيب النظم لان الاعذار انما يكون ثانيا اي قبل للمدعى الك بينة فاذا جاء بها اعذرت للمطلوب فيها اي ابن عرفه ولا عذار سوال الحاكم من توجه عليه الحكم هل له ما يستطه وهو واجب والحكم بدونها باطل وقيل يستأنف الاعذار فان قال المدعى لا بينة لى فطالب المدعى عليه باليمين (ان اهلا) اي الطالب ليمين المطلوب بان تكون الخطاة ثابتة بينهما على القول باشتراطها والعمل على انهما لا تشتط مطالبا وان تكون الدعوى مما يثبت بالشاهد واليمين وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجدهما وله هذا مقبه بقوله (فكل الذى) اي جميع الامر (الذى يحتاج للشهادتين) اي لا يثبت الا بهما ولا يثبت بالشاهد واليمين كالنكاح والطلاق والعق والولاء وليس منها الشركة خلافا لما فى الشارح من التبصرة (ان تجرد) ذلك الامر عن الشاهد (لسم تلمزم

سوال الحاكم من توجه عليه الحكم الك ما يستطه ولا شك ان المطلوب لما انكر توجه الحكم على الطالب بان لا شئ له مع يمين المطلوب او بدونها فيقول الحاكم هل لك ما يستطه هذا الحكم فاذا اتى بالبينة توجه الحكم على المطلوب فيقول هل لك ما يستطه وهكذا وقرله وهو واجب النخ ظاهرة انه واجب ان يقول له ذلك ابتداء وانتهاء اعنى بالابتداء عند الانكار او اقامة البينة عليه وبالاتهاء بعد اخذة النسخة وعجزة عن الطعن فيها فلا بد ان يقول له الحاكم ايضا هل اثبتت بهجة ولا يسجل الحكم قبل ان يساله اذ لعله اتى بهجة وهو لم يساله حتى يخبره بها وهذا هو المنصوص عليه لابن سهل وغيره قال اذ لا بد ان يعذر اليه عند ارادة الحكم له او عليه فى آخر الامر وقال ايضا لا بد للعاصى ان يقول للمتخاصمين اخيرا ابقيت لكما هجة - اهـ ونحوه او انل باب الوكالة من شرح الشامل وانظر شرحنا للتحفة فى القضاء (ان اهلا) اي وبان يكون المطلوب ممن لو انكر ونكل انفع الطالب بنكوله احترازا من المحجور ومن تقدم عند قوله وذا غرض صحيح النخ (بلى اذا لم يكن محتاجا) قول تيمفى الطلاقى والعق والعفو لا يثبت الا بشاهدين النخ تامل كيف يتصور الاجل فى العفو وما قبله مع عدم التعجيز فيها ولعله مبنى على ما مر له من انه يدخلها الحكم فيحكم ببقائها فى العصمة وبقائه فى الرق فلا يثبت الاجل فى ذلك ليرتب عليه الحكم الا بشاهدين وقد جعلت مما مر انه لا حكم فيها اصلا اذ لا يسمع فيها مجرد الدعوى ولو فرضنا انه اتى ببينة مقدوح فيها اذ هى حينئذ كالعدم فلم يسبق الا مجرد الدعوى وهى لا تسمع فى ذلك واما الاجل فى العفو اذا انكره الولى فلا يحكم عليه به الا بشوئهم بشاهدين وكذا الطلاق اذا اثبتته المرأة واجل الزوج للطعن فيه فلا يثبت الاجل فيه الا بذلك

يمين به) قال فى التوضيح اذ لا فائدة فى توجيهها فان فادتها اذا نكل حلف والعق

المدعى واستحق وذلك لا (٣٩) يمكن هنا لان اليمين مع النكول انما تفيد في الاموال ومفهوم

ان تجرد انه اذا قام للمدعى

شاهد واحد توجهت على

تفصيل ذكره نح في قوله وحلف

بشاهد في طلاق وعق لا نكاح

فان نكل حبس وان طل دين

(بلى) تلزم اليمين (اذا لم يكن)

المشئ (محتاجا) في اثباته

الى الشاهدين كالمال وما يؤول

اليه كاجل وخيار وشفعة وشركة

وقتل خطأ واعلم ان الاجل

بحسب الموجل فيه ففي الطلاق

والعق والعنف ولا يثبت إلا

بشاهدين وكذلك الوكالة إلا

ان تعلق بها حق الوكيل من

اجرة او كان النزاع بين الوكيل

ومن عامله بدفع او بيع او شراء

سلعة من وكيل ماله فتثبت

بالشاهد واليمين وإلا فلا يحلف

الوكيل ليستحق غيره قاله ابو

الضياء سيدى مصباح وورد على

الكلية الاولى وحلف الطالب

ان ادعى عليه علم الغم وكذا انه

عالم بفسق شهوده وله يمينه انه

لم يحلفه اولاً ولا اتل الاستخلاف

على العفو فانها يتوجه فيها اليمين

مع انها لا تثبت إلا بعدلين كما

أورد على العكس من ادعى على

والعق مثله ويمكن ان يكون هذا مراد قله وقوله قاله ابو الضياء

سيدى مصباح اى وكذا قاله الناظم فيما يأتى في قوله واما اب

فيما تولاه من معاملات الخ يعنى لانه وكيل عن ابه وكذا قاله

غير واحد من المتقدمين والمتأخرين وما قاله سيدى مصباح نقله في

معاوضات المعيار قال سئل سيدى مصباح عن رجل اقام شاهدا واحدا

بوکالة فاجاب ان كنتم تعنون بالذى اقام شاهدا واحدا هو من عامل

الوكيل فله ان يحلف مع شاهدة ويقضى له اذا انكر الموكل الوكالة

وان كنتم تعنون به الوكيل نفسه فليس له ذلك اذ ليس في السنة

ان يحلف رجل ويستحق غيره اه باختصار وبالجملة ان كان النزاع

بين الوكيل والموكل في الوكالة فلا يحلف الوكيل مع الشاهد بالوكالة

إلا ان تعلق بها حق كاجرة ونحوها وان كان النزاع بين الوكيل وبين

من عامله بيع او شراء فلهن عامله ان يحلف مع الشاهد وليس

ذلك للوكيل وقوله وورد على الكلية الاولى وحلف الطالب ان ادعى

عليه علم الغم وكذا انه عالم بفسق شهوده الخ في ايراد هذين نظر

اذا لا نسلم ان دعوى العلم في هذين ودعوى التحليف في الثالثة لا

تثبت إلا بشاهدين قاله سيدى عدو وتقدم التنبيه عليه عند قوله

وذا غرض ان صح الخ وقوله وللقائل الاستخلاف الخ انظر اذا شهد

واحد انه عفى عنه على دية هل هو مما يؤول المال فيحلف القاتل

معه ام لا وهو الظاهر بل المتعين ولا شبه ان دعوى العفو لا توجب

يميناً قال ارايت ان حلف له فلما قرب للاتل قال عفا عني ذنبي

ايحلف له اه وحيث اورد على القاعدتين ما ذكر فهمما اغلبت ان فقط

(ان كان مشبهاً ودعواه صح) قول ثم بان يدعى على مثله الخ او قال

بان يدعى على من يشار اليه بمثل ذلك لكان اولى لان المشهور توجه

الدعوى مطلقاً على مثله وعلى غير مثله ولا يستثنى من ذلك إلا ما فيه

معرفة كالسرقة والغصب ونحوهما فانها لا تتوجه على من لا يشار له

آخر انه عهده فانه لا يمين عليه وان كان الرق يثبت بالشاهد واليمين (ان كان مشبهاً ودعواه صح)

آخر انه عهده فانه لا يمين عليه وان كان الرق يثبت بالشاهد واليمين (ان كان مشبهاً ودعواه صح)

اى ومع كون الحق مما يثبت بالشاهد واليمين فلا بد من الشبهة بان يدعى على مثله ومن صحة الدعوى من كون الذى ادعى معنا او حقا الى آخر ما مر من شروط صحة الدعوى (لكن ان كان مجعلا كلام يمين) هذا راجع لجميع ما مر وكافه يقول لا تقع ايها القاضى فى سماع الدعوى واعتبار صحتها بظاهر الحال او ما تفهمه انت بفراستك بل لا بد من بيان المجمل كلى عليه حق او شئ (كالتمام لداص) كلى عليه عشرة حتى يقول من بيع (وتفسير ابهام) كذا نايير او دراهم وفى البلاد سلكك مختلفة (وان لفظ اشكلا) كضمير لا يدري مرجعه (فيوضح) قال ابن سهل اذا صحت الدعوى سأل الحاكم المطلوب عنها ثم قال فان كانت بشئ فى الذمة بين قدره وذكر انه ترتب من بيع او قرض مثلا وان كانت فى عار بين محله من البلاد او فى شئ من ذرات الامثال بين الكيل والوزن والعدد او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة قال الفارافى وفى الحلى بالذهب قيمة فضة (٤٠) وبالعكس وبهما بما شاء

منهما لانه موضع ضرورة وان كان فى شجة او جرح ذكر موضعه وقدره او فى سرقة بين ما هى وقدرها ومن اى موضع اخذت (ولنا) ايها القاضى (بتقييد غامض) متشعب صعب (لتسأل عنه او لان تتاملا) مما اشتملت عليه الدعوى من الفصول ولاى باب ترجع من الاصول وحينئذ فليست هذه المسألة تقييد المتسأل المشار اليها بقول التفتة

بذلك ولا على من لا يليق ذلك بمنصبه اتفاقا كما للعدوى وغيره (لكن ان كان مجعلا النج) واولى ان كان فيه لبس والفرق بينهما هو قول النائل

والفرق بين اللبس والاجمال مما به يهتم فى الاقوال واللفظ ان افهم غير التصدد فاحكم على استعماله بالرد لانه اللبس واما المجمل فربما يفهمه من يعتد به وذلك ان لا تفهم المخالفات ولا سواء بل تصوير واقفنا وحكمه القبول فى المصادف فاحفظه نظما اعظم الفوائد وهذا كله تكرار مع قوله فيما مر فان صحت الدعوى يكون الذى

ادعى

والكتب يقتضى عليه المسدعى من خصمه الجواب وتوقيف ادعى

النه لان ذلك فيما بين الخصمين وما هنا فيما يفعله القاضى فيما صعب عليه من الدعوى (وفكرك فرغ) من كل شغل او مشوش اذا جلست للفصل بين الخصوم ابن الحاجب ولا يحكم فى حال غضب ولا جوع ولا ما يدهش عن تمام فكر المدونة واذا دخله هم او صجر فليقم وفى الحديث لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان (واطلب النص وافهم) الواو لا تقتضى الترتيب والمراد اذا فرغت فكرك وسمعت من الخصمين فتفهم فى كلامهما ثم اطلب النص فى نازلتها ولا يجوز الحكم بالخرز ولا بالتخمين (وبعد حصول الفهم قطعا) للنازلة وحكمها (لنفصلا) قال فى النبصرة قال اشهب وسخنون ولا يقتضى الاضامى حتى لا يشك ان قد فهم واما ان يظن ان قد فهم ويخاف ان لا يكون فهم



لما يجده من الحيرة فلا ينبغي ان يقضى وهو يجد شيئا من ذلك اه (والأ) يحصل الفهم قطعاً بان لم تفهم او حصل لك شك في الفهم (فمر بالصلح) ظاهرة انه اذا لم يفهم يامر بالصلح وليس بهراد بل يامر الخصمين بالاعادة حتى يفهم عنهما وانما يامر بالصلح اذا اشكل عليه وجه الحكم لغرابته او تشعب امره ولم يجد من يسال عنه ولا قاضياً غيره يصرفهما اليه والحاصل انه اذا اشكل على المحاكم كلام الخصمين من جهة تصوره امرهما بالاعادة (ع) ليفهم عنهما وان كان من جهة جهله والحكم بين في نفسه سال اهل الذكر وصرف ذلك عنه

ادعى معينا الخ ويحتمل على بعد ان يكون هذا في المدعى عليه وان كان لا تناسبه او تشعب وما تقدم في المدعى اى اذا اقر المدعى عليه بان في ذمته دراهم وفي البلد سكك او ان في ذمته مكيلا فلا بد من بيان السكّة وقدر الكيل والوزن وهكذا وينتفى التكرار حينئذ ويرشح هذا الاحتمال كونه ذكر هذا في حيز قوله فان بان اقرار المجيب الخ (او الرحم الدعوى) قوله قل اللخمي وهذا بين لا قارب حسن الخ لعل هذا بعد ان يبين ان الحق لاحدهما او يراوده في ان يسمح ببعضه وإلا فيمنع لانه ح مدلس على ذى الحق بكتمانه ظهور حقه معين على اكل اموال الناس بالباطل وقد قال خ ولا يحل لظالم وقال عليه الصلاة والسلام انصر اخاك طالما او مظلوما قالوا كيف نصره ان كان طالما قال ان تمنعه من ظلمه وما للزوى حسيما للعلمى في نوازل من انه يجوز ان يدعوا للصلح وان تبين الحق ولا بينة لصاحبه انما هو اذا تعذر جرى الاحكام على مقتضاها كما يقع في كثير من البوادي وهو من التفاهم ح هذا هو الحق انظر شرحنا على التختة (والأ فلا اذا بدا الحكم) البرزلى فان جبرهما على الصلح حينئذ فهو جرحته فيه قال مالك ولا ارى للولى اى بعد تبين الحق ان يلج على احد الخصمين او يعرض عن خصوصته لاجل

الامر ولا كانت الدعوى بين ذوى الرحم (فلا) يدعوا للصلح (اذا بدا الحكم) اى وجهه قال اللخمي لا يدعوا للصلح اذا تبين الحق لاحدهما إلا ان يرى لذلك وجهاً قال ابن سحنون كان ابى ربما رد الخصمين الى من عرفه بالصدق والامانة فيقول اذهب الى فلان يصلح بينكما ثم اشار الى القسم الثالث وهو ما اذا امتنع من الجواب بالاعادة ولا انكار بان سكت او قال لا اجيبك حتى تقيم بينتك او قال لا ادري فقال (والذ) يسكون الذال لغة



في الذي (لا يجيب لتعقلا) اي اعلمه بمعنى احبسه (وادب) اي بالضرب بعد الحبس اذا لم يجب به (وبعد) اي بعد الضرب والسجن واستمراره على ابايته (احكم لطالب حقه) منه (بدون يمين في) القول (الصحيح) وهو قول ابن المواز وقال اصبح بعد اليمين (وقيل لا) اي لا يسجن ولا يضرب (ويقضى لدى الدعوى بعيد يمينه) حكاية في التبصرة فهي ثلاثة اقوال قال مالك اذا قال اقم بينك على ما تدعى اما انا فلا اقر ولا انكر لم يترك على ذلك ويجبر حتى يقر او ينكر قلت ومثله اذا قال لا احبلك حتى تبين لي هل ما تدعيه علي برسم او بغير رسم فلا يجاب ويلزم ان يجيب قبله (وان قال لا ادري) هل علي شيء مما تدعى (٤٢) حلف على ذلك فان ابى

(ولم يحلف اعملا) بالف بدل
 من نون التوكيد اي اعملن ما
 من من السجن والادب ثم احكم
 بلا يمين الخ (وإلا) بان حلف
 انه لا يدري قبله شيئا (ف)
 يقال المدعى (اثبت ما ادعيت
 امدع) الهمزة للاستدعاء فان
 اثبت وإلا فلا شيء له ثم اشار
 الى ما اذا اجاب بما يتضمن
 الاقرار دون تصريح به فذكر
 ان الحكم فيه مختلف باختلاف
 الفروع فقال (ضمن اقرار
 كتصريح) به (ار جلا) اي ان
 ظهر ذلك وكان (برع) اي في
 اصل من الاصول كدار مثلا بيد
 رجل ادعى آخر انها له ورثها من ابيه او جده فانكر من هي بيده وقال ما ملكتها المدونة
 قط فاقام المدعى بينته بما ادعى فاخرج الآخر بينته بشرائها منه فلا تسمع بينته لانه كذبها حيث
 قال ان القائم لم يملكها قط لان انكاره تضمن تكذيب بينته والاقرار بما ادعاه القائم ويصير كانه اجاب
 اولا بقوله اشتريتها منك ولا بينته له على الشراء (ودين) اي ادعى به فانكر المطالب المعاملة وقال لم
 تقع بيني وبينك معاملة قط فاقام المدعى البينة بمداينته فاقام الآخر بينة شهدت له بالتضاء فلا تقبل منه
 ولا تنفعه لانه كذبها بانكاره اولا (في) اي على القول (الصحيح) عند الناطم من الاقوال وعول فيما
 صححه من تسوية الربع بالدين على ما نقله المشطى عن ابن العطار وهي رواية حسين ابن عاصم

عن ابن القاسم قال أبو الحسن وبها فتوى الأشياخ وفي ضريحه ان فيمن انكر شيئا بالذمة او انكر الدعوى في الربع او فيما ينصى للحد ثم رجع او قامت عليه البينة فأتى بما يبرئه اربعة اقوال الاول لابن نافع يقبل منه في جميع الاشياء الثاني لغير ابن القاسم لا يقبل منه ما أتى به في جميع الاشياء الثالث لابن المواز يقبل منه في المحدود دون غيرها الرابع يقبل منه في المحدود والاصول ولا يقبل منه في الديون وشبهها (٤٣٤) وهو قول ابن القاسم في المدونة اه واعتمد للاجهوري

واصحابه قول ابن القاسم هذا

قال الزرقاني في قوله او انكر القبط فقامت البينة فشهدت بينة بالتلف كالمديان ما نصه ويستثنى من كلام المصنف هنا وفي القضاء لانكار المكذب للبينة في الاصول او المحدود فانه لا يضر كما في ضريحه عن ابن القاسم في المدونة في اذا ادعى شخص على آخر انه قذف او ان هذه الدار مثلا له فانكر ان يكون حصل منه قذف او ان تكون هذه الدار دخلت في ملكه بوجه فاقام المدعى بينة بما ادعاه فاقام الاخر بينة انه عفا عنه في القذف وانه اشترى منه الدار او وهبها له او نحوه فتقبل بيئته بهذين

المدونة الخ هذا وان كان مذهب ابن القاسم في المدونة لكن الذي شهرة ابو الحسن في كتاب اللعان وابن هلال وغيرهما وقالوا ان العمل عليه هو الاطلاق كما اطلق الناطم والعمل مقدم على المشهور فكيف به وهو مشهور ايضا وقد ذكرنا في شرح التحفة ان هذه المسألة احدى المسائل التي خالف فيها اهل الاندلس مذهب ابن القاسم فانظره وانظر شرح الشامل في باب الوكالة وعليه فلا يعول على ما اعتمدته عجم واتباعه من الاستثناء المذكور ولا على ما قاله تدمر من ان الاقوى في الربع خلاف ما صححه الناطم وقوله ثم مسألة الدين مقيدة الخ كل من نقل المسألة كصاحب المختصر والتحفة وابن الحاجب والمتطلى وغيرهم اطلق وما قيد بالعارف ولا بغيره والتقييد بذلك يقتضي ان هذه المسألة لا يحكم بها إلا على الفهاء اذ لا يعرفها غيرهم وهذا من ابعد بعيد وان ما قاله الرعيني ومثله لابن محرز ولكن جل الأيمة قديمهم وحديثهم اطلقوا وما فصلوا ولا قيدوا وهم ممن لا يخفى عليهم ذلك والنصوص اذا تواردت مطلقة على وتيرة واحدة فاطلاقها مراد كما قاله غير واحد فالقول بالقييد المذكور مقابل لما مر من العمل والمشهور كيف وهم قد قالوا ان العمل الجساري لمصاحبة عامة او سبب كذلك

فيها ادرعها بالشبهات والاصول يظهر فيها انتفاء الملك فدعوى انها ما دخلت في ملك غير من هي في حوزة لا يلتفت اليها فكانه لم يحصل منه ما يكذب البينة التي اقامها اه وكان الاقوى في الربع خلاف ما صححه الناطم رحمه الله تعالى ثم مسألة الدين مقيدة بالعارف بما يترتب على الانكار واما الجامل بما يترتب على انكاره فلا يضره لانكار قاله الرعيني وقيد به الخطاب وغيره كلام خ وبه القضاء والفتوى (وان بدا) مضمون الاقرار (بعق واقرار به فعكس تحصلا) اي لا يلزمه عتق ولا يكون

مضمن لاقرار كالاقرار وذلك كمن شهد على شريكه الموصر بعق نصيبه من العبد ففي ضمنه ان نصيب الشاهد حر وانه يستحق قيمته قال شيخ فنصيب (عه) الشاهد حر ولاكثر على

خلافه فمضى الناظم على ما مر عليه الاكثر وكمن اشهد او اقر ان اباه اعتق عبدا وخالفه غيره من الورثة فان ذلك لا يجوز عليهم ولا يلزم المقر فيه عتق واختلف هل له ان يستخدمه في يوم نصيبه (وثالثهما في مودع) اى وفي مسألة الوديعة ينكره المودع ثم يقرأ ويقوم عليه اليانة فتشهد له بيته بردها او تلفها ثلاثا اقوال حكاها ابن رشد وابن زرقون القبول مطلقا قل ابن زرقون وهو المشهور وعنده مطلقا في ابن ناجي انه المشهور وقد بحث معه بانه انما تمسك باطلاقتها وهما لمالك والثلاث لابن القاسم تقبل بينته في التلف ولا تقبل في الرد لما تضمنه جمعه من تكذيب بينته واليه اشار بقوله (كهو) اى ثالثهما ان مضمن لاقرار كالاقرار (في الذى الى رده) يادعى الرد (وفي) تالف اى في دعوى التلف فلا) وكان الناظم في غنى عن هذه الفروع وانما ذكرها ابن الحاجب ومن تبعه في الدعوى خ وان انكر مطلوب فليس الخ (ومن في حساب يدعى غاطا مع الغريم) او الشريك مثلا وبعد ان تحاسبا وتباراى وكتبها البراءة

يستمر ما دامت تلك المصلحة وهم قد عللوا العمل المذكور بان المصلحة فيه قطع الشغب والنزاع وإلا لم يكن لتقييد المقال فائدة وهذا الامر الذى هو التكذيب بالانكار المذكور مركوز في الطبع وعمل قضائنا اليوم بدوا وحضرا على عمدة المسائل وادى شغب اكثر من فتح هذا الباب اذ الناس كلهم عوام إلا النادر وتامل قول ابن الهندي وغيره من اوجب سماع بينته بعد تكذيبه اياها فقد فتح بابا من الشغب والتعنيث واعيان عليه اه فاما قاله الرعنى بلفظ ينبغي لا يعمل عليه لمقابلته للمشهور المعمول به كما مر وانظر شرحنا للتحفة في باب الوديعة ففيه زيادة على ما مر وقوله وبه القضاء والفتوى الخ لم اقف عليه لغيره وقوله (كمن شهد على شريكه الى قوله وكمن شهد او اقر الخ) المسالتان يرجعان لشيء واحد وهذه الثانية اصرح في لاقرار فلا ينبغي ان يعدل عنه في منع استخدامه في يوم نصيبه وان كان التقديم لا يلزمه (وثالثهما في مودع) حاصل ما للناظم في هذه المسألة من اولها انهم اختلفوا في الاقرار المستفاد بالتضمن والمشهور فيه يختلف باختلاف الفروع ففيه الربع والدين هو كالصريح على الصحيح وفي الشهادة بالعق والاقرار به ليس هو كالصريح وفي الوديعة ثالثها كالصريح في دعوى الرد دون دعوى التلف ومقتضى ما للتحفة وغيرها مما مر استواء هذه الفروع في عدم القبول وتصديره بقوله فنصيب الشاهد حر وبقوله في الوديعة وبجدها ثم في قبول بينته الرد خلاف يدل على ذلك ايضا وقول ثم وكان الناظم في غنى الخ تامل فان قول الناظم مضمن لاقرار الخ واسطة بين صريح الانكار وبين قوله لا ادعى فهو انما ذكرها في الدعوى ايضا اى في جوابها

بينهما قام (بعيد الكتب) اى بالقرب منه (وهو) اى الغريم او الشريك (يقول لا) اى لا غلط بينهما
فطلب يمينه (فليس له احلافه) نعلمه الخطاب عن النوادر عن ابن عبد الحكم قال ولو كان له ذلك ما
نفعت البراءة ولا انقطعت (ع) المعاملة واختلف في القسمة اذا ادعى احد المتقاسمين فيها غلطا
او جورا هل الحكم فيها كذلك

(فليس له احلافه) ما اقتصر عليه الناظم هو الذى فى رخ والذى
لابن سالمون من مالك ان له ان يحلفه ومثله فى نوازل الصلح من
المعيار ومجالس المكناسى قائلا وقع الحكم به وقال ميسدى عبد
القادر الفاسى هو الذى ادين الله به لفساد الزمان ابن رحال وهو
الذى ينبغي او يجب الحكم به لان قول مالك اولى ما يقلد اه
وهو ظاهر اذ غايته انه يحلف ما علم بوقوع الغلط او ما دخلا على
ان ذلك لم يدخل فى البراء وذكر سيدى عمر الفاسى عند قول
الناظم فيما ياتى ويضى الخصم بعد نفى حثوقه النخ ان العمل
على اليمين قلت وما احق هذه المسألة بان تجرى على قوله وان
عمه البراء والخلع سابق الى اذ البراء فى هذه جرى على سبب
خاص وهو الحاسبة من شركة ونحوها كالاتية بل البرزلى صرح
بذلك كما ياتى (بغير عتار يستحق) قوله ومفهوم يستحق النخ
قال البرزلى فى مسائل المديان عن ابن بطلال ومثله فى المدونة
لا يبيع القاضى من دار المدين الا بقدر الدين بخلاف ما يبيعه
من جارية او غلام فيبيعه كله لضرر الشركة اه انظر نصه فى
باب الرهن من شرحنا للتحفة واذا بيعت ثم قدم والبث البراءة
فانه لا ينقض البيع الا ان يجدها لم تتغير فيبكر بين امضائه واخذها
ودفع ثمنه قاله زوساى قريبا ايضا وقوله (وفى نفقة الزوجة)
اى لان نفقتها من باب المعاوضة بخلاف نفقة الاولاد فهى من

فليس له تحليف المذكر لذلك
وايه اشار بقوله (هل كذا
بقسمة) فليس له احلافه (ام
له لاحلاف قولان) والثانى
مذهب المدونة ولذا قيل (ذا
اقبالا) وهذا كله اذا قام بالقرب
كما افادة تصغير بعد وحد ابن
سهل القرب بسنة وفى المقصد
المحمود ان العام كثير وهذا كله
ما لم يشبث دعواه رخ ونظر فى
دعوى جور او غلط وحلف
المذكر فان تقاحش او ثبت
نقضت ثم تكلم الناظم على
مسألة الحكم على الغائب يعنى
بغير ايبالة القاضى وهو من اهل
البلد وله مال يعدى فيه فذكر
ان الغيبة اما قريبة كاليومين
والثلاث او متوسطة او بعيدة
جدا فقال (ومن غلب فى قرب
كم هو حاصر) فلا يحكم عليه

الا بعد لاعذار فيكتب اليه بان يحضر او يوكل فان ابنى حكم عليه فى كل شىء كما اذا لم يجب باقرار ولا
انكار وبين حد القرب بقوله (مسافته) وان مع امن انجلى والا) ينجلي الامر فى مسافة اليومين بان كان
خوف نزل منزلة الغيبة المتوسطة وهى العشرة ايام (فيقضى) الحاكم عليه (مع يمين) القضاء انه
ما قبض ولا احوال ولا احتمال ولا وهب ولا تصدق ولا اسقط حقه بوجه من الوجوه (كعشرة بغير عقار
يستحق) اى يحكم عليه فى كل شىء ما عدى استحقاق العقار (اذا جلا) ومفهوم استحقاق انها تباع

باب الموصاة فاذا كان الولد غنيا سقطت نفقته بخلاف الزوجة
وفي معنى الغنى اذا كان قادرا على الكسب بصناعة نص على ذلك
في المدونة قالوا وكذلك الصبيبة اذا كانت لها صناعة فاذا كانت
الصنعة تقى ببعض نفقاتها كمل الاب باقياها الاخفى اذا كانت
صنعتها لا تدركها بها معرفة ما لم تكسد صنعتها او يقع بها مرض
فتجب على الاب وفي منعه الانتفاع بفاضل خراج ابنه الصغير
عن نفقته وجواز قولان لبعض الموثقين واصبغ مع ابن لبابة انظر
القاساني وانظر شرحنا على الشامل في باب الاجارة وهذا كله ما
لم تكن الام خالعت الاب بالنفقة على الاولاد والا فاجرتهم
تستعين بها على نفقتهم قاله في خلع الميعار (مدع لديه متاع)
قوله قال الش هو فاعل جلا النح ونصه جلا الشيء يجلبو اذا ظهر
وفاعله متاع واعد بفتح الهزة وكسر الدال من اعدى الرباعى
بمعنى حكم وهو جواب اذا وبعيد يتعلق باعد ومدع يتعلق بثبوت
وكذلك لديه والضمير للفاضل وول عطف على اعد بحذف
العاطف وموصلا نعت المحذوف اى شخصا يوصل الحق ويبيع
اما بصيغة المضارع وفاعله المولى بالفتح ومفعوله مال الغائب واما
باء السببية الداخلة على مصدر باع اه وقوله واسهل منه النح اى
وحيث تعلق بعيد يمتضى فيكون قوله اعد معطوفا على يمتضى بحذف
العاطف وجواب اذا على هذا محذوف كقوله انت ظالم ان فعلت
اى فيمتضى فى القرينة وفى المتوسطة بعد ثبوت الموجبات لمدع
من نعمته وصفته لديه متاع واعدة فيه وعطف الانشاء على الخبر
جائزا لكنك اذا تأملت وجدت ما قاله م اسهل (كما يدري)
اى من كونه بعد الاستيناء للسوق والاستقصاء فى الثمن وحلف
اربابها على بقائها وثبوت ملك الغائب وهل يقتدر الى ثبوت كونه
اولى ما يباع عليه فان كان المبيع رهنا فلا يحتاج الى ذلك لتعلق

عليه دارة مثلا فيما ثبت عليه
من الدين وفى نفقة الزوجة لا
الاولاد (بعيد ثبوت الموجبات)
من الدين او الزوجية واستمرارها
والغنية وقدرها والحلف (مدع)
يتعلق بثبوت (لديه) اى عند
الفاضل (متاع) قال الش هو
فاعل جلا وقوله اعد جواب اذا
وبعيد يتعلق به والتقدير اذا جلا
متاع بعد ثبوت الموجبات من
المدعى لدى الفاضل واسهل
منه اذا جلا هو اى استحقاق
العقار وقوله بعيد يتعلق بمتضى
او باعد ولديه متاع مبتدأ
وخبر والجملة صفة لمدع اى
عنده متاع للغائب يريد ان
يعدى له فيه اعد (ول) اى
قدم شخصا (موصلا) للطالب
حقه (يبيع) ما يعدى فيه
(كما يدري) قسالة
وبيعت دارة بعد ثبوت ملكه

حق المرتهن بعينه وربما كان ايسر من غيره قاله ابن عرفة وان كان غير رهن فلا يمد من ذلك وقوله عن خليل بالخيار ثلاثا الخ قال عجب لم يبين من له الخيار وفي كتاب العتق الاول من المدونة انه الحاكم فان زاد احد في السلعة فسخ البيع الاول وبيع لهذا الثاني لما في ذلك من الغبطة اه قلنت انظر لو باعه بغير الخيار المذكور وقعت الزيادة بعد الثلاثة والظاهر انه لا ينعض ولا سيما حيث كان بعد التسويق ولم ينفذ غير المشتري المذكور فالخيار ثلاثا ليس شرط صحة بل كمال فقط ثم بعد كني هذا وقفت على نوازل البرزلى وفيها ما نصه سئل المازرى عما اذا باع الحاكم حصته فدان بعد ان عرض يبعها على الشريك فسلم ثم البيع زاد زيادة معتبرة فاجاب اذا ثبت امضاء البيع على حسب ما مر من مضى الخيار ثلاثا وبئله فلا تقبل منه زيادة البرزلى جرى العدل عندنا انها لا تقبل زيادته في الثلاثة الايام التي يبيع السلطان على خيارها خلاف ما وقع في جواب البرزلى واما بعد الثلاثة الايام فلا تقبل الزيادة ممن كانت اذا وقع التشييد بذلك والاستقصاء حسبما تقدم في بيع القاضى على الحاجير وكثيرا ما يقع هذا في بيع غلات الحمس واكرية ربعه ما لم تجر العادة فيه انه على قبول الزيادة وان كان فيه يوم البيع غبن كثير وجب الرجوع فيه كما تقدم في بيع الوصى اذا حصل المسوغات ثم ثبت الغبن اما ان كان الغبر لسوق حدث فلا يلتفت اليه اذا كان بعد الثلاثة ايام اه وانظر ابن عات فعلم منه ان الزيادة بعد ثلاثة ايام لا تقبل ممن كانت ولو لم يبع القاضى على خيارها والله اعلم فرع في اجوبة الشفشاوئى ما نصه وفي المعيار سئل القاضى عن مديان له ربع واسع فلم يجد من يشتريه منه فساله رب الدين ان يشتريه بخمس كثير فاجاب ليس له ان يبيع ربعه من صاحب الدين وانما تباع

وانها لم تخرج عن ملكه في عليهم
ثم يمينه بالخيار وقال في الفلاس
وبيع ماله بحضوره بالخيار ثلاثا
قال في صحيح ليس خاصا بالفلاس
بل كل ما يتولى الحاكم بيعه
على غائب او يتييم او نحوهما
كذلك (ويقتضى) ما لزم الغائب
(وان يكن) هذا البيع (بجعل)
او اجرة (ففى معطيه) لمن
قدمه القاضى لتوليته

(قولان اعملا) معا الاول لابن القاسم ان يجعل على طالب البيع والثاني اعيسى قال ما ارى الجعل الا على الراهن قل ابن رشد وقول عيسى اظهر من قول ابن القاسم لان الراهن مأمور بالقضاء واجب عليه فعله فهو اولى بغرم ما يتوصل به الى اداء الواجب عنه ثم وجه قول ابن القاسم (وناء) اى وغائب بعيد كمن بالفيروان على مسافة شهرين فاكثر لتكتم بلام لامر مكسورة ونون التوكيد الخفيفة (عليه بكل) اى فى كل شئ حتى فى استحقاق العقار (مع يمين) القضاء (وما انجلي) ذكره معها من اثبات الموجبات ولا بد فيها من تسمية الشهود وقد استولى المسألة (٤٨) خ بارجز عبارة اذ قال

والقريب كالحاضر والبعيد جدا كالفريقية قضى عليه بيمين القضاء وسمى الشهود ولا نقض والعشرة او اليومان مع الخوف يقضى عليه معها فى غير استحقاق العقار فرغ فان قدم الغائب بعد بيع اصله واثبت براءته من الدين او النفقة بما يسقط ذلك منه مضى البيع ويرجع على الطالب بما اخذ وحكى التونسي ان له نقض البيع ودفع الثمن للمشتري قسالة البزرى وقاله ابن الناطم فى شرح التحفة عند قولها وغائب من مثل قطر المغرب عن ابن الحاج قال الشيخ ابن رحال فى ابن يونس تقييد عدم رد البيع بما

الرباع لمن يشتريها فاذا خلى البلد وام يبق من يشتري من سائر الناس فيوجل الى ان يجئ الناس ويرصد من يرغب فى الشراء فى تلك الناحية هذا الذى ارى فى هذا الوقت فى المواضع التى اخلاها تغير الزمان اه قلنت وهذا لا يخالف ما قالوه من انه يوجل لبيع عقاره كالشهرين فاذا انقضت فانه يباع ولو لم يبلغ القيمة لانه غاية المقدور كما قاله ابن محرز وغيره لان ما فى المعيار انما هو فيما اذا لم يجد من يشتريه لخلاء البلد وما لابن محرز وغيره انما هو فى غير ذلك انظر شرحنا للشامل فى باب الرهن وشرحنا للتحفة فيه ايضا (قولان اعملا) قول تـ ثم وجه قول ابن القاسم النج اى وجهه بان الراهن يقول انا لا اريد بيع الرهن لاني ارجوان يتيسر لى الحق دون بيع فاذا اردت تعجيله فاد الجعل (مع يمين) ثم ما ذكره ظم من اقسام الغيبة الثلاثة انما هو اذا كانت الغيبة فى غير اياته القاضى والطالب والمطلوب من اياته واما ان كان المطلوب من غير اياته فهو قوله فى التحفة والحكم فى المشهور حيث المدعى عليه وقوله وسمى الشهود اى يتمكن من الطعن

اذا فات المبيع اما اذا وجد متاعه بحاله لم يتغير فله اخذه بشئ كما لو قامت بينة انه مات او قبل فبيع ماله ثم قدم اه وهو حسن والى مسألة الموت اشار نخ بقوله وان انقضت وصيته مستحق برك لم يضمن وصى او حاج ان عرف بالحرية واخذ السيد ما بيع وام يفت بالثمن كمشهود بموته ان عذرت نيته لمقتضى الا فكالغاصب وما فات بالثمن كما لو دبر او كبر صغيرا ولما فرغ من الحكم على الغائب باقسامه الثلاث اشار الى المتغيب وهو قسمان مختلف فى بيته ومتغيب لم يدركه هو فاشار الى الثاني بقوله (اعملا بطبع) النج

واشار الى الاول بقوله (اذا يخفى خصم بميت) معلوم وطلبه الخصم واني ان يجيبه (فارسل
عدولا) اي عدلين (له) اي للخصم او لذلك البيت (مع من) اي مع رسول ثقة (ينادي) على
بابه يا فلان ابن فلان القاضي فلان يدعوك (الا لا لتخصر) مجلس الحكم مع خصمك (ولا)
تخصر (فالوكيل) مبتدا (ثلاثة) بالنصب معمول لارسل وبنادي على طريق التنازع (يقام) خبر
المبتدا اي ولا تخصر اقام لك وكيلا فان خرج وحضر مجلس القاضي ولا اقام وكيلا وسمع من المدعي
وامضى الحكم عليه (وبعد) اي وبعد حصول ما ذكر (احكم ويمضي) المحكم عليه (وحصلا
لبعض به هجما) اي ولبعض (٤٩) من العلماء انه بهجسم به اي يدخل عليه في بيته
على حين غفلة (وقيل يفتشه)

اي يفتش داره (بعدلين
والاعوان والنسوة) اي يدخلن
ابتداء ويعزلن نساء المطلوب
الى ناحية ثم يدخل الاعوان
والعدول يفتشون وكل ذلك
يكون بغتة ولم يفترق هذا القول
مع الذي قبله الا بما فصله من
ذكر الاعوان والنسوة والعدول
والا فهو هجم ايضا ولعل الاول
انما يخالف في العدلين قال في
البيان وذكر ابن شعبان انه
انه اذا توارى واثبت
الطالب حقه حكم عليه ان
كان له مال ظاهر وان لم يكن

فيهم لانه على حجة اذا قدم وجرى العمل بتسمية الشهود الحكم
بشهادتهم كان الحكم عليه غائبا او حاضرا ولا نقص الحكم لضعف
العدالة في قضاة الزمان كما مروي ياتي انه يعطيه النسخة من
الحكم وقوله اما اذا وجد متاه بحاله الخ تقدم هذا عن زكريا
مقتصرا عليه كانه المذهب (احكم ويمضي) يعني ولا ترجى له
حجة حيث كان تغيبه بعد حجة والا رجيت كما ياتي (وقيل
يفتشه بعدلين) الظاهر ان هذا هو عين ما قبله اذ لا بد فيه من
العدلين ايضا (والنسوة) فالقولان بمعنى اذ كل ما يفعله القاضي
هجما او غيره لا بد فيه من العدول وقوله وقضى عليه الى ان
يقدر الخ وترجى حجة ان تغيب قبل استيفاء حجة والا فلا وقوله
ومنهم من يرى انه يرسل الخ الظاهر انه اذا لم يوجد من يجرى
على المتغيب الذي لا يدري اين هو ولا يقيم له وكيلا وقوله في
التنبيه الختم المذكور هنا غير الطبع الخ لا يخفى ما فيه اذ الختم

له مال ظاهر وثبت انه في منزله فمنهم من يرى انه يختم على بابه ويبعث اليه رسولا ثقة
ومعه شاهدان ينادي بحضرتي فلانة اينام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ابن فلان القاضي فلان
يامرك بحضور مجلس الحكم مع خصمك فلان ولا نصب لك وكيلا فاذا فعل اي ولم يخرج
نصب له وكيلا وسمع البينة وقضى عليه الا ان يقدر على استقراض المال منه ومنهم من يرى انه
يهجم عليه ومنهم من يرى انه يرسل عدلين معهما جماعة من الخدم والنسوان والاعوان فتكون
الاعوان بالباب وحول الدار ثم يدخل النسوان ثم الخدم بغتة ويعزلن حريم المطلوب الى ناحية
في بيت ويفتش المنزل اه من التوضيح ونحوه في الطرر من الشعباني تنبيه الختم

المذكور هنا غير الطبع الاتي في النظم لانه هنا حتى ياتي العدول ولاعوان لئلا يخرج ويتغيب والمذكور في النظم ليضطر للحضور والخروج الى المحكم تنكيت انكر ابن عرفة على ابن الحاجب وابن شاس المحكم على المتواري قائلا لم اجد في النواذر عن سحنون قال وتواري الخصم عن خصمه وهو معه في بلدة كثير وما سمعت ولا شاهدت ان احدا من القضاة حكم عليه كالغائب ثم ذكر عن ابن فتوح ما حاصله انه يضيق عليه حتى يظهر وان ثبت انه في داره سمرها عليه حتى يخرج قال فظاهرة انه لا يحكم على المتواري بالدار اه وانظر قوله لم يسمعه مع ما سمعت عن الشعباني وابن شعبان وما تسمعه قريبا عن صاحب البيان هذا كله اذا ثبت اختفاء (٥٠) المطلوب كما في النص وظاهر

النظم واما قبل ذلك فقال ابن سلون ومن له على غيره دعوى دماء الى القاضي فان اجاب ولا دفع اليه القاضي طابعا ليرتفع به المطلوب معه ان كان في مصر المحاكم او على الاميال البعيدة وفي البعيدة يكتب الى من يشق فهمه ودينه وينظر في تلك الدعوى قتال ولا يشخص من البعد خصما ولا شاهدا والبعد ستون ميلا ذكره سحنون في العتبية وفي خ وجلب الخصم بخاتم او رسول ان كان على مسافة العدو

ليس هو للحضور فتقبل ليضطر للحضور فيكون بعد حضور العدول والمناذاة اذ لا يلزم ان يبقى العدول ولاعوان هنالك لثلاثة ايام فالطبع والختم شئ واحد وغايته انه اذا ثبت انه في منزله يختم عليه على هذا القول ليضطر ذلك للحضور كما يختم عليه اذا لم يدر اين هو وفي الاول نقله ابن فتوح قائلا من اخذ رسولا من حاكم الى رجل او امرأة فذكر انهما غيبا وجوههما داخل الدار ليطلاه حقه وسال من الحاكم ان يسمر الباب حتى يضطرهما الى الخروج فليس للمحاكم تسميها حتى يثبت الطالب ان المطلوب يسكن الدار ببراء او غيره اه بنح (اعقلا) قول تديعاقب مزيله النج الصواب انه يفعل ذلك ليعلم انه اذا ازيل فقد دخل المنزل فيفعل به ما مر من المناذاة او الهجوم لانه اذا كان يعاقبه على ازالة الطبع فيعاقبه على العصيان ابتداء ولا معنى للطبع بشمع او جلدة ونحوهما مما يسهل زواله لئلا ذلك اذ المقصود من الطبع

لا اكثر كستين ميلا لئلا يشاهد ثم اشار الى المسألة الثانية فقال (اعقلا) اي منع بيت المطلوب الذي تغيب عنه (بطبع) بشمع او طين فيه نةش بحيث اذا ازيل وفتح الباب لم يعد لحاله فيعاقب مزيله (او التسمير) للباب بجلدة (ان لم يعب) بالعين المهملة التسمير الباب والقضاة اليوم يسمررون ولا يبالون (اذا تغيب) بالعين المعجمة وكل ذلك بعد اخراج ما له روح من عاقل او غيره كما قال (ولتخرج ذوى الروح مسجلا) قال ابن سلون عقب ما مر عنه واذا امتنع الخصم من الحضور وتغيب وثبت ذلك فكان سحنون يكتب بعقلة ضياعه ومنافعه وسد بابيه ليضطر ذلك الى الحضور وقال في المقصد المحمود وان تغيب المدعى عليه

طبع القاضي على دارة وهو احسن من التسميز لانه يفسد الباب فسان لم يفسده سورة عليه بعد ان يخرج منها ما فيها من الحيوان وبني آدم اه ولا تسمر الدار حتى يثبت انها المطلوب يسكنها وحده فان لم يظهر ولا حضر مع ذلك حكم عليه قال في البيان اذا تغيب بعد استيفاء حجه فرارا من القضاء قضى عليه وعجزة ولا حجة له وان تغيب قبل استيفاء حجه تلزم له فان لم يخرج وتمادي على مغيبه قضى عليه (٥١) من غير قطع حجه واليه اشار في التحفة بقوله

ومن الد في الخصام وانتهج

نهج الفرار بعد اتمام الحجج

ينفذ الحكم عليه المحاكم

قطعا لكل ما به يختصم

وغير مستوف لهما ان استتر

لم تنقطع حجه اذا ظهر

فرع فان كان الحق على امرأة

فقال العبدوسى مضى العمل على

ان الزوج يجبر على احضارها او

يعين وكلا عنها لانها في بيته

ولا يخفى عليه امرها وقيل

يخلف ولا شيء عليه كما لو

بادر بطلاقها (ومن عجزه عن

مسجد يدعى) يعني ان من

وجبت عليه يمين في الجامع

لكونها في ربع دينار فاكتر

وادعى عجزه عن المسجد وانه

لا قدرة له على الخروج اليه

ف قيل اذا ثبت عجزه بالبينة

منع المتواري من الصرف في الدار إلا بافساد بابيه وهذه الامور الضعيفة يمكنه ازالتهما بلا افساد فلم يبق وجه لذلك إلا ما ذكرناه من كونه يعلم دخوله للمنزل فيفعل به ما مر وقوله فكان سحنون يكتب بعقبة ضياعه الخ هذا صريح في ان المتغيب يفعل به ما ذكره الناظم كان له مال ظاهر ارم لا خلاف ما مر عن ابن شعبان وصريح ايضا في انه لا يعقل عليه الدار فقط بل كل الضياع التي يملكها والحاصل ان المتغيب اذا ثبت تغيبه وعصيانه وفي معناه المريض المحبوس يعتنعان من التوكيل يحكم عليه القاضي بعد التلوم بالاجتهاد سواء تغيب من اول الامر او بعد ان انشب الخصومة وسواء قلنا ان المتغيب يطبع عليه مطلقا كما هو ظاهر النظم او ان لم يكن له مال ظاهر يعدى اليه فيه على ما تقدم في نقله عن ابن شعبان ونحوه في الشامل ولكن ترجى له العجزة حيث لم يستوف حجه كما قال في التحفة

ومن الد في الخصام وانتهج نهج الفرار بعد اتمام الحجج الخ تنبيه من هذا المعنى احد الشريكين يطلب صاحبه بالقسمة فيتغيب فان القاضي يوكل من يقسم عنه بعد ان يفعل به ما مر

حلف في بيته وان لم يثبت عجزه اخرج واليه اشار بقوله (فهل يخلف في بيت) يميننا بالله من غير مصحف (اذا عجزه انجلي) بالبينة الشاهدة به (وإلا) يخلف عجزه (فخرج) للمسجد وقيل ان ثبت عجزه حلف في بيته كما مر وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج لا ركبنا ولا ماشيا فان حلف خير المدعى بين ان يخلفه في البيت او يصبر حتى يبرأ وان نكل اخرج الى المسجد واليه اشار بقوله (او يخير مدع) في تحليفه (ببسيت وتأخير) له الى ان يبرأ فيخلف

له في الجامع وهذا التفسير (ان اقسام المطلوب الذي لم يثبت عجزه (اولاً ولا) يقسم (فخرج)
 وله قلب اليمين لاصلية فيغرم الحق واما يمين الخروج فلا تعلق لانها يمين تهمة وقيل ان ثبت
 عجزه حلف بالمصحف في بيته وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج ويخير المدعى بين ان
 يحلفه الان بالمصحف او بعد براءة بالجامع واليه اشار بقوله (او يميناً بمصحف) في بيته اذا ثبت
 عجزه (ولا فحلف) على العجز (ثم خير بما خلا) فقوله او يميناً هو معطوف على قوله يحلف في
 بيت مع بقاء موضوعه الذي هو اذا عجزه انجلى والقول لاول لابن بقة والثاني لابن حصارث
 والثالث لابن لبابة وفي المسألة رابع لابن زرب يختبره القاضى بشاهدين وانكره ابن ميسر
 ولعل الناظم لذلك تركه ولو شاء ذكره لقال

وقال ابن زرب يتلى في مقالته بيعت له (٥٢) مع شاهدين وابطلا

وقال الغبريني في قول ابن
 لبابة دليل على ان التكليف
 بالمصحف جائز ولم يقع فيما
 طلت للا هنا وقال القاسبي هو
 بدتمه وقال التونسي هو جائز
 اذا رجي ان يرتدع به ومثله
 الحلف بالله عند ضرائح
 المشايخ لا بهم فيمنع تتمته
 اهل البادية يجلبون الى
 الجامع ان قربوا منه كثلاثة
 اميال وقيل الى عشرة ولا
 خلفوا مكانهم والله اعلم اه

(ثم خير بما خلا) قوله يجلبون للجامع الخ قال اللخمي يجلبون
 الى مكة والمدينة وبيت المقدس واما غيرهم فيجلبون في مواضعهم
 الا ان يكونوا بقرب من المصر على العشرة اميال ونحوها وقال ابو
 مصعب يجلب الى لامصار من كان على ثلاثه اميال وهو احسن

* فصل *

(كما عن تعدد اي لان ربه لم يرض بذمته حتى تترك القيمة
 عنده بخلاف الدين الذي عن معاملة فانه قد رضيه وقول ت
 او كان القيام باليمين الخ هذا ظاهر اذا كانت معاوضة كسلعة بسلعة
 مثلاً فلكل منهما القياس به واما اذا كان البائع باعاً وغلب فقام

يتبع

* فصل *

(ولا يتقاضى دين عينا كان ام لا من غاب) من مدين له حاصر (حاكم سوى دين مفقود ومهجور
 انجلى) اي ولا اب له ولا وصى او غاب عنه واهمله قال في المدونة وينظر الامام في مال المفقود
 ويجمعه ويوقفه كان بيده وارث او غيره ويوكل به من يرضاه ويقبض ديونه ولا يسبر من غرمائه
 من دفعها لورثته لانهم لم يرثوه بعد وفي طرر ابن عات يلزم القاضى قبض ما يجيب للغائب
 وايضاً وبراء الغريم وهذا فيما اذا طلب ذلك الغريم لتبرأ ذمته كما يفيد آخر كلامه وهو قول الناظم
 (كذا ما على باغ براءة ذمة) فدين المفقود يقتضيه الحاكم مطلقاً ودين الغائب غيره يقتضيه اذا طلب
 دفعة المدين فيبرأ منه من سلم طعام او غيره (كما عن تعدد) اي كما يقبض من دين الغائب ما وجب له بسبب

تعدد قال ابو الحسن ومن تعدى على مال غائب فافسده فان لامام يأخذ منه القيمة ويحبسها للغائب اه وكذا لو اراد المدين سفرا بعيدا او نحوه (و) ك (الذى قد تحصل له) اى الغائب (من معيب بيع) يعنى انه اذا باع الرجل عبدا مثلا ثم غاب او باعه وكيله على البيع فقط ثم وجد المشتري فيه عيبا فرفع للمحاكم واثبت العيب وغيره من الموجبات وباع العبد وقضى المشتري وفصلت فضالة لزيادة (٥٣) ثم انه فان المحاكم يقبض ما تحصل من الفضلة حتى ياتى الغائب (او شفعة بوما

المشتري فيه بالغبن فقد يقال انه لا يجب لذلك لان الثمن يتبع الرغبات فقد يرغب المشتري في الشيء فيعطى فيه اكثر من قيمته بكثير فكيف يصدق في الغبن وانه لم يكن له رغبة فيه وعليه فالقيام بالغبن يجب ان يختص بالبائع وكثير من الناس لا يتنبه لهذا المعنى فيوجب القيسام به حتى للمشتري مع انه قد تكون له رغبة والدراهم لا تتراد لاعتيانها لكن يقال ثبوت كونه جاهلا بالقيمة ينفي عنه ذلك اذ لا يقال زاد على القيمة للرغبة الا اذا كان غارفا بها وقوله قال عياض مفهومه انه المفهوم هنا بمعنى المدلول وقوله وقد يقال كان يمكن في مسالتي العيب وعدم الفوات ان تبقى الفضلة بذمة المشتري ايضا الخ لا يخفى ما فيه لان المشتري لادئمة له هنا وانما هو امين وقوله فالصواب تاويل عياض الخ لا يخفى انه في العيب وعدم الفوات يتولى المحاكم البيع فلا يرد الفضلة للمشتري لانه نقل من امانة الى امانة ولا فائدة في نقلها للمشتري بخصوصه بل قد يكون غيره اولى بخلافه في الفوات فليس للمحاكم فيه بيع وانما فيه الزامه بالقيمة التي في ذمة المشتري فبقاء الفضلة في ذمة المشتري اولى من اخراجها بالغبن

المشتري ثم انه وان كانت فضلة قبضها المحاكم قال في المدونة ولو اقام المبتاع بينة انه ابتاع منه عبدا بيعا فاسدا فان لم يفت بتغيير سوق او بدن فعل فيه الامام كفعله في العيوب وان تغير في سوق او بدن حكم عليه الامام بقيمته كانت اقل من الثمن او اكثر ويفسخ البيع ويتراد هو والبائع الفصل متى لقيه اه قال عياض قوله وان تغير في سوق او بدن مفهومه انها لا تؤخذ من المشتري الزيادة ولا توقف وهو معارض بما اذا كان العبد قائما ومسالة العيب اذ قال توقف الفضلة ولا تترك عند المشتري فقليل لم لم يثق هناك بالمشتري ووثق به هنا اه وقال ابن بونس لان في العيب

قد ابتاع) اى بسبب شخص ابتاعه ثم غاب فقام الشريك فاخذ بالشفعة واراد دفع الثمن فيقبضه المحاكم (لا ما فات من) مبيع بيع (فاسد جلا) يعنى ان من اشترى عبدا مثلا شراء فاسدا وقام بالفساد بعد ان فات العبد ورجع للقيمة فكانت اكثر من الثمن فسان المحاكم يقاصمه من القيمة بقدر الثمن ويبقى الباقي عنده حتى ياتى الغائب ولا يقتضيه منه بل يبقيه عنده حتى ياتي ربه بخلاف ما لو عثر عليه قبل الفوات او كان القيسام بالغبن فانه يباع العبد ويرد

وعدم الفوات يباع العبد ويقضى المشتري ثمنه وتبقى الفضة النظر فيها للحاكم وفي الفوات لم يبيع
وانما الزم المبتاع بقيمته فان كان فيها فضل فكدين الغائب قال وهذا بخلاف من جنى على مال
غائب فالسلطان ان يأخذ القيمة من المجاني وقال ابن محرز فرقوا بين المسالتين بانه لما فسخ
البيع في العيب بطلت المعاملة بين المشتري والبائع وكانه لم يعامله قط وفي الفساد اذا فات فكان
البائع قد كان رضى بمعاملته فيترك فضل القيمة عنده قال وهذا الفرق ليس بشئ لانه لم يرض
بمعاملته على ان يترك شيئا في ذمته وانما هو امر حادث (عه) بالحكمة فرأى ابن القاسم
ابقاءه في ذمته اولى من اخراجه

<p>اللامانة وتعرضه للتلف فان خشى الحاكم على ذمته نقله الى حيث يثق به اه وقبله ابو الحسن وقد يقال كان يمكن في مسالة العيب وعدم الفوات ان تبقى الفضة بذمة المشتري ايضا ولا تنقل للامانة وتعرض ايضا للهلاك فالصواب تاويل عياض انه لا فرق بين المسالتين وان وثق هنا بالمشتري ولم يثق به هناك والحاصل انه فرق في المدونة بين المسالتين كما فعل الناظم وهل ما بينهما خلاف او وفاق تاويلان (ورشد وضد) اي الترشيذ والتسقيه (والوصايا) اي النظر في صحتها او بطلانها</p>	<p>الامانة فالصواب حينئذ ما لابن يونس واعتراض ابن محرز حينئذ عليه غير ظاهر بل ما قاله ابن محرز قبل اعتراضه متفق مع ما قاله ابن يونس في المعنى فتأمل (نسبة مع معقب) قوله تعلق بها حق الله وحق من ليس بموجود الخ يعني بعضها تعلق به حق الله وبعضها تعلق به حق من ليس بموجود لان الامر بين حاصلان في جميعها (بالسبب اجـ لا) قوله إلا الربع فبـ ان السبب خلاف الخ اي فيذكره اذ لا يعلم احتياجه للنفقة إلا من قبله وان اثبت احتياجه لها بالينة كان احسن كما في ابن عريون واما بالنسبة للغة او كونه بين ذميين او جيران سوء ونحوهما فلا بد من اثباته على هذا القول والله اعلم وقوله فافق السيوري الخ يعني اذا بين وثبت خطاه كما لو تبين انه باع ما ليس ملكا له او ما ليس اولى بالبيع اذ لا ضمان حتى يتحقق تعديده واما ان لم يثبت وبقي الامر محتملا فهو محمول على الصحة اذ هي لاصل في العقود كما اوزوج بغير اثبات الموجبات فهو محمول على الصحة ايضا حتى يتبين كونها في العدة او كون الزوج ليس كفوا</p>
--	--

(و) امر (غائب ومال يتيم للنصاة) لا للمحكمين ولا للوالى ووالى الماء ويحكم حسبما
فيها نائب القاضى والسلطان الذى ولاه فالمحصر اضافى (كذا الولاء) اي لا يحكم في ثبوته ونفيه
حند التنازع إلا النصاة (وحد) و (قصاص) و (نسبة مع) حبس (معقب) فهذه عشرة وزاد في
المختصر في باب القضاء اللعان وذلك لخطر هذه الامور ولانها تعلق بها حق الله وحق من ليس
بموجود (ويبيعك ولا نكاح) بالنصب فيهما مفعول مقدم (بالسبب اجعلا) اي لا تتبع ايها القاضى
مال اليتيم ولا المفلس ولا الغائب إلا بعد اثبات الموجبات والسبب في ذلك خ والولى الاب

وله البيع مطلقا وان لم يذكر سببه ثم وصيه وان بعد وهل كالأب أو إلا الربع فبيان السبب خلاف
ثم حاكم وباع بثبوت يثمه واهماله وملكه لما بيع وأنه الأولى وحيازة الشهود له والتسويق وعدم
الفاء زائد والسداد في الثمن وفي تصريحه باسماء الشهود قولان قال البرزلي فان باع القاضي تركته
قبل اثبات الموجبات فافق السيوري بنقض البيع وان فدت لزومه المثل في المثلي والقيمة في المقوم
يوم تعدى ولا بد في الفلاس من اثبات الديون ويعذر للغماء بعضهم لبعض واما النكاح فان كانت
بكرا فلا بد من ثبوت يثمه (٥٥) وانها وصى بها ولا مقدم ولا عاصب نسب وبأوغها ومطلوعها
من زوج وكفاعة الزوج لهما

حسما ما قبله ابن المكوي وشيرة واما ان باع التركة لقضاء الديون
وقضاها قبل ثبوتها فلا اشكال في ضمانه بخلاف بيعها لحاجة الايتام
فلا ضمان حتى يثبت عدمها وقد نصت في شرح التحفة عند
قولها في النكاح وحيثما العقد لفاص قد ولي الخ ان المعتمد في بيع
الوصى دون اثبات الموجبات نصيه حتى يثبت ما بوجب فسخره
وكذا يقل في مقدم القاضي اذ هو كالوصى كما قاله ابن رجال في
حاشيتها وقال المتيطي في باب الوصايا عن بعض المؤثرين ما نصه
الذي جرى به العمل ان حكم مقدم القاضي حكم الوصى في
جميع اموره وانظر شرحنا للشامل في باب الحجر وشرحنا على التحفة
في فصل في مسئل من احكام البيع وقوله فاحرى اذا ادعت الخ
اي فاحرى الطارئة الغير المبرورة اذا ادعت عدم الزواج الخ وفي
الفصل الثامن في التسجيلات من تبصرة ابن فرحون اذا طرات
المرأة وادعت غيبة زوجها غيبة منقطعة وانها ضائعة فانه يحلفها
وتطلق نفسها انظر تمامه وانظر ابن سلون وانظر الفشتالي ايضا
قبل عقود الطلاق (وربع يتيم) قوله وثالثها ان كان الوصى عدلا
فاحرى اذا ادعت عدم الزواج

او موت الزوج مثلا والله اعلم (وربع يتيم) قال الجوهرى الربع الدار والمراد هنا جميع لاصول قال
ابن سلون ولاصول قسمان رباع وهي الدور والحوانيت والافران ونحوها وعقار وهي الفدادين والمجنات
والكرم ونحوها اه (لا يباع) اي لا يبيعه الوصى ولا المحاكم إلا لواحد من الاسباب الآتية ذكرها واما
الاب فبيعه لهما ولغيرها كما مر عن المختصر وقيل الوصى كالأب يجوز له ما يجوز للاب ابن يونس
الوصى العدل كالأب يجوز له ما يجوز للاب ولا يجوز للاب ان يبيع عقار ابنه إلا لوجه نظر
كالوصى ابن عرفة تامل هذا مع نقل المتيطي انه على النظر اتفاقا قلنا لا نظر لان الاول في حكم

انعدام كلاب وما لا يجزله ابتداء والثاني فيما يحمل عليه بعد مدورة منه عبد الحق للاب ان يبيع
 همار ابنه الصغير ولا يعترض عليه وليس كالوصى الذي لا يبيع إلا لنظر اوجه ابو عمران محمل ببيع
 الوصى على غير وجه النظر حتى يثبت انظر بخلاف كلاب وهذا في الرباع خاصة واما غيره فهما جميعا
 على النظر حتى يثبت خلافه وثالثها ان كان الوصى عدلا عارفا حمل يبعه على النظر في الربيع وغيره وان كان
 جاهلا او امراة حملا على غيره قال ابن عات وبه العمل وقال البرزلي وبه عمل شيخنا وتبعه قضاة بلدة
 قال في شرح التفتة فيمضى فعله ما لم يكن اليتيم غنيا اه (٥٦) وما ذكرناه من ان الذي يبيع

للاسباب المذكورة الوصى
 والمحاكم هو الصواب قال في
 الجواهر وولى الصبي ابوه وعند
 دمه وصيه او وصى وصيه فان
 لم يكن فالمحاكم ولا يتصرف إلا
 على ما يقتضيه حسن النظر ولا
 يبيع هماره إلا للحاجة او غبطة الخ
 ونحوه لابن المحاسب والشامل
 والمختصر وبه قررة شراحه
 س وعج وغيرهما وقال طفتي
 انما يبيع للأسباب المذكورة
 الوصى واما المحاكم فلا يبيع إلا
 للحاجة كما هو مصرح به
 في المدونة وابن رشد وابن
 مرفة ولم يأت بكلام المدونة
 وساق كلام ابن رشد وابن
 مرفة المتقدم ولا دليل فيه

عارفا الخ قال ابن رحال في حاشية التفتة الراجح انه كلاب
 في حمل تصرفه على السداد باع ربعا او غيره وهذا ما لم يبين السبب
 وإلا فهو محمول على ذلك اتفاقا ولا يحتاج الى اثبات السبب
 بل يكفي ذكره له وهذا على غير الراجح واما على الراجح فهو
 كلاب لا فرق اه فما قاله ابن عتاب قريب من هذا الراجح لانه
 ان كان عدلا عارفا فهو كلاب لا يحتاج الى اثبات السبب وان
 كان على خلاف ذلك فلا بد من اثباته وقد انتقد صفى على خ
 تشهير القول ببيان السبب لكن يجب ان يكون هو المعتمد في زماننا
 هذا لقلة الديانة ولا بد من اثبات غير الحاجة كما مر حيث لم يكن
 مشهورا بالعدالة وانظر شرحنا للشامل وقوله ونحوه لابن المحاسب
 الخ يعنى لانهم اطلقوا فشمع الوصى والمحاكم ولا يدخل كلاب لانهم
 قدموا انه يبيع مطلقا وقوله وفي المدونة واذا بذل الخ قد يقال
 كلامها لا دليل فيه لاحتمال ان يكون البائع هو كلاب او الوصى لا
 المحاكم نعم ظاهرها الاطلاق ولكن تقدم قريبا ان مقدم القاضى
 كالوصى على المعمول به وهو ظاهرها فهو مما يؤيد الرد المذكور وقال

ابن
 ولى امدونة واذا بذل المالك اضعاف القيمة بيعت له دار اليتيم سحنون
 ان كان طبيب الكسب اه وكيف لا تباع اذا خشى عليها السقوط او الغصب او كانت بين الذميين
 او جيران السوء كما تباع للحاجة المذكورة في قوله (سوى الحاجة) كنفقته وكسوته (او لما
 يخشى من الهدم) اى السقوط (او) من (جلا) بالمدة قصرة ضرورة اى لما يخشى من الجلاء اى
 انتقال العماره جلا القيم اى خرجوا من ديارهم (ولا مال للاصلاح) راجع لقوله لما يخشى من الهدم
 (او كان) البيع (واجما) على الهدم ولاصلاح كان تصلح بما يشتري به غيرها

ابن رجال ايضا في حاشية التحفة وقد اضطرب كلام الناس قديما وحديثا هل المقدم كالوصى او يفترقان ولاولى التمسك بظاهرها وانه لا فرق بينهما والمقدم نائب عن القاضى واذا قلنا ان كلام الوصى والمقدم يبيع لهذه الوجوه فلا بد للوصى من اثباتها على القول ببيان السبب إلا الحاجة للانفاق كما مر واما المقدم والقاضى فلا بد من اثبات غير الحاجة اتفاقا واما الخاص فلا يعضى بيعه إلا في اليسير على المشهور وقيل انه كالوصى وبه افق ابو الحسن الصغير ونقله عن شيخه ابى راشد وقال ابن جلال الصواب الآن العمل بقول من انزل الخاص الكافل منزلة الوصى انظر بشرح الشامل ثم اذا قلنا انه كالوصى فيجوز على حكمه واما اذا قلنا بالمشهور من انه لا يعضى بيعه إلا في اليسير فقال في الشامل ونحوه في ضيحه ان قام المحضون بعد رشده على من اشترى من حاضنه فان المشتري يكلف اثبات كفالة بائعه وحاجة المكفول والسداد في الثمن وان الكافل انفق الثمن في مصالح المحضون وانه اولى ما يباع عليه اه وانظر قوله وان الكافل انفق الثمن النج فانه شرط عسير قال ابو العباس الملوى ومن خطه نقلت لم يذكر هذا الشرط صاحب الوثائق المجموعة ولا ابو الحسن ولا ابن هلال ولا ابو اسحاق ابراهيم بن اسحاق وذلك يدل على ضعفه وان نقله صاحب التبصرة في الفصل السادس اه وصدق رحمه الله في كونه ضعيفا اذ لا وجه لاشتراطه اذ غايته انه حيث جاز بيعه في اليسير فهو كالمقدم ولا يشترط في بيع المقدم إلا ما مر من ثبوت يتمه واهماله النج ومن كونه للحاجة او الغبطة على ما مر ولذا لم يذكر الشرط المذكور صاحب المعيار ولا صاحب المختصر ولا غيرها ممن يعتمد وانما ذكروا ما عداه تنبيها ذكر في معاوضات المعيار ان ابا الحسن سئل عن رجل باع ارضا نصفها له ونصفها لابن اخيه الصغير وذكر

او اكثر (كدين) على المحجور
ثابت (وذى شرك مريد)
لبيع يملك الصفقة على المحجور
(او انجلي) الربع (بتوظيف)
عليه (او) كان (جزءا او)
كان (سوء مجاور) كشرى
واص وفاسق (كذى ذمة) اى
كون دار سكناه بين ذميين فان
كانت للغلة لم تبع (او قل نفع)
في ذلك الاصل (فابدا له
صدها) راجع لما عدى الحاجة
والدين فيبدل بكامل وذى نفع
وعسارة وحسن جوار وبلا
توظيف (و) يباع ايضا لاجل
(الخوف من غاصب ولا غبطا)
في الثمن كما مر عن المدونة

(وفي التجهيز قولان حصلا) نقل ابن عرفة ان للوصي تجهيز اليتيم من مالها واختاف ان كان اصلا وجهزها فقال بعضهم يباع ان كان ترك الجهاز معرفة عليها وبه العمل شائعا والدار المشتركة اذا سكنها بعض الشركاء وطلب غيره اخلاءها لبيع اخليت قاله ابن عات وقال ابن القطان تنكرى بشرط البيع والصواب ان ثبت ان تسويقها خالية افضل منه مسكونة واوفى للثمن اخليت والا قيل لهم تقاوموها فان ابوا اشهرت للكراء بشرط البيع ولهذا اشار بقوله (٥٨) (وتخلي لتسويق ديار فقط)

قال ابن عبد السلام اخبرني بعض قضاة بلدنا انه لا يحكم بالاخلاء في الحوانيت وشبهها (و) قيل تخلي الديار (الا من افعال المخازن) يكون فيها الفصح والزيت ونحو ذلك مما في نقله كلفة فانه (سهلا) الامر به ولا يلزم اخراجه وهذا القول انما حكا في التبصرة وضيق في العقلة اذا سال المعقول عليه ان يترك فيها ما يثقل اخراجه عليه اجابته المحاسن وبهذا جرى عمل سحنون فان كان الناظم قاس لاخلاء لبيع على لاخلاء للعقلة فقد يفرق بان يد المعقول عليه اقوى اذ لا تزال الدار جميعها على ملكه الى ان يقضى عليه (وتنكرى على بيع) عطف على

لمشروده حين انكروا عليه فعلم انه يعاوضه في ذلك بموضع آخر وعلم المشتري بذلك ثم قام ابن الاخ على المشتري فاجاب بان المشتري يرجع على البائع بالثمن وذلك شبهة تسوغ له الغلة كما قالوه فيمن اشترى سلعة تعرف لزيد ممن ادعى انه وكيله على بيعها واما على من يرى ان الاخ والعلم يقوم مقام الوصي فلا اشكال اه وكرره في العيار ثلاث مرات (وتنكرى على بيع) الواو بمعنى او التي لتنوع الخلاف وهذا على ما قاله في التوطئة واما على ما شرح به هنا من كونه كالمستثنى اى تخلي الا ان يوجد الخ فليست بمعنى او (وصوب اخلاء) المصوب هو ابن القطان كما مر وهذا القول هو الذي يجب اعتماده ويحمل على التفسير الاول وحاصله ان الدار المشتركة اذا اراد بعضهم اخلاءها للتسويق وقيل بعضهم تسويق مسكونة ولم يقل الثمن باخلاؤها فيقال لهم ان اتفقتم الآن على المقايضة في الكراء الى ان ينقصد البيع فتقاوموها ثم يسكنها من وقفت عليه وان ايتهم اخليت ثم اشيدت للكراء ثم تشاد للبيع فاذا بلغ كراؤها ثمنها كان لمن قال تسويق مسكونة ان يضم حصص اصحابه الا ان يزيد عليه من يشاركه فالزائد احق قاله المتيطي والحكم في الكراء كالبيع فاذا امكن قسمها قسمت بينهما والا تكرارها

تخلي في قوة الاستثناء منه وأشار به لقول ابن عات الذي افق به اى شيوخنا انها تخلي للتسويق خالية الا ان يوجد من يكرهها من غير الشركاء على شرط التسويق فتكرى منه اذا امن منه الميل الى بعض الشركاء كما قال الناظم (لغير ولم يمل وصوب اخلاء به) اى بذلك لاخلاء (ثمن علا) اى كثر وزاد فتخلي (والا) يعاوى الثمن بالاخلاء (تقاووا) ها اى تزايدوا في كرائها ويسكنها من وقفت عليه (ثم ان لا) اى ابوا المقايضة لانه لا يجبر عليها احدهما قاله

اى تزايداً فى كرائها وإلا اكرت عليهما فان قال كل انا آخذ بعد
وقوف كرائها على ثمن تزايداً قاله فى المتيطة وهذا قول خ وان
اكرتيا حانوتاً فاراد كل مقدمه قسم ان امكن وإلا اكرى عليهما
اى وإلا تكارياه وإلا اكرى عليهما كما مر وقوله لانه لا يجبر عليها
من اباها النج هكذا نص عليه غير واحد ونظمه صاحب العمل فقال
وليس يجبر على المقاومه ذو حظ ما لا يقبل المقاسمه
وقال فى شرحه ومفهومه ان ما يقبل القسمة لا يجبر على المقاراة
بالاولى ومن دعى الى قسمة اجيب اه وظاهره ولو كان يملك عليه
الصفة وهو كذلك حيث لم يسبقه المصنف بالبيع (وفى بيع لذى
حق) هذه مسالة اخرى وقوله واجبر عليه النج اى لكونه يملك
عليه الصفة والصواب ان هذا عام فيشمل ما اذا لم يملك عليه الصفة
واراد احدهما البيع وواقفه الآخر من غير جبر بعد امتناعه اولا
فسوقت بعد التقاوى فى كرائها او اكرائها للغير ووقفت على ثمن
بعد التسويق المذكور واما اذا كان يملك الصفة فتكرى لاقوال
الثلاثة فى المسالتين واما اذا لم يوافق فواضح انه لا يبيع إلا حظه
فقط (بهذا عملاً) اى وحيث عمل به فلغير قاصد لاجراخ اخذه
بما وقف عليه ما لم يزد الآخر عليه فيتزايدان كما يتزايدان ايضا
اذا لم يقصد احدهما الاجراخ وقال كل انسا آخذه بما وقف عليه
تنبيهان الاول علم من هذا انه اذا طلب احدهم المزايدة وطلب
الآخر البيع قلنا لا يجبر على المزايدة من اباها فانه ينادى على
المبيع فاذا بلغ ثمننا فيتزايدون فيه حتى يسلمها احدهم انظر شرحنا
للحفة فى باب القسمة الثانى كثيراً ما يقع التشاح بين الشركاء
فيطلب احدهم لاجلاء للبيع ويزعم الساكن انه لا يريد بيعها
وانما يريد لاجراء به وانها اذا وقفت على ثمن بعد التسويق
شهرين ونحوهما لا يبيع فاز رجع الساكن الى سكناها طلبه باخلاثها

الباجى (للاكثرا اشيدت على
بيع ومن زاد فاقبلا) اى اشهرت
ونودى عليها للبراء بشرط البيع
فاذا وقفت فليس لاحد الشركاء
ان يياخذها إلا اذا زاد (وان
يبد من ذى الحق) اى من
الذى استحق سكناها بالمقاراة
او بزيادة (ضر) كمنعه المشتري
او تزهدهم فيها ليخسها
(فاخرجين) منها لتكرى
(لغير وفى) مسالة (بيع)
وجب (لذى حق) اى حظ
من دار مثلاً واراد البيع واجبر
له الآخر (انقلا) ثلاثة اقوال
فيما اذا وقفت على ثمن واراد
احدهم اخذها بما اعطى فيها
هل له ذلك او لا ان يزيد
لاول (نعم) ذلك لطالب
البيع ولا يبيعه (ثم) اى القول
الثانى ان ذلك للابى (لا
لطالب البيع ثم) اى القول
الثالث ان ذلك للابى وللطالب
اذا لم يقصد اجراخ الشريك
(لا لاقصد اجراخ الشريك بهذا
عملاً) اى بهذا القول لآخر

حمل القضاة قالة مياض (ومن ملكه اثناء) اى وسط (املاك غيره ومنها) اى من تلك الاملاك (له)
 اى للملكه (الشرداد) بغرس ذوى الاملاك املاكهم واغلقوا عليها ومنعوا المرور عليهم وقعت بياجة بياسته
 فكتب فيها القاضي ابو الاصغ ابن سهل الى شيوخه بقرطبة سنة اربع واربعين واربعمائة فاجاب
 ابن عتاب الارض البراح مخالفة لما قد حظر عليه وصرف الى موضع يدخل منه فان كان لاهل البلد
 سنة في الفدادين والاحقال حماوا عليها وإلا فان كان صاحب الارض المجهولة يعلم ان مثله
 يجهل ذلك كصغير ورث الارض او غائب جهل امرها لزم كل من جاوره اليمين على ارضه فمن
 حلف برئ ومن نكل كان عليه المدخل وان كان صاحب الارض ممن يعلم انه لا يخفى عليه ذلك
 قيل ان حقت الدعوى على احد لزمته اليمين على ارضه (٦٠) ومن نكل كان عليه المدخل او

بصرفها عليك فتستحق المدخل
 وان لم تحققها على احد فلا
 يمين لك واليه اشار بقوله
 (فالحكم) في ذلك (ان جلا)
 اى ظهر (نزاع) الحكم مبتدا
 وخبره قوله (بنفى الحق) اى
 كائن بانه لا حق للمدعى
 (مع حلف الذى عليه ادعى
 حقا وإلا) بدعى على احد منهم
 بعينه (فلا) يمين له على
 احد منهم وهذا اذا كان ممن
 لا عذر له لصغر او غيبة مثلا
 وإلا فله الحلف على جميعهم

كما علمت (اقبلا) تثمين واجاب يحيى بن يحيى بانهم يومرون ان يجعلوا
 له طريقا الى كرمه غير مضرة به ولا بهم ثم يتراد القوم ذلك الممر بينهم حتى يكون على جميع من
 كان يختلف عليه واليه اشار بقوله (وقيل بالزام الجميع بحقه) قال ابن سهل بعد ان ذكر فتوى
 ابن عتاب ويحيى بن يحيى وغيرهما ما نصه ورايت بعد ذلك في هذا المعنى كتب الى ابى بكر
 ابن وافد فيمن له ارض فغرسها كروما وحولها ارض جيرانه وقرابته غير محظور عليها فكان يختلف
 من حيث امكنه عشرين سنة ونحوها ثم غرس جيرانه وقرابته ارضهم من كل ناحية واغلقوا عليها
 فمنعوا الاختلاف الى كرمه من كل ناحية فاجاب ليس لهم ان يغلقوا ما يقطعون بساغاتهم السلوك
 الى كرمه ان شاء اليه ثم نقل عن سحنون في المجهوعة نحو ما لابن عتاب

وحاصل المسألة على ما يفهم منه ان الارض التي غرست واغلق عليها ان كانت في الاصل كروما وطال تبويرها بحيث يخفى عليه الممر بان كان صغيرا او غائبا حين ورث حلفوا له ومن نكل فعليه الممر وان لم يطل الزمان والرجل حاضر بحيث لا يخفى عليه ممره فان ادعى على احد بعينه حلف له او رد عليه اليمين فيستحق (٦١) ممره وإلا فلا يمين له على واحد منهم وان كانت

الارض المغترسة في الاصل فدادين اجبروا على ان يجعلوا له طريقا الى ارضه من غير مضرة بهم ولا به ثم يترادون بينهم حتى يكون على جميع من كان يختلف عليه اه فقد ظهر لك ان القول الاول في كلام المص موضوعه في الكروم التي بورت والثاني موضوعه في الفدادين والارضين وظاهر النظم ان موضوعهما واحد وانه لا فرق بين المسالتين وليس كذلك وكان الفرق هو ان المجنات من شأنها ان يكون لكل واحد منها طريق ومدخل بخلاف الفدادين تنبيه فان نكلوا كلهم او حلفوا كلهم فسال ابن سهل ابن عتاب عن ذلك فلم يجبه والحكم والله اعلم ان يجبروا كلهم على الممر غير ضرر كمسألة من شهد عليه انه

فانها تكون عليه (وطوع بغرم في قراض) انظر التزامات ح قلت والراجع من القولين عدم اللزوم لانه هديته مديان كما في خ في باب القراض قال م علم من النقل ان الخلاف لا يختص بالقراض كما هو ظاهر النظم بل هو عام في كل ما لا يضمن كالوديعة والاجارة ونحوهما اذا وقع الضمان فيها تبرعا بعد العقد انظر تمامه وقوله او كراء النخ يعني حيث كان الشئ المكترى مما يغاب عليه وشرط بعد العقد ان لا ضمان او كان مما لا يغاب عليه وشرط بعد العقد ضمانه لان الكراء لا يجري على قول خ في العارية وضمن المغيب عليه إلا بينة وهل وان شرط نفيه تردد لان الكراء لا ضمان فيه مطلقا حيث لا تطوع كان مما يغاب عليه ام لا كما في شراح خ بخلاف العارية ففيها التفصيل المذكور في الشرط في العقد لا في الشرط بعده الذي الكلام فيه والذي يفهم من تصدير النظم بقوله (نعم) النخ ان الراجع هو الاول وهو الذي يفهم من النقل لانه معروف التزمه وقول تد في العارية والاجارة المشهور عدم الضمان النخ قال في ايضاح المسالك نص الفقهاء على ان التزام ما يخالف العقود شرعا من ضمان او عدمه ساقط على المشهور كالوديعة على الضمان ولا ككراء كذلك وقال في الشامل ولو شرط نفى الضمان في المغيب عليه من العارية لم يفده على الاصح اه لكن هذا كله فيما اذا اشترط ذلك في العقد وكلامنا في التطوع

قتل ودخل في جماعة ونظائرهما والله اعلم ثم قال (وطوع بغرم في قراض نعم ولا) يعني ان من اخذ مالا ليعمل فيه قراضا او بضاعة باجر او بغير اجر او وديعة او كراء ثم تطوع بعد ذلك بالشهادة على نفسه انه ان حصل فيه خسر او تلف فانه يغرمه ففي لزوم ذلك قولان احدهما نعم يغرمه لانه معروف التزمه وصححه ابن هات في عامل اخذ مال سفيه

قراضا وتطوع بعد بضمائه والثاني لا يلزمه لانه شرط منافي لمقتضى العقد فبقى الامر على ما كان عليه من صحة العقد وعدم الضمان فان شرط ذلك في صلب العقد فصرحوا بان القراض فاسد ويرجع فيه لقراض المثل ولا ضمان وفي العارية ولا جارة المشهور عدم الضمان وتلزم اجرة المثل فيهما ثم شبه في القولين المستفادين من قوله نعم ولا فقال (كجمع الدعاوى) الموجب كل منها يميناً في يمين واحدة يحلفها المطلوب او طالب استحق بشاهد ووجبت يمين الاستحقاق فيحلف ان ما شهد به الشاهد لحق وانما ما باع ولا وهب ولا خرج عن (٦٢) ملكه بوجه وقيل لا بد من

يمينين (سوى التي ترد) فلا تجمع مع غيرها قال ابن سهل الذي جرى به العدل جمع الدعاوى في يمين واحدة إلا يمين الرد فلا تجمع مع غيرها على ما ذهب اليه ابن عتاب اه قال في المفيد مثل ان تكون اليمين قد وجبت على المدعى عليه فلا يجمعها المدعى عليه في يمين واحدة (ومن يحلف بلا من له العلى) اى بغير الله تعالى كطلاق ووجبت ايضا يمين على المدعى فردها على المدعى عليه فلا الخ (اعاد بقرب) فان طال اكتفى باليمين الاول لانه لما طلب تغليظا عليه فان كان عالما بانها

بعده اى بعد العقد في غير القراض وبعد ان شرع في العمل فيه اذ التطوع قبله لا يسمى طوعا لعدم لزوم فقرة قبيل الشروع (ومن يحلف بلا من له العلى) قد ذكرنا وغيره ان اليمين قد تغاظ بالطلاق حيث كان لا يرجع على الباطل إلا بذلك واذا امتنع من الحلف به عدنا كلا وحينئذ يقال ما الفرق بين ما هنا وبين ما ذكرناه قلنا لعل الفرق هو ان ما ذكرناه حيث كان ذلك بحكم لكون المحالف لا ينزجر إلا به فاجزاه ذلك في القرب والبعد بخلاف ما ذكرناه الناظم فانه فيما اذا كان المحالف ممن ينزجر باليمين بالله ولم تكن بحكم على ان ابن رحوال قال في حاشية التكملة ما لابن سهل انما هو من باب اسقاط الانسان حقه ان كان عالما فلا اشكال وإلا فهو مفرط في السؤال اه وقول ت في التنبيه الاول والاصابة الخ يعنى تستحق جميع الصداق باقامتها معه سنة وقوله في الثاني يلزم فيها جميع الايمان لا في البر ولا في الخنث الخ اى لا في صيغة البر ولا في صيغة الخنث وهذا لا يخالف فيه الواوغي ولكن يقول دلالة اللازمة بالتضمن على

كفارة

لا تنقطع بها الحقوق فواضح وان كان جاهلا لم يعذر بالجهل بخلافه مع الفور فيمكن تلافيه تنبيهان الاول لم يمينوا قدر الطول والظاهر انه ما يدل على الرضى لا سنة كما في الشفعة والقسمة والحضانة والاصابة وغيرها الثاني لا فرق هنا بين الحلف بالطلاق او بالايمان اللازمة وتفرقة الواوغي بينهما فيها نظر وسقوط الحق مع الطول في الايمان اللازمة كسقوطه في الطلاق لان كلا منهما ليس باليمين الشرعية التي تنقطع بها الحقوق وتحصل الارهاب وهى بالله الذى لا اله الا هو فان اقتصر على الصفة او الموصوف لم تجده حتى يجمع بينهما واما التفرقة بين الحلف

بالطلاق وبالإلزامية بأنه في الطلاق قصدت يمين مفردة وهنا انما دل عليها بالتضمن وهو معتبر في الحنث لا في البر ففيها نظر من وجهين احدهما ان الإلزامية يلزم فيها جميع الايمان على القول به لا في البر ولا في الحنث (٦٣) الثاني ان المخالف ان كانت صيغته بالايمان الإلزامية

ما لك علي حق فاليمين

كفارة اليمين انما هو معتبر في جانب الحنث ولا يلزم من اعتباره فيه اعتباره في جانب البرور من الحق الذي هو المقصود في مسالتنا وعليه فاذا كانت صيغته بالايمان الإلزامية ففي ضمنها اقسام بالله ولكنها لا تكفي مع القرب ولا مع البعد لانها خلاف اليمين الشرعية لان البرور من الحق لا يقع إلا باكمل الايمان واتمها الا ترى انه لو اقتصر على الموصوف دون الصفة او بالعكس لم تجزى بخلاف المخالف بالطلاق فانه اني يمين مفردة غلط الخصم عليه بها فبطلت بالقرب في نظر الشرع وصححت بعد طول فلا تقاس الإلزامية على الطلاق لعدم اتحاد مدلولهما هذا معنى كلام الوانوغى وجوابه ان يقال اذا كانت اليمين بالطلاق تكفي مع الطول لانها من باب الاستقاط مع انها لا دلالة فيها على الشرعية بتضمن ولا غير فاحرى او بالمساواة ان تكفي هذه اذ لا اقل ان يكون نقص فيها الصفة او تكون ما تضمنته كالعدم فيساويان فقول لا تكفي لانها خلاف اليمين الشرعية الخ لا يخفى عليك مما مران الوانوغى يوافق على هذا ويقول لا تكفي في القرب ولا في البعد فما قاله في هذا الوجه الثاني موافق للوانوغى بتمامه وقوله وان كانت صيغته لايمان تلزمه الخ هذه ليس فيها انشاء اليمين وانما فيها التزام موجب الحنث وهو الكفارة فكانه قال الكفارة لازمة لي ان فعلت كقوله علي المشي ان فعلت واذا كان كذلك فليس فيها حلف بالله لا ضمنيا ولا غيره فصارت بمنزلة الطلاق من كل وجه فعدم لحوقها به ابعد وابعد اذ لا يترهم حينئذ

عليه (وذو حلف) توجهت عليه اليمين بحلفها (من غير احلاف خصمه) مع حضوره او بدونه (وغير رضى) او احلفه فسادا او حلف في غير الجسامع فلم يرض الطالب (لم يستفد) المخالف (شيئا املا) من سقوط الطالب عنه وعليه ان يعيد اليمين (ان يزعم الاحلاف) اي ان طالب منه

اليمين في امر انكره فزعم انه قد كان حلف (احلاف خصمه على نفى احلاف له قد تقبلا)
منه لا يبراده على الوجه الواجب فسان حلف الطالب انه لم يحلفه حلف المطالب على نفى
الحق وان نكل حلف المطالب انه قد كان حلف وهذا هو المشهور خ وله يمينه انه لم يحلفه اولا
وفي البرزلى عن الاخميمي انه سئل عن ذلك فقال لا يمين (٦٤) على الطالب ولو مكن الناس

من ذلك لدخل عليهم ضرر عظيم
لانهم يهابون الايمان فلا يقدر
الطالب ان يصل الى حقه الا
بعد يمينه ويقابل يمين يمين
واختاره الشيخ ابن رحال ومضى
عليه ناظم العمليات فقال
ولا يمين حيث قال احلف لي
انك ما حلفتني من قبلى
وليس بظاهر لانه اذا لم يحلفه
على نفى الحق حلفه لقد
حلف فهو متمكن من يمين
بغير يمين والله اعلم

* فصل *

(شهادة) شاهد (معروف)
عند القاضى ابتداء او بعد
تعديله عنده وتعريفه (معروف)
اى المشهود له معروف عند
القاضى (ان جبرت على
مثله) اى على شخص معروف
عنده (والشئ) المشهود به
(معروف اقبلا) عند القاضى

عدم مساواتها للطلاق هذا ما ظهر لنا في حل كلام تـ والله اعلم
تبيينه قال ابن سهل عقب مسالة الناظم وكذا لو قال رصيت
بشهادة فلان فان انكر شهادته في الحين وقال ظننت انه لا يشهد
الا بالحق فلا تمضى شهادته عليه وان لم ينكر بل سكت سكوتنا
يدل على رضاه بشهادته مضت عليه اه (على نفى احلاف له
قد تقبلا) تقدم عن م عند قول ظم وذا غرض ان صح الخ ان
العمل اليوم على هذا المشهور وما لناظم العمل لا ينهض حجة
لانهم حافظوا على حق المدعى عليه واخلوا بحق المدعى الذى
يقول انه قد حلفه قبل ذلك وقد تكون دعواه صحيحة فقد راعوا
جانبا احدا الخصمين دون الاخر بلا دليل ولا مرجح ولذا قال
تـ وليس بظاهر الخ

* فصل *

(شهادة معروف) اشتراط معرفة الشئ المحكوم به حيث كان
في الذمة اى معرفة قدره وجنسه مثلا اما بقول الشاهد ابتداء
واما بالاسترسال على ما بيناه في شرح التحفة عند قولها . ومن
اطالب بحق شهدا . الخ وانظروا وانظر ايضا ما نقلناه عن الفقيه
اليازغى وغيره مما يوافق ذلك في كتاب الشهادات من النوازل التى
جهنماها وقوله (معروف) الخ هذه الثلاثة تشترط حتى في
الشاهد اذ لا يشهد الا على معروف لمعروف في معروف ويلزم

اما بالاداء على عينه او بالحيازة ان كان ربعا او بالعقل ان كان دينيا (ولا) بان
من جهل القاضى واحدا من الاربعة (فلا) يحكم قال الفشتالى في وثائقه فان كان الشهود لا يعرفونها اى
المرأة بالعين والنسب فلا بد ان يثبت عند القاضى عينها واسمها اذ لا يجوز للقاضى ان يحكم الا على
معروف لمعروف في معروف بشهادة معروف اما الحاجة الى معرفة المحكوم عليه فقد ياتى

من يسمى باسم غائب وتجرى (٦٥) عليه الاحكام ومولم يحضر ولم يقع عليه حكم وكذلك المحكم

في الحكم له واما الحاجة الى

معرفة المحكوم فيه فالوقوف على

عينه يكفي في ذلك اما بالشهادة

عند القاضى او بالحيازة ان كان

ربعا واما الحاجة الى معرفة الشاهد

فلاجل التعديل والتجريح لان

العدالة لا تكون الا بمعرفة الشاهد

اما ان يعرفه القاضى بالعدالة او

بالجرحة فيكفيه ذلك واما ان

يعرفه بالعين والاسم ولا يعرفه

بعدالة ولا جرحة فيعدل عنده

واما من لا يعرفه البتة فيعرف

باسمه وعدالة وحليته على عينه اه

وهو مراد الناطم بما كتبه على بيته

هذا من قوله قال بعضهم لا يحكم

القاضى الا على معروف لمعرف

في معروف بشهادة معروف واما

كون الشاهد لا يشهد الا على

معروف فسياتي في كلام الناطم

وانظر هذا الذى قاله الفشتالى

فانه ظاهر مع ان القضية لا يعتبرونه

في الحواضر ولا في البوادي ياتي

الخصمان القاضى من كل ناحية

فيحكم على المدعى عليه باقراره

وباعترا فانه الشهود عليه وان

لم يعرفه باسم ولا نسب فينبغى

ان يفتن لذلك ولا يتساهل

من كونه معروفا عند الشاهد ان يكون معروفا عند القاضى هذا مراد

هذا الشئ وليس مراده لا بد ان يكون معروفا عند القاضى بغير واسطة

الشاهد فان ذلك لا يشترط فالصواب ان الثلاثة لاخيرة شروط في

الشاهد واما القاضى فهو وان كان يعرف المشهود له وعليه وبه فلا

يحكم الا اذا عرفها الشاهد او شهد على الحلية والصفة والا فهو حاكم

بعلمه وقول تد وان لم يعرفه باسم ولا نسب الخ هذا لا يمنعه

من الحكم لان العدول الكاتنين للحكم هم الذين يعرفونه او يسجلون

الحكم على حليته وصفته كما اشار الى ذلك اخيرا والا كان المحكم

باطلا وهذا معنى قول خ ولا على من لا يعرف الا على عينه ولا

يسجل على من زعمت انها ابنة فلان ولا على منتقبة لتعين للاداء

وان قالوا اشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها فلدوا وعليهم اخراجها ان

قيل لهم عينوها الخ فقولهم وان قالوا اشهدتنا منتقبة الخ هو في معرفة

النسب وكذا في غير معرفته لكن بعد الوقوع اى لا يشهدون

عليها منتقبة وان وقع فلدوا وعليهم اخراجها الخ وهذا اولى ممن

قال ان هذا خاص بمعرفة النسب لان معرفة النسب تستلزم

معرفة العين اذ لا يشهد عليها بانها ابنة فلان حتى يعرف عينها

فلا يتوهم عدم التقليد حتى ينص عليه نعم اذا كان يعرف عينها

ونسبها ويجهل اسمها فعليهم اخراجها من اخواتها فقط ان كان لها

اخوات لا من النساء وعليه فقولهم وعليهم اخراجها اى من النساء

المنتقبات ويفهم منه انهم اذا شهدوا عليها بدون نقاب ان عليهم

اخراجها بالمساواة واما بالاحرى ان انكرت الشهادة لانهما ان

انكرت فلا فرق ح بين ان يقولوا اشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها

او بدون نقاب وكذلك نعرفها فالكل في غير معرفة النسب كما

هو موضوع المسألة والا فمعرفة النسب تستلزم معرفة العين كما

مر بل لو كانوا يعرفون عينها ونسبها ايضا فعليهم اخراجها من بين

فيه عند الخطر وموضع التهمة فيسجل الحاكم على عينه وحليته كما في الشهادة والداعلم ثم شبه في قواه فلا تفرق

اخواتها فتحصل ان عليهم اخراجها على كل حال لكن في النقاب
 وبدونه انما هو ان لم يتعرضوا لخليتها وصفتها وإلا فالمدار على الخلية
 والصفة وليس عليهم الاخراج وكذا ان عرف لهم بها معرف
 تنبيههم ان الاول قال في مختصر المشيطة وتجاوز الشهادة على معرفة
 الصوت بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ان بلالا ينادى بليل فكلوا
 واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم وايضا فقد اخذ الناس السنة عن
 ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب ومعناه والله اعلم
 انه يجوز للشاهد ان يقطع بمعرفة العين اعتمادا على معرفته الصوت
 كما هو ظاهر كما انه في السماع الذي يفيد العلم ياتي فيه بالشهادة
 على الجزم والقطع وان كان مستندها السماع فان صرح بالسماع
 سقطت إلا بشروطه وليس المراد ان الشاهد يصرح في الوثيقة
 بانه لا يعرف عينها بل صوتها فقط اذ لا يتأتى له الاداء إلا على
 عينها بصوتها وقد تنخيفه كما لا يخفى إلا ان يتكرر منها بحيث
 لا يمكنها استعمال غيره ونزلت في شاهد على امرأة قال في الوثيقة
 يعرف صوتها فقط فحكمت بسقوط شهادته وما قيل في المرأة
 هذا كله يقال للرجل الثاني قال البرزلي في الانكحة ولو كانت
 الشهادة عليها بالتعريف كما هو واقع في كثير من انكحة زماننا
 فالامر مشكل اذ لا يوثق بالمعرف ولو وثق به اكانت بمنزلة من
 شهد عليه بحق فانكر ان يكون هو المشهود عليه فان الاصل انه
 هو اذا كان موافقا لما في الوثيقة حتى يثبت ان ثم غيره على صفته
 ونسبه فيكون الاثبات ح على الطالب في تعيينه دون غيره اه
 وقوله على صفته الخ يعني فيما اذا كانت الشهادة على الخلية
 والصفة وإلا فلا فالشهادة بالتعريف ليس فيها ذلك فانما عليه
 ان يثبت ان هناك من هو على نسبه قال واحفظ في نوازل ابن
 الحاج ان يلزم الحق جميع من كان على تلك الصفة اتحد او تعدد اه

(كالجرح فيه) اى كما لا يحكم القاضى اذا جهل الشاهد مثلاً حتى يعدل عنده لا يحكم اذا علم جرحه ولو زكاة عدلان مقبولان لانه يستند الى علمه فى التعديل والتجريح ويحتمل ان المراد لا يقبل الجرح فى الشاهد المعروف بالعدالة اذا اجمل حتى يفسر لغط كثير منهم فى ذلك كالذى فسر بقوله لا يرجح الميزان والذى قال انه يبول قائماً وشار بقوله (وكثرن بغير عدول واجتهد وتاملاً) لما فى النوادر والاستغناء من انه اذا كان فى بلد لا عدول فيه فانه يكتفى بالمثل فالامثل ويستكثر بحسب خطر الحقوق إلا ان كلام الناطم شامل لبلد لا عدول فيه وبلد فيه عدول لكن يتفق فى بعض المسائل والنوازل وقوعها دون حضور عدول وانما حضرها عامة الناس فيستكثر منهم وفيه اشارة الى ما جرى به العمل من شهادة اللفيف واعلم ان شهادة اللفيف على وجهين احدهما ان يشهد بالامر عدد يحصل خبرهم العلم لاستحالة تواطئهم على الكذب عادة وهذه موجودة فى كلام المتقدمين كشهادة اهل قرية كمييرة بروية الهلال رجالا ونساء وعبيدا فيأزم الصوم وهذا من باب التواتر والاستفاضة ولا يقدح فيهم باسفاة لانه مدخول على عدم عدالتهم بخلاف تهمتهم بالكذب فلا بد من (٦٧) السلامة منها الوجه الثانى من اللفيف من لا يحصل بخبرهم العلم وهو الذى

وقال بعد ذلك باوراق لا يشهد على المرأة عند مالك إلا من يعرفها
واما التعريف فهو عندهم ضعيف الخ (كالجرح فيه) اى معلوم الجرح
عندك اى كما لا تحكم بشهادة غير المعروف كذلك لا تحكم بشهادة
الجرح بكسر الراء اذا اجمل فيه ولم يفسر (وكثرن بغير عدول)
كل وقت وفى كل نازلة
فيضيع كثير من الحقوق ولا

مستند له هكذا قال ابو عمران فى مجلسه الفقهي الحفيل ومن حضره ابو العباس المقرئ وابو سالم الجلاى وابو محمد بن عاشر وغيرهم حين جرى ذكرهم اشهادة اللفيف قال واقتصارهم على اثني عشر رجلاً لا اصل له يعنى لا نص في عينه وانما عمل الناس به اخذاً من التواتر وقياساً على غيره اجيز للضرورة قال الجلاى ولقد ادركننا الكبار من اشياخنا منعوا قبول شهادة اللفيف فى المعاملات فضلاً عن الانكحة حتى اشتكى الناس ضياع الاموال والحقوق فانتقلوا الى جوازها فيما يتفق حدوثه دون ان يحضر عدول فيضطر الى اللفيف اداء كما يضطر الى شهادتهم تحملاً فى بلد لا عدول فيه لئلا تهدر دماء وتضيع حقوق كشهادة الصبيان وكترجمة الكافر والعبد والمسخوط وصورة العمل الجاري فيه ان المشهود له ياتي باثني عشر رجلاً كيفما اتفق له من افتراق او اجتماع الى عدل منتصب للشهادة ثم يختلف العمل فى ذلك فتارة يكون بجمع من قدم للشهادة وتارة يقصره القاضى على واحد بعينه او اكثر

وهو الاول لان السماع من اللقيف موكول الى اهل التبريز في العدالة العارفين بما تصح به شهادة اللقيف فيودون شهادتهم عنده فيكتب رسم لاسترقاء على حسب شهادتهم ويضع اسماءهم عقب تاريخه ثم يكتب تحته رسما آخر فيه تسجيل القاضي اى الشهادة بثبوت الرسم وصحته عنده ويترك موضع اسم القاضي ابيض ثم يطالع القاضي بذلك فيكتب بخطه تحت اسماء الشهود شهدوا لدى من قدم لذلك بموجبه فثبت ويضع علامته موضع البياض ثم يضع عدلان علامتهما عقب هذا الرسم الثاني شهادة على القاضي بهضمه وانما يفعل القاضي ما ذكر في رسمى اللقيف والتسجيل اذا طولع به داخل ستة اشهر من تاريخ كتابته واما (٦٨) ان تاخر عن ستة اشهر

فانه يلغيه ولا يكتب عليه

ولا يحكم به وقد علمت ان اللقيف لا يكتبون ولا يضعون اسماءهم بانفسهم لقصورهم عن ذلك وانما يكتب المتلقى منهم ثم يطالع به القاضي فيودون عنده ما قيد عنهم فيكتب بخطه على كل واحد منهم ثبت ادى لدى او شهد او صورة الشئ مختصرة منها فان زاد على ما فى الرسم او نقص كتب وادى بكذا وكذا قال ابو الحسن والاداء المعتبر انما يكون عند القاضي يعنى او عند من يختاره ويعينه لذلك لنباهته ودينه ولا

قول تد وهو الاول بل هو الواجب لان غير العارف كثيرا ما يزيد على الفاظ اللقيف او يقص عنها ظنا منه ان المقصود من الشهادة قد حصل بما كتبه وقوله وقال ابو الحسن حاصل كلام ابى الحسن انه اذا قصر سماع اللقيف واداءه على عدل عارف بما تصح به الشهادة جاز له ان يقول شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك وإلا فلا يجوز له زيادة وادوا بل لا يقول حينئذ وادوا حتى يودوا عنده وقوله واحتيج الى الاستفسار الخ يقتضى بظاهرة ان اللقيف يودى اولا عند القاضي ثم يستفسر عنده ايضا ثانيا وسياق عن ابى الحسن انه لا يكتفى منه بقوله نعم بعد قوله هذه شهادتك بل لابد ان يساله عن فصولها الخ وهذا من الاضرار بهم وكثير منهم يمتنع فيودى لسقوط الحق والذي ينبغي هو ان يجمع بين الاداء والاستفسار دفعة واحدة وهو الذى كنت افعله فكنت احضر عدلين واستفسر اللقيف واحدا بعد واحد واكتب على كل واحد ادى لدى ويكتب الاستفسار واخطب عليه

وانكره

يجوز للقاضي ان يكتفى بما قیده المتلقى ويكتب عقبه

شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك مع انه انما قدم للشهادة في الجملة لا لما ذكره من الاداء فان ذلك من التساهل في الدين والاستخفاف بحق المسلمين الذى لا يسوغ في الشرع فاذا تمت الشهادة على ما ذكرنا من الاداء واحتيج للاستفسار ويسمى ايضا الاستفصال فعل وهل هو من حق القاضي وهو ما قاله ابو الفضل العقباني وابو الحسن وابو سعيد بن لب او من حق الخصم وهو مقتضى ما جرى به العمل بفاس فانهم لا يستفسرون إلا اذا طلبه الخصم او من حقهما معا وهو الظاهر وقد ينفرد به احدهما كالقاضي يظهر له اجمال او يطرأ له شك وفي جواب لابي الحسن لا يكتفى القاضي

وقوله وانكره ابو الحسن اى انكر ابو الحسن الاستفسار من غير حضور
القاضى قنلا ليس الاستفسار عند المبرزين بجائز ولا يجوز للقاضى
ان يبيحه البتة لانه انما هو نقل شهادة انظر م وانظر افضية المعيار
فى كيفية الاستفسار وقد ذكرناه ايضا فى شرحنا للتحفة وانظر افضية
الزىاقى وتبصرة ابن فرحون بعد نحو ورقتين من فصل لافضية
والشهادات وانظر شهادات المعيار ايضا فانه ذكر انه لا يلزمهم ان
يصبطوا المدة فى الاستفسار وقوله عن الونشريسي وجرى عمل بعض
القضاة الخ هذا هو الذى عليه العمل الى الآن ونقل سيدى العربى
الفاسى فى التقييد الذى لم فى الليف جوابا للفتية النالى وفيه ان
الرسم اذا جاوز ستة اشهر من يوم الاداء فلا تعطى منه النسخة
ويحكم به كذلك من غير استفسار لشهودة وبهذا جرى العمل من
قضاة فاس ولم يكن عندهم غير هذا وقوله لا تعطى منه النسخة
اى لاجل الاستفسار واما للتجريح بكثرة الكذب ونحوه فتعطى وهذا
معنى قول ناظم العمل المطابق
واستحسنوا ان مر نصف عام من الاداء ترك الاستفسار
وقال ناظم عمل فاس
وسنة الاشهر حد استفسار فى الهيئات قاله فى المعيار
وقوله والحق خلاف هذا كله يعنى ان ما به العمل خلاف الاصول
والقواعد اى وذلك لا يبطل العمل لانه استحسن فقط والاستحسان
مقدم على النياس عندهم لانه تسعة اعشار العلم وعن سيدى
علي بن هارون ان تحديد الاستفسار بستة اشهر انما هو اذا علم
المشهود عليه بشهادة الليف وإلا يكن منه وان طل والقول قوله
فى عدم العلم اهو هذا هو الذى ينبغي اعتماده وبه تنتفى حيلة تاخير
القيام بها فرارا من الاستفسار ثم اذا استفسر الليف وزاد فى شهادته
او نقص بطلت وليس من الزيادة تفسير المبهم وبيان الجمل كما فى

من العوام فى شهادتهم بما يكتفى
به من نقاد الطلبة بان يقول
له هذه شهادتك فيقول الطالب
نعم لان من لا يقرأ لا يعرف ما
فى الرسم الذى قيدت فيه
شهادته وقال القاضى المكناسى
العمل الآن باعادة الشهود
شهادتهم عند القاضى بمحضر
عدلين يسمعان منهم كان المشهود
عليه حين الاداء حاضرا او لا
وهو المعبر عنه بالاستفصال
وانكره ابو الحسن دون القاضى
قال الونشريسي وجرى عمل
بعض القضاة فى هذا الوقت
باستحسان ترك الاستفسار بعد
مضى ستة اشهر من ادائها
معدلا بانها مظنة النسيان
وبعضهم يقول باعتبار ستة اشهر
ان اداءا افر تحملا فان طال
ما بدن تحملا وادائها ثم
زعم نسيانها بعد ستة اشهر من
ادائها لم يقبل قال والحق خلاف
هذا كله اه وصدق رحمه الله
فى ان الحق خلاف هذا كله

وكيف ينسأها لستة أشهر من ادائها وهو انما يودها دائما (٧٠) من حفظه وقد يرد بها لسنين

من تحملها حتى صار الدهاة من

المعيار في نوازل الهبات واذا غلط في نص شهادته عند القاضي فليعرض عنه ويأمر الكاتب ان لا يكتب ويقول للغايط ثبت فاذا ثبت على شهادته امر بكتبتها قال ابن فرحون في تبصرته في الفصل السادس وهو يدل على انه اذا سكنت عن فصل من فصول الوثيقة سئل عنه فاذا اتى به مجملا سئل ايضا اذ الساكت عن فصل لا يحكم عليه بشهادته به ولا بعدمها اذ الساكت لا حكم له وكذا من فسر كلامه بمجمل فانه لا يحكم عليه بشئ حتى يقول لا اعرفه إلا على ذلك الوجه ولا اعرفه على التفصيل وفي الفصل المذكور منه ايضا يجوز استيناف الشهادة عند حاكم اذا لم يقبلها الاول وقال في الفائق جى العمل باستفسار شهود الاسترعاء عند المبرزين عن شهادتهم بعد ادائها عند القاضي وقبوله اياهم اه قال سيدى العربى الفاسى وهذا شامل للعدول واللفيف اه وعليه فليس الاستفسار خاصا باللفيف بل مثله شهود الاسترعاء اذا كان فيه اجمال او ظن به التليف وقول تد وكيف ينسأها الخ النسيان يقع لا محالة فكيف يستغرب امره (شهادة اعتاق) قوله الاولى ان يقولوا لا نعلمه إلا حرا الخ وانما احتيج للاستفسار لانه لا يدري هل قصد بالعلم اليقين او غلبة الظن اى لا نظنه إلا حرا ولهذا علمه بقوله لعدم القطع فوجه الاجمال فيه هو كون الشهادة على العلم لا على البت وليس هذا من المواضع التى تجوز فيها الشهادة بالظن المشار لها بقول التخصة وغالب الظن الخ وقوله وهو الصواب اى لانه لا يلزم من كونه يتصرف تصرف الاحرار ان يكون حرا وانظر التبصرة الفرعونية فانه نص فيها على ان شهود الاسترعاء يستفسرون واطال في ذلك وظاهره كان في الشهادة اجمال ام لا لكن مع عدم الاجمال انما هو اذا ظن به انه جرى على المسطرة او كانت في الحدود وتقدم قريبا عن الفائق ان به العمل واما الحدود والزنى

ارباب الخصومات يقيمون البينة ثم لا يقومون إلا بعد ستة أشهر ثم يحتجون بان الاستفسار لا يكون بعد ستة أشهر فيجب طردهم ورد هذه الحيلة عليهم كما سيأتى فيجلى الذى للغنى يبغي توصلا تنبيهها ان الاول ذكر الشئ ان شهادة اللفيف لا يحكم بها إلا في الاموال فهى بمنزلة الشاهد واليمين اه والعمل الآن بها في الاموال وغيرها لكن يجب الاحتياط فلا يقبل كل احد وان كان غير منظور فهم الى العدالة فلا بد من توسم السلامة مما يمنع الركون الى الشهادة كحمية او عصبية ثقة نصيها المحال وقد صرحوا بمنع قبول شهادة الزفدانة والزمانة ومن يجزى مجراهم كمن يتعاطى الحشيشة ونحوها وقد ذكرلى بعض انه احتاج الى بينة فاقامها بمثل هؤلاء بستة اواق في ساعة واحدة الشانى اذا تعارض لفيقان نظر بينهما بما هو معروف في تعارض البينتين فينزل توسم الخير منزلة زيادة العدالة ولا تعتبر الكثرة إلا ان تبلغ التواتر وتصل الى درجة اليقين والله اعلم (شهادة اعتاق) كتب الناظم

فانه

بطرة نسخته انه عقد في هذين البيتين كلام الغرناطي وصدق رحمه الله فان ما في الغرناطي هو ما فيه من غير نقص ولا تصحيف ونصه من نسخة اذلية في غاية الجسدة ولا تقبل شهادة مجملته في ملك او عتق او تجريح او تعديل او ترشيد او تنفيه او تولي او ذكر اخ في وثيقة الوراثة إلا من اهل العلم واما من غيرهم فلا تقبل إلا مفسرة اه وما ذكر الغرناطي بعد هذا إلا الشهادة بالحاق الحمل بابيه الميت قبله هل لا بد من ذكر الـدة بين الوضع وموت كلاب ام لا قولان ولاول الصواب اه واعلم ان صور الشهادة بالعتق اى الحرية ثلاث الاولى ان يقولوا لا نعلمه إلا حراً او (٧١) هو حرى علماً فهذه لا تصفى لعدم القطع قاله ابن

عتاب ولم يخالفه احد الثانية

ان يقولوا نشهد بانهم يتصرف تصرفاً لا حراً قبلها ابن عات ولم يقبلها ابن القطان ولا ابن مالك وهو الصواب اذ كثير من العميد يتصرفون مثل ذلك الثالثة ان يقولوا نشهد بانهم قال له انت حر ثم غابا او ماتا فان كانا من اهل العلم لا يخفى عليهم ان ذلك اعتناق وانشاء حرية لا مدح او ذم قبلت شهادتهم إلا فلا (ورشد) اى قالوا نشهد انه رشيد فتكفى من اهل العلم دون غيرهم حتى يقولوا حافظ لحاله غير مبذول

فانه يستفسر ولو لم يكن في الشهادة اجمال ولا ابهام طلبا لدرعها كما قال نخ وندب سوالهم كالسرقة ما هي وكيف اخذت الخ (ورشد وصد) قوله ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين الخ هذا وان صح عن ابن رشد كما قال وسالم من النقص والتخريف فهو مقابل لما درج عليه الناظم كما تقدم عن وثائق الغرناطي ومقابل لما لابن رشد ايضا في المقدمات حيث قال فيها الشاهد المعروف غير العالم بها تصح به الشهادة يسال عن كيفية علمه بما شهد اذا ابهم ذلك اه فشمك كلامه المسائل التي في الناظم والتي زيدت عليها وايضا فان ما في المقدمات هو الذى لابن فرحون في فصل مراتب الشهود قائلا ان غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سواله عن مستند علمه على ما به الفتوى ومثله في المعين والميتية في كتاب الماذون ونحوه لابن سلون في بيع الوكيل في باب الوكالة ونقل ابن رحال في ارتفاقه نحوه عن كثير فهذا كله يويد ما للناظم ويدل على انه

اربع حسن التسمية على الخلاف في ذلك ومثله هو سفيح المشار اليه بقوله (وصد) ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين بوجه الشهادة وإلا لم تقبل اصلاً قل في شرح المنهاج واما الولاية ويعنى بها التقديم على من ظهر منه سفر فاشار الى قول ابن رشد يستفسر الشهود من اين علموا السفه اذا كانوا عالمين بوجه الشهادة وان كانوا من اهل البله والغفلة فلا يبلون قاله في احكام ابن مزين اه فنص على انها لا تقبل من ذوى العلم إلا مفسرة واخرى غيرهم والمغفل او الابله لا شهادة له ثم قال بعد هذا وقد مضى ان الشهادة في الرشد والسفه لا تقبل مجملته ولا بد ان تكون مفسرة اه وهو غير ما هنا وانما عول هنا على كلام الغرناطي كما مر عنه

عين الحق والصواب وايضا فان الاستفسار لدرء الحدود مستحب
فكيف برى التسفيه والترشيد فلا اقل ان يحمل كلام ابن رشد
الذى في ته على فرض صحته على الاستحسان وعلى غير العالم
كما ياتى فلا يخالف ما درج عليه الغرناطى الذى تبعه الناطم
وحينئذ فكلام الغرناطى والناظم والمقدمات وغيرهم فى وجوب
الاستفسار وذلك فى غير العلم وكلام ابن رشد كذلك واما الابله
فلا تقبل منه مطلقا بخلاف المغفل فتقبل فيما لا يلبس كرايت هذا
يقطع يد هذا والترشيد وضده مما يلبس فلذا لم تقبل فيه وبالجمله
فما قاله فى الفائق من استفسار شهود الاستراء يحمل على غير
العالم وكان هناك اجمال او ظن به الجرى على المساطير او كانت
الشهادة فى الحدود وان كان فى المدونة والمختصر نص على استحسانها
لكن المعمول به كما فى التبصرة وغيرها هو الوجوب وان كانت
المدونة اطلقت فظاهرها كان عالمها لا لكن المعمول به ان غير
العالم لا بد من استفساره والعالم يستحب فيه ذلك فى الحدود
فقط لدرءها وبهذا يطابق ما فى النظم وغيره والتوفيق بين كلام
الايمه مطلوب ما امكن هذا ما ظهر لنا فى تقرير هذا العمل وقد
زلت هنا اقدام وقولم ولا بد ان تكون هنا مفسرة الخ يعنى من
غير العالم ايضا والا فيقتضى ان العالم بما تصح به اذا غاب
او مات لا يعمل بشهادته المجهلة بل تبطل كغير العالم وذلك خلاف
المنصوص عليه فى غير ما ديوان كما مروكما فى المسائل التى بعدها
اذ اكمل استراء والله اعلم على انه قد يقال معنى قول ابن رشد
اذا كانوا علمين بوجوه الشهادة الخ اى يظن بهم علمها اى وليسوا
من اهل العلم بدليل مقابلته لهم بالابله والمغفل فيوافق ما تقدم
عنه فى المقدمات وما ذكره غيره ايضا والا فهو قد اسقط مرتبة
فتامله والله اعلم (وجرح) قوله كما مر اى عند قوله كالجرح فيه

(وجرح) اى تجريح الشاهد
بان قال هو مجرح او فاسق
فتقبل من اهل العلم اى من
العارف باسباب الجرح دون
غيره وهذا احد اقوال اربعة
فى المسألة والمشهور لا بد من
البيان مطلقا كما صرح به خ
وظم كما مر فذكره هنا من
باب جمع النظائر

(وتعديل) قل ابن فرحون اذا قل الشهود نعم العبد او هو ممن تقبل شهادته ولم يزيدوا فان كانوا من اهل العلم قبلت شهادتهم وإلا (ص ٧٣) فلا اه ومقتضاها ان القول المذكور يكفي في التزكية من اهل العلم وهو خلاف قول المدونة

وذلك على الاحتمال الثاني هناك فقط وقد يقال ان ما لناظم فيما مروا الخ وغيره انما هو في غير اهل العلم وإلا فالعالم لا يوقع شهادته إلا حيث تجوز هذا محله عندهم وخ اطلق كغيره فلا يفيد انه لا بد من الاستفسار مطلقا اذ لا فائدة لاستفسار العالم بما تصح به قل ابن فرحون في تبصرتهم في فصل مراتب الشهود ما نصحه المبرز في العدالة العالم بما تصح به الشهادة تجوز شهادته وتجرحه ولا يسال عن كيفية علمه اذا ايهم . وبالجملته لما قل اهل العلم وكانوا قليلا ما هم والغالب عدم انتصابهم للشهادة اطلق بعض الائمة في وجوب الاستفسار نظرا للغالب (وتعديل) قوله وهو خلاف قولهم الخ لو قال بدله لقولهم ان التزكية الخ لكان اصوب كما لا يخفى على ان قوله باشهد انه عدل انما هو في غير العالم لانه الذي يقدم للشهادة غالبا واما العالم فمعلوم عندهم انه لا يستفسر وقوله قلت ينبغي ان لا يقبل ذلك الخ اى لا يقبل قوله عدل رضى من غير بيان معنى العدالة والرضى إلا من العالم ويمكن ان يكون هذا مما يشملها الناظم ايضا والله اعلم قال في ضريح العدالة تشعر بسلامة الدين والرضى يشعر بسلامة من البله والغفلة اه وفي نظم العمل

وان يقل رضى منك قبــــــــــــــــلا وهو اليق بوقت سفــــــــــــــــلا
ويريد انه لا يكون قوله رضى تزكية إلا ان كان عارفا بمعناه
(وتاليج) قوله ولم يفرقوا في هذه الخ يعنى اطلقوا ولكن تقدم ما يفيد التفرقة بينهما وبالجملته فهذا الش تمسك في استفسار اهل العالم في هذه وفيما قبلها بمجرد الاطلاق وذلك لا يتم به الاعتراض كما مر التنبيه عليه في كل مسالة على انفرادها

التوليح وكان الملك ميراثا وإلا بطل التوليح عند اكثر وقال ابن زرب يحتمل العدل من ذلك ما تحمل ما لم يتبين كذبهم ولم يفرقوا في هذه بين ذرى العلم وغيرهم ويأتى حكم التوليح في كلام ظم بعد هذا ان شاء الله

(واثبات ملك) قال ابو الحسن ان كان الشاهد عارفا بما يصح به الملك قبل اطلاقه الشهادة بالملك وقليل ما هم - وإلا فلا تقبل والشروط خمسة كما ياتي في قول الناظم يد نسبة طول النخ واختلف هل يعتمد عليها الشاهد او لا بد ان يصرح بها وبه العمل إلا انه يفصل في ذلك بين اهل العلم وغيرهم (او اخ في وراثته) اى شهدا بانهم توفي فلان فورثه زوجته وبنته واخوه ولم يبيننا كونه لاب او ام (تفسر) وإلا لم تقبل (إلا من ذوى العلم فاقبلا) لانه لو كان للام ما سماه وارثا واعطاه جميع الربع الباقي وذكر الش هنا نظائر المسائل المذكورة اكثرها مبكوث فيها لانه ليس من هذا القليل كالشهادة بالملا على من ثبت عدمه قال في التبصرة ان شهدوا على المديان بانه له مال ولم يعينوا ذلك فليس بشئ كالشهادة بضرر الزوجة لا تقبل مجملته وظاهر كلامهم مطلقا لان له تاديبها

(واثبات ملك) ما قاله عن ابي الحسن شاهد للعلم في جميع ما مر وهو الذى تقدم عن المقدمات وابن فرحون وغيرها لانه اذا جازت شهادة اهل العلم في هذه من غير استفسار فكذلك غيرها من الشهادات لاستوعابية من باب لا فارق وقوله واختلف هل يعتمد النخ هذا في غير العالم واما العالم فيقبل اطلاقه والعمل الذى ذكره انما هو في غير العالم والعالم قليل وجوده (إلا من ذوى العلم فاقبلا) قوله واعطاه جميع الربع النخ الصواب اسقاط لفظة الربع او يقول بدله واعطاه جميع الثلاثة الاثمان الباقية وقوله واكثرها مبكوث فيها النخ تامل لا يسلم البحث في واحد منها فضلا عن اكثرها وقوله عن التبصرة فليس بشئ النخ يعنى اذا كان من غير اهل العلم والذى في زانها اذا شهدت بان له مالا اخفاه تقبل على ما به العمل عينه ام لا انظره عند قول نخ ورجحت بينة الملا ان بينت النخ بل ذكر ابن عات انها ح تقبل اتفاقا وعليه فقبل من اهل العلم وان لم يقولوا ان له مالا اخفاه بخلاف غيرهم حتى يقولوا ان له مالا اخفاه وقوله كالشهادة بضرر الزوجة النخ هذا ايضا فيه ما فيه لانهم اذا كانوا من اهل العلم لا يشهدون بالضرر حتى يخلص لهم من باطن الامر انه لم يفعل بها ذلك على وجه التاديب وان الضرر ليس هو مجرد الغضب وإلا لم يكونوا من اهل العلم وهذا المراد فيما تقدم وفيما ياتي وقوله وغبن النخ لان منوم من يحسد الغبن بالثلث فاكثروا بعضهم يحده بما نقص عن القيمة نقصا له بال وان لم يبلغ الثلث والمراد بالكفر الردة والعياذ بالله لاختلاف الناس فيما يكفر به فان كان من اهل العلم يحتمل على انه لم يشهد بالغبن والردة حتى خاص عنده انه الثلث او زاد على الثلث وانه تلفظ بما يكفر به اما اتفاقا او على المشهور وإلا فليس هو من اهل العلم وكذا الولاء لا تقبل من غير اهل العلم مجملته

ولان بعضها ليس من الضرر ولو شاء الناظم ذكرها لقال مثلا (وغبن وكفر سرقه وزنى ولا) بل

بل حتى يقولوا باشر عقه او جره ولاء او عتق وكذا السرقة لا بد
ان يسألوا ما هي وكيف اخذها ومن اين اخذها وهل من حرز او
غيره وهل خفية او جهارا فان غابوا قبل ان يسألهم الحاكم او ماتوا
قطع إلا ان يكونوا من غير اهل العلم قاله في التبصرة وغيرها ونقله
الشس وكذا القذف والشتم لان من الالفاظ ما لا يعد قذفا ولا شتما
والتعنيس مختلف فيه قيل اربعون وقيل خمسون وقيل غير ذلك
وقوله عدم الخ اي قالوا انه عديم ولم يزدوا انهم لا يعلمون له
مالا ظاهرا ولا باطنا واو قالوا هو عديم لا مال له ظاهرا ولا باطنا
فلا بد من استفسارهم ايضا هل مرادهم القطع والجزم فتبطل او
مرادهم لا يعلمون فتصح وهذا ان كانوا من غير اهل العلم وإلا قبلوا
وام يستفسروا على ما مر وقوله وقف سبل الخ اي شهدوا بوقف
طريق على المسلمين اذ قد يكون المحل ينتفع به وهو مملوك
وقوله سماعهم الخ اي شهادة السماع لا تقبل من غير اهل العلم
حتى يقولوا من اهل العدل وغيرهم وقوله فساد عقود الخ اي لا تقبل
شهادتهم ان هذا البيع مثلا فاسد حيث لم يكونوا من اهل العلم
حتى يسيئوا وجه الفساد اذ قد يظنوا فسادا بوجه لا يفسد به
شرا وقوله حمل ميت الخ اي لا بد ان يسيئوا المدة التي بين
الوضع وموت الاب لانه مختلف في المدة التي يلحق فيها الحمل
بابيه وهل اربع او خمس خلاف ومنها ضيق الطريق فلا يشهد
به مجملا إلا من يعرف حد سبعة وهو سبعة اذرع ومنها اذا
شهد انه غاب منذ حين فلا تقبل مجملة إلا من اهل العلم
الاختلاف في قدر الحين ومنها الكفاءة لا تقبل الشهادة فيها مجملة
إلا من اهل العلم لاختلاف الناس فيها ومنها شهادتهم ان فلان
على فلان مائة دينار او انه معاوضة فلا تقبل مجملة من غير اهل
العلم حتى يقولوا اسلفها له بحضرتنا او اقر بها اي بالمعاوضة او بالسلف

(وقذف وشتم عنست عدم ملا)

(وضرو وغصب وقف سبل سماعهم)

(فساد عقود حمل ميت له مثلا)

(وما ذكر في تعداد الشهادات)

(التي تفسر ولا تقبل مجملة إلا من)

(ذوى العلم الشهادة بالملك)

(اشار الى ما يشترط فيها)

(بالخصوص والى حكم التعارض)

(فيها او في غيرها وانما اذا امكن)

(الجمع بين البيتين جمع ومثاله)

(قول المدونة من قبال لرجل)

(اسلمت لك هذا الثوب في)

(مائة اردب حنطة وقال الآخر)

(بل هذين الثوبين لثوبين سواء)

(في مائة اردب واقاما معا البينة)

لديننا وبالجملته فهذه الامور ونحوها لا تقبل مجملته من غير
 اهل العلم وتقبل منهم إلا ان اهل العلم قليل ما هم في هذا الزمان كما
 قاله ابو الحسن فيمن اطلق في وجوب الاستفسار وكان اطلاقه
 مرادا عنده نزلتهم منزلة العدم كالغراب الابقع ولكن لكل زمان
 رجال فلا ينبغي التنزيل المذكور وعادة الفقهاء التنصيص على الصور
 العقلية التي يمكن وجودها وقد يوجد الله تعالى في زمان من هو
 افقه واعلم ممن كان قبله وما ذلك على الله بعزيز (باسباب ملك
 رجحن) قوله اخذ الاثواب الثلاثة الخ لا يقال اخذه لها مشكل
 لانه انما ادعى ثوبين ولا يقتضى له بغيرهما لانا نقول اخذه للثوب
 الواحد بدعواه وبينته واخذه للآخرين بينته صاحبه فقط
 اذ هي شاهدة بذلك عليه تنبيه فان شهدت بينته انه نطق
 بطلاق زوجته فلانة في وقت كذا او في مجلس كذا وشهدت
 الاخرى انه انما تلفظ في ذلك المجلس بعقوب عبده او بطلاق
 فلانة لزوجته اخرى فذلك تكاذب وتهاور انظر ح عند قول خ
 وان امكن جمع بين البيتين الخ وقال المكناسي في مجالسه في
 الشهادات فان شهد على شخص باسقاط حق وكانت الشهادة
 عليه بتعريف معرف ثم شهدت الاخرى ان المشهود عليه لم يكن
 في البلد في ذلك الوقت فقال ابن رشد فيمن شهد عليه بالقتل
 وشهد آخرون انه لم يكن يوم القتل في ذلك البلد فالشهادة بالقتل
 اعمل وذهب القاضي اسماعيل وابن عبد الحكم الى ان الشهادة
 بالقتل ساقطة ثم قالوا وشهدوا ان فلانا اقر عندنا بمائة في يوم
 عرفة بعرفته وشهد آخرون انه كان يوم عرفة بمصر ان الشهادة
 بالاقرار اعمل قسال المكناسي ولست اعرف لهذا معنى والذي
 ارى ان كان الشهود الذين شهدوا انه كان بمصر اعدل سقط
 الحق والقتل الخ قلت قال ابن عبد البر ما قاله اسماعيل

لزمه اخذ الاثواب الثلاثة في
 مائتي اردب اه وان لم يمكن
 الجمع بينهما صير الى الترجيح
 ويكون باشيء منها اشتغال
 احدي البيتين على بيان سبب
 الملك كما قال

(باسباب ملك رجحن ان تعارض)
 (بدامن شهود وانتفا الجمع اولا)
 مثال سبب الملك (كنسج)
 اى شهدت بينته بان الثوب
 ملك لزيد واخرى انه ملك
 لعمرو نسجه بيده فتقدم
 الشهادة بالنسج واما قوله

(نفس) فلا حاجة اليه مع موضوع المص الذي هو قيام البيتين معا بالملك وانما ذكره فيما اذا شهدت احدهما انه ملكه والاخرى انه (٧٧) نسجه فلا بدح ان يقولوا لنفسه وان يكون النسج مما

من انه يقضى بالاعدل هو الصحيح وقال ابن رحال هو الصحيح عندي ولا نطبق ان نقول بغيره ولا سيما في الدم اذ لا يقدم عليه إلا بيقين وفي ز في اللعان ان محل تقديم بينة القتل ما لم يكثر الآخرون وإلا فلا قتل (نفس) يحتمل ان يكون الناظم اشار لتعارض مجرد النسج والنتاج مع الملك ويفهم منه تعارض الملك والنتاج مع الملك بالاحرى (ورجعن على الملك) اى رجعن الشهادة بالنتاج على الملك وهو تكرار مع قوله باسباب ملك النخ وانما اعاده ليرتب عليه الاستثناء في قوله (إلا من مقاسم) ويحتمل ان يكون المعنى وشهرون البينة الشهادة بالملك المينة لسببه من احياء او اصطباد كلولو من بحر او شراء من ثابت الملكية على الشهادة بالملك التى لم تبين سببه اصلا إلا من مقاسم اى إلا ان يكون الملك المطلق من المقاسم فيرجع على التى بينت السبب واخرى على غيرها فلا تكرار حيث ان السبب هنا غير السبب المتقدم وعلى الاول فقال في المدونة اذا ادعى دابة وليست بيد احدهما فاقام هذا بينة انها نتجت عنده واقام الآخر بينة انه اشتراها من المقاسم قضى بها لصاحب المقاسم لا ان ادعى انه اشتراها من سوق المسلمين فهى لذى النتاج حيث ان وكذا لو كانت بيد من نتجت عنده فانه ياخذها صاحب المقاسم اه فقد علمت ان المقاسم تقدم على الملك والحوز قلنت لا يظهر التعارض بين الملك والمقاسم بل ذلك من امكان الجمع اللهم إلا ان تشهد بينة الملك والنتاج باستمرار الملك والتصرف الى الآن فيظهر حيث ان التعارض وترجح بينة المقاسم وعليه يحمل الناظم لا على ما قرر به (وزيد عدالة) قول ته وان شهدت لذى اليد النخ صوابه وان

احدهما على الشهادة بالملك وكذا لو شهدت بالنتاج وحده عند ابن القاسم قال في المدونة ولو ان امته ليست بيد احدهما فاقى احدهما بمينة انها لم لا يعلمنها خرجت عن ملكه حتى سرقته لم واقام الآخر بينة انها له ولدت عنده لا يعلمنها خرجت عن ملكه بشئ قضى لصاحب الولادة وقال النخمي ولا شبهة فيمن اقام بينة في امة بيد رجل انها ولدت عنده فلا يقضى بها حتى يقولوا انه كان يملك امها لا نعلم لغيره فيها حقا وقد يولد في يده ما هو لغيره وقول ابن القاسم انها لمن ولدت عنده اصبوب ويحمل الامر على انها كانت له حتى يثبت انها ودیعة او غصب اه ونحوه في التوضيح عن التونسي قاله ابن غزى والى قول ابن القاسم اشار الناظم بقوله (ورجعن) اى رجعن الشهادة بالنتاج (على الملك إلا من مقاسم)

بشراء او اخذ في نصيبه (فاقبلا) وقدمه على النتاج وحده او مع الملك لا مكان الجمع (وملك) تقدم الشهادة به (على حوز) لانه اهم اذ يكون بالملك وبالوديعة وبالعارية وغيرها (وزيد عدالة) على اخرى وان شهدت

لذى اليد نخ وباليه ان لم ترجع بينة مقابلة وياق ان ذلك (٧٨) خاص بالمال (وبالنقل) على

الاستصحاب قال في التوضيح
كمن له دار مات عنها وادعى
ولده انها لم تخرج عن ملك ابيه
واقام بينة بذلك واقامت الزوجة
بينته انه اعطاها لها في صداقها
فتقدم بينتها لانها نقلت ومثله في
بينته شهدت ان رجلا كان يغفل
جميع ما يملك الى ان مات
وشهدت اخرى بان كان صيرها
لزوجه فيما ترتب لها قبله
وانها حازتها عنه فان التمييز
صحيح ولا يقع في ذلك تعارض
(والاثبات) قال في نوازل ابن
سهل افق ابو مروان ابن مالك
في هبة اختلاف الشهود فيها
فبعضهم شهد بالحوز وبعضهم شهد
بانها لم تحز فالحق الشهادة بصحة
الحوز اعمل لوجوه من انظر مع
موافقة الروايات في مثل ذلك
قال ابن سهل يريد لان الشهادة
بالحوز اثبتت الهبة لصحتها
فكانت اولى من التي شهدت
ببطلانها قال و اشار بقوله مع
موافقة الروايات الى ما في
الموازية في شهيدين شهدا
بحوز الرهن وشهد آخران
بعدم الحيازة قسما ل شهود

لغير ذى اليد ويمكن ان تكون المبالغة راجعة لقوله على اخرى
اي وان شهدت الاخرى لذى اليد اكنه خلاف المتبادر لان
الحدث عنها هي الزائدة عدالة واما ان كانت احدهما عدل وارضت
الاخرى فقليل يرجح لاعدل وقيل عكسه وهو الرجح وثالثها يتساقط ان
(وبالنقل) بيننا الملك والحوز والنقل والاستصحاب ايستأ من التعارض
في شئ لان المستصحة شهدت بنفسى العلم بالخروج عن ملكه
وذلك لا يقتضى عدم الخروج فنفى الخروج اعم والاعم لا اشعار
له باخص معين وكذلك الحوز لانه اعم قد يكون عن ملك وغيره
فلا اشعار له بالاخص نعم اذا قالت هذه وقع النقل بالبيع او
الطلاق في وقت كذا وقالت الاخرى لم يقع بينهما بيع ولا طلاق
مثلا في ذلك الوقت اصلا في تعارضان ح وتقدم بينة النقل وفي
اقتضية ابن سهل عن ابن عتاب فيمن شهدوا لرجل بملك شئ
وشهدوا لمن هو بيده بالحوز ان شهادتهما عاملة لانهما شهدا
بعلمهما في الامرين وحيازة الحائز يحتمل ان تكون بارفاق او
توكيل او ابتياع ولا يلزمهم الكشف عن ذلك اه وتامل كيف لا
تكون هذه الشهادة متنافضة لان الشهادة بالملك لا بد ان تعتمد
فيه على اليد اى على الحوز اذ هي من جملة ما تعتمد عليه ثم
شهدوا بالحوز لغيره فان اتحد الزمان فذلك تدافع قطعاً وإلا
صححت وعليه يحمل كلامه (والاثبات) انظر كيف ينضبط النفي
والاثبات ما هنا اذ كل نفي يمكن ان يكون في معنى الاثبات ويؤول
لاثبات كما يؤول العكس ايضا فان كان مرادهم ان النافية هي التي
تلفظت بحرف النفي فكذلك لا يصح لانه يقتضى انها اذا
شهدت احدهما انها اوصت وهي مختلطة العقل والاخرى انها
غير مختلطة فتقدم بينة الاختلاط وذلك خلاف الواقع وكذا في الهبة
اذا شهدت احدهما انها بقيت بيده والاخرى انها لم تبقى بل

جازها

الحيازة اعمل ومثله في المجموعة والعقبة

جازها تقدم بينة البقاء وذلك خلاف النقل والتعليل بان المشبهة
 اثبتت حكما لا يفيد لانها في الامثلة المذكورة اثبتت حكما ايضا
 وعليه فاما ان يقال لتقديم الاثبات انما هو في شئ خاص وهو ما
 اذا قيدت المثبتة بوقت واطلقت النافية كما اذا شهدت احدهما بانه
 طلق او باع وقت كذا وشهدت الاخرى لم يبيع ولم يطلق في علمنا
 فلو قالت لم يبيع ولم يطلق اصلا بطلت لانها لا يمكنها ان تستصحب
 في جميع الاوقات حتى تقطع بالنفي المذكور كما ياتي عند قوله وهل
 عدم التفويت النسخ ولو قالت لم يبيع ولم يطلق في ذلك الوقت بل
 كان في بلد اخرى او تلفظ بغير لفظ الطلاق والبيع سقطتا فان كان
 مرادهم الوجه الاول فليس من التعارض في شئ ولعلمه هو قول ابن
 مالك اوجوه من النظر ولا يصح ان يكون مرادهم الوجه الثاني والثالث
 لان التقديم يقتضي ان النافية صحيحة لولا وجود ما يقدم عليها وحيث
 فقد يقال ان قول الناظم او ما قد تنصلا يغني عن قوله والاثبات اذ
 المدار عليه وهو في الحقيقة راجع اليه ولذا اسقطه نخ وغيره من
 المشاهير وايضا فان المستصحبة شاهدة بالاصل فلعل مرادهم بالاثبات
 النقل اي من عبر به واراد النقل لانه راجع اليه ولانه هو
 الذي يناسب تعليله بقوله اوجب حكما فالشهادة بالخياره اثبتت
 شرطا يصح عقد الهبة وكذا الشهادة بصحة العقد اذ العمل في
 العقود الصحة وذلك راجع لتقديم الناقلة على المستصحبة وكذا
 الشهادة بالتجريح اذ الغالب عند مالك في الناس المرحمة لكنها
 ناقلة عن الاصل الذي هو عدمها وكذا الصغر والبلوغ فان الشهادة
 بالبلوغ اعمل لانها اوجب صحة العقد خلافا لتو وهذا واما بينة
 القتل فقد تقدم عند قوله باسباب ملك رجحان ان ذلك من
 التهاثر على الصحيح وكذا من شهدت انه باع او طلق في محاسن
 كذا وشهدت الاخرى بانه لم يبيع بل وهب او طلق اخرى في

المجلس المذكور كما مروا بالجملة فمراهم بالاثبات انها اثبتت
حقا لم يكن وذلك راجع الى النقل والاستصحاب فمهمى اطلقت
احدهما وقيدت الاخرى بوقت معين فلا تعارض ومهمى قيدنا
بوقت واحد كانتا متهاثرتين كمسالة القتل والطلاق المتقدمتين
في الشبهة ونحوهما وعليه فاذا شهدت بان الواهب استمر حوزة
للهمية الى المانع وشهدت الاخرى انها حيزت عنه واطلقت فان
بينت عدم الحوزة وانها استمرت بيد الواهب الى المانع تقدم لان
الاخرى اطلقت فيحتمل ان تكون الهبة رجعت الى الواهب
بعد حوزها بالفور قبل تمام السنة كما قال القرافي وغيره فهذا مما
يمكن فيه الجمع ح وان شهدت احدهما باستمرارها بيد الواهب
الى المانع والاخرى بانها حازها عنه سنة فهما متعارضتان في
السنة ح فبينت الحيابة اعمل لانها شهدت بمقتضى الاصل اى
النقل في العقود وكذا انظر شرحنا للتخفة ولا بد فان قلت
يمكن حمل النفي والاثبات على ما اذا شهدت احدهما انه طلق
او قتل او باع في وقت كذا وشهدت الاخرى انه لم يطلق ولم يبيع
ولم يقتل في ذلك الوقت اصلا قلنا تقدم انهما متهاثران على
الصحيح او يقال الشهادة بالطلاق ونحوه ح على مفاصلة نافلة
والاخرى مستصعبة فهو مستغنى عنه بقوله وبالنقل الخ اذ
الشهادة بالقتل نافلت عن الاصل الذي هو عدم العداء الى العداء
وفي الطلاق نافلت عن العصمة الى الخروج عنها ومن ذلك الحيابة
لانها اثبتت شرط النقل وكذا صحة العقل في الوصية ونحو ذلك
اذ ما يرجع لشرط صحة العقل نقل والمستصعبة شاهدة بالاصل
فتأمل ما المخلص فان لاثبات راجع لاحد الامرين اما النقل
والاصل والاو هو الصواب والله اعلم وقوله عن ابن عرفة ان اجتمع
تعدبل وتجريح الخ كالصريح في ان الشهادة بالتجريح هي

ابن عرفة ان اجتمع تعدبل
وتجريح فطرق روى ابن نافع
عن مالك ينظر الى الاعدل من
الشهود فيؤخذ بقوله وقال
ابن نافع المجرحان اولى
سحنون لو عدله اربعة
وجرحه اثنان والاربعة اعدل
اخذت بشهادة المجرحين
لانهما علما لم يعلمه الآخرون

(او ما قد تاصلا) فتقدم الشهادة بالاصل كالجرح على الشهادة بخلافه وكالصغر والبلوغ وكينة شهدت بانہ اوصى وهو صحيح والاخرى (٨١) وهو مريض فتقدم بينة الصحة لانها لاصل قاله ابن القاسم قال بعضهم ويظهر الاثر

فيما اذا كانت الوصية بتدبير فانها في الصحة تكون في المعلوم والمجهول قلت احوجه لذلك فرصهم المسألة على غير وجهها فانها في صحة العقل وعدمه لاني الصحة والمرض قال في العتبية وسئل عن قوم شهدوا على امرأة انها اوصت بكذا وكذا في مرضها وهي صحيحة العقل وشهد آخرون انها كانت موسوسة العقل فقال ارى ان تثبت شهادة الذين شهدوا في الوصية وهي صحيحة العقل وتطرح شهادة الذين شهدوا انها موسوسة قال ابن رشد هذه مسألة قد مضى الكلام عليها في آخر نوازل سحنون فلامعنى لاعادتها اه من سماع ابي زيد من كتاب الشهادات الرابع وهكذا اعادها ابن رشد في سماع ابي زيد من كتاب الرصايا الخامس وتقدم بينة الصحة على الفساد الا ان يغلب وبينة السفة على الرشد وبينة الاكراه على الطوع وان كان هو الاصل لان الاولى ناقله

الناقله اى عن الاصل فهو يويد ما قدمناه (او ما قد تاصلا) قول ته الجرح على الشهادة بخلافه النسخ كذا في غالب النسخ وهو الصواب وفي بعضها كالحرية وذلك لا يصح لانه سيأتى ان يبنى الحرية والرقية يتساقطان او كانت تقدم بينة الحرية ما قالوا بتساقطهما لكن اذا تساقتا لم يبق لمدع الرقية الا مجرد الدعوى فعليه البيان ولهذا لم يجعل الناطم اليد من المرجحات لانها ليست منها خلافا لظاهره بل اذا تساقتا بقى الشئ بيد حائزه كالمدعى للحرية هنا لانه حائز نفسه ولكن يكون مثل بالتجريح للنفى والاثبات ثم مثل به لقوله او ما قد تاصلا وذلك دليل على تداخلهما كما مر ومراوده بالاصل بالنسبة للجرحه الغالب كما مر والا فالاصل لاصيل هو عدمها وبالجمله لو استغنى المص بالنقل عن الاثبات والتاصيل لسلم معا مر لان التاصيل هو الاستصحاب في المعنى والاثبات هو النقل على ما بيناه وقوله قال بعضهم ويظهر الاثر النسخ قد يقال ان هذا البعض انما تنكلم على تعارض بينة الصحة والمرض في البدن فان بينة الصحة اعمل كما في المعيار عن اليزناسنى لانها الاصل وقيل بينة المرض اعمل فاذا شهدت بانها تبرع في حال صحة بدنه والاخرى في مرضه المخوف قدمت بينة الصحة ويكون التبرع نافذا ان حيز وان شهدت بانها اوصى في الصحة والاخرى في المرض فالوصية نافذة على كل حال ويظهر الاثر في التدبير ونحوه فانه حيث قدمت بينة الصحة يكون في المعلوم والمجهول وفي المرض يكون في المعلوم دون المجهول وح فهما مسالتان وقوله لان الاولى ناقله النسخ انما كانت بينة الاكراه نقلته النسخ لانها قد خاص لها باطن امرة ما نقله عن اصله الذى

(وبائنين) اى الشاهدين على شاهد ويمين اذ من العلماء من لا يرى الشاهد واليمين وكذا على شاهد وامرأتين وفهموه ان الزيادة عليهما لا تعتبر وخ وبمزيد عدالة لا عدد الا ان يكتفوا بحيث تفيد شهادتهم

العلم (و) يرجح ايضا (التاريخ) على التي اطلقت ولم تورخ (٨٢) (او سبقه) (الخمي وان ارحنا

قضى بالاقدام وان كانت

لاخرى اعدل (ومن يفصل)

من الشهود في شهادته (فمختار)

اي مقدم (على من قد اجملا)

مثل لهما بما نقله بهرام عن

ابن الهندي في قوله واوداها

رجلان فانكروتهما او احدهما

واقام كل البيعة قال فلو ارخت

احدهما برمصمان والاخرى

ببيوم منه قضى بذات اليوم

إلا ان تقطع لاخرى ان النكاح

كان قبل ذلك اليوم اي فترجح

لأنها اقدم تاريخا ثم اشار النظم

الى ان ما تقدم من الترجيح

بالعدالة محله اذا كانت

الشهادة بالمسال او ما يتول اليه

لا فيما لا يشبث إلا بشاهدين

فقال (بعثق) الباء بمعنى

في و (نكاح السغ زيد) اي

زيادة (عدالة كجد طلاق

مع دم جرح) بفتح الجيم اي

تجريح فيقدم على التعديل

ولو كانت بينته اعدل قال

سحنون لو شهد اربعة بالعدالة

واثنان بالجرحة والاربعة اعدل

قدمت المجرحة واما كونه

بضم الجيم فبعيد لانه يحتاج

للتقييد بالعمد ويكون على غير

هو الطوع وقد يكون الشخص في ظاهر الحال طائعا وفي الباطن

بخلافه فشهود لا كراه قد علوا من باطن الامر ما لم يعلمه الآخرون

والسفه مثله (وبالتاريخ) اي ولو كانت لاخرى اعدل لانه

اذا كان يقضى باقدمية التاريخ ولو كانت لاخرى اعدل فاحرى

ان تلغى الاعدية فيما اذا لم تورخ (او سبقه) فاذا شهدت

احدهما انه يملك هذه الامتة منذ عامين وشهدت لاخرى للآخر

بانه يملكها منذ عام قضى بذات العامين لانهما تساقطا فيما تعارضا

فيه وهو العلم وبقي استحباب الحال لذات الاقدم قاله ابن عبد

السلام قلت وهو ظاهر اذا كان تعارضهما في العلم الاخير واما اذا

تعارضتا في الاول فيتساقطان فيه ايضا ويبقى المحوز للآخر (ومن يفصل

فمختار) ما مثل به ته هو من باب الجمع وقد يمثل له ايضا فيما

يظهر كما في الشك كمن شهدت بالقتل ولم تعين لا عمدا ولا

خطا وشهدت لاخرى بانه عمد او خطأ وهذا من باب الجمع ايضا

والصواب ان يمثل له بالشهادة المجملة في التوليح ونحوه اذا

كانت من اهل العلم وشهدت لاخرى بانهما توسطتا العقد بينهما

فلم يقع بينهما تاليح فتقدم المفصلة كانت من اهل العلم او غيرهم

وكذا في الولاء شهد اهل العلم به مجملا للشخص وشهدت لاخرى

اخرى ان هذا هو مولاه باشر عتقه او جره له ولقاء بولادة او عتق

الى غير ذلك والله اعلم وظهرة ان الفصل مقدم ولو كان غيره اعدل

(طلاق) او شهدت بانه طلقها بمجلس كذا من يوم كذا وشهدت

لاخرى بانه انما تلفظ في ذلك المجلس بالعتق او بطلاق زوجته

اخرى فيتساقطان وكذا يقال في الحد والدم (دم) تأمل فانه

يقضى ان زيادة العدالة في الدم لا تكون كالعدل الواحد توجب

القسامة مع ان الدم مما يشبث بالعدل والقسامة فلا اقل ان

يكون زيادة العدالة لوثا كالشاهد الواحد فانظروا وظاهرة انه

للتقييد بالعمد ويكون على غير المشهور (انجملا) اي ظهر تميم ولما ذكر اثبات الملك

يلغى

يلغى في هذه الامور زيادة العدالة فقط ولا يلغى غيرها من المرجحات
 كالنصيب وقدم التاريخ وهو كذلك كما يفهم من تمثيل بهرام
 (يد) يعنى كانت موجودة بيده قبل مدة النزاع واما حرث الارض
 وغيرها من الاجنات وح وجود النزاع فيها في زمن الحرث ولم
 تكن محوزة بيده قبل ذلك فلا عبرة به في دعوى المحوز قاله
 سيدى عبد الكريم اليازغى وغيره قللت كثيرا ما تكون الارض
 ونحوها بيد شخص فيترامى عليه غيره ممن هو اقوى منه ويشترع
 في حرثها فاذا رفعه الحائز للشرع يقول المترامى عليه هي الان
 بيدي وحوزي فكنت وقت ولايتي خطت القضاء بفاس اقول لهما
 ايكما كانت بيده في السنة التي قبل هذه وفي السنة التي قبلها
 فاذا قال احدهما انا كلفت المترامى عليه باثبات كونها كانت بيده
 لا غير فاذا اثبت المدعى صراح مدعى عليه وكلفت المترامى
 عليه بملكية ما ترامى عليه فان اثبت ذلك المترامى كلفت المدعى
 بالبينة وهذا وجه الفصل فليفتن له القضية فقد صاعت هنا
 بسبب الترامى اموال يعليها الكبير المتعال (كعشرة اشهر) قال سيدى
 عبد الكريم اليازغى اذا قامت القرائن الدالة على صحة الملكية
 وبعدت مسافة البائع بحيث لا يمكن الرجوع عليه ولا علم ما
 عنده من مدة الملك حتى تلفق العشرة منها ومن مدة المشتري فيتعين
 المصير الى ما قاله العلامة المحقق القاضى ابو عبد الله بردلته وادا
 على من قال باشتراط العشرة اشهر قائلا انه لم ينزل بهما كتاب
 ولا سنة ولا صرح احد من الائمة باعتبار مفهومها مع ان مفهوم
 العدد ضعيف ولم يقل به الا قليل من الاصوليين والفقهاء والآيات
 القرآنية والاحاديث النبوية شاهدة بالغاء مفهوم العدد قال عليه
 السلام لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة فيحتسبهم الا كانوا له
 جنة من النار فقالت امرأة واثنان قال واثنان وقال من كان له

والترجيح اشار الى ما يشترط
 فيه وانه لا بد في الشهادة
 بالملك من خمسة امور (يد
 نسبة) اى كون الشيء محوزا
 بيد المشهود له وانه ينسب
 لنفسه و (طول) لتلك الحيازة
 (كعشرة اشهر) فاكثروا (وفعل)
 اى كونه يتصرف فيه بالهدم
 والاستغلال او غيرهما

فرطان من امتى ادخله الله بهما الجنة قالت عائشة ومن كان له
فرط واحد قال ومن كان له فرط واحد ياموققة آية المناق ثلاثة
آية المناق اربع . اعطيت خمسا لم يعطهن احد قبلى الى غير
هذا مما هو نص فى عدم اعتبار مفهوم العدد وإلا لما سئل عنه عليه
السلام وقال تعالى ان تستغفروا لهم سبعين مرة الآية ولا مفهوم لسبعين
وهذا يدل على ان العشرة انما هى شرط كمال لا شرط صحة وكثيرا
ما يشتري الانسان الدابة وتبقى بيده نحو اشهر وتسرق له فيريد
استحقاقها ولا يجد من يشهد له بالعشرة ولا يعلم البائع فتلف
مدته لمدة المشتري فيضيع حقه وتأمل هذا مع قول خ ولم ياخذ
ان شهد انه كان بيده النخ ولعله حيث لم تقم قرينة بانه لم
وحيث لم يطل بيده طولا معتبرا كعشرين يوما ونحوها او حيث
لم يشهد له بغير اليد من باقى الشروط ولا سيما وقد قال ابن رحال
فى الارتفاق الاصل فيمن باع شيئا انه يملكه لان العداء خلاف
الاصل فالمشتري ح اذا اتى بوثيقة الشراء ولم يشك ان بانه
تصرف المدة المذكورة فانه يقضى له بالاستحقاق ولا سيما مع
بقية الشروط وليس للمحائز ما يعارضه ثم بعد كنى هذا وقت
على ان قول خ ولم ياخذ ان شهد انه كان بيده هو مذهب
اشهب وصححه ابن محرز ودرج عليه ابن شاس وابن الحاجب
ومذهب ابن القاسم انه يجب رده الى من كان بيده امس وارتضاه
التونسي قائلا لان الاصل ان من سبقت يده الى شئ لا يخرج
عن يده إلا بيقين قال العوفى وكلام التونسى ومذهب ابن القاسم
اصوب ونحوه للجهمى انظر شرحنا للشامل (بلا خصم) ظاهرة كغيرة
انه اذا ساقه الموثق مساق القطع لا تبطل شهادته وهو كذلك
لانه شهد بالملك معتمدا على تصرف مرئى له مصحوب بعدم
النازعة فكانه يقول ذلك التصرف المرئى لى لم تعارضه منازعة

(بلا خصم) اى من غير منازع
ولا معارض (بهما) اى بهذه
الخمس (الملك يجتلا) ويتضح

ولا بد كما قال ابن هلال من
تصريح الشاهد بهذه الخمس
وان يزيد انه لم يخرج عن
ملكه في علمهم كما قال نخ وصحة
الملك والتصرف وعدم منازع النخ
وقيل هو شرط كمال فقط وقيل شرط
صحة ان كان الشهود له بالملك
ميتا وإلا فكمال والى ذلك اشار
بقوله (وهل عدم التفويت في
علمهم) اى الشهود بان يقولوا لا
نعلمه باع ولا وهب ولا خرج عن
ملكه الى الآن (كمال) فلو لم
يقولوه صحت وهو ظاهر المدونة
في كتاب العارية (او صحة) وهو
ظاهر ما في الشهادات (للحى)
ابو الحسن ينبغي ان يكون هذا
الاختلاف في الحى واما على
الميت فشرط صحة قطعاً واليه
اشار بقوله (الميت ذا اجعلا) قال
ابن مرزوق وما قاله ابو الحسن
ظاهر حسن يعنى لان الحى يحلف
على البت والوارث يحلف على
نفى العلم فان قطعوا بالشهادة
وقالوا لم تخرج عن ملكه كانت زورا
قاله في المدونة والمراد لم تقبل

بل لو كان الشاهد مطلوبا بسوقها على العلم لا وجبوا على المشهود
له اليمين على ذلك كما وجبوا عليه انه ما باع لما تقرر من
كلامهم ان كل من شهد له بظاهر وجب ان يستظهر على باطنه
باليمين قاله ابو العباس الملوى رحمه الله وهو ظاهر وإلا وجب
ان يقولوا بلا علم خصم او بلا علم منازع اه قوله ولا بد كما قال
ابن هلال من تصريح الشاهد بهذه الخمس النخ يعنى حيث لم يكن
الشاهد من اهل العلم وإلا فلا يحتاج للتصريح بها كما مر عن ابى
الحسن حيث قال واهل العلم قليل ما هم وعلى هذا قول ابن رحال
في ارتفاقه قائلا وقول من قال هذه الشروط يعتمد عليها ولا يصرح
بها إلا قوله ولا نعلم انها خرجت عن ملكه نقول بموجبه اذا كان
الشاهد عالما بها اه (الميت ذا اجعلا) اى لا بد في الشهادة بالملك
الموروث ان يقولوا لا نعلم الهالك فوته الى ان توفى وان سقط عدم
تفويت الورثة لما ورثوه لم يضر ذلك وذكره اتم كذا لابن فرحون
وشيرة وقال في الوثائق المجموعة لا بد ان يقول الشهود انهم لا
يعلمون المشهود له فوت ذلك بشئ الى ان توفى وتركه لورثته
فان سموهم وزادوا وان احدا من ورثته لم يفوته في علمهم ايضا كان
اتم وان لم يزيدوه تمت الشهادة دونه ومثله للغرناطى والمتيطى
قبل الوكالات منها والحاصل انه اذا كانت الشهادة للميت فلا
يشترط في صحة الشهادة ان يقولوا الى الآن حيث كانت شهادتهم
قاصرة على الاثبات للميت خاصة فاذا ثبتت الورثة بشهود آخرين
حتى انتهت الى الاحياء ثبت الملك لهم لان الاصل عدم النقل قال
في مختصر المتيطية والاحسن ايضا ان يقولوا لا نعلم ان احدا من
الورثة القاتمين فوت شيئا مما نقلته الورثة اليه الى الآن فان لم
يقولوا ذلك تمت الشهادة قاله ابن العطار وقال ابن الفخار وكذلك
ان شهدوا للقائم فليقولوا نعرفه في ملكه وحوزة لم يفوته في علمهم

الى الآن فان اسقط ذلك تمت الشهادة اه وهذا اذا لم يموت من
ورثة الهالك احد وإلا فلا بد من نفى علم الخروج عن ملكه الى
موته ايضا قال في اختصار المتطبعة ويشهدون انه لم يفوتها عن
ملكه الى ان مات وخلفها الى ورثته وان احدا من ورثته لم يفوت
حظه بوجه الى ان توفي وتركها لورثته وهكذا فان لم يذكروا
ان المتوفى التالي لم يفوت شيئا مما جرته الوراثة اليه في علم
الشهود الى ان توفي لم تعمل الشهادة لورثته شيئا اه ونحوه في
الوثائق المجموعة قال فيها وان لم يذكر في الميث من ورثة الميث
الاول انه لم يفوت شيئا مما نقلته الوراثة اليه في علم الشهود الى ان
توفي لم تعمل الشهادة لورثة الميث من ورثة الموروث الاول شيئا اه
فتبين انه في الورثة الاحياء وفي الشهادة للقائم لا يشترط ان
يقولوا ولم يفوتها احد من الورثة القائمين الى الآن وكذا في
الشهادة للقائم إلا على جهة الكمال بخلاف الشهادة للميث وارثا
كان او موروثا فلا بد من ذلك قال ابن رحال في شرح المختصر
عند قوله وتوولت على الكمال في الاخير ما نصه والذي به العمل
هو شرطية هذا في وثيقة الميث وانه ان لم يذكره بطلت واما
في وثيقة المحي فمن باب الكمال اه واصله لابن ناجي انظر
شرحنا للشامل وانظر لم اشترطت هذه الزيادة في الميث مع ان
الاصل عدم التفويت قال بعض وجه ذلك انهم اذا لم يزيدها
فقد يكون لهم العلم بتفويت الملك ويشهدون له بالملك المتقدم
وارثه انما يحلف على نفى العلم قال وهذا الاحتمال وان كان
ضعيفا فانه يمنع عند الايمنة من اعمال الشهادة ونظيره ما في
التبصرة من ان الشهود بدين الميث اذا انكر الغريم فعليه ان
يزيدوا في شهادتهم انهم لا يعلمون المتوفى قبض منه شيئا الى حين
شهادتهم اه بل نقل في المعيار وذكرناه في شرحنا للتحفة ان الشهادة

في مثل هذا غير عاملة حتى يذكر في شهادته انتفاء علمه بالمبطل
 لها ومن ذلك ما يكتبه الموثق في مثل التعديل والتجريح من
 قولهم لا يعلمون المشهود عليه انتقل عن هذه الحالة وقولهم في وثيقة
 الغيبة لا يعلمون الغائب رجوع عن مغيبه ونحو ذلك مما هو كثير
 قلت وفي القلب من هذا كله شيء مع ان الاصل الاستصحاب
 فتأمل ذلك وقد قال ابن رحال في حواشي الخففة قول الموثق لم
 يزل على ذلك الى ان مات او غاب انما هو على جهة الكمال وإلا
 فالاصل للاستصحاب وبالجملته فالنقل علمه ووجهه قد رايت
 وغاية ما يجاب به ان احتمال الخروج في الميت قوى سبب
 كون الوارث لا يحلف إلا على نفى العلم فعارض الاستصحاب
 المذكور وبطل حق التائم بالشهادة التي لم تصرح بنفى الاحتمال
 المذكور والله اعلم فقول هذا البعض هذا الاحتمال وان كان ضعيفا
 لا يسلم له ضعفه في الميت بل هو قوى في الميت وانما بطس
 الحق مع عدم نفيه تنبيهات لا اول اذا قالوا لم تخرج ولم
 يزيدوا في علمهم فمنهم يستفسرون هل ارادوا الشهادة على نفى العلم
 او على الجزم والقطع فتبطل لانها غموس إلا ان يكونوا من اهل
 العلم كما مر في مسالة الشهادة بالعدم وقاله ايضا ابن رحال وغيره
 في هذه المسالة فان تعذر استفسارهم فالمعتمد انها باطلة ايضا كما
 في المعيار ومثله في الشيخ بناني عند قول خ وبنقل على مستصحة
 قائلا الراجح في هذه المسالة انها باطلة لانها لم تشهد على نفى
 العلم اه الشاننى قال في التبصرة في فصل الاستحقاق فان قال
 الشهود هذا وارث مع ورثة آخرين يسمونهم اعطى هذا نصيبه
 وترك الباقي بيد المدعى عليه حتى ياتى مستحقه انظر نقله
 في شرحنا على الخففة عند قولها * ومن ابى اقرارا او انكارا * النج
 الثالث هذه الشهادة التي في النظم عاملة في العقار وغيرها فاذا

وقد تغتفر للعوام (وان يعدم الترجيح) بين البيتين فاسقطهما (٨٨) معا لتعارضهما وصيرهما كالعدم

(فاحكم الحائز) اى ويبقى
الشئ بيد حائزة من المتداعيين

(ويحلف) قال ابن الحاجب
اليد مرجحة عند التساوى مع
اليمين على المشهور وقال ابن
عبد الحكيم تقدم بينة غير الحائز
وتلغى لاخرى لمحدث البينة
على المدعى النخ وراى ابن
القاسم ان هذا ما لم يات
المدعى عليه به مثل ما اتى به

المدعى فان كان الشئ بيد
غير المتداعيين كان للذى يقر
له به الحائز واليه اشار بقوله
(او للذى يقر له انقلا) ولما ذكر

الشهادة بالملك وكان المدعى به
ثارة يدعيه لنفسه وثارة يدعيه
لمورثه وان صار له من قبله
وكان القسم الشانى يشترط
فيه امر آخر لا تسمع الدعوى
من المدعى حتى يثبت به اشار

له بقوله (ومن يدعى حقا
لميت) وان صار اليه كله او
بعضه (ليثبت له) اى لاجله
(المسوت والوراث بعد) اى

بعد ما ذكر (لتفصلا) قال ابن
عات قال المشاور ولا يوقف
المدعى عليه على الجواب إلا

كانت دار مثلا بيد شخص حائز لها عشرة اشهر بالشروط المذكورة
ثم وجدها بيد الغير فانه يقضى له بها ما دام الغير لم يثبت
حيازتها عنه عشر سنين مع حضوره وسكوته بلا مانع النخ فوهى
ثبتت الحيازة التى فى النظم إلا ولا تقطعها الحيازة الواقعة بعدها
إلا ان تكون عشر سنين فى الاصول او عامان فى العيود والدواب
على ما هو مفصل فى قول نخ وان حاز اجنبى الى قوله وانما تقترب
الدار من غيرها النخ ولا يحتاج القائم بالاستحقاق فى الاصول الى
انه كان يتصرف فيه عشر سنين كما يظنه بعض الطلبة والعوام
قال ناظم عمل فاس

وحوز ما جهل اصله كفى عشرة لاشهر والعام وفى
تصرف المالك والنسبة مع يد ولا منازع طول وقسم
هذا اذا توفرت فيشهـــــــــــــد عالمها بملك من له اليد
اما الذى علم فالشهـــــــــــــور عشر سنين وله تقريـــــــــــــر

وقول ته وقد تغتفر للعوام النخ يعنى اذا تغذر استفساره بموت او غيبة
وإلا فلا يقضى بها حتى تستفسر قال سيدى عبد الكريم اليازغى
فى بعض تنقييده القطع بعدم الخروج عن الملك فى شهادة
الاستحقاق من العامى لا يضرة كما نقله ح عن ابى زيد وابى
عمران وذكر بعض المتأخرين انه المعتمد فى الفتوى وانظر ح فى
النص المتقدم لخليل (فاحكم الحائز) انما يحكم به للحائز اذا جهل
اصل الحوز ففى المدونة ومن ورث رجلا بولاء يدعيه واقام بينة
على ذلك واقام قابض الميراث بينة اخرى انه مولاه ونكافاتا سقطتا
والمال بينهما قيل له ولو ام يبق بيد الحائز قال انما ذلك اذا لم
يعرف اصله وهذا قد عرف اصله فلا يختص به حائزاه (ومن
يدعى حقا لميت ليثبت) قول ته فان لم يثبت ذلك لم يكن
له يمين على المطلوب النخ هذا هو الذى ياتى لناظم فى قوله

بعد اثبات المدعى موت من يقوم عنه وعدة ورثته وناسخ الوراثة فان لم يثبت ذلك وان

لم يكن له يمين على المطلوب لان من حجه ان يقول ان اباك او من تدعى عنه حى وسيقدم ويقر
انه لا حق له عندى فان (٨٩) قال المدعى انت عالم بموته وعدة ورثته قال وان اقر بذلك

لم يقبل لما فيه من الزام الحقوقي

وان يكن اهملا ثبت فعن مطلوب اسقط يمينه الخ ونحوه لابن
رشد فى اجوبته قائلا به العمل وهذا وان قال به ابن الفخار
وابن فرحون والبرزلى وابن رشد وتبعهم الناطم فهو مبنى على ان
الدعوى لا تتبع وان الشهادة اذا رد بعضها للسنة ردت كلها وقد
ذكرنا فى شرح التلخفة عند قولها ومن ابى اقرارا او انكارا وجوب
اليمين حيث قل انت عالم بموته وبانى من ورثته لانها دعوى
آتية الى المال وان اقراره بذلك لازم ويبعد كل البعد ان ينفى
المقر الشئ عن ملكه ونحن نشبه له وقد قالوا اذا ادعى شخص
على آخر ان اياه اوصى له بمال وعتيق عبده فلان لزمته اليمين
بالنسبة للمال دون العتيق ولو شهد شاهد بذلك كلف معه المدعى
وحالف هو لرد شهادته بالنسبة للعتيق فكذلك ههنا يعمل بالدعوى
والشهادة بالنسبة لما يثول للمال ولا يعمل به بالنسبة لالزام الحقوق
بالنسبة للعدة ونحوها من تزويج زوجته وتوريثها وانفاذ وصاياه
الخ وايضا فهو مقر على نفسه بالنسبة للمال وعلى غيره بالنسبة لالزام
الحقوق والقاعدة ان من اقر على نفسه وعلى غيره لزمه الاقرار على
نفسه ولا يلزمه على غيره ولكن يكون فيه شاهدا قوله لا يواخذ
به الخ المشهور انه يواخذ به ولكن لا تتزوج زوجته ولا يورث
ماله حتى يثبت موته فيعمل باقراره بالنسبة لما يرجع له بالنسبة
لما يرجع لغيره وقوله وفى نوازل المعيار انه لا بد من بيان القعدد الخ
محل اشتراط بيان القعدد على ما عليه المتأخرون اذا كانت المنازعة
بين الاقارب لا مكان ان يكون احدهما اقعد من الآخر ان كان النزاع
مع بيت المال لان بيت المال غير وارث على كل حال قال سيدى
علي بن هارون اذا تعدد المدعى للتعصيب كلفوا القعدد واما اذا

وانما يكون شاهدا وهذا بخلاف
من اقر انه قتل رجلا فانه يقتل
به وقول احمد بن ميسر لا
يواخذ به يعنى حيث لم يثبت
قتله ولا موته وهو ظاهر ولا بد
فى الشهادة فى عدة الورثة انهم
لا يعلمون له وارثا غيرهم ولا
يكفى انه ابن الميت كما فى
نص التهذيب قل ابن فرحون
فان قالوا لا نعلم عدة ورثته
لم يقص له هذا الوارث بشئ
لعدم تعيينهم فان كان الوارث
ابن عم فقسمال الشهود احاط
بميراثه ابن عمه ولم يذكر
الجد الذى يجمع بينهما فهى
شهادة تامة كما فى المشطى
ونصه شهادة من شهد بان
الحيط بميراث فلان هو فلان
ابن فلان ابن عم ابيه ولا
يذكر اجتماعهما فى جد واحد
هى تامة اه وقال ابن سلون فان
لم يذكر اجتماعهما فى الجد
اكتفيت بقوله ابن عمه وتمت
الشهادة اه وان ذكرت اجتماعهما

فى جمد فهى اكمل واكمل قال الفشتلى وفى نوازل الاقرار من المعيار انه لا بد من بيان القعدد ثم
ان كانت البيعة تعرف اعيان الورثة ذكورا واناثا فهى عاملة بلا خلاف وان كانت لا تعرف اعيانهم

التحد فلا يكلف إلا اثبات الموت والارائة من غير ان يجمعوا بينه وبين الهالك في جد واحد اه وقال سيدى العربى الفاسى حسبما وقع في نوازل الزدنى وبهذا يجمع بين ما اقتصر عليه شيخ المحققين ابن عرفة عن المتيطى وغيره انه لا يشترط ذكر القعدد الذى يجمعان فيه وبين ما في المعيار انه لا بد في صحتها من ذكر القعدد اه وبهذا صدرت الفتوى من شيخنا سيدى محمد بن ابراهيم الدكالى في حدود الثلاثين بعد المائتين والالف ووقفت على مثله في جواب لى قال فيه ما نصه تحرير المسألة ومحصلها على ما تفيد اجوبة المحققين وكلام اصحاب النوازل انه اذا لم يكن هنا وارث يدعى ذلك إلا مقيم البينة كان بيان القعدد فيها شرط كمال وصحت دونه كما في المتيطية والفشتالى وابن سلون وغيرهم وان كان هناك معارض لها ومن يدعى خلافها فلا بد من بيان القعدد ليعلم لاحق منهما اه قوله إلا في الزوجات والبنات الخ قال في المفيد اذا شهد الشهود ان فلانا مات واحاط بميراثه زوجته فلانة وبنوه فلان وفلانة وفلانة وقالوا انما نعرف عين الزوجة ولا نعرف عين البنين ان الشهادة جائزة قال ابن فرحون عقبه بعد كلام فتلخص من هذا ان الزوجة حكمها حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينها في استحقاق الميراث اه وانظر فصل التوارث من المتيطية فقد اقتصر فيه على ان الشهود اذا عرفوا عدد الورثة ولم يعرفوا اسماءهم فهي شهادة تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وذكر فيه ايضا انهم اذا سموهم ولم يشهدوا على عينهم او لم يذكروا انهم يعرفونهم فهي تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وقال ابن رشد في شرح مسالة من سماع رويان ان الذى جرى به العمل انه لا يكلف المحاكم الشهود على الموت والارائة الشهادة على اعيان الورثة ابتداء لا الزوجة ولا غيرها حتى يحتاج الى الاعذار فيهم فيما ثبت

فمحملها على الصحة إلا ان يقع بين الورثة نزاع واحتاج المحاكم الى الاعذار اليهم فلا بد من الاشهاد على العين إلا في الزوجات والبنات لا فرق بينهما كما قال ابن رشد رادا على ابن زرب في قوله تقبل في قولهم لا يعرفون اعيان البنات قال في المفيد يخرج من قول اصبح انه لا يحتاج في ثبوت الموت وعدة الورثة الى تعيين الورثة اذا كن نساء وبه جرى العمل اه وقال ابن فرحون فتلخص من هذا ان حكم الزوجات حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينهن في استحقاق الميراث

(كعكس) المسألة الاولى مات صاحب الحق وهذه مات من عليه الحق وقامت تدعى على وارثه فلا يلزمه ان يجيبك حتى تصل اليه باثبات الموت وعدة الورثة قال في معين الحكم واذا قام الطالب بدين له على رجل متوفى او غائب فاول ما يدا به الناظر ان يامر الطالب باثبات موت المطلوب وعدة ورثته وهل هم حائزون (٩١) الامر او غير حائزيه وهل لهم ان كانوا غير حائزي الامر وصي او ناظر ويكلفه اثبات غيبته

المطلوب وهل يعلمون موضع استيطانه او لا ثم بعد ذلك ينظر الحاكم (واكن) يقتضى للطالب في هذه (مع يمين) اى لابد من حلفه يمين القضاء انه ما قبض حقه ولا شيئا منه ولا احوال ولا اسقط عن الميث بوجه من الوجوه بخلاف المسألة الاولى فانه لا يمين فيها ولذلك استدرك بلكن ثم استطرذ نظائر تجب فيها يمين القضاء فقال (كغائب) قمت عليه بحق وادرت استيفاء من مال له حاضر (وذى الحجر) اى اذا وجب لك حق على مجور صغير او سفيه فلا بد من يمين القضاء (ولا حباس) تتوجه لك عليها الدعوى (والشبه يجتلا) كيث

عليهم او على الميت الذين ورثوه فان لم يشبوا اعيانهم لم يبح الحكم عليهم وكذا ان ماتوا او غابوا (كعكس) ذكر ابن فرحون في القسم الرابع في الدعوى على الميت ان الورثة اذا كانوا كلهم رشداً واقروا بالدعوى في مال الميت فلا يحتاج القائم الى اثبات موته ولا عدة ورثته اه وهو واضح ومثله يقال في القائم بدين لمورثه على غيره متى اقر المطلوب به فلا حاجة الى اثبات موت رب الدين وهو ما قررنا قبل وانظر شرحنا للتحفة في المحلل الذى قدمناه وفي المتبعية ان قام الطالب بدين على ميت فان القاضى يامره ان يثبت موت المطلوب وعدة ورثته من اجل ما يحتاج من الاعذار اليهم ان كانوا مالكيين امر انفسهم وان كانوا صغاراً او جعل عليهم وصى كلفه القاضى اثبات الايصاء وقبول الوصى بالشهادة على عينه فاذا اثبت الطالب جميع ذلك كانت الخصومة بينه وبين الرضى او المالك امر بنفسه غير ان الوصى لا يكلف جواباً لان اقراره وانكاره لا يعمل به اه قلنت وانما لا يعمل بانكاره واقاراره اذا لم يمل المعاملات كما ياتى والا فاقارره شهادة على مجورة فتمضى ان كان عدلاً فان كانت بدين للميت لم تجز لانه يجربها نفعا لنفسه واما المشرف فشهادته جائزة له وعليه اذ لا تهمة تلاحقه (والشبه يجتلا) قوله وراى بعض شيوخنا ذلك لازماً حتى في العقار الخ هذا هو الذى به العمل قال ناظمه

العقار قال في المفيد قال الباجى اجمع من علمت من اصحاب مالك انه لا يتم لمستحق غير الرباع والعقار حكم الا بعد يمينه وراى بعض شيوخنا ذلك لازماً في العقار والرباع ولم يره بعضهم قال وهذا ان استحققت من يد غير غاصب واما من يد غاصب فلا يمين على المستحق ان اثبت ملكه اه فلو كان الدين لميت على ميت او غائب لم يحلف الا من يظن به العلم من ورثته قال ابن عرفة

يحلف اكابر الورثة انهم لا يعلمون ان وليهم قبضه ولو كان المطلوب حيا لم يحلفوا حتى يدعى ذلك على الميت او عليهم ولا يحلف الا صغر وان كبروا بعد موته (يمين قضاء ذى) وهى احد اقسام اليمين الاربعة قال فى التحفة وهى يمين تهمة او القضاء او منكر او مع شاهد رضيا قال ابن رشد ويمين القضاء لا نص فى وجوبها لعدم الدعوى على الخالف بما يوجبها الا ان اهل العلم راوا ذلك على سبيل الاستحسان احتياطا للغائب ومن فى معناه اذ هى فى مقابلة دعوى مقدرة اما المحاضر يدعى القضاء فاليمين ح يمين منكر والدعوى فيها محققة وهى واجبة بنص الحديث فان قلت حصرت اقسام اليمين فى اربعة فاين يمين الاستحقاق اليست قسما خامسا قلت قد وقع فى كلام ابن رشد وابن فرحون وغيرهما انهم اطلقوا (٩٢) عليها يمين القضاء اذ قالوا ويمين القضاء متوجهة على

من يقوم على ميت او غائب او يتيم او بيت المسال او فى استحقاق ما عدى الرباع وهى فى المعنى راجعة لليمين مع الشاهد التى هى لكمال النصاب لان الضابط ان كل بينة شهدت بظاهر كالاستحقاق ولا عسار فانه يستظهر يمين الطالب على باطن الامر قال فى التوضيح واستثنوا من ذلك الشهادة باعسار الاب لينفق عليه ابنه فلا يمين عليه على المشهور	كذا فى الاستحقاق للاصول القول باليمين من معه - - - - - (يمين قضاء ذى) قوله لانص فى وجوبها الخ يعنى من قبل الشرع لكن لا يمت راوا ذلك استحسانا وقوله راجعة لليمين مع الشاهد الخ قد يقال يصح رجوعها لكل منهما من جهة كونها لرفع احتمال الخروج من اليد اشبهت يمين القضاء ومن جهة كونها لا تنفع الشهادة الا بها اشبهت اليمين مع الشاهد ولو قال قائل انها راجعان ليمين التهمة ما بعد قوله وهى اخف من يمين الاستحقاق الخ سيأتى له عن ابن عرفة فى الورقة بعد هذه عكس هذا اللهم الا ان يقال ما يأتى هو مختار ابن عرفة فى نفسه والواقع هنا هو مختار غيره لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة لا يتم الحكم الا بها كما قاله ابن رشد وعزاه لابن القاسم قال واما يمين
--	---

خلاف القول خليل وله تحليف ابيه وفى ذلك قلت * وكل من بظاهر قد شهدا * القضاء * له فحلفه بقطع ادا * سوى اب كلف بالاعسار * لينفق ابنه على المختار * قلت ويستثنى ايضا الشهادة بعدة الورثة فانهم يقولون لا نعلم له وارثا سواه ولم يذكروا فيها يميننا وقال ابن عرفة يمين الاستحقاق اخف من اليمين مع الشاهد لانها واجبة باتفاق وفى الاخرى ثالثها المشهور تجب فى غير العقار وما قاله لا يقدح فى كونها قسما واحدا لكمال النصاب ولكن اداها اخف من الاخرى ويمين القضاء وان كانت واجبة اتفاقا فهى اخف من يمين الاستحقاق تبيين يمين الاستحقاق انما وجبت لقول الشهود وانه لم يخرج عن ملكه فى علمهم فيحلف انها لم تخرج عن ملكه اما الملك والتصرف والحوز ونحوها فالبينة تنقطع بذلك فلا يحلف عليه خلاف ما يكتبه المؤثقون قاله الباجي

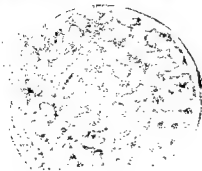


فرع من شهد له شامدان على خط غريمه بما ادعاه عليه لا يمين عليه على المشهور مخ وجازت على خط مقر بلا يمين مسالمة فان دفع الوصي الدين دون يمين القضاء ضمنه إلا ان يحضر القابض ويحلفها بعد ولا يجوز للوصي ان يصالح عن يمين القضاء إلا ان يرى عزيمته عليها وقال ابن رشد فيمن وكل على غائب ليس له ان يصالح في يمين القضاء فان اقر رجل في دين انه لا حق له فيه وتوجهت يمين القضاء (٩٣) فقال ابن الحاج يحلف المقر له لانه صاحب الدين وقال ابن حمديس يحلف المقر

القضاء فانما هي في مقابلة دعوى مقدرة الغريم وقوله فقل ابن الحاج يحلف المقر له الخ المعتمد في هذه المسألة هو ما قاله ابو الحسن اذ تعليقه يدل على ان ذلك جار في الهبة والاقرار والشراء وبه افق ابن سودة رحمه الله حسبما في نوازل العلوي وبويده ان الصغير يجب له الحق بشاهد واحد ولا يحلف عنه الاب ولا الولي وقوله حتى تحلف المرأة الخ هو موافق لما اجاب به ابن رشد قبله (وتلزم مطلقا ولو لم يردها) حاصله ان محمل الخلاف اذا كان الورثة كلهم رشدا ولم يطلبوها واما ان طلبوها او كانوا صغارا او فيهم محجور فتلزم بلا خلاف فقول ثم وظاهر ما في النوازل خلافه الخ هذا هو لاطلاق الذي صدر به الناظم وما في كتاب الاستغناء من التفصيل هو قوله (وقيل لا) وقوله وقال بعض الشيوخ هو دليل لقوله خلافه الذي هو لاطلاق والمراد بعض الشيوخ هو ابن رشد قال لا يحكم له إلا بعد اليمين وان لم يدع الورثة عليه انه قبض او وهب بل لو اقر له الورثة بالدين ولم يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم لم يحكم القاضي له إلا بعد يمينه مخافة ان يطرا وارث او دين اه وبه تعلم ما في قول ثم ولم يدفعوا بحاكم الخ فصوله ودفعوه بحاكم لانهم اذا دفعوا بغير حاكم لا نتعرض لهم اذ

قال ابن رشد ان كان وهب الدين حلف الواهب وان كان اقر اذ لفلان دينه حلفا جميعا وسئل ابو الحسن عن اشترى شيئا بعدل واحد وتصدق به ثم قام عليه الباقع فاجاب يحلف المتصدق عليه لان المشتري يقول لا احلف ويتنفع غيره وفي البرزلي من تصدقت بكائي لهما على زوجها الميت لم يقبضه المتصدق عليه حتى تحلف المرأة انظر الخطاب في باب الهبة عند قوله والآ فكالرهن (وتلزم) يمين القضاء رب الدين (مطلقا) كان الورثة صغارا او رشدا ولم يطلبوها بل (ولو لم يردها ذو رشاد) منهم (وقيل لا) تلزم اذا كانوا رشدا

ولم يدعوا الدفع منهم ولا من موروثهم قال في التبصرة اذا ادعى رجل بدين على ميت واقام البينة فان كان ورثته كبارا ولم يدعوا دفع الدين من موروثهم ولا من انفسهم ففي كتاب الاستغناء لا يلزم رب الدين يمين بخلاف ما لو كانوا صغارا فلا بد من اليمين وظاهر ما في النوازل خلافه وقال بعض الشيوخ لا بد من اليمين مخافة طرودين او وارث آخر اه فظاهر النوازل وقول بعض الشيوخ هو لزومها مطلقا كما صدر به الناظم فمحمل الخلاف اذا كانوا رشدا ولم يطلبوها ولم يدفعوا بحاكم وتلزم باتفاق



ليس على المحاكم ان يبحث عن ذلك كما يدل له قول ابن رشد ولم
يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم النخ وحينئذ فالمدار في وجوبها على ارادتهم
الدفع بحكم كانوا مقرين او منكرين اذ المحاكم نائب عن الوارث
او الغريم المقدر طرورة (اذا يتبغى) جعله تم كالمش متعلقا بتلزم
مقدرا وهو يقتضى ان هذه مسألة اخرى وان الاولى لا يشترط في لزوم
اليمين ابتغاء الدفع بحاكم وليس كذلك كما مر والصواب انه متعلق
بتلزم المذكور وكأنه قال وتلزم مطلقا ولو لم يردها زور شاذ بان لم يدع
الدفع منه ولا من موروثه او اقر بالدين اذا يتبغى دفعا بحاكم وغايته
انه اظهر في محل الاضمار فقال كبير والاولى حذفه ومفهوم قوله
اذا يتبغى دفعا بحاكم انه اذا اراد الدفع بغير حاكم ففيه تفصيل
فان كانوا كلهم رشداء كما هو الموضوع فلا نتعرض لهم وان كان فيهم
صغير واولى ان كانوا كلهم صغارا فهو قوله وفي غيره اطلق فموضوع
قوله وتلزم مطلقا فمهم كلهم رشداء هذا اذا ارادوها وطلبوها من رب
الدين بل ولو لم يريدوها ولا طلبوها اقرروا له بالدين او لم يقرروا
ولم يدعوا دفعا منهم ولا من موروثهم وهو معنى الاطلاق المذكور لكن
انما تلزم اذا ابتغوا الدفع بحاكم لانهم قد يقرروا به ولكن لا يريدون
الدفع إلا بحكم وموضوع قوله وفي غيره اطلق ما اذا كان فيهم
صغير او كلهم صغارا ولا يكون الدفع إلا بحاكم ومن دفع بغيره ضمن
(وان يكن اهلا) تقدم ما فيه عند قوله ومن يدعى حقا لميت
تنبيه تقدم في التنبيه الثاني قبل قوله ومن يدعى حقا لميت
عن التبصرة انهم اذا قالوا هذا وارث مسع ورثة آخرين يسمونهم
اعطي نصيبه النخ وهذا يفيد انه اذا اثبت موت موروثه وعدة
ورثته واثبت موت بعض ورثة الموروث الاول وجرا القائم ذلك
الى نفسه ولكن لم يجد من يشهد له بعدة سائر ورثة الوارثين
غير من يدلى به هو فانه يقتضى له بحظه لانه لا جهل فيه لانه

اذا كانوا صغارا وتلزم ايضا
(اذا يتبغى دفعا كبير) واحد
او متعدد (بحاكم) فقوله اذا يتبغى
يتعلق بتلزم مقدرا لا بتلزم
المذكور (وفي غيره) اى
غير الكبير الرشيد (اطلق) في
وجوبها (وان يكن اهلا ثبوت)
هذا راجع للمسألة الاولى اعني قوله
ومن يدعى حقا لميت اى وان
لم يثبت المدعى موت موروثه
ولا عدة ورثته فلا يمين له
(فعن مطلوب استقط يمينه)

بل وجوابه كما مر

(بتعجيز ذى الايصاء قولان حصلا) هذا راجع المسئلة الثانية والمعنى انه اذا مات المدين وكان وارثه مجبورا او فيهم مجبور له وصي واثبت القائم الحق ولم يجد الوصي مدفعها فهل يعجزه الحاكم كما يعجز الرشيد في حق نفسه اولا يعجزه لان الحق لغرة ومن الجائز ان يقوم المجبور بحجته في ذلك قولان حكاهما المتيطى قائلا ان الوصي لا يملك جوابا لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا وهل يعجزه اولا في ذلك قولان ثم ان يمين القضاء انما وجبت احتياطا للغائب ونحوه كما مر فذا حلفها القائم على الغائب وناخر القبض (٩٥) للحاجة لبيع اصول او غيرها لا تعاد مرة اخرى لاحتمال

خلف القضاء لانه وهم لا عبرة به بخلاف ما او حضر الغائب ثم غاب فتعاد اذوة لاحتمال عند حضوره وكذا ان كان الدين منجما وبعد ما بين النجوم فيحلف عند كل نجمة كما اشار الى ذلك بقوله (يمين قضاء لا تعد) بعد حلفها (سوى لمن) اى لاجل مدين (يثوب) من غيبته اى يحضر ثم يغيب كما قال (وايضا غاب) بعد اوبته وجب حضوره (او) حصول (بعد) بين حلول النجمين (انجلا) ثم ان يمين القضاء والاستحقاق اذا توجهت على رشيد حلفها ولا اشكال وان توجهت على مجبور كسفيهة مات زوجها

استبان انه يرث من الموروث الاول الربع مثلا ولا عليه فيمن يرث الثلاثة الارباع وبه افق شيوخنا معرضين عما في المتيطية من انه لا بد ان يثبت تناسخ الوارث حيث ما بلغت قاله ابو العباس الملوى رحمه الله (بتعجيز ذى الايصاء قولان) الاصح منهما عدم التعجيز كما في اقصية المعيار وقوله لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا الخ اى فيما لم يل المعاملة فيه كما ياتى (وتعطى صداقا) قول - الثالث انها تحلف الآن ولا تأخذ شيئا الا بعد اليمين الخ هذا اللفظ ليس فى صريح هكذا كما يعلم من نقل الشئ وغيره وكلام - المذكور يقتضى انها اذا نكلت يبطل حقها اذ لا تأخذ شيئا الا بعد يمينها وليس كذلك بل اذا حلفت استحققت وان نكلت عن يمين القضاء او يمين الاستحقاق قضى لها بالحق وارجئت اليمين الى رشدها فان حلفت بعد ارشده استمر ذلك بيدها والا ردت ما اخذت هذا هو الراجح المعتمد فى النازلة انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين فالشهور هو توجه اليمين عليها الآن لكن اذا نكلت فالحكم ما مر وسيأتى قريبا بعد هذا وان الغائب

واها عليه دين من صداق او غيره ثابت فافق ابن عتاب وابن سهل وابن رشد واكثر الاندلسيين بانها تقبض دينها وكالتها وتؤخر عنها اليمين الى ان ترشد فان حلفت استمر القبض وان نكلت ردت ما اخذت وعليه اقصر النساطم فقال (وتعطى صداقا ذات حجر وارجئت) اى اخبرت اليمين (لرشد) وقيل يحلف الاب كما سيقوله المصنف القول الثالث انها تحلف الآن ولا تأخذ شيئا الا بعد اليمين قال فى التوضيح وهو المشهور وهو الظاهر انما يضيع حق الخصم اذ قد تبنى طول عمره مجبورة بل تنصم ذلك انما تحلف كما هو مشاهد عيانا

(كفى استحقاق محجور الجلا) تشبيهه في ارجاء اليمين والمعنى انه اذا قام المحجور شاهدان في استحقاق عرض او حيوان فان وصيه مثلا يمكن من الشيء المستحق وتوخر اليمين الى ان يرشد المحجور ولا نص فيها بعيثتها الا اطلاقهم عليها يمين القضاء وسئل ابن عرفة عن ورثة صغار شهد لهم شهود على بهيمة انها لموروثهم ولم يبق الا يمين الاستحقاق هل يكون كاليمين مع الشاهد فيجلب المطالب ويبقى الشيء بيده او كيمين القضاء فياخذه اليتيم ويسجل له ليحلب اذا بلغ وكيف اذا كان فيهم بالغ وحالف فاجاب يمين الاستحقاق (٩٦) اخف من اليمين مع الشاهد

للاجماع على توقف الحكم بالشاهد على اليمين وشهرة الخلاف في يمين الاستحقاق في الربع وغيرها وهي اخف عندى من يمين القضاء لغلبة سببه فيمكن الوصى ورجا اليمين وحالف بعض الورثة لا يسقط اليمين عن بقيتهم هذا هو المعروف في المذهب اه وقوله فيمكن الوصى اى من الشيء المستحق هكذا في البرزلى عن شيخه ابن عرفة وصحف بعضهم فيمكن فكتب فيلزم فوقمع في اشكال وقد علمت صوابه والله الموفق (كمن غاب) اى كارجاء يمين من غاب ببعده سواء كانت يمين قضاء كمن

اذا توجهت عليه يمين القضاء فانه يقضى لوكيله بالحق وتوخر اليمين لقدم الموكل فلسفيه اولى بهذا الحكم (كفى استحقاق) قوله الا انهم اطلقوا عليها يمين قضاء الخ اى سموا يمين الاستحقاق يمين القضاء كما تقدم له عند قوله يمين قضاء ذى الخ وظاهر النظم ان استحقاق السفيه البالغ كذلك وهو ظاهر خلاف تخصيصه له بالصغير وقوله لغلبة سببه اى لغلبة سببه وجبت انفسا واضعف سبب يمين الاستحقاق جرى فيها الخلاف وقوله فيمكن الوصى الخ وكذا يمكن الوصى ويرجا يمين القضاء اذا توجهت على صغير من غير خلاف (ولاقوال اربعة) قوله عن ابن رشد لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة الخ هذا تقدم له ايضا عند قوله يمين قضاء ذى الخ وان يمين القضاء اخف خلاف ما مر له عن ابن عرفة فوق هذا من ان يمين الاستحقاق اخف من يمين القضاء هذا وقد يقال ان يمين القضاء اخف من جهة ان يمين الاستحقاق من تمام شهادة الاستحقاق ويمين الاستحقاق اخف من جهة ان في وجوبها خلافا دون يمين القضاء

وكل على اقتضاء دين من ورثة الموكل غائب او يمين استحقاق كمن ابق له وقوله هو ووكيل من يطلبه (ولاقوال اربعة) في مجموع اليمينين لا في كل واحدة منهما فتقيل يقضى للوكيل في المسالتين حملا لمسالة الاستحقاق على مسالة دعوى القضاء وهو قول اصنف وقيل لا يقضى له في المسالتين حتى يكتب الى موكله فيجلب حملا لمسالة القضاء على مسالة الاستحقاق وقيل يقضى للوكيل بعد حلفه على العلم في المسالتين والرابع يقضى للوكيل في مسالة دعوى القضاء دون مسالة الاستحقاق قال ابن رشد وهو الاظهر وهو الذى يعزى لابن القاسم لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة

لا يتم الحكم إلا بها والاخرى انما تجب بقول الغريم انه قد قضى فيقال له اد الدين للوكيل وحلف صاحبك ان لقيته اه وهذا كله في الغيبة البعيدة كما قررنا واما في القريبة فلا يقضى للوكيل إلا بعد يمين موكله فيهما بلا خلاف قال الخطاب وظاهر الخلاف المذكور انه ليس على القاضي ان يستحلف الموكل على قبض حقوقه الغائبة انه ما قبض منها شيئا وانما يكتب له دون يمين سواء خرج او وكل قال ابن رشد وهو ظاهر ما في كتاب البضائع والوكالات وهو خلاف ما في كتاب الاقضية انه لا يكتب له حتى يستحلفه (٩٧) في الوجهين خرج او وكل انه ما قبض ولا احوال قال وعلى

الرواية الاخرى جرى العمل وقوله فيقال له اد الدين وحلف صاحبك ان لقيته الخ هذا هو المعتمد فاذا لقيه وحلف له برئ واستمر القبض والإلّا حلف المطالب واسترد ما اخذ منه وقوله وظاهر الخلاف الخ موضوع هذه الاقوال الثلاثة ان شخصا اثبت حقا عند القاضي على رجل غائب واراد الخروج لذلك او توكيل غيره وقوله وقد اهمل ظم هذه الخ يعني اهمل ما اشار اليه عن ح من الاقوال الثلاثة واجمل في الاقوال الاربعة وموضوعها مختلف فموضوع هذه الثلاثة ان من عليه الحق غائب وموضوع التي قبلها بالعكس وقوله في الايات مستحق هو بحذف العاطف على حذف مضاف اي يمين مستحق فرع الوكيل عن الغائب يريد الخصام لا يمين على موكله ان غاب قبل حاول لاجل قاله في اقصية المعيار (بانفاذ ايضاء) محلها اذا زاد الدين على ثلثه هذا هو الظاهر (كالصدق فاقبلا) ذكر ابن ناجي في شرح المدينة ان العمل على اعمال الشرط مطلقا بلا يمين اه فان تطوع بعد العقد قليل لا يجوز لانه هديته مديان في البيع والسلف وانظر الباب التاسع والعشرين من التبصرة والتزامات

ثم ذكر قسم قوله وارجئت لرشد وهو القول الثاني فيقال (وقيل يحلف في مهر ابوها معجلا) ولا حاجة اليه لانه مقابل (بانفاذ ايضاء) بدلين لربه بلا حلف قولان) لما قدم ان من قام بدلين على ميت لا بد ان يحلف يمين القضاء اشار الى ما اذا اوصى الميت باسقاطها وان يصدق صاحب الحق بدونها فهل تنفذ وصيته ويعمل بها وهو ما افتى به ابن الحاج ونسبه لابن القاسم وقال غير ان الحق لغير الميت فلا تسقط اليمين وقوله قولان مبتدأ وفي انفاذ الخ خبر مقدم و (كالصدق فاقبلا) تشبيه في القولين يعني انه اذا كان الحق على غائب او ميت وقد كان رب الدين شرط انه مصدق

في عدم قبض حقه فقال بعضهم ان ذلك جائز في البيع وما اشبهه بخلاف القرض فانه لا يجوز لانه سلف جر نفعا وقال بعضهم لا ينتفع باشتراط اسقاط هذه اليمين الا العدل المبرز وفي التوضيح في باب الرهن اختلف المذهب في البائع بثمن الى اجل يشترط في عقد البيع انه مصدق في عدم قبض الثمن هل يوفى له بذلك او لا او يوفى للمتورعين عن الايمان من اهل الفضل دون غيرهم على ثلاثة اقوال وقال في التفليس فلو كان في عقد احدهم انه مصدق في الاقتضاء (٩٨) دون يمين فهل تسقط عنه

اليمين ان كان مامونا لاجل
الشرط او لا تسقط لان الحق
للغرماء قولان لابن القصار
وابن الفخاراه وعلى التصديق
لو مات صاحب الحق لم
يورث ذلك عنه لانه انما
رضى بامانته وقد علمت ان
يمين القضاء ويمين الاستحقاق
كلاهما مع قيام البيئته ويأتي
الكلام على اليمين مع الشاهد
في قوله ويحلف عبد اوسفيه
اذا بدا شهيد النج وامسا يمين
المنكر فتقدمت فلو اراد من
توجهت عليه يمين الانكار
او اليمين مع الشاهد ان يقلبها
على خصمه بعد ان التزمها
فله ذلك كما اشار له بقوله
(ملتزم مطلوب) باليمين لانكاره
اول قيام شاهد له في حق مالي
النزاع انه يحلفها ثم رجع واراد قلبها (ان يقلب اليمين) على خصمه وهو الطالب كما

في الاولى والمطلوب في الثانية ويسقط الحق المدعى به فيهما قال في التوضيح قال ابو عمران في المدعى عليه يلتزم اليمين ثم يريد الرجوع عنها الى احلاف المدعى فذلك له لان التزامه لا يكون اشد من الزام الله تعالى له قال وقد خالفني في ذلك ابن الكاتب وراى ان ذلك يلزمه والصواب ما قدمناه اه قال اللقاني ولا نسلم ما قاله ابو عمران فان الله تعالى لم يلزمه اليمين بل خيره بينها وبين

ردها على المدعى ومن التزها فقد اسقط حقه من ردها (اما رجوع) من توجهت عليه (بعد) نكول
او (قلب) منه (لها) على (٩٩) خصمه (فلا) يقبل قال ابن شاس ويثم نكوله بان يقول لا
احلف احلف انت اويستمر

كما في النظم فالصواب ما لابن الكاتب قاله ابن رجال وغيره ودرج
عليه ناظم العمل فقال

والخصم يختار اليمين ونسكل فما لقلبه سبيل او محسب
(اما رجوع بعد قلب) ظاهرة انه لا رجوع له عن قلبها سواء
التزم المقلوب عليه حادها اثر قلبها او سكنت حتى مضى زمان وهو
كذلك كما في ابن سهل عن ابن عتاب وقول ته عن ابن عتاب
ليس قوله ذلك اسقاطا لبينته النخ هذا وان اعتمد شراح خ
وقرروا به قوله وان استخلفه ولم يبينه حاضرة لم تسمع قالوا
معناه حلفه بالفعل ولا فتسمع النخ لكنه خلاف ما افق به
ابن رشيقي مع ان رضاه باليمين مع علمه بالبينة الحاضرة يوجب
عدم رجوعه اليها وهو ظاهر اطلاقات الشراح عند قول نخ في
الاقرار كان حلف في غير الدعوى لانهم قالوا ان قال له احلف
وخذ فلا رجوع وهو الظاهر مما مر عن ابن الكاتب لان رضاه
التزام اى لانه لما رضي باليمين اسقط حقه من البينة كما ان
من قلب اليمين اسقط حقه منها انظر شرحنا للتحفة عند قولها في
الشهادات

ولا يمين مع نكول المدعى بعد ويقضى بسقوط ما ادعى
وقوله عن نخ فلا يينة الا لعذر كنسيان النخ تقدم ان هذا هو قوله
في تنازع الزوجين وظاهرها القبول ان اقر على نفسه بالعجز وتقدم
ان المشهور هو عدم قبولها ولو مع الاقرار بالعجز انظر ما تقدم عند قوله
نعم ان ثم ما قد تاجلا وحيث قد افق به ابن رشيقي اصوب به وافقته
لما قاله ابن الكاتب ولما في النظم من قوله اما رجوع بعد قلب
كما مرويه شاهدت الحكم عند كثير والله اعلم (وعقل اماء) مبتدا
فقال (وعقل اماء لازم مطلقا)

رائعة كانت اولا مامونا كان سيدها او لاطلب ذلك القائم او لالحق الله تعالى والعقلة وتسفى ايضا الحيلولة
ولا يطاق منع من بيده الشيء المتنازع فيه من التصرف فيه في الجملة (و) عقل (غيره) اى غير الادباء

من دار أو عرض أو حيوان يكون (لمن ينبغي) واثني بشبهة على دعواه كعدل أو شاهدين يحتاجان للتركية (ممن قد اجلا) لاثبات دعواه يعني اذا وقف الشيء فلا بد من ضرب الاجل فان لم يات عدده بشئ رجع الشيء لربه فان لم يطلبها القدم او لم يات بشبهة لم تجب خ وجبت امة مطلقا غيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان لا انفيا وطلب ايقافه لياثني بمينة ثم عقل لامة بوضعها عند امينة وعقل غيرها يختلف (فارض) اى فعقلة ارض تكون (بمنع الحرث والدار ان تكن لسكنى) اى وعقلة الدار ان كان يسكنها المطلوب باخلاؤها كما اشار له بقوله (فتخلى ما لخرج) اى عقل ما كان للخراج والكراء كالدار والحانوت والفرن بان يوقف (١٠٠) كراوة فان كانت الدعوى فى جميعه وقف الكراء كله وان

كانت فى جزء منه فقبل كذلك وهو الراجح وقيل يوقف ما ينوب ذلك المحظ فقط وهو معنى قوله (لتعقلا كراء له) اى لما له خرج والخارج لغة فى الخراج واختلف (هل) يوقف (كله) ان بحصة (جرى) نزاع جرى وباء بحصة بمعنى فى متعلقة بنزاع (او قسطها) فقط (ذاك) اى القول وهو توقيف الكل (فاقبلا) وهو الراجح ثم ظاهر كلام الناظم هذا مع ما سياتى من قوله وهل شاهد كاف الخ ان العقلة تكون فى الاصول على الوجه المذكور ولو لم يكن الا شاهد واحد يفتقر للتركية ونحوه لابن الحاجب واضرعه

الحاجب
ابن عبد السلام بانها انما تكون بشاهدين باتفاق او بشاهد واحد مقبول ولم يرد المستحق ان يحلف معه وذكر ان له شاهدا آخر وفى احكام ابن بطال لا تجب العقلة الا بشاهدين وفى مسائل ابن زرب كل ما يغاب عليه من العروض وغيرها يوقف بشاهد عدل بخلاف العقسار لا يعقل الا بشاهدين وحيازتهما من التوضيح وفى التبصرة اعلم انه لا يعقل على احد شئ بمجرد دعوى الغير فيه حتى ينضم لذلك سبب يقوى الدعوى او لطنخ والسبب كالشاهد العدل او المرجو تركيته والطنخ الشهود غير العدول واذا ثبت هذا فالاعتقال فى الربع على وجهين الاول عند قيام الشبهة او اللطنخ فيوقف

بمنع من في يده الشيء من التصرف المفيت كالبيع والهبة والبناء والهدم وشبهها الثاني ان يثبت المدعى دعواه ببينة قاطعة ويدعى الآخر مدفعا فيضرب له الاجل ويوقف الشيء برفع اليد عنه على نحو ما ذكره الناظم وغيره عن ابن سهل وهو الصواب ومثله في ابن عرفة وقد حكى الناظم الخلاف في العقل بالشاهد الواحد فقال (وهل شاهد) واحد (كأن يعقل نعم) هو كاف (ولا) أي لا يكفي وهو القول الثاني في المواق عن ابن سهل اختلف في العقلية بشاهد واحد عدل ففي احكام ابن زياد وجرب العقلية به وهو في الدار بالافعال لها وفي الارض بمنع حرثها وقال ابن لبابة انها لا تجب إلا بشاهدين وهو قول ابن القاسم وفي وثائق ابن العطار لا تجب العقلية بشاهد ولكنهم يمنعون المطلوب ان يحدث في العقار بناء او بيعا او شبه ذلك (١٠١) بالعقل ولا يخرج من يده وقال سحنون ان اقام المدعى

الحاجب هو الذي لابن رشد واعتمده ابو الحسن قائلين بالشاهد الذي لا تتوهم فيه العدالة ولا المجرحة توجب شهادته اليمين عند بعض العلماء وتوجب الفسامة والحميل وتوقيف الشيء المدعى فيه اه وقال بعضهم عليه العمل لكن في الاصول بالمنع فيها من الاحداث في غيرها بالحيلولة ليوافق ما ياتي وبالحملته فالاصول لا توقف بالانتزاع من اليد إلا بشاهدين بقي الاعذار فيهما واما غيرها فينزح من اليد بكل الطع وسبب بل وبمجرد الدعوى على ما ياتي (نعم ولا) الراجع منهما انه يمنع من التفويت فقط ولا يزال من يده كما اقتصر عليه في التحفة (وحلفن مع العدل) قولهم عن عبد الحق او شاهدا واحتاج للتعديل الخ فيه دليل على ان ما يخشى فسادا يباع ويوقف ثمه حتى سمع الواحد

مطلقا ويوقف غيرها من العروض والحيوان بشرطه على يد امين فان كان الشيء مما يخشى فسادا بالوقف كالحم ورطب فأكهة فمع الشاهدين يباع ويوقف ثمه ولو كانا غير عدلين ومع العدل الواحد يباع المطاوب ويبقى بيده والى هذا اشار بقوله (مع شاهدين الوقف) مبتدا (في ثمن جلا) ذلك الثمن وحصل (بما يبيع خوفا من فساد) يقع فيه (وحلفن مع العدل) الواحد (مطابوبا ويبقى الشيء بيده كما انجلا) خ وحيلت امته مطلقا كغيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان ويباع ما يفسد ويوقف ثمه معهما بخلاف العدل فيحلف ويبقى بيده واستشكل بان الحكم كما يتوقف على الشاهد الثاني يتوقف على عدالة الشاهدين فاما ان يباع ويوقف ثمه فيهما او يحلف ويبقى بيده فيهما واجاب عبد الحق بان مقيم العدل قادر على اثبات حقه بيمينه فتزكركم ذلك كتمكينه منه بخلاف من اقام

شاهدين او شاهدا واحتاج للتعديل و اشار المازري لفرق آخر وهو ان الشاهدين المجبولين اقوى من العدل الواحد لاننا نقطع الآن انه لا يستحق به والشاهدان اذا عدلا انما كشف الغيب عن حقيقتيهما ولم يزد شيئا ومحل ذلك في الشاهد اذا قال مقيم لا احلف فان قال اطلب شاهدا آخر فان وجدته والّا حلفت يبيع الشيء ايضا كما قاله خ وغيره (وان لم يكن لطنخ) من شاهد ولا بينة سمع ولا غير ذلك (ويطلب وقف غير ربع) عبد ودابة (لاثبات) اى لاقامة بينة (بكاليوم) او يومين (اجلا) ووقف العبد قال ابن سلون ومن ادعى في عبد او دابة (١٠٢) بيد آخر وصال توقيفها الى ان

يأتى بيينة فبان ادعى انه
يقيم ذلك فيما قرب من يوم
وشبهه وقف له وإلا فلا وقال
سحنون عن ابن القاسم ان
ادعى شهودا حضورا رابت
ان يوقف له فيما بينه وبين
الجمعة ونفخته في زمن التوقيف
على الذى يقضى له به فان
قال ان بيئته ببلد آخر وذهب
الى ان يضع قيمته ويعطى له
ليذهب به فان قام له سبب
مثل الشاهد الواحد او شهد
له بالسماع انه متاعه او ان
عبده ابق منه وضع قيمته
ودفع له ليذهب به وإلا فلا
اه ومثله في خليل وشهادات
الدونة واليه اشار الناظم بقوله

(وان كان سمع) اى شهادة سماع بانہ ذهب له عبد مثل ما يدعى (اوشہد) عدل لانہ بذلك المدعى (ويبتغى ذهابا به) الى بلد (كى يثبت) الحق بالشهادة على دينه (فاقبلا بقيمته) اى اجبه لطلبه من الذهاب به بعد ان يضع قيمته عينا ولا يقبل غيرها الا ان يرضى الآخر وان سأل ذو العدل او بينة سمعت وان لم تقطع وضع قيمة العبد الخ ثم اشار الناظم رحمه الله الى مسأله لم يذكرها في المختصر وهى ما اذا تمت بينة المستحق وخير المستحق منه بين ان يخلص او يرجع فاختر الرجوع وطلب وضع القيمة واخذ الشئ ليذهب به الى بلد البائع ليرجع بثمنه

فقال (كالمستحق) بالفتحة اى كالمستحق (يريده) اى يريد الذهاب (به مستحق منه للثمن) اى لاجل ان يرجع بالثمن على بائعه فيه متعلق بالصميم قبله والمعنى انه كما ياخذ المدعى فيه مدعيه ليذهب الى بلد البينة ويضع قيمته كذلك داخذه المستحق منه ليذهب به الى بلد البائع ويضع قيمته ويضرب له اجل كالاول وهو قوله (اجعلا له اجلا) بحسب المسافة (ان لم يجئ حين ينقضى) لاجل (فقيمته) (١٠٣) التى وضع (المستحق) ياخذها (وفصلا) ان جاء وساق ما ذهب به (فان سيق ذا

لانه اذا كان الشاهد الواحد عدلا وشهد بالحق فقد تقدم له فيه خلاف وعلى العقل فلا معنى لذلك الا ليذهب به ليشهد الآخر على عينه او ليكلف معه كما انه فى الشهود غير العدول اى المعلومين الجرحه يوقف الشئ بهما ويمكن من الذهاب به كما مر عن التبصرة والعدل الواحد بالسماع او بالنشيدان كذلك او اولى ويكون هو معنى قول خ لا ان يدعى بيته حاضرة او سمعا ثبت به فيوقف ويؤكل به فى كيوم ويفهم من ظم حينئذ انه اذا اتى بالسماع بعدلين او بعدل ابتداء انه ذهب له مثل ذلك يوقف له ليذهب به بعد وضع القيمة كذلك او اولى وهو قول خ وان سال ذو العدل الخ ولذا قلنا ان الحمل المذكور اثم فائدة والله اعلم (كالمستحق يريده به) يعنى وليس المستحق منه ان يرجع على البائع قبل الحكم عليه بل اذا سلم البينة حكم الحاكم بالاستحقاق ويرجع حينئذ المستحق من يده على البائع وللبيع حينئذ ان يخاصم او يسلم وهكذا انظر نوازل البرزلى فى الشهادة ولا قضية (ان لم يجئ) الصواب ان يرجع هذا المستحق منه والمستحق فى الصورة الاولى كما هو ظاهر (فمن حامل) مفهومه ان لم يذهب به احدهما ومات فهو من مستحقه وهو كذلك كما ياتى (والامن شرط)

فى حمل الشئ المستحق اتمه كان او عبدا او غيرهما الى بلد البائع كون الطريق مأمونا واما مع الخوف فلا يمكن من ذلك قاله غير واحد كما لا يمكن من الامة الرائعة ولا من المستحق بحريته كما ياتى الرجوع بالصفة كافى فى ذلك (وللبعض) من الشيوخ (اطلاق) اى كان امن ام لا لانه لا يذهب به حتى يضع قيمته فاذا ضاع اخذها المستحق فلا ضرر عليه وفيه نظر اذ قد لا يريد بيعه بالقيمة ولذا قال

(بذلك) القول الاول (فاعلا) وبفهوم قوله يورده مستحق منه انه اذا ارادة البائع من المستحق منه ففي المندمات انه يمكن منه كالذى قبله واهم جراوى المفيد والمعيان انه لا يمكن من الشئ المستحق إلا المستحق منه ليرجع على بائعه خاصة واما (١٠٤) من عدة فيرجع بالصفة قبله الحميدى وبه العمل

هذا شرط ايضا في ذهب المدعى كما تقدم التنبيه عليه (بذلك فاعلا) قول ت وفيه نظر انما القولان الخ حاصله ان المسألة اعم مما للشك لانها صادقة بما اذا علم صحة ملك البائع وبما اذا شك فيه فان تسلمت ما وجه عمومها لانه اذا طلب الطعن فقد كذبها وتكذيبه اياما اقرار بصحة ملك البائع فتجرى فيها الاقوال التي في ش ولا يتجسس عليه الا تعرض قلنا لا يلزم من تكذيبه البينة واردة الطعن فيها علم بصحة ملك البائع اذ قد يكذبها ويريد الطعن فيها وصحة ملك البائع مشكوك عنده بالتكذيب واردة العلم اعم من العلم بصحة ملك البائع لكن يلزم القائل بالرجوع في العلم ان يقول به في الشك بالاحرى ولا يلزم القائل بعدمه في العلم ان يقول بعدمه في الشك لانه يعمل بعلة اخرى وهو ان رجوعه مع علمه بملكه طام للبائع فهو عنده لا يرجع ولو لم يدع طعنا وان كان الطعن في الباطن لازم لمن يعلم صحة الملك وان لم يدع في الظاهر وحينئذ فهما مسالتان والطعن صادق بهما فشكك الشئ على احديهما وترك الاخرى وانظر شرحنا للتخفة وشديدك على ما فيه وقوله فانه لا رجوع له قولا واحدا الخ فيه نظر مع كون المسألة من مضمون الاقرار ومع ما مر من كون القائل بالرجوع في العلم يلزمه ان يقول به في الشك بالاحرى ولانهم يقولون لا رجوع على ما به العمل كما في الدر الشيرازي عن ابي الحسن انظر شرحنا للتخفة وقوله عن ابن ناجي ليس هناك ما يخالفه الخ مراده ليس هناك ما يخالفه مما يعتمد

تنبينه اذا تم الاستحقاق خير المستحق منه بين ان يسلم ويرجع على بائعه او يخاصم فان اختار الخصام ثم عجز عن الدفع فهل له ان يرجع على البائع فقال الشئ فيه قولان ابن العطار والرجوع القضاء الميطى وهو اختيار الشيوخ بالاندلس ابن عبد السلام ولاصح عدم الرجوع اه وفيه نظر انما القولان في المشتوى اذا علم صحة ملك بائعه ولاصح لا يرجع كما في خليل واما اذا ادعى مدفعا في بينة لاستحقاق وعجز فانه لا رجوع له على البائع قولا واحدا قال في معين المحاكم اذا اعذر للذى الفى في يده الشئ فالصواب ان يقول لا حاجة الى إلا ان ارجع فان ادعى مدفعا في الشهود اجل فان عجز حكم عليه ثم لا يكون له رجوع على البائع منه لان

قيامه عليه انما هو بالبينة التي اعذر له فيها فان طعن فيها لم يكن له بها قيام اه عليه وقال في الوثائق المجموعة فان ادعى المستحق من يده مدفعا اجل ثم لا رجوع له بعد ذلك على من باع منه اذ قيامه عليه انما هو بالبينة وقد كذبها اه وتقدم ابن ناجي في شرح المدونة قال وذكره

عليه ولذا لم يقل ولا خلاف فيه ونحو ذلك وإلا فيبعد كل البعد ان يقول ابن ناجي لا مخالف له مع كون المسألة من مضمون الاقرار وقد علمت مما مر ما فيه من الخلاف والله اعلم وقوله ليشتمل الوثيقة الخ اى باستفسار شهودها ان كانوا لفيها او كان في شهادتهم اجمال ونحو ذلك والحاصل اما ان يعلم صحة ملك البائع او يشك فيها ويجزم بالطعن وهو ما تقدم وهذه شك في صحة الملك وفي كون البيعة استوفت الفصول او في كونها مطعونا فيها فاراد ان يثبت لنفسه وقوله في الفرع الاول حلف على ذلك اى ويغرم الثمن ففي السماع سئل عن الرجل يشتري السلعة من السوق فيدعيها رجل قبله ويقيم البيعة انها اغتصبت منه فيزعم المشتري انها قد هلكت فهو مصدق في الحيوان ونحوه مما لا يغاب عليه ولا يصدق فيما يغاب عليه ويغرم قيمته بعد يمينه لقد هلك إلا ان ياتي ببيعة على هلاكه قيل له فان باعها قال لا يكون عليه إلا ثمنها وهو مصدق فيما يدعى انه باعها به اه تنبيهات الاول قال البرزلى في نوازلها اذا اشترى الدابة سن استحققت من يده اى بعد الحكم بالاستحقاق فهل يرجع على البائع بالثمن او شراؤه يضعف حجته قولان ذكرهما سحنون في اقصيته والاولى وضع القيمة ولا يشتريها وياخذ الدابة ويذهب بها الى بائعها ثم ان شاء اشترها بعد ذلك قال وكثيرا ما يقع ان المستحق من يده يصالح على المستحق ويدفع فيه شيئا ويمتاز به فان كان بعد ثبوت الاستحقاق فهي المسألة المفروضة لسحنون اى التى تقدم له انه حكى فيها قولين وقد يقع هذا قبل يمين الاستحقاق فيسقط من ثمنها لاجل يمينه فان قلنا يمين الاستحقاق لا بد منها فلا يتوجه على البائع طلب لتكره ركنا من اركان الحكم واذا بطل الركن بطل الكل وان قلنا انما هي استكسان ففي جريها على

المتيطى وليس هناك ما يخالفه اه ويفهم من كلامهم ان الوجبة لعدم الرجوع هو الطعن في بيعة الاستحقاق وتكذيبها واما طلب المشتري النسخة من رسم الاستحقاق ليشتمل الوثيقة ويسأل عنها اهل العلم ويراجع شهودها لعل ما قيد عنهم من فصول الوثيقة لا يشهدون بمونحو هذا مما لا يتضمن تكذيبهم ويفعله المشتري نقاديا من مشقة الرجوع على البائع سيما ان كان بعيد الغيبة فاذا حصص الحق رجع فانه لا يبطل حق المشتري في الرجوع على بائعه قاله في حواشى التحفة للشيخ ابى علي وهو جلي فروع الاول من تلفت له دابة فوجدها بيد رجل اشترها من يد متغلب او غيره فذهب ليقيم البيعة فقال قد بعته او ردتها واخذت ثمنى فان ثبتت الاقالة او اراه المشتري خاصم كل منهما بينقوان لم تثبت الاقالة او قال بعته من غائب بعيد الغيبة او من رجل لا نعرفه حلف على ذلك

وبرئ الثاني من اعتراف دابة اي استحقها فوضع القيمة وذهب ليقيم البيعة وضرب له الاجل فزاد عليه
فحكم بالقيمة المستحق منه ثم جاء بالدابة وقد اثبتها اخذ (١٠٦) القيمة والدابة وان لم يشتتها اخذ

الدابة فقط ولا كلام للآخر إلا ان يكون القاضي اعطاه القيمة على ان يردّها ان جاءت الدابة الثالث قال في العتية وان استحققت الامة بالحرية لم يلزمها الذهاب مع المشتري الى موضع بائعها ليرتجع منه ثمنها وانما يكتب له القاضي بصفقتها ذكره ابن عبدوس عن ابن القاسم وقال ابن حبيب يلزمها ذلك ابن كنانة ان كانت غرته يعني بان اعترفت بالرق حال البيع لزومها وإلا فلا قال ابن رشد وهو جيد فينبغي ان يحمل على التفسير لقول ابن القاسم وابن حبيب وافق ابو ابراهيم بلزومها فيما قرب وبه العمل قال المجلائي الذي كانت تجري عليه الاحكام بالمحضرة الفاسية انهم لا يكلفون المستحق بحررية بالذهاب مع المستحق من يده إلا في المواضع القرية بحيث لا يكون على الحر في ذلك كبير ضرر ولا امتهان ولا سيما ان كانت انثى وإلا فان كان فيه ضرر رجع بالصفة ويكلفون

المسألة الاولى نظر واما ان صالح قبل الثبوت فلا مقال له لان البائع يملك الثمن ولم يثبت خلافه فلا تثبت عليه دعوى واما عكس هذه وهو ان يشتريها مريد للاستحقاق ثم يريد الرجوع بالثمن فان كان شراؤه لها لما يخافه من تعييبها قبل ان يشتها او قبل ان يذهب ليقيم البيعة على عينها فلا رجوع ان كان علما بسيئته ولم يستدع انه انما يشتريها بما يخافه وإلا فلم الرجوع به كما انه يرجع له اذا لم يعلم بها اه الثاني لو اقام شاهدا فلم يخلف معه حتى ماتت بمصيبتها منه فان استحقها واقام البيعة عليها بعد موتها فمصيبتها من الذي ماتت عنده ويرجع مستحقها على بائعها بالثمن او القيمة ان كانت اكثر من الثمن قاله سيدي عمر الثالث اذا هلك الشيء المستحق بيد مشتريه ثم ثبت الاستحقاق فانه لا ضمان على المشتري ويرجع المستحق بالثمن على بائعه او القيمة على الغاصب كما في ز عند قول خ في الفلاس وان تلف نصيب غائب عزل فمناه الرابع اذا وقع الاستحقاق فانه يقال للمستحق من يده انت مخير بين ان تسلم او تخاصم كما مر فاذا سلم ونازع البائع المستحق حتى غلبه فان ذلك الشيء يكون للبائع لا للمستحق من يده لانه قد اسلمه وانفسخ البيع قاله سيدي عبد القادر الفاسي وقول ت في الفرع الثاني وان لم يشتها اخذ الدابة الخ واما القيمة فقد ملكها المستحق من يده (ويخلف عبد اوسفي) فان نكلا ففى العبد تفصيل فان كان مذكورا له حلف المطلوب وبرئ وان كان غير مذكور له حلف سيده واخذ واما السفينة فعند ابن القاسم يبطل الحق بنكوله مع يمين المطلوب وبه قرر المختصر شراحه والذي رجحه ابن رشد

المستحق بحميل بحضوره لاجل معلوم ان احتاج اليه المستحق منه (ويخلف) والرجاعي
عبد) قام له شاهد بحق مالي مع شاهدة (اوسفي) كذلك (اذا بدا) اي ظهر (شهيد) له ف (قط) اي

فحسب ولم يجد آخر (لا) يحلف (صبي) مع شاهدة او (اب نلا) الابن وهو تميم (بما لم يعامل قط) ويأتي مفهومه (ولو كان) (الاب) (منقما) على ابنه الذي قام له شاهد بحيث يكون له نفع في حلفه لسقوط نفقة الابن عنه (و) الحكم انه (يحلف مطلوب) لرد شهادة الشاهد للصبي (ويبقى) الشيء بيد المطلوب إلا ان خيف عدمه فيجعل الشيء او قيمته تحت يد امين (وسجلا) اي كتب القاضي شهادة الشاهد في سجل بحيث لو مات الشاهد او فسق او عزل القاضي او مات نفذه من بعده فاذا بلغ الصبي حلف فان نكل فلا شيء له خ وحلف عبد او سفيه مع شاهد لا صبي وابوه وان انفق وسجل ليحلف اذا بلغ وان نكل اكتفى بيمين المطلوب (١٠٧) الاولى فان نكل المطلوب اولا اخذ منه الحق عاجلا ومثل الصبي في حلف المطلوب ما اذا

والرجراجي وغيرهما ان المطلوب يحلف ويبقى الشيء بيده الى رده كالصبي قاتوا لان بطلان حق السفية بنكوله مود الى جواز فعله والفرض انه غير جائز الفعل

❖ فصل في الوكالة ❖

قوله لغيره يتعلق بنياية وكذا قوله فيه وضميره يعود على الحق وقوله ولو اسقط ذي الخ والحاصل انه لو حذف ذي الثاني وجعل غير صفة لحق وعبادة معطوفا على امرة لكان اولى ولكن ابن عرفة جعل غير صفة لذى الاول وعطف عبادة على امرة فهو مدخول لذى الثاني عنده إلا انه يبطل جمعه في الامام يوكل في حق نفسه من نكاح ونحوه وعلى ان غير صفة لحق يكون جامعا لكن لا يصح مع اثبات ذي إلا على ضرب من المجاز ولذا قال الاولى حذفه (فامضين به نظرا) قوله عن خ إلا ان يقول وغير

❖ فصل ❖

في مسائل من الوكالة والوكالة لغة الحفظ والكفاية والكفالة وقد فسر بالثلاثة قوله تعالى لا تتخذوا من دوني وكيلا وشرعا قال ابن عرفة هي نيابة ذي حق غير ذي

امرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته فتخرج نيابة امام الطاعة اميرا او قاضيا او صاحب صلاة والوصية اه ولو اسقط ذي من قوله غير ذي امرة لكان اولى ولها اركان الوكيل . والموكل . والموكل فيه والصيغة وهي كل ما يدل على ذلك عرفا (وهل مطلق التوكيل) كقوله وكلتك او انت وكيلى (كاف) في صحة التوكيل (فامضين به نظرا) اي فتمضي الوكالة ويمضي كل ما فعله حيث كان نظرا (كالذ) اي كما يمضي فعل الوكيل المفوض الذي (بتفويض انجلا) اي ظهر توكيله (سوى) اربعة امور فلا تمضي إلا بتعيين الموكل له عليها طلاق (زوجة) وبيع (دار) يرود دار سكناه لا مطلقا (و) تزويج (بكر) وبيع (عبد) القائم باموره ومفهوم نظرا ان غير النظر لا يمضي ولو من المفوض وهو كذلك إلا ان يقول وغير نظر

نظر النخ ابن عرفة مقتضى المذهب منع التوكيل على غير النظر
 لانه فساد وفي البيوع الفاسدة منها تقييد بيع الثمر قبل بدو
 صلاحه بقوله اذا لم يمكن فساد وسياتي للخمى عن المذهب
 منع توكيل السفهيه اه قال ح ومقتضاها انه حمل قول ابن الحاجب
 وغير نظر على ما هو غير نظر عند الوكيل ونحوه في ضيق وحمله
 ابن فرحون على غير النظر عند اهل المعرفة وهو نظر عند الوكيل قال
 والحق ان التوكيل على هذا الوجه ان اراد به الاذن فيما هو سفيه
 عند الوكيل فلا ينبغي ان يجوز ولا يتوقف فيه وان اريد به الاذن
 فيما يراه الوكيل صوابا وان كان يراه الناس سفها فان كان الوكيل
 معلوم السفه فلا يجوز ايضا والاّ جاز واذا تصرف الوكيل بغير النظر
 فلا ضمان عليه في جميع الوجوه المذكورة وافعاله كلها ماضية في
 ذلك كله بعد وقوعها لان الموكل اذن له في ذلك النخ والامضاء
 الذى ذكره في جميع الوجوه ظاهر من لفظ نخ حيث عبر بالامضاء
 ويكون معناه الاّ ان يقول وغير نظراى عند الناس وهو نظر عند
 الوكيل الذى لم يعلم سفهه فيجوز ابتداء ويمضى بعد الوقوع في
 ذلك وقوله عن نخ بما يدل عرفا النخ من الوكالة بالعرف ما
 في ق ان من عادتهم ان غار عليهم العدو فمن وجد فرسا لجارة ركب
 لينجوه فلا ضمان عليه ان اخذه منه العدو ومنها ايضا من عادتهم
 انهم اذا نزل بهم للاضياف قام واحد او اثنان من الجماعة يشتريان
 بهيمة على ان ثمنها على جميع اهل المنزل الحاضر منهم والغائب
 فان ثمنها يلزم جميعهم كما انه ايضا اذا اشترى كبراء القبيلة
 ليهده الى رئيس قبيلة اخرى ليعينهم على من بغى عليهم وعادتهم
 ان الرشوة على جميع القبيلة فان متولى الشراء لا يلزمه الاّ ما
 ينوبه من الثمن وهو كواحد من القبيلة قاله العلمى في نوازل
 عن عبد الله النالى وابن ابي زيد قال ومعناه ان الطلب اولا بالثمن

فيمضى فعله الاّ لاربعسة
 المسماة نخ بما يدل عرفا
 لا بمجرد وكلتكم حتى يفوض
 فيمضى النظر الاّ ان يقول وغير
 النظر الاّ الطلاق النخ

انما هو على متولى الشراء ثم يرجع على كل من عداه بما ينوبه اللهم
 إلا اذا صرح بالبراءة عند الشراء واعلم البائع ان الثمن على الجميع
 كما قال خ وطولب بضمن وضمن ما لم يصرح بالبراءة انظره قبل
 مسائل الاوصياء ومنها ايضا ما اذا واجر كبير القرية اماما للصلاة
 والعادة انه كوكيلهم فان ذلك لازم لهم ويطالب هو وحده بادائها
 ثم يرجع عليهم كما مر فان لم تكن لهم عادة في ذلك فالشراء
 ولاجارة لازمان لمن عقدهما ولا رجوع لهم على غيره وبهذا يجمع
 بين فتاوى المتأخرين المختلفة في هذا الاصل فمنهم من افق
 بعدم لزوم الاجارة لغير من عقدها ومنهم من افق بلزومها وذلك
 لاختلاف العرف والعادة فمن افق بعدم اللزوم يعنى حيث
 لا عرف ومن افق باللزوم يعنى مع ثبوت العرف والعادة ومنها
 ايضا ما اذا كانت الخصومة بين القبيلتين فيتصدى اكبر كل قبيلة
 للنزاع ومجالسة القضاة فيقضى عليهم ويغلبوا ثم يريد من كان
 صغيرا او كبيرا ولم يحضر النزاع ويدعى انه لم يوكل فافق سيدي
 محمد بن عبد الصادق بانهم لا قيام لهم لان الكبراء وكلاء بالعادة
 واحتج بما مر عن ق وبقولهم ان الزوج وكيل بالعادة عن زوجته
 وكذا الاخ عن اخته كما في التخفة وغيرها وبقولهم ان كلاب اذا
 مات وترك اولادا صغارا وكبارا فالكبير وصى على الصغير بالعادة
 قلت ويؤيده ما مر من العلمى وبه كنت حكمت وقت ولايتي
 خطة القضاء في صلح وقع بين فريقين من ميسور وكان قد فقد
 بعض كبراء الفريقين لان الغالب ان الكبراء في مثل هذا وكلاء
 بالعادة كما هو مشاهد ولا يخالفه ما في المعيار عن المازرى في صلح
 عقده اكابر الفريقين في نصف الوادى الذى يستقون به وهناك
 خلق كثير لم يحضر ولم يشاور قال كل من لم يحضر فهو على مطلبه
 ذكر ذلك في نوازل الصلح وكذا ذكر ايضا في نوازل الميساة متصلا

وام الحكم) اى فيما اذا اطلق ولم يعين (بطلان وذا صح (١١٠) فاقبلا) ولا تعمل بالآخر وان

بنوازل الحبس ما يشهد لفساد الصلح بين اهل الحل والعقد حيث
لم ياذن غيرهم لانا نقول ما المازرى وما فى نوازل المياه ليس موضوعه
ان الكبراء وكلاء بالعادة حتى يخالف ما نحن فيه لان الكلام انما
هو اذا ثبت ان عاداتهم وعرفهم ما تقدم كما هو مشاهد فى زماننا اليوم
حتى انه لا يختلف فيه اثنان وانظر نوازل الدماء من المعيار
والمازنية فيما اذا قال الشهود بنوا فلان فعلوا كذا او قتلوا فلانا انها
شهادة مجملة (ام الحكم بطلان) قوله عن ابن عرفة او بعد ان ينعقد
الخ هذا انما هو فيما اذا امتنع الموكل من الجواب حتى يوكل انظر
الش تبصير ذكر العبدوسى فى الذى جعل له الاقرار فى التوكيل
فقال لا اجاب حتى اشار موكلى انه ان قال علمت ما عند موكلى
اجبر على الجواب ولا يمهل وان قال لا علم عندى فيمهل اذا كان
موكله حاضرا او قريبا بحيث لا يلحق خصمه ضرر بانتظاره
(وان وقع التفويض اثر مقيد) ذكر ابن سهل ان بهذا العمل قاتلا
مضى انعقد فى وثيقة التوكيل تسمية شىء ثم ذكر بعد ذلك التفويض
فانه يرجع لما سمي وان لم يسم شيئا وذكر التفويض التام فهو عام
فى الجميع وسيأتى عند قوله وكل وكيل فامنع صاحبه الخ انه
قاله جميع الاصحاب ابن عبد السلام عن بعض اشياخه ولا
يدخله الخلاف بين الاصوليين فى العموم اذا جرى على سبب
خاص هل يقصر على ذلك السبب ام لا وفيه نظر البرزلى ورد
شيخنا يعنى ابن عرفة هذا النظر بان العموم فى الوكالة انما هو
فى المذكور اولا والعام الجارى على سبب يقتضى غير السبب
البرزلى وقد يتخرج فيه الخلاف من مسالة ما اذا خالع زوجته
ثم باراها مباراة عامة الخ قلت معنى قول ابن عرفة العموم فى
الوكالة انما هو فى المذكور اولا الخ اى انما هو فى احوال المذكور
واوقاته فاذا قال وكلتك على بيع كذا وكذا وكالة عامة اى فى

كان لابن رشد وعلى الصحيح
والفرق بين الوصية والوكالة
فان وصى تصح به الوصية
وتكون عامة هو احتياج اليتيم
لمن يقوم به فى جميع اموره بعد
موت ابيه بخلاف الموكل فانه
حتى والغالب ان يبقى لنفسه
شيئا ثم الوكالة على الخصام
لعذر كمرض الموكل او سفره او
كونه امرأة جائزة اتفقا وفى
جوازها لغيره ثالثهما للطالب
دون المطلوب والاو هو المعمول
به والمعروف من المذهب وعليه
ففى جوازها مطلقا او بعد ان
ينعقد بينهما ما يكون من دعوى
انكار او اقرار نقلا ابن سهل
مصححا للشاننى قاتلا لظهور
العدد وارادة احداث الشغب
فرع ولا يلزم حضور الموكل
مع وكيله لان يد الوكيل كيد
موكله فى اقرار وغيره (وان وقع
التفويض اثر) توكيل (مقيد)
(ببيع) وكلتك على بيع دار
او مقيد : (خصام) و (شبه)
كتبض دين وقال فى شىء من
ذلك توكيلا مفوضا (اخصص)
التفويض بذلك المقيد جاعلا

التفويض (مكهلا) لما قبله على نحو ما يأتى فى قوله

جميع الاحوال والاوقات والاسواق والعام الوارد على سبب يقتضى
 اى يتناول ويشمل غير السبب اى على جهة الاستقلال لانه من
 مبتدا وخبر وشرط وجواب كما ياتى فى قوله عليه الصلاة والسلام
 عند قوله وان عمم الابراء والخلع سابق الخ الماء طهور لا يتجسس
 شئ وكما فى قوله عليه السلام وقد مر بشاة ميتة ايما اهاب دبغ
 فقد طهر اى من جلد تلك الشاة وغيرها وقيل من جلدها فقط بخلاف
 العام هنا فانه غير مستقل لانه اذا قال توكيلا مفوضا فهو اما حال
 مما قبله او مصدر فليس بمستقل قاله القرافي فتامله منصفاً ثم
 بعد كتبى هذا وقفت على قول ابن رشد فى كراء الارضين من
 المقدمات اختلف فى اللفظ العام المستقل بنسبة الوارد على سبب
 خاص هل يقصر عليه او يحتمل على عموم الاصح منهما ان يحتمل
 على عموم لان الحجته انما هى فى قول صاحب الشرع لا فى
 السبب الخ فقوله المستقل بنسبة الخ هو ما ذكرناه والله اعم وعليه
 فما للبرزلى من انه يجزى على مسالة الخلع هو ما رد به ابن عبد
 السلام على بعض اشياخه وانظر ما ياتى عند قوله وكل وكيل
 فامنع صاحبه الخ وبالجملته فالمعتمد فى الوكالة هو ما اقتصر
 عليه الناظم واما الخلع فالمعتمد فيه التعميم واما عكس هذه
 المسالة وهو ان يفوض ويعمم اولاً ثم يسمى ما يدخل تحت العموم
 ويسكت عن الباقي كقوله وكله وكالة مفوضة عامة على بيع
 الدار التى بمحل كذا فهل يقصر كذلك وهو للبرزلى عن بعض
 الروايات او يعمم وهو الما ايضا عن الطرر ويؤيده انه اذا باع
 جميع املاكه وسمى البعض فان البيع يقع على الجميع ما سمي
 وما لم يسم ويفهم منه ان الاول هو المعتمد عنده لانه عزاء لبعض
 الروايات ويؤيده ما ياتى عنه عند قوله ويقتضى الخصم بعد نفى
 حقوقه الخ من ان الاخت اذا ابرأت اخاها من جميع الشركة

وان عمم الابراء والخلع سابق الخ
 ابن عبد السلام قال بعض اشياخى
 ولا يدخل فى ذلك خلاف
 الاصوليين فى العموم اذا جرى
 على سبب هل يقصر على ذلك
 السبب او يعمم فى ذلك وفى
 غيره وفيه نظريعى بل يجزى
 فيه اذ لا فرق ورد بان العموم
 هنا لا يستقل فكان قيذا فيما
 قبله بخلاف العام المستقل
 (وليس له) اى للوكيل
 (الاقرار الا بجعله) اى جعل
 الاقرار له من الموكل

(او ان كان) الوكيل (ذا التفويض) اى وكيلاً مفوضاً (لكن) اذا (١١٢) وكله على الخصام ولم يجعل له
الافرار وانبى الاخر من مخصصته

لزم الموكل ان يجعل له الافرار وهو قوله (ليجعلا) بلام الامر خ ولا الافرار ان لم يفوض او يجعل له ولخصمه اضطرارة اليه واذا جعل له الافرار لزم موكله جميع ما اقر به عليه سواء قال قبضت او قبض موكلى كان القبض المقر به قبل التوكيل او بعده لكن فى البعدى يلزم فيهما وفى القبلى ان قال قبضت من الغريم قبل التوكيل لم يلزم الموكل بالاختلاف وان قال قبض موكلى فقولان قيل يلزمه وقيل لا كما اختلف ايضا فيما اذا اقر بشئ ليس من الخصومة وهذا معنى قوله (فما بعد توكيل) اى فما اقر به بعد التوكيل (فيلزمه وما) اقر ان موكله فعله (قبيل) اى قبل التوكيل (وما نأتى خصاما) كمن وكل على خصومة فاقر ان موكله وهب داره لزيد فقد قيل يلزمه وانكره ابن عتاب وغيره وعليه اقتصر ابن عاصم اذ قال (وحيث الافرار اتى بمعزل) (عن الخصام فهو غير معمل) والى القولين فى المسألة اشار بقوله (نعم) اى يلزم (ولا) اى لا يلزم قال الفشتالى فى وثائقه ويلزم الموكل

كان

ما قال عنه وكيله من اقرار وانكار هذا قوله في الوثائق المجموعة وظاهرة سواء كان ذلك فيما قبل
توكيله او بعده وقال غيره اذا قال الوكيل عن الذي وكله انه قبض المال لزم الموكل ذلك وسقط عن
خصمه لانه بمنزلة اقراره وذلك (١١٣) فيما اذا كان بعد توكيله واما اذا كان قبل ذلك قبل توكيله
لم يقبل قوله ولا جازت عليه

شهادته اه زاد ابن عات في
طرفة وانفسخت وكالته لانه
انما توكل في باطل اه وقد
علمت القولين من كلام ابن فتوح
والش لم يقف على ذلك فنقل
ما لابن سلمون في قول الوكيل
قبضت قبل التوكيل وقال انه
لم يحك فيه خلافا تنبيه
محل جعل الاقرار للوكيل ما لم
يوكل الوصي احدا على المحاصمة
عن يثمه وإلا فلا يجعل له
الاقرار كما لا يقره وعنه ولا
يرى المبراة العامة ويكون
شاهدا (وهل ينتهي) التوكيل
(بالسكت) عن المحصومة سواء
كانت معينة ام لا (ستة اشهر)
قال ابن سهل رايت بعض
شيوخنا يستكثر امساك الوكيل
عن المحصومة ستة اشهر ونحوها
ويرى تجديد التوكيل وقال
المتطبي في الوكيل على الانكاح
ان سقط من رسمه دائمة

كان ذلك النسخ للاشارة للقبض ونحوه اى سواء قال الوكيل بعد
توكيله قبض موكله قبل التوكيل او بعده ويفهم من تصدير ظم
به انه المعتمد وقوله واما اذا كان قال ذلك قبل توكيله النسخ كذا
في بعض نسخه وفي بعضها وهو الصواب واما اذا قال كان ذلك
قبل توكيله النسخ ولاشارة للقبض ونحوه على كل حال وقوله
ويكون شاهدا النسخ يعنى فيما اقر به على محجوره لا فيما اقر به له
اذ لا تجوز شهادته به واوعدا كما مر (وهل ينتهي بالسكت
ستة اشهر) تصديره به يدل على انه الرجح وهو كذلك قال
المكناسى في المجالس الذى عليه العمل تجديد الوكالة بعد ستة
اشهر اذا كانت فترة في خلال العمل اما اذا كان خصامه متصلا
فلا ينسخه طول الزمان وهو مفهوم قول ظم بالسكت وقوله في
خلال العمل لا مفهوم له بل كذلك اذا كانت الفترة ابتداء او
اخرى ومقابل ذلك لسحنون وبه افق ابن مرزوق كما في
وكالات المعيار والحاصل انه اذا سقط من الوثيقة الدوام والاستمرار
ولم يتصل الخصام ولم تكن المحصومة معينة فلا بد من التجديد
وان وجد واحد مما مر ففي الدوام والاستمرار لا تجديد كما علمته
مما في المتبعية واما ان اتصل فكذلك على ما علمته من النظم
ومن كلام المكناسى ونحوه في المتبعية قائلا وان كانت الوكالة
مطلقة واراد ان يخاصم عنه شخصا آخر بقرب انقضاء الاولى
بالايام او اتصل بعض ذلك ببعض وتطاول سنين لم يحتج الى
تجديد وان كان بين انقضاء الاولى والشروع في الثانية ستة

مستمرة وطال ستة اشهر سقطت إلا بتوكيل ثان القول الثانى لسحنون انها لا تبطل بالسكوت المدة
المذكورة غير انه اذا قام بعدها نظر فان كان الموكل حاضرا سئل حتى يعلم ما عنده في ذلك وان كان
غائبا فالوكيل على وكالته واليه اشار بقوله (او ان غاب يستمر) التوكيل (وإلا فيسالا) اى فينبغى

اشهر فلا بد من التجديد واما ان كانت الخصومة معينة فكذلك
ايضا على ما يفهم من قول البرزلى اذا وكله على قضية معينة فلا
تنقضى إلا بتسامهاه ونحوه قول الميضى وان كانت الوكالة مقيدة
بخصومة فلان ارشئ بعينه فلا بد من تجديد التوكيل لغير ذلك اه
فعلم منه انه لا يحتاج للتجديد في ذلك المعين وانما يحتاج
التجديد في غيره وهو قول النخعة ومن على خصومة معينة الخ وعلى
ما يفهم من ظاهر النظم كغيره من ان القول الثانى جار كانت الخصومة
معينة ام لا وهو دليل التعليل بالاستصحاب فلا بد من التجديد ولما
كان الخلاف جاريا حتى في المعينة قرره تـ على العموم فقال اولا
كانت الخصومة معينة ام لا وقال ثانيا وقول ابن عاصم ومن على
خصومة معينة لا مفهوم له الخ وصوابه ليس خارجا عن محل
الخلاف كما يدل له كلامه المتقدم واذا تقرر الخلاف في المعينة
وغيرها كان ابتداء او بعد ان انشب الخصومة علمت اطلاق
المسكناسى المتقدم وعلمت ايضا اطلاق نظم العمل الآتى لان العمل
كما علمت على مقابل ما للسحنون وخلافه جار في المعينة وغيرها
انشب الخصومة ام لا وقول له او محله حيث سكنت ابتداء
فاما اذا انشب الخصام الخ هذا خلاف النقل فقد ذكر ابن سهل عن
سحنون انه سئل عن وكل على محصنة فلم يقيم الوكيل بذلك
إلا بعد سنين اما انشب الخصومة قبل ذلك او لم يتعرض لشيء ثم
قام بطلب بتلك الوكالة فقال يبعث الفاضى الى الموكل يسأله الخ
و بالجملة فخلاى سحنون جار في المعينة وغيرها انشب الخصومة
ام لا كما هو ظاهر النظم وغيره بدليل تعليلهم لذلك بالاستصحاب
وبه تعلم ان تقييد تـ محل الخلاف بما اذا سكنت ابتداء غير
سديد وقوله فليس له ان يخصم في غيرها الخ اى طال ام لا
كما مر في النقل ثم ما قاله صاحب المجالس هو قول ناظم العمل

ان يسأل الموكل احتياطا وإلا
فلا اصل للاستصحاب وبقاء
ما كان على ما كان حتى يثبت
العزل وقد علمت ان محمل
الخلاف ما لم يصرح بالدوام
والاستمرار وانه جار في المعينة
وغيرها وقول ابن عاصم
(ومن على خصومة معينة)
(توكيله فالطول لن يوهنه)
لا مفهوم له او محله حيث
سكنت ابتداء فاما اذا انشب
الخصام فلا تبطل بالطول إلا
ان تكون على خصومة معينة
وفرغ منها فليس له ان يخصم
في غيرها كما اذا وكله على
خصومة عند قاض معين فليس
له ان يخصم عند غيره وهذا
كله اذا لم يكن

مفوضا وإلا خاصم من شاء عند من شاء متى شاء (لتمنع) أيها القاضي (خصيما) خاصم (في ثلاث) من المجالس (وشبهها) فسر بالموتين كما في المجالس وبالإشراف على المحكم كما عند أبي الحسن (تنازع) نعمت لخصيما وفي ثلاث يتعلق به أي ائمن خصيما تنازع مع خصمه في ثلاثة مجالس (من توكيل) حيث أبي خصمه ذلك لأنه من حقه وكذا إذا أراد عزل الوكيل (وليكملا) أي الخصومة بنفسه إلا أن يكون لعذر فلا يمنع من التوكيل (وفي سفر والشبه) كعرض (عذر) فلم التوكيل حينئذ (وهل بلا يمين) وهو ما لابن الفخار على ما في الوثائق المجموعة وقيل ابن عرفة وقد اعترضه ابن عات في الطرر (١١٥) بأنه تقول عليه ما لم يقله أو به وهو ما لابن العطار ونص عليه في شفعة المدونة

وبعد ستة من الشهر --- نور قد جددوا وكالتة لام --- ور
وتقييد شارحه لم بغير الخصومة المعينة غير سديد لما علمت أن
الخلافا فيها وفي غيرها وأن العمل على مقابل ما لسمعون فالطول
حينئذ يوجبها خلافا ما اقتصر عليه صاحب التحفة فتأمل والله
أعلم وقول تد وإلا خاصم من شاء عند من شاء الخ هذا إذا لم يكن
عرف وإلا فيتقيد بذلك لأن الوكالة تختص وتتقيد بالعرف
(ويلاحظ ذوو حق لتوكيل واحد) قولهم وإن لم يقر غيره الخ هذا
بالنسبة للقائم في حق نفسه ولك أن تجعل المبالغة مقلوبة أي
لا يلزم الحاكم ذلك هذا إذا لم يقر الغير بل وإن قام وإنما ذلك من
حق المطلوب لا من حق الحاكم ولذا قال وينظر فإن كان المحكم
عهم الخ واحتراز بقوله عهم عما إذا لم يعهم كان يدعى أحدهم
بالبيع والآخر بالارث ونحو ذلك وقولهم وقال أيضا في ورثة
طلب أحدهم الخ عبارة ابن عرفة قال بعضهم كما يأتي وكذلك
تألفهم للتوكيل قال ابن

رشد في ذوى حق في ماء لا يلزم الحاكم جمعهم بل لبعضهم الخصومة في حقه وإن لم يقر غيره وينظر فإن
كان المحكم عهم فلمقوم عليه طلب اجتماعهم لخصومتهم أو توكيل واحد وقال أيضا في ورثة طلب أحدهم
دين أبيهم من المطلوب ذلك أه كذا وجد بطرة بخط الناظم وأنه أشار بالقول لأول لكلام ابن المناصف
وبالتأني لكلام ابن رشد أه والظاهر أنه لا منافاة بينهما ولا مقابلة وأنه متى كان الحق واحدا وذووه مشتركين
فيه بآرت أو غيره فالحكم بثبوتهم يعم الجميع كالحكم بسقوطه وإلا فليس هو بحق واحد ولذا لم يتعرض
ابن عرفة لهذا التفصيل ولا قابل بين كلام ابن رشد وكلام ابن المناصف بل جعل كلام الثاني دليلا
لموضوع الأول ونصه ويجب جواب دعوى أحد الشركاء في حق بآرت أو غيره على غريم طلبه أحدهم

هو في اجوبة ابن رشد وعبارة ابن سلون حسبا آخر الوكالات منه
قاموا فيقتضي انهم قاموا كلهم او متعدد منهم ولا يخفى ان البعض
صادق بالواحد والمتعدد كلا او بعضا فيكون حينئذ هذا موافقا لما
قبله حيث كان من لم يقيم حاضرا بالبلد كما ياتي فالتعدد جواب
ابن رشد في الصورتين ونصه من نسخة اندلسية في غاية الجودة
وسئل رحمه الله عن قوم لهم جنات وآخر لهم ارحى وسقى الجنات
بماء الارحى فقام بعض اصحاب الجنات على بعض اصحاب
الارحى الذين فوقه يخاصمه في السقى فهل يلزم الحاكم في مثل
هذا ان يجمعهم للخصام فاجاب لا يلزم الحاكم ان يجمع اصحاب
الجنات وان علم ان دعواهم مثل دعوى القائم عنده ويلزمه ان
يحكم للقائم عنده بما يوجب الحق له فيما طالبه فان كان المحكم
له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم كان من حق المقوم
عليه ان يوقفهم على ما يدعونه فان ادعوا مثل دعواه قيل لهم اجتمعوا
على رجل يخاصم عنكم او على واحد منكم توكلونه على الخصام
عنكم او تجتمعون جميعا فتدلون بهجتكم معا وليس لكم ان تتعاوروا
بالخصام اذا غاب هذا حضر هذا اه منه باللفظ في الجواب وبعض
اختصار في السؤال ثم سئل ايضا عن ورثة قام بعضهم يطلب دينا
لايهم على رجل فقال المطلوب اجتمعوا لخصامي فاجاب من حق
المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه فيدلون بهجتهم
معا او يجتمعون جميعا على وكيل واحد يوكلونه ولا يتعاورونه
البحر فيقول ابن رشد في الجواب الاول لا يلزم الحاكم الى قوله فيما
طلبه هذا انما هو بالنسبة للحاكم في انه لا حق له في الجمع
وقوله فان كان المحكم له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم
البحر صريح في ان المدار على كون المحكم مهمى عم بكونه لا يختص
القائم به دون غيره إلا ومن حق المطلوب توقيف من قام ومن لم

يقم حيث كان حاضرا بالبلد واحترز بقوله مما لا يختص به دونهم
 مما اذا كان القائم يختص به دونهم لكونه يدلى بالارث وغيره
 يدلى بالشراء او الهبة ونحو ذلك فان المطلوب ليس له حينئذ
 ان يوقف من لم يقم بل يخصم كلا على حديثه وانما قال في الجواب
 الثاني من حق المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه
 ولم يفصل بين كون المحكم لا يختص به القائم او يختص به الخ
 لكون السائل فرض السؤال في الورثة والمحكم في حقهم لا يختص
 به القائم دون من لم يقم فلذا قال من حق المطلوب طلب الاجتماع
 من غير تفصيل واذا تنقرو هذا صح ما قلناه الناظم فيما كتبه
 بطريقه وينظر فان كان المحكم عنهم الخ وصح ما نقله بطريقه ايضا
 عن ابن المناصف من انه اذا كان الجماعة حق واحد الخ لانه
 لا يكون واحدا الا اذا كانوا مشتركين فيه بجهة واحدة كما مر
 فكلما ابن المناصف وابن رشد متحذنان معنى وليس في كلام
 الناظم بطلان نسخه ما يدل على انه قابل بينهما وانه اشار بالاول
 لابن المناصف وبالثاني لابن رشد كما قلناه تفهيمه الشئ
 ايضا حيث قال لا يبعد ان تكون او في كلامه بمعنى قيل كما
 وقعت في مواضع من الرسالة الخ واذا لم يكن فيما كتبه الناظم
 بالطريقة ما يدل للمقابلة بين الكلامين وانهما في الخارج متحذنان
 معنى وجب ان تكون او في قوله او حكم الخ بمعنى الواو الحالية
 وجملة الشرط بعدة صفة له كما ورد ذلك في كلام العرب اى
 والحال ان حكما عم وعليه فقول ابن عرفة طلبه مبنى للمعامل وفاعله
 ضمير احد الشركاء وقوله وان لم يطلبه باقيهم الخ كذا في بعض
 النسخ وفي بعضها ولم يطلبه بسقوط ان بعد الواو وقوله ان لم
 يقوموا لطلبه معه الخ كذا في بعض النسخ ايضا بان الشرطية
 وبعضها باى التفسيرية وعلى الاول يجب ان يحمل على التفسير

وان لم يطلبه باقيهم ان لم
 يقوموا لطلبه معه

لما بعد الوار او المبالغه وظاهره حيث لم يقوموا كانوا حضورا بالبلد او غيبا عنها فعلى كل حال يكلف المطالب بجواب القائم وحده واستدل اذالك بمساله الولاء وموضوعها ان غير القائم فائب عن البلد وبمسالة ابن رشد في الاجنسات وهو قد جعل المدار على كون المحكم لا يختص بالقائم فيوقف غيره حينئذ حيث كان حاضرا بالبلد فلا دليل له في كلام المدونة ولا في كلام ابن رشد على ان الحاضر الذي لم يقم وهو بالبلد لا يوقفه المطلوب كما قاله سيدي عمر الفاسي وهو ظاهر ولولا قوله بعد ولو حضر مع شركائه الى لا يمكن ان يحمل ما هنا على ما اذا كان غير القائم غائبا عن البلد ليطابق ما استدل به من النقل وقوله ولو حضر مع شركائه او بعضهم الخ صريح في ان الغير القائم الحاضر بالبلد لا يوقفه المطلوب واستدل له بجواب ابن رشد الثاني وقد علمت انه لا دليل له لان ابن رشد انما اجاب عن ذلك فيما اذا قام البعض من الورثة الصادق بالواحد والمتعدد ومعلوم ان المحكم في الورثة لا يختص بالقائم منهم دون الآخر فلذا اطلق ابن رشد في الجواب كما مر وقوله اطلاقه وهم اليه قد علمت مما مر ان ابن المناصف لم يطلق بل كلامه ككلام ابن رشد فان كان مراده باطلاقه انه لم يقيد الموضوع بكون غير القائم حاضرا بالبلد فهذا يرد حتى على ابن رشد لانه لم يقيد في جوابيه معا بذلك وان كان مراده انه لم يقيد بقيامهم كلهم كما هو ظاهر بل صريحه فان هذا لا دليل له عليه فيما احتج به لا من المدونة ولا من غيرها وقد اعترض سيدي عمر في شرحه لهذا المحل تفصيل ابن عرفة المذكور ونقل كلام السماع كما اعترض عليه ايضا اعترضه على ابن المناصف قائلا تفصيل ابن عرفة المذكور فيه نظر لاقضائه ان المطلوب لا يوقفهم للدعوى ان كانوا حضورا في البلد ولم يحضروا كلهم او بعضهم معه

ولو حضر مع شركائه او بعضهم لمخاضهم فلمدعى عليه ترك مخاضهم مفترقين حتى يقدموا لخصومتهم واحدا فقط وقول ابن المناصف اذا كان الجماعة حق واحد على رجل فاما وكلوا كلهم واحدا على خصومته او خاصمته مجتمعين ولا يتعاورون عليه واحدا بعد واحد اطلاقه وهم من جهين اما الاول فلفظها في الولاء لمن ورث حقا في دار الخصومة فيه ولا يتضى له الا بحقه والجواب ابن رشد في قوله في سوال عياض لمن قام من اصحاب جنات لهم حق في ماء الخصومة في حقه ويمكنه الحاكم من ذلك وان لم يكن بقية اصحابه معه واما الثاني فاجوابه عن ورثته قام بعضهم بقوله من حق المطلوب اجتماع الورثة او توكيل واحد منهم لسماع ابن القاسم في الاقضية في ورثته ادعوا منزلا ببيد رجل يوكلون من يخاصمهم ولا يتعاورون عليه هذا يوما وهذا يوما اه

ومراد به باطلاق ابن المناصف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره فان كلام ابن المناصف صادق بما اذا قام بعض اهل الاشتراك وحده ولا بد من اخراجه ومراده بالفانى ما اذا حضر معه غيره وهو قوله ولو حضر مع شركائه الخ فلما خالف ابن المناصف وجعل المسألة على وجهين استدلل لكل واحد منهما وقول ابن عرفة ترك مختصماتهم مفتقرين يصدق بتوكيلهم وباجتماعهم فيدلى كل واحد منهم بحجته للذين في كلام (١١٩) ابن المناصف فلا يرد اعتراض المشدالي عليه بقوله في هذا الثاني نظر لقوله في سماع

ابن القاسم او يحضرون جميعا فيدلون بحجته اه فلو قال الناظم عوضا من هذا البيت اذا قام شخص من ذوى الحق يقتضى نصيبا له فيه وحيدا فاعملا وان قام فيه غير فرد فالزمن بجمع او التوكيل للفرد فاقبلا لحرر المسألة على ما ينبغي والله اعلم (وهل) ياجا (مدع) ياجا لجمع حقوق هذه المسألة من باب الدعوى وانما ذكرها هنا لكونها عكس التي قبلها لانها حق واحد لجماعة متعددين وهذه حقوق متعددة لشخص واحد على شخص متحد فاذا قال المطلوب لا اجيبك حتى تجمع مثالاتك وتحصر دعواك فسان كانت

في الخصام وليس كذلك ولا دليل له في كلام المدونة لانه فرضها في الشريك الغائب وقد نقل لفظها سيدى عمرو ياتى نحوه عن المعين والمشيطة كما لا دليل له في كلام ابن رشد ايضا لانه قد صرح فيه بان موجب التوقيف هو عدم اختصاص الحكم بالقائم وجعل التوقيف من حق المطلوب اه ولا في كلام السماع ايضا لان كلام السماع هو عين جواب ابن رشد الثانى كما يعلم بالوقوف عليه وقد علمت ان اعتراضه صواب فاعرف الرجال بالحق وقد اغتر بكلام ابن عرفة في تكميله وكذا الزرقانى في باب الوكالة وفصل تفصيله المذكور وقد علمت ان النقل بخلافه والكمال لله وقول ته ومراده باطلاق ابن المناصف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره الخ صوابه على تسليم عدم الاعتراض عليه عدم تقييد الموضوع بما اذا قام معه غيره وقوله ولا بد من اخراجه قد علمت ما فيه وقوله فلا يرد اعتراض المشدالي عليه الخ قد علمت مما مر ان اعتراض المشدالي صواب وما اشار اليه من الاصلاح مبنى على صحة ما لابن عرفة وقد علمت ما فيه فالاصلاح حينئذ لا يحتاج اليه والله اعلم (وهل مدع) ياجا لجمع حقوقه قوله الدعوى متعلقة بالمراث الخ كثيرا ما يكون الخصم عالما

الدعوى متعلقة بالمراث لم يلزمه ذلك لان الميراث لا يحاط به وان لم تتعلق بالميراث لزمه وهذا هو القول الرابع في كلام المص وبه العمل والقول الاول (نعم) ياجا لجمعها (ان بدا تعنيته) اى الطالب ولدده (او نسا) عن مكان المطلوب وكان على مسافة يرفع فيها المطلوب لحل المدعى على ما مر والقول الثانى قوله (ولا) اى لا ياجا وطاهرة حتى في غير الميراث وقد عارضه المتيطى فقال في التبصرة اذا ادعى رجل قبل رجل حقوقا وكشفه عن بعضها رساله الجواب عنها فقال له المطلوب اجمع دعاويك حتى

اجيبك لم يكن له ذلك ولم ان يطلب من حقه ما شاء ويترك ما شاء قال المشيطي هذا خلاف ما قاله ابن ابي زمنين في التفرقة بين المواريث وغيرها لان المواريث لا يحاط بها فيلزم المدعى عليه الجواب على ما ادعى عليه منها بخلاف غير الميراث لا يلزم المدعى عليه الجواب حتى يجمع المدعى دواويه كلها (وقيل بجمع عند احلامه فقط) لاعدد دعواه (١٢٠) قال في المنتخب ومن وجبت

له على رجل يمين لبعض ما جرى بينهما فقال المدعى عليه ان كنت تريد احلافي فاجمع مطالبك لا حلف لك على ذلك في جميع ذلك يميننا واحدة فذلك من حقه بخلاف من وجبت عليه يمين بسبب ميراث فليس له ذلك اه وهذه تقدمت الحص في قوله كجمع الدعاوى في يمين وكانه ادخلها بـاعتبار ان الجمع اما في اول الدعوى او في آخرها وإلا فهي خارجة عن الموضوع ثم ذكر الرابع بقوله (وتميزارت من سواء قد انجلا) اى فلا يلزم جمع الدعاوى ولا اليمين في الارث ويلزمان في غرة (وان غاب بعض من ذوى الحق) الواهد وقام بعض وسمعت دعواه كما مر وحلف له المطلوب (يكتفى باحلاف بعض) فلا

بالدعاوى التى يدلى فيها من جهة الميراث فيطلب الخصم ان يحصرها على ما فى علمه فيمتنع الآخر فكنت استحسن تكليفه حصرها على ما فى علمه فاذا ادعى بدعوى اخرى حلف انه لم يعلم بها وقت حصره لغيرها ويكلف المطالب حينئذ بجوابها تقليلا للشغب واللدد ولا يعرف هذا الا من ابتلى به وبهذا كنت احكم ثم بعد كسبى هذا وقفت على ما يوافقه ونقله شارح ناظم العمل عند قوله فى باب القضاء جمع الدعاوى فى يمين النخ والحمد لله على الموافقة (وان غاب بعض من ذوى الحق) هذه المسألة تعرض لها الزرقانى اول باب الوكالة عند قوله وواحد فى خصومة وجعلها عامة فيمن يملك امر نفسه ومن لا قائل هذا هو الذى جرى به العمل قال ولو اقام غير من احلفه بنية عمل بها فى حظه فقط انظر تمامه وبه تعلم انه لا مفهوم للمالك امر نفسه وهذا خاص بل مال اذ هو الذى تجب فيه اليمين وهذا خلاف ما نقله الشى عن المعيار عند قوله وياجما ذور حق لتوكيل واحد النخ من ان بعض الورثة اذا ادعى حقا لمورثه وطلب يمين المدعى عليه فله ذلك وليس المطالب ان يقول لا احلف حتى ياتى بشركاؤه فاحلف له يميننا واحدة بل عليه ان يحلف لكل من جاء منهم اذا طلب ذلك وان جاءوا كلهم فيمين واحدة اه وهو مذهب الرسالة كما رايت به وفى المعين اذا شهد شهود لرجل ان

يمين لمن حضر بعد (ان يحكم تحصلا) لاحلاف قال فى المشيطية واذا وجبت اليمين هذا لورثة يملكون امور انفسهم على رجل وتناقضى اليمين ادهم فيمينته تجزئ على الجميع اذا كانت بامر الحاكم وذلك حكم مضى واذا كانت بغير امر الحاكم فكل من قام منهم يحلفه يميننا ثنائية ومثله لابى بكر بن عبد الرحمن وغير واحد من الموثقين وبه الحكم ولا بن ابي زيد فى الرسالة ان غاب

هذا وارث ابيه مع قوم آخرين وشهدوا مع ذلك ان هذه الدار
لا ييه لم يقض القاضى لهذا إلا بمقدار حظه ويترك القاضى باقيةا
في يد المدعى عليه حتى ياتى من يستحقه وهذا معنى ما في المدونة
وروى عن مالك انها تنزع من يد المطلوب وتوقف اه ونحوه في
المتيطية ومثله في تبصرة ابن فرحون قبيل فصل الاقضية والشهادات
(وكل وكيل فامنع صاحبه) قول ته وفي سماع عيسى من وكلت
رجلا على خصومة النخ هذا جعله ابن رشد وفاقا قاتلا ان الوكيل
لا يتعدى ما سمي له وانما اجاز في هذا السماع صاحبه لقول
موكلته فوضت اليه في الخصومة وجعلت امره جائزا فيما يصنع
فلم يخالف قول اصبح ليس لوكيل الخصومة صلح اى لانه لم
يذكر له فيها تفويض ولا قول عيسى من وكل على قبض ديونه
وفوض اليه النظر فيها لا يجوز صاحبه لا مكان صرف تفويض
النظر في قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله وتأخير ما
يقتضى تأخيره قال وذهب بعض الناس الى ان قوله هنا بجواز الصلح
خلاف لقول عيسى يعنى ولقول اصبح وليس ذلك عندي بصحيح
اه قلت ما قاله ابن رشد رحمه الله في وجه التوفيق ونفى
الخلاف لا يظهر لمن تأمل اذ كما يمكن ان يصرف التفويض في
قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله النخ كذلك يمكن ان
يصرف التفويض في مسألة السماع للخصام عند اى قاض شاء
او تاخير الخصومة لبعض الاوقات او تقديمها ونحو ذلك لما مر من
ان الوكالة المقيدة اذا اعقبها تفويض وتعميم فهو راجع لحوال المقيد
فقط والتفويض هنا اعقب الخصومة فهو راجع لذلك وقد هلت
ان العمل عليه واقتصر في المتيطية والفشتالية وغيرهما كالمستأنسى
في مجالسه على ذلك قال في اختصار المتيطية وكل من وكل على
التقاضى للدين او على الخصومة او على امر بعينه وفوض اليه

ان يحلف وان كانت اليمين
بامر الحاكم (وكل وكيل) لم
يؤذن له في الصلح (فامنع
صاحبه سوى وكيل بتفويض
يصادف منهلا) اى صوابا
سدادا واصل المنهل المورد
ومنازل المفاوز فان لم يكن
سدادا لم يجوز لان كل من نائب
عن غيره معزول عن غير المصاحبة
ابن عرفة في نوازل اصبح
الوكالة عن الخصام فقط لا تشمل
صاحبا ولا اقرارا ولا يصح من
الوكيل احدهما إلا بنص موكله
عليه وفي سماع عيسى من
وكلت رجلا على خصومة وانها

فوصت اليه وامره جائز فيما يصنع جاز صاحبه وليس بخلاف لا يصح لقولها فوصت اليه وامره جائز (بتوكيل ذى التفويض) اى فى جواز توكيل الوكيل المفوض لغيره على ما وكل فيه (قولان) ابن رشد ولا ظهور ان له ان يوكل وان لم يجعل له الموكل ذلك فمن اراد (١٢٢) الخروج من الخلاف نص على

جعله له فى رسم التوكيل (و)
الوكيل (الذى يخص فلا) اى
فلا يجوز توكيله ولا يصح
(إلا بنص) عليه من الموكل (قد)
انجلا) وانصحه (ولكن وكيل)
على شيء (لا يليق به) ان
يباشره بنفسه كتوكيل ذى قدر
على بيع دابة او ثوب بسوق
(فجائز او على شيء كثير) لا
يقدر على ان يلبه وحده (توكل)
اى فجائز ان يوكل غيره فى
المسائلين مستقلا فى الاولى
ومعينا فى الثانية لاقتضاء حال
التوكيل لذلك مخ ومنع ذمى
فى بيع او شراء او تقاض او
عدو على عدوه وتوكيله إلا ان
لا يليق به او يكثر فلا ينعزل
الثانى بعزل الاول (بتوكيل)
اى فى توكيل (ذى التقديم
من عند حاكم) وهو مقدم
القاضى (بلا اذنه قولان بالمنع
فاعملا) لانه المشهور قال فى
المدونة وان لم يكن يتم وصى

فيه فلا يجوز صاحبه وان كان نظرا حتى يفوض اليه اى ينص
له عليه وقاله جميع اصحابنا اه وعلى هذا عول ظم رحمه الله
فى منعه من الصلح مطلقا كما هو ظاهره سوى وكيل التفويض
(بتوكيل ذى التفويض قولان) قال فى ضيحه المعروف من
المذهب ان له ان يوكل وعليه اقتصر فى التحفة حيث قال
وذا له تقديم من يراه بمثلها او بعض ما اقتضاه

وقال ابن ناجى فى شهادة المدونة العمل عندنا ان المفوض اليه
لا يوكل إلا بالتخصيص عليه وكذا العمل عندنا انه لا يحل عنه
العصمة ولا يبيع عنه الربع للعرف وإلا فالاصل دخوله اه وافهم
قوله للعرف ان هذه الامور انما خرجت عندهم لاجل العرف
وان المدار فى ذلك عليه فان جرى عرف بلد بمثل ذلك عملوا
عليه وإلا فلا وجينئذ فقول مخ وتخصص وتقييد بالعرف شامل
للمفوض والمخصوص خلافا لبعض شراحه (والذى يخص فلا إلا
بنص) قال فى مختصر المتبعية واذا جعل الموكل للوكيل توكيل غيره
قلت بعد ذلك اقسامه فى ذلك مقامه وانزله منزله واذن له
ان يوكل عنه من شاء بمثلها او بما شاء من فصوله وتكمل العقد
فان قللت واذن له ان يوكل عنه من شاء ولم تزد بمثلها او
بما شاء منه لم يكن للوكيل الثانى ان يخاضع عن الوكيل الاول حتى
يجعل له من الاقرار والانكار ما جعله الاول (بتوكيل ذى التقديم)
قال الشئ واما مقدم القاضى فاختلف فى جواز توكيله بلا اذن
القاضى والعمل على المنع إلا باذنه وفى نوازل الرهن من المعيار

المدونة وان لم يكن يتم وصى
فاقام القاضى له خليفة كان كالوصى فى جميع اموره فقال ابو الحسن فى
الامهات كان كالوصى فى النكاح وغيرها ويقوم من هنا ان مقدم القاضى له ان يوكل كالوصى والمشهور
انه لا يوكل (وكل وكيل) على شئ (ممكن عزله) اى يجوز لموكله ان يعزله (سوى وكيل خصام

ان نزاع تحصلا بان قضاء الخصم ثلاثا (ولا عذر) من مرض او نحوه (او الوكيل (ذى الاجر) اى العوض من جعل او اجارة لها له من الحق فى ذلك مخ وهل لا تلزم او ان وقعت باجرة او جعل فيكهما والا لم تلزم تردد (والعرس) اى الزوجة (ان بدا لها الحق فى التوكيل) كما اذا قال لها ان تزوجت عليك فامرك او امر الداخلة عليك بيدك توكيلا مخ ان فوضه لها توكيلا فله العزل الا لتعلق حق (فى) التوكيل (الذى) لغته فى الذى (تحصلا له امر زوج الغير) بان يوكل اجنيا غير الزوجة على طلاقها كالتى قبلها الا ان الوكيل هنا غير الزوجة (قولان) ذكرهما فى التوضيح عن اللخصى وعبد الحق و اشار لهما مخ بقوله وهل له عزل وكيله قولان غير ان العزل هو المشهور كما جزم به اولا اذا قال ان فوضه لها توكيلا فله العزل وحكى عليه ابن عرفة لاتفاق فمقابلته من الشذوذ بحيث لا ينبغي ان يذكر (والذى) توكل (على دفع دين) عين (او طعام) فى ذمة الموكل (توكلا) اى وكله ربه على ان يدفعه (لرب له) اى لرجل (١٢٣) آخر له عليه مثله (فى بلدة) اى غير بلدة الموكل ولا مفهوم

له ومثل هذا مدين له خراج ان الذى به العمل وانعقدت عليه الوثائق جواز توكيله ونحوه واكرية وكل صاحب الحق فى المتبعية عن بعض الموثقين انظر ما مر عند قوله ويبيعك ولا نكاح بالسبب اجلا وتقدم هناك ان الراجح انه بمنزلة الوصى فهما قولان مشهوران كما فى شرح نظم العمل المطلق (ان نزاع تحصلا ولا عذر) قال فى مختصر المتبعية فان ظهر من الوكيل شئ من التفريط او ميل مع خصمه او غش يبطل بذلك حق موكله او مرض فلموكل عزله اذا ثبت ذلك اه (ولا يابى خصم) تقدم عند قوله

اى على بيع الرهن من غير ان يكون الرهن تحت يده (وقيل لا) كتب عليه الناظم رحمه الله تعالى ما نصه نفى النفى ايجاب اى وقيل لا يمنع عزله اه وجملته ما ذكره الناظم من الوكلاء الذين لا يعزلون سبعة حكى الخلاف فى اثنين وضابط ذلك كل وكالة تعلق بها حق للوكيل او لاجنبي فلا يجوز العزل عنها كما قاله اليزناسنى فى رب دين وكله الغريم على قبض خراج له انه لا عزل له حتى يستوفى دينه (ولا يابى) اى لا يمتنع (خصم من اجابة خصمه) اذا ادعى عليه (ويطلب تاخيرا) عن جوابه (الى ان يوكل) من يجيب عنه ويخاصم بل يجيب باقرار او انكار ثم يوكل ان شاء ويجبره المحاكم على الجواب قال ابن سهل وهو الصحيح عندى لان اللدد فيه ظاهر وقال ابن سلون القول بعدم توكيله حتى يقر او ينكره هو الصحيح اه وفى المتبعية والوثائق المجموعة انه المعمول به (وقيل له التوكيل فى الحين) قبل ان يجيب وهو لابن العطار قال له ان يوكل قبل المجاوبة اذا كان الوكيل بالمضرة يجيب عنه قال ابن الهندي وهو اصح لانه قد اجيز للحاضر ان يوكل ابن عرفة وحكمها لذاتها الجواز ثم قال وعلى المعروف ففى

جوازها مطلقا او بعد ان يتعقد بينهما ما يكون من دعوى (١٢٤) اقرار او انكار نقلا ابن سهل قائلا

وذكر ابن العطار ان له ان يوكل
قبل المجاورة اذا كان الوكيل
حاضرا اه ثم اشار الناطم رحمه
الله الى اخذ النسخ فذكر انه
يتقضى بذلك في ثلاثة مواضع
فقال (واحكمن الخصم برسم
لانتساخ) مما جاء به خصمه
(ليسالا) عنه يعنى الشهود الذين
شهدوا عليه فيدويزكروهم حقيقة
لعلمهم يرجعون قال في البصرة
قال ابن المازان سال المشهود
عليه ان يتنسخ شهادة الشهود
فذلك له لانه قادر على ان
يسألهم ويذكرهم فان ذكروا ما
ذكروهم فعليهم ان يرجعوا انظر
الفصل السادس من الركن الاول
او ليسال العلماء عن مصمن تلك
الشهادة وهل في الرسم ما يخل
به (ولكن) ياخذ النسخة
(بلا نقل) والدليل هو ان يضع
الشاهدان علامتهما آخر الوثيقة
ويكتبون تحتهما ونقل سواء كانا
هما الكاتبان للنسخة او لا والمراد
هنا ما يشمل هذا وتسمية الشهود
والسجيل بعدها على القاضي
(كذا من شهادة عليه به) اى
في رسم احكم له بالنسخ حيث

به

طلبه (واحتاج ان يتأمل) اى في الرسم (وقيل على الاطلاق) اى الحكم باخذ

النسخة مطلقا احتاج لتأمل ام لا ابن عرفة وفي تمكين المطلوب من نسخة ما شهد به عليه مطلقا
او ان كان فيما يشكك ويحتاج المطلوب فيه الى تدبير وتأمل نهلا المازرى عن القاضي والشيخ المازرى
وعليه العمل (اما وكالة) اى اما انتساخ وكالة (وشبهه) كايضاء او حصانة (من الذ فيه حق)
لطالب النسخ لكونه اشترى او استاجر او تزوج معن عقد له بشئ من ذلك (فاكهلا) اى اعطاه
النسخة كاملة بالنقل وتسمية الشهود والتسجيل على القاضي لتتم له الحجة في تمسكه تنبييه على
الحاكم ايضا ان يعطى النسخة (١٢٥) من حكمه حيث طلبت منه ولا امتناع له من ذلك
وبهذا افتيت ووافقتى على

به سيدى عبد القادر الفاسى والقاضى ابن سودة كما بيناه فى
شرحنا للتحفة وقوله إلا ان ياتى القائم باظهر من هذا مع ما زاده
ابن غالب صريح فى انه اذا كان اشهد بالرسم او اقرانه عنده
فانه لا يخرج من السجن حتى ياتى به وذلك يقع فى هذا الزمان
كثيرا وقول ته فى التنبيه على الحاكم ايضا ان يعطى النسخة
من حكمه الخ نص فى اوائل نوازل القضاء من الزبائى ان منع
الحكمين وقضاة الكور الحكم عليه من سجل الحكم وما بقى عليه
بدعة محرمة لانه حيف وجور نقله سيدى قاسم بن ضجوا ولعل
ته لم يقف عليه قلت وقد آل الامر الى فساد من تغذر الانصاف
وقلة العلم واتساع الشهوات حتى انه لا يكاد يثبت حكم مكن
الحكموم عليه من نسخته وقد شاهدنا من ذلك العجب العجيب
حتى ان من جملة ما وقع ان الحكموم عليه ليس له إلا مجرد
الدعوى ومع ذلك اخذ النسخة من الحكم عليه بالحق فافق
بطلان الحكم وهكذا فلم يبق إلا قلب الحقائق نسال الله السلامة
وقوله فى التوطئة كتصرف الزوج فى مال الزوجة الخ هذا من

تسور فيه على الغائب او اخذ له او فى عيب احدث عليه فى دارة او ارضه فهل يمكن القاضي
هذا القائم من مخاصمة ذلك المتعدى او لا فى ذلك خمسة اقوال واليهما اشار بقوله (وهل تسمع
الدعوى بدون نيابة) او لا فى ذلك خمسة اقوال واجملها فى خ اذ قال وفى تمكين الدعوى لغائب
بلا وكالة تردد الاول (نعم) اى تسمع فيمكن من ذلك القريب والاجنبى وهو قول ابن القاسم وقال
سحنون يوكل من ينوب عن الغائب وقاله ابن الماجشون واصبغ والثانى (لا) اى لا يمكن من ذلك
احد إلا بتوكيل من الغائب وقاله مطرف فى الواضحة وابن الماجشون ايضا والثالث (نعم من ذى

قربة اقربا) اى يمكن الاب والابن ومن له قرابة قربة فيخاصم ثم لا يخرج الملك من يد حائزة ولا يزال العيب الذى احدث لاحتمال ان يقر الغائب بذلك او رضاه به وهذا مما لم يقر المطلوب بالتعدى إلا نزع الشيء من يده وجعل بيد امين الرابع (نعم) يمكن القريب والاجنبى (ان يخف فوت) كالعبد والداية والنوب لان هذه تحول وتنفوت وتغيب بخلاف الاصول والديون فلا يمكن فيهما إلا الاب والابن حكاة ابن حبيب ومطرف الخامس (نعم فى اقامة البينة) اى فيمكن من اقامة البينة مخافة موت الشهود او غيبتهم ولا يمكن من الخصومة وحيث قيل بالشك في فهل ذلك فى القريب الغيبة وبعدها او فى البعيدة خاصة واما القريبة (١٢٦) فلا بد من الوكالة قولان

اشار لهما بقوله (والبعد شرط وقيل لا) هذا وفى الخطاب واختلف اذا مكن القائم عن الغائب فقيل ذلك فى القريب الغيبة وبعدها وهو الظاهر من رواية اشهب وقيل ذلك فى القريب الغيبة دون البعيدة والى هذا ذهب سحنون وابن حبيب وهو عكس كلام الناظم فتكون ثلاثة اقوال تسم ان محل الاقوال المذكورة فى النظم ما لم يتعلق للقائم حق بالشيء المدعى فيه من ضمان كالمستعير والمرتهن والشيء مما يغاب عليه او استيفاء حق فى ذمة الغائب

الوكالة بالعادة وله فروع تقدمت اول الباب ومنها ذبح لاصحية المشار له بقول نخ او بعادة كقريب ومنها ما اشار له الناظم هنا وقد اشار فى النسخة لمسالة الزوجة حيث قال والزوج للزوجة كالموكل النخ ومنها مسالة لايمان المشار اليها بقول نخ وبر ان غاب بقضاء وكيل تنقضى الى ان قال وهل ثم وكيل ضيعة النخ (من ذى قرابة اقربا) فى آخر شهادات البرزلى ما نصه العمل انه لا يمكن ولو كان قريب القرابة وقال ناظم عمل فاس وفى عقار غائب يحتسب قيسامه اخ وابن واب وقال فى التحفة

وغائب ينوب فى القيام عنه اب وابن فى الخصام والظاهر ان المراد بالاب والابن الجنس فيشمل الجد وان علا والولد وان سفل وبادنى تأمل تعلم ان اقوالا ثلاثة من الاقوال الخمسة متفقة على تمكين الاب والابن وما ذكره عن ح من انه يمكن فى القريبة دون البعيدة لا وجه له (ومن يستغنى حقا بعون)

كمرتهن وزوجة واولاد تجب لهم النفقة عليه وإلا فله المخاصمة والدعوى واقامة البينة قوله بخلاف المدعى قال صاحب الاشراق اذا سرقت الوديعة فليس للودع مخاصمة السارق إلا بشوكل من ربها واذا ثبت حق الغائب ووجبت عليه يعين الاستظهار فهل تنتظر ويدفع الحق للوكيل او يؤخر حتى يحلف الموكل قولان ذكرهما الخطاب وقد مر قوله كمن غاب ولا قول اربعة (ومن يستغنى حقا بعون) احتاج اليه لعدم اجابة المطلوب (فاجرة) اى العون (عليه) اى على الطالب المبتغى (ومطلوب مقرر ولا انجلا مطال) اى من المطلوب والمجمل حال (او الداد به) اى بالحق (صوبه) اى صوبن هذا القيد وهو ان الاجرة على الطالب اذا لم يكن من المطلوب لدد ولا مطل (وإلا) بان وجد منه

احدهما (فيعطى الاجر) للعون (مطلوب اعتلا) تتميم واسهل منه قول ابن عاصم واجرة العون على طالب حق ومن سواه ان الدتستحق قال ابن العطار محمد ابن احمد يستاجر الطالب عوناً ياتي به بالمطلوب إلا ان يتبين ان المطلوب الد بالطالب ودعاه للقاضي فابى وامتنع او منعه حقاً يقر به ويمطله فيه فيغرم المطلوب اجرة العون لا الطالب وصوبه المشيطي قائلاً لانه اذا علم ان الاجرة عليه بعثه ذلك على الطاعة اولا (١٢٧) وعدم العصيان وقال ابن الفخار وقول ابن العطار خطأ اذ لا نعلم ذنباً يوجب استباحة

مال مسلم إلا الكفر وحده وردة ابن عرفة بان الظلم الذي لا يوجب استباحة مال الظالم هو الظلم الذي لا يودي الى اتلاف مال المظلوم وإلا فلا يبعد اغرامه كمنع آلة التذكية ممن اضط لها حتى زمت المذكى وشبهه

فصل

(وان عزم لا براء) في اثناء رسم (والخلع سابق) في اوله (فقصر) لذلك لا براء على ما يرجع للخلع فقط (وتعميم) لذلك لا براء في جميع الحقوق كما هو مقتضى اللفظ (جميعاً) حال من فاعل (تاهلاً) والجملة خبراً تاهل كل منهما لان يعمل به قال البرزلى اذ عممت المباراة

قوله وردة ابن عرفة الخ لا يقال قد يرد ما قاله ابن عرفة بان المماطل مرید للاتلاف ولم يحصل اتلاف بالفعل بخلاف مانع الآلة حتى مات المذكى فقد حصل الاتلاف عن تسببه فوجب غرمه ولو لم يحصل منه إلا مجرد الارادة لم يغرم فلم يتحد المقيس والمقيس عليه لانا نقول مراده انه تسبب بعصيانه في اتلاف الاجرة على الطالب اذ لو لم تكن على المطلوب لكانت على الطالب وجعل بعضهم هذا من العقوبة بالمال والاولى ما قاله ابن عرفة

فصل وان عزم لا براء

قول تـ عن البرزلى واذا تعقب الجمل استثناء الخ قد يمثّل له بقول القائل اكرم الناس ولا تهنهم وانكح فئاتهم إلا زيدا او إلا بنى فلان ومثاله في الصفة اكرم الناس واكرم فتاة بنى كذا العلماء منهم اذا جعلت العلماء صفة للناس او عطف بيان عليه وقد يبحث فيما قاله البرزلى من الجريان المذكور من ان الخلاف بين الاصوليين انما هو في العام المستقل والعام الوارد على الخلع ونحوه غير مستقل كما مر وقولهم كقوله اسباب الزوجية وغيرها الخ هذا نص في العموم ليس من محل الخلاف وانما محله اذا قال وابرازه براءة تامة الخ

بعد عقد الخلع فهل ترجع لجميع الدعاوى كلها مما يتعلق بالخلع وغيرها وهى فتوى ابن رشد او ترجع الى احكام الخلع خاصة وهو ما لابن الحاج واختاره ابن مرزوق قائلاً انه الحق الذى لا عوج فيه ولا امتا لانه المحقق وغيره محتمل قال البرزلى وهو عندى يجرى على الخلاف في مسالة العام اذا جرى على سبب خاص هل يقصر على سببه او يعم واذا تعقب الجمل استثناء او صفة او قيد هل يرجع للجميع اولا وعند الاصوليين في ذلك خلاف اه ومحل الخلاف ما لم تقم قرينة على العموم كقوله اسباب الزوجية وغيرها

او وبراها براءة تامة او تبارى براءة تامة الخ او سلمت له في جميع مطالبها ونحو ذلك قال سيدى العربى الفاسى حسبما في اول الاقضية من الزباقي اذا شهدوا ان المرأة اختلعت من زوجها وسلمت له في جميع مطالبها ثم قامت بعد ذلك تطالبه بحق فقال لها انك سلمت لى في جميع المطالب فقالت انما سلمت لك فيما كان من مطالب الزوجية فقط واما غيرها فانا على حقى فيه فان الشهود يستفسرون عما شهدوا به وما الذى فهموه من حال المرأة عند الشهادة هل ما ادعته الآن او ما ادعاه الزوج عليها اه وعليه فالخلافى انما هو اذا استفسروا ولم يجيبوا بغير ما كتبه وقالوا ما سمعناه منها كتبناه ولم نفهم من حالها ولا من حاله شيئا آخر او ماتوا او غابوا قبل الاستفسار وإلا فيعمل على ما فهموه وما فسروا به الشهادة ولعل هذا هو مراد ناظم عمل فاس حيث قال

وفصلوا المجهل فى الابداء للخلع اسقاطا على السواء وهذا على ما لابن رشد واما على ما لابن الحماز فانهم يستفسرون ايضا لكن اذا لم يبينوا غير ما سمعوه او ماتوا او غابوا فان المرأة تسال فان قالت ما اردت إلا الصداق خلعت واخذت كذا لابن مرزوق في جوابه له وهذا نص في ان الشهادة الاصلية يدخلها للاستفسار خلافا لمن قال يدخل الاستمرائية وقوله عليه السلام لا يتجسس شئ فلفظ شئ عام جرى على سبب خاص وهو خرق الحيض ولحوم الكلاب والنتن وقوله فان كانت قرينة فاجدر الخ هذا من كلام ابن السبكي وقوله وفي تقديم ظم القصر اشارة الى ترجيحه الخ كأنه يشير الى ان القول بالقصر وعدم التعميم هو الموافق لما مرفى قوله وان وقع التفويض الخ ولكن ذكر فى المعيار ان العمل على ما قاله ابن رشد من التعميم وذكر ناظم العمل المطلق فى باب الخلع ان كلا من القولين وقع الحكم به ولكن ما تقدم

وقال فى جمع الجوامع والعام
الوارد على سبب خاص معتبر
عمومه عند الاكثر قال المحلى
نظرا لظاهر اللفظ مثاله حديث
الترمذى وغيره عن ابى سعيد
الخدري قيل يا رسول الله
انتوضا من بئر بضاعة وهو يبر
تلقى فيه خرق الحيض ولحوم
الكلاب والنتن فقال ان الماء
طهور لا يتجسس شئ اى مما
ذكر وغيره وقيل ممسا ذكر وهو
ساكت عن غيره من فان كانت
قرينة فاجدر ش اى فاولى
باعتبار العموم مثاله قوله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما وسبب نزولها على ما
قيل رجل سرق رداء صفوان
فذكر السرقة قرينة على انه
لم يرد بالسارق ذلك الرجل
فقط انظر بقيته ان شئت
وفي تقديم ظم القصر اشارة
الى ترجيحه ومرايضا في قوله
(وان وقع التفويض اثر مقيد
بييع خصام شبه اخصص مكملا)

(ويقتضى الخصم بعد نفى حقوقيه)
 في رسم انعقدت فيه المباراة
 بينهم وبين خصمه وأنه لم
 يبق لواحد منهما على الآخر
 دعوى ولا حجة ولا يمين بوجه
 من الوجوه كلها قديمها وحديثها
 ثم قام احدهما على صاحبه
 بحق ثابت ببينة تاريخها قبل
 المباراة ولم يذكر ذلك الحق في
 رسم المباراة ولا تعرض له فإنه
 يقتضى له بحقه الثابت بالبينة
 وهو معنى قوله (ببينة) متعلق
 بيقضى (والرسم) أى رسم المباراة
 (من نفيا) أى ابطالها (خلا)
 خبر والجملة حال وما قاله ظم
 في هذا البيت تبع فيه نقل ابن
 عات في طوره عن ابن عتاب كما
 في الخطاب قال البرزلى وعليه
 فيحتاج الى اسقاط البينة الغائبة
 والحاضرة والسرى والاعلان وان
 قام ببينة فهي زور وافك
 لاعمل عليها اه قال الخطاب
 وما قاله خلاف المشهور يعنى
 والمشهور هو ما قاله في المختصر
 وان ابرا فلانا مما لم قبله او
 من كل حق او ابراءه برئ

في قوله وان وقع التفويض الخ يقوى ما صدر به ظم وما للاصوليين
 ان سلمنا انه يدخل هنا يقوى ما لابن رشد تنبيهه قد يقال هذه
 المسألة هي قول رخ وان ابرا فلانا من كل حق او ابراءه برئ
 مطلقا الخ لانهم مثلوا له بمسألة ظم المتقدمة في قوله ومن في
 حساب يدعى غطا الخ والبراء حينئذ جبار على سبب خاص
 الذى هو المحاسبة وقد فرع البرزلى حسبا في نوازل لاقضية
 والشهادات منه خلاف ابن رشد وابن الحاج على مثل ذلك لبراء
 العام في تركته الورثة قال وهذا ما لم يعين السياق قصرة او عموم
 فان قصرة او عموم حكم عليه بذلك والّا جاء القولان واما ان لم
 يجر ذلك على سبب فلا اشكال في العموم كمسألة الاقرار التى في
 رخ والله اعلم ومن هذا ما اشار له الناظم هنا بقوله (ويقتضى الخصم
 بعد نفى حقوقيه) فان كان على سبب خاص كبراء في ارث او قراض
 وقع بعدهما تعميم جرى على ما مر والّا فهو على عموم ونص الطرر
 الذى اشار اليه هو قوله في ترجمة براءة الوصى عن اليتيمة انظر
 لو انعقد بين شخصين انه لم يبق لواحد منهما دعوى ولا حجة
 ولا يمين ولا علقته بوجه من الوجوه كلها قديمها وحديثها ثم قام
 احدهما على صاحبه بحق قبل تاريخ الاشهاد وثبت ببينة انه
 ياخذ صاحبه به ولا يصرة لاشهاد لان ظاهر الاشهاد المذكور انهما
 لم يقصدا فيه لاسقاط البينة قاله ابن عات قال البرزلى فعلى
 هذا يقتضى الى اسقاط البينة الحاضرة والغائبة الخ قلت تأمل هذا
 مع انه قال لم يبق لاحدهما دعوى ولا حجة والحجة هي البينة
 فاذا كانت تقبل دعواه مع كونه اسقطها وحجته مع كونه ابطالها
 فكذلك تقبل اذا ابطال ببينة السرى والاعلان واذا قبلت البينة مع
 الاعتراف بعدم البقاء فكذلك مع الاعتراف بالاسقاط وقد
 تقدم في المسألة قبل هذه ان محل الخلاف اذا لم تقم قرينة على

مطلقا ومن التدفى والسرقة فلا تقبل دعواه وان بصرك للآ ببينة انه بعده اه

النعميم واى قرينة اصرح من قوله لم يبق بينهما دعوى ولا حجة
 الخ وحيث ذمها في الطور لعل موضوعه انه قام ببينة نسيها او لم
 يكن يعلمها بدليل قوله لان ظاهر الاشهاد انهما لم يقصدا فيه
 لاسقاط البينة يعنى التى لم يعلمها وهو معنى قول البرزلى والغائبة
 اى التى لم يعلمها وفى خ فان نفاها واستخلفه فلا بينة إلا لعذر
 كنسيان الخ واذا كانت تقبل البينة فى دعوى النسيان فما حوى
 فى دعوى عدم العلم واذا كانت تقبل ايضا مع الحكم بالاستخلاف
 واستخلافه بالفعل فكذلك مع الابراء من غير حكم ولا حلف او
 اخرى فعلى هذا يحمل ما فى الطور لان كلامه صريح فيه وتبعه
 الناطم وعليه فما فى ح من انه خلاف المشهور ونقله بعد
 ذلك عن ابن رشد انه اذا كان تاريخ الابراء بعد تاريخ الحق
 الذى يقوم به الآخر فلا خلاف فى اعمال الابراء وان جهل
 تقدمه او تاخره لعدم تاريخهما او تاريخ احدهما دون الآخر
 فالمشهور كذلك ايضا الخ كله خارج عن موضوعنا اذ ليس فى كلام
 ابن رشد ما يدل على ان الطالب يدعى النسيان او عدم العلم
 بل فيه لاطلاق فيمكن حمله على عدم ادعائه ذلك وإلا فهو
 معارض لما مر عن خ وهو مذهب المدونة وان كان قد تقدم انه
 خلاف الراجح ولعل ظم لم يقف على كون ما فى خ من قبولها
 لعذر كنسيان خلاف الراجح فاعمدت وما ذكره اعنى ح عن
 ابن عبد الحكم من انه لا يخلفه ولو ادعى النسيان او الغلط واعتمدت
 ظم فيما مر يعارضه ما مر عن خ ايضا وتقدم ان تخليفه حيث
 لا بينة اقوى وما هنا مع البينة فلا معارضة فلهذا افق ابن
 قتات بما تراه وتبعه ابن عات وظم وسلمه البرزلى ايضا ثم رايت
 فى نوازل سيدى عيسى السجستاني فى رجل تبارى مع اخوته
 فى كل دعوى ثم اطلع على دين كان لوالده على بعضهم وهو لم يعلم

به يوم المباراة هل يدخل في المباراة وان لم يعلم به ام لا قال ان
العمل على افعال الابرء لعمومه ولكن هذا لا يرد على ظم اذ لعل
العمل الذي للسجتي لم يكن في زمانه فتأمل ذلك كله وقول ت
عن ابن سحنون برئ في اجماعنا من كل قليل او كثير الخ يعني
اذا كان ما وقعت فيه البراءة بيد المبرأ بالفتح قال البرزلي اثر ما
مر عنه في البيت الذي قبله ما نصه ومثله وقعت مسالة اختلف
فيها شيوخنا وهو ان رجلا ابرأته اخته من جميع تركته ايها ما كان
من ذلك في ذمة او امانة ابراء تاما عاما وقد كان في الشركة ارض
او دار او عين عند غيرهما فاراد الاخ الاختصاص به للفظ البراءة
وتعميمها فافق شيخنا احمد الغبريني رحمه الله بانه ليس له منه
إلا قدر ميراثه وانه غير داخل تحت الابرء وافق شيخنا الامام اولا
ان الاخ يختص به فلما عرف بفتوى المفتي المذكور رجع اليه وهو
الاحسن لانه ليس في ذمته ولا في امانته اه قلتم ويستثنى من
ذلك ايضا الابرء من المعين فانه لا يدخل بالعموم بل بالتخصيص
عليه فاذا قال ابرأته من جميع الدعاوى فلا تدخل الدابة والدار
والثوب ونحوها حتى ينص عليها فيقول من دارى او دابتي ونحو
ذلك كما في ح وذكره ابن ناجي في الربع فقال وقعت مسالة
بالقير وان وهى ان رجلا ابرا فلانا من جميع الدعاوى كلها فافق
بعض شيوخنا بان الربع لا يدخل حتى ينص عليه وبه العمل اه
واليه اشار ناظم العمل المطلق بقوله

والربع من ذاك العموم خصا إلا اذا نص عليه نصـــــــــــــــــا
تنبيهان الاول قال في النوادر عن ابن سحنون اذا قال لاحق لى
عليك فيما اعلم ثم اقام بينة ان له عليه حقا مسمى فانها تقبل
بينته وليس هذه براءة في اجماعنا ولو قال قد علمت انى لاحق
لى عليك او استيقنت فلا دعوى له عليه في ذلك ولا تقبل منه

وقد قرره بما في النوادر عن ابن
سحنون ومن اقرانه لاحق
له قبل فلان فهو جائز عليه
وفلان برئ في اجماعنا من
كل قليل او كثير دين او دية
او عارية او كفالة او غصب
او قرض او قراض او اجارة او غير
ذلك ثم قال ولو قال غلطت في
الحساب فليس له ان يحتلفه
والا ما نفعت بسراة ولا
انقطعت معاملة انظر الخطاب

البينة في اجماعنا اه الثاني لابرء من المعين اسقاط لمطالبتهم به
فهو في الحقيقة هبة فيما كان يعرف اصله المبرء بالكسر كما ان
الاقرار بالمعين ايضا هبة وحينئذ فان حيزت من المبرء بالكسر
والمقر بالكسر قبل المانع فذلك وإلا بطلت قال في باب الكفالة
من المدونة وما اقرب به الصحيح انه لغيره فللذى اقر له اخذ
ذلك ما لم يمرض المقر او يموت وإلا فلا شيء له ولو قامت له
بذلك بينة إلا العتق والكفالة اذا قامت بهما بينة بعد موته
فانهما في راس المال ولا يبطلان اه وفي هبات المعيار ما نصه قال
ابن دحون لابن زرب فلو ان رجلا اقر بدار لابن له صغير قال
يحمل هذا الاقرار محمل الهبة ان كانت الدار معروفة للاب فلا
بد من خروجه منها ان كانت دار سكناه وان لم يعرف ملكها له
جاز اقراره وان لم يحزها وفيها ايضا عن ابن لبابة في الرجل يقول
هذه القرية لامراتي وانما اعتمدها ان كانت القرية معروفة
للزوج فمحمل ذلك على الهبة ان حيزت صححت وإلا فلا وان
كانت لا تعرف للزوج فالاقرار نافذ اه ونحوه للمكناسي في مجالسه
وق في باب الاقرار عن ابن رشد قال الوشيري ويعرف
اصل الملك للمقر بان يكون بحوزة ستة اشهر او عشرة اه وبهذا تعلم
ان قولهم اقرار الصحيح صحيح لا تالحقه فيه تهمة ولا توليجه محله في
غير المعينات او فيها وحيزت حيث كان يعرف اصلها المقر ويقيد
ايضا قولهم اقرار الصحيح صحيح النخ بما اذا كان مثل المقر له يملك
مثل ذلك بارث او تكسب ونحوهما وإلا فهو محمول على الهبة يبطل
بعدم الحيابة واخراجه من يده للمقر له قال ابو الفضل البرزلي في مسائل
اليومع ما نصه اقرار الام بدين لابنة في صحتها نافذ إلا ان تكون
الابنة غير معروفة بكسب ولا فائدة من ميراث او غيره فاقرارها
ح بما لا يشبه ان يكون لها محض توليجه اه وقد قال في المعيار

ثم نكلم على العهدة في البيع اذا طرا استحقاق او ظهر عيب او وجبت فيه يمين وكان المتولى للبيع غير مالكة وحاصله انه اذا كان وكيلاً مفوضاً او مخصوصاً ولم يعلم بذلك المشتري فالعهدة عليه وإلا فعلى المالك فقال (وعهدة بيع) اى الرجوع بالشئ عند الاستحقاق وثبوت العيب القديم فان لم يثبت العيب وادعاء المشتري ونفقاء البائع او نفى كونه قديماً وقال انه حدث عند المشتري فالقول للبائع فيهما كما قال في المختصر والقول للبائع في العيب او قدمه يعنى مع يمينه فيكون له الشئ (مع يمين على الذى تولاه) اى تولى البيع وباشره (بالتفويض) مطلقاً (او لا) يكون بالتفويض تولى البيع (ووكلاً) عليه بالخصوص (ولكن لم يخبر) المشتري انه يبيع لغيره ولا علم بذلك المشتري من قبل غيره (وإلا) بان اخبره او علم من غيره انه وكيل مخصوص (فلا) عهدة عليه ولا تباعة وانما كلامه مع المالك ثم شبه في ذلك فقال (كما تولاه نخاس) بائع الدواب (وسمسار) اعم منه فانه لا عهدة عليهما لعلم المشتري بانهما انما يبيعان ملك الغير وانما يسالان كما قال (اكمل) اى المسألة (بان يسالاً عن له الملك) (١٣٣) اى ملك ما باعه ثم (ان بدا) اى ظهر المالك وعرف (فياحبذا) ذلك لاستراحة

النساء لا يعرفون بالتكسب فهن محولات على عدمه وقد قالوا ايضا
اذا ادعت المرأة من متاع البيت الذى شأنه ان يكون للنساء ما لا
يشبه ان تملكه لصعف حالها وصدقها وعدم معرفتها بالتكسب لا
يكون لها منه إلا قدر صدقها وبهذا كنت افق واللّه اعلم (وذو غيبة
تنأ) ظاهرة علم المشتري بالوكالة ام لا وهو ظاهر (تأملا كلاماً للخمى)
البائعات ووجود المشتري من
يطلب بحقه (واجلها) اى
السمسار والنخاس (ان تجهلا)
اى ادعى جهل المالك وقبلاً
لا نعرفه فان حلفاً برئاً (وان
نكلاً فالسجن) عليهما (ان

ريبة بدت) بان اتهمتا على كتمه ابن عرفة وفيها وما باعه الطوافون والنخاسون ومن يعلم انه يبيع
للناس لا عهدة فيه عليهم لا في عيب ولا استحقاق والتباعة على ربه ان وجده وإلا اتبع قللت
كذا ذكره الأكثر ولم يقيدوها بشئ وقال المازرى لكن يومرون باعلام المشتري السلعة من وكلهم ببيعها
ليحاكموه فيها المتطى ان قال السمسار لا اعرف البائع حلف فان نكل واستريب سجن قدر ما
يرى السلطان (وذو غيبة تنأ) مبتدا اى والغائب غيبة بعيدة (ومحبوبة الملا) اى والمرأة من
الاشراف الذين من شأنهم حجب نسائهم (على من تولى بيع ملكيهما هما) اى العهدة واليمين فهما مبتدا
والمجرور قبله خبره والجملة خبر ذو (وان باع موسى) على ايتام (تلزمه) اى العهدة واليمين وهذا اذا
باع في غير مئونتهم بل ليخبر لهم ومثله الوصى والقاضى وإلا ففي التوضيح ما نصه واما القاضى والوصى
ففى المدونة لا عهدة عليهما فيما وليا بيعه والعهدة في مال اليتيم فان هلك مال اليتيم ثم استحققت السلعة
فلا شئ على اليتيم وحمله للخمى على ما بيع للانفاق عليهم للضرورة قال واما ان اتجر الوصى
لليتيم اتبع ذممه كالوكيل اه والى هذا اشار بقوله (تأملا كلاماً للخمى هذا) اى في هذا الفرع

وقوله والوصى اذا باع لمن يلى عليه الى قوله وانما يرجع في عين ذلك الثمن تأمل هذا مع ما تقدم عن المدونة من ان العهدة في مال اليتيم فان هلك فلا شيء على الايتام الخ فان كلامها صريح في ان العهدة في مال اليتيم سواء كان الثمن قائما بعينه ام لا وهو ظاهر لانه ان لم يكن قائما فقد صون به ماله فيرجع في المال المصون فان قلت هذا بين وما في المدونة اذا لم يبين قلت لانه وان بين فقد صون به ماله اللهم الا ان يقال العادة انه اذا بين انما يرجع فيما وجد من الثمن لان المشتري دخل على ذلك بحسب العادة وعليه فيقال هو وان صون به ماله فان المشتري امنه عليه حيث علم بانه مال يتيم واشتراه ثم ظاهر ظم كغيره مما مر انه لا عهدة في مال اليتيم الذي بيع للانفاق كان المبيع رقيقا او غيره وهذا كله بالنسبة للرجوع بعهدة العيب والاستحقاق واما بالنسبة لكون بيع الحاكم بيع براءة كالوارث فهذا هو قول خ ومنع منه بيع حاكم الخ ولم يتعرض له الناظم وعبرة اللخمي التي اشار ظم الى تأملها هي قوله في كتاب التدليس على نعل بعضهم ما حاصله واما الوكيل على شيء بعينه فعليه اتباعه ان لم يبين انه وكيل فان بين فلا شيء عليه وكذا الوصى يبيع لمن يليه للنفقة او لبعض مئونه وبين ذلك فلا تباعة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق لم يرجع على من يلى عليه بشئ واجيز البيع على هذه الصفة وانه متى وجد عيبا او استحق بعد ايقاف الثمن لا شيء له للضرورة وبيع القاضى كبيع الوصى ويفترق الجواب فيمن صرف اليه الثمن فان كان للانفاق او لدفع صدق عنه رجع على من اخذ الثمن ان كان قائما في الاستحقاق والعيب وان انفق لم يرجع عليهم بشئ وان اشترى رقبة فاعتقها ففي رد العتق وعدمه قولان للمدونة وغيرها والا دل احسن وان كان البيع

وعول عليه لا اطلاق المدونة وقال في المفيد وان اتجر الوصى ليطمه اتبعت ذمته كالوكيل المفوض اليه وعامل القراض وهو في هذا بخلاف ما يبيعه للانفاق على اليتيم لان ذلك ضرورة وهذا لا ضرورة فيه اه وقال ايضا والوصى اذا باع لمن يلى عليه لنفقه او لبعض مئونه وبين ذلك فلا تباعة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق على من يلى عليه لم يكن عليه شيء

وبيع القاضى كبيع الوصى لا تباعة عليه اه ونحوه فى التيطية وزاد انه يرجع على الوصى ايضا اذا استحق المبيع وثبت انه كان يعلم انه (١٣٥) ليس لليتيم او انه حبس لانه غار فيلزمه الثمن فى ماله

فان اشترى بالثمن رقبة واتفقها

ففى رد العتق ولزومه ويغرم

الوصى قولان لها ولكتاب محمد

(وابن يونس) اى وثامل كلاما

لابن يونس فى معارضته مسألة

علم المشتري بعد العقد بانه

وكيل وعلمه بانه غاصب فيخير

فى الاولى ولا يخير فى الثانية

اذا اجاز المالك و اشار بذلك

الى ما فى صحيح من قوله فرع

فان علم المتاع بعد البيع ان

المبيع لغير المتولى فيخيره مالك

فى الرد والله اعلم اذا علم وذلك

اذا ثبت انه لغيره وعارضه

ابن يونس بان المذهب فى

الغاصب اذا باع ما غصبه

ثم قام المغصوب منه ورضى

بالبيع لا خيار المشتري اذ لم

يدخل على ان العهدة على

المغصوب منه واجاب بان ذمة

المغصوب منه خير من ذمة

الغاصب ورد بان هذا الحكم

ليس مقصورا على الغاصب

بل ولا مقال للمشتري من ذى

شبهة فى اجازة المستحق

لانفاد دين رجوع المشتري على الغرماء كان الثمن قائما او استهلكوه

او ضاع منهم وان تجر الوصى لبيته اتبعت ذمته كالوكيل المفوض

اليه وعامل القراض لان هذا لا ضرورة فيه اه ببعض اختصار وقد

تبين ان ظاهرها وجوب العهدة على الايتام مطلقا وتفصيل اللخمي

قد رايته وعلل جواز البيع على هذه الصفة بالضرورة وانظر شرح

المتن عند قول خ فى الوكالة وبالعهد ما لم يعلم الخ فان ظاهر

كلامهم ان العهدة فى مال الايتام مطلقا لا فى عين الثمن ولا فيما

بيع للانفاق بل فيما بايدى الايتام لانهم صونوا به مالههم كما

قدمناه وكما ياتى قريبا آخر الصفقة وانظر فصل بيع الوصى من ابن

سلمون وانظر شرحنا للتحفة و آخر فصل مسائل من احكام البيع

وانظر شرحنا للشامل فى باب الوكالة والله اعلم وانظر التيطية فى

باب العيوب فانه اقتصر على ما للخمي قوله وبيع القاضى كبيع

الوصى الخ انظر الشرح عند قول خ ومنع منه بيع حاكم

وارث الخ وقوله قولان الخ اى واما ان كان البيع لانفاد ديون

على الهالك فالعهد فى مال الغرماء بقى الثمن بايدىهم او

استهلكوه او ضاع منهم قاله اللخمي (وابن يونس) قول ته

فى معارضته مسألة علم المشتري بعد العقد الخ تامل لا يعارض

هذا ما تقدم له من ان العهدة على الوكيل حيث لم يعلم المشتري

بوكالته لانه هناك لم يطلع على الوكالة إلا بعد الاستحقاق وهنا

قبل ذلك لانه اذا اطلع على ان الملك لغير المتولى وسكت سقطت

عهدته عن المتولى لانه بسكوته رضى بالعهد على المالك وقوله

فصار كالعيب الذى يجهله المتبائعان لا يقسام به اى لانه

كالمدخول عليه وعليه فحقه ان يقول الذى يعلمه المتبائعان

واجيب بانه خلف ذلك علته اخرى وهى ان الاستحقاق قائم فى جميع البياعات او اكثرها فصار

كالعيب الذى يجهله المتبائعان لا يقام به بخلاف الوكالة فان احتمالها ضعيف اذا الغالب ان المتولى

للمبيع هو المالك اه (ومسالة التوكيل) هنا لو اقر الوكيل بالعيب في البيع وانه قديم لم يلزم الموكل ولو اقر الوكيل على الشراء حين ردت الدراهم لعيبها لزم الموكل بدلاها (١٣٦) كما قال خ وان ردت

دراهمك لزيف فان عرفها

مامورك لزمته وهو قوله (مع

زائف جلا) اي ظهر وكلاهما في

المدونة فقال ابن يونس يحتمل

انه اختلاف قول ابن عرفة

قد يفرق بانقطاع ما وكل عليه

في مسالة العهدة فصار كاجنبى

وعدمه في مسالة الوكالات

فان قلت انه منقطع في

مسالة الوكالة لانه انما وكل

على دفع الدراهم قلت

لفظها في المدونة ارايت ان

وكلت رجلا ليسلم لى في طعام

الى اجل ودفعت اليه الدراهم

وذكر المسالة وطاسه كلام

المازرى كالصقلي انه اختلاف

قول وذكر في كتاب الوكالات

عن بعض المتأخرين انه انما

صدقه في مسالة الوكالة لان

الطعام المسلم فيه لم يقبض

فبقى بعض افعسال الوكيل

فصدق ولو قبض الطعام انقطعت

وكالته ولا يصدق وهو مثل

ما فرقته به قبل ان اراه والله

اعلم وجلبنا ما ذكرنا لصورة

(ومسالة التوكيل) ما اشار اليه تـ عن ابن عرفة هنا ذكره ابن عرفة في

باب العيوب في ترجمة البراءة ونقله الشـ بتمامه ولم يذكر ابن عرفة

في باب الوكالة سوى كلام المدونة الذى في قـ وقوله ولو قبض

الطعام انقطعت وكالته الخ انما يظهر عدم انقطاعها اذا كان هناك

عرف او شرط بان يتولى قبض المسلم فيه وإلا فهي قد انقطعت

ايضا لان الدراهم مبيعة كالسلعة اذ كل من الثمنين مبيع بالآخر

وبهذا يتم الامر لان الوكيل على البيع او الشراء وكيل على قبض

الثمن والمثمن بالعادة خ وطولب بثمن ومثمن الخ تنبيهات

الاول سئل القاضى ابو يحيى بن عـاصم عن اتباع سلعة فوجد

فيها عيبا فطلب الاقالة من البائع فابى ان يقبله ثم اراد ان يقوم

عليه بالعيب فاحاب ذلك له ويحلف ما كان ذلك منه رضا

بالعيب ويرده اه الثانى اذا شهد المشتري انه لا يرجع على

البائع بعبـ يجده فان كان في عقد البيع فهو بيع البراءة ولا

ينفع في غير الرقيق وان كان بعده فان كان على ان حط عنه شيئا من

الثمن فهو ممنوع لانه عوض من مجهول اذ لا يدري ما العيب

الذى يظهر للبائع الرجوع بما حط والمشتري القيام بالعيب وان

كان من غير حط فذلك جائز وكان من باب هبة المجهول فاذا

وجد عيبا فلا قيام له وقيدته الوشرى بما اذا لم يعظم العيب فان

عظم بحيث يقيت المقصود فلم القيام كما لو تطوع له بعدم القيام

بعبـ يجده في الدار فظهر ان اساسها مخروق وانخسفت الدار

بسبب ذلك وهذا كله اذا لم يكن مدلسا انظر تكميل المنهج

الـالثـ من قولهم اذا شهد المشتري انه لا يرجع على البائع

بعبـ يجده فهو بيع براءة حيث كان في العقد الخ تعلم ضعف

ما

كلام المصـ اذ لا يفهم بدونه مع انه في غنى عن ذلك ولو اقتصر

على ان قال (وان باع موصى او قضاة نعم ولا) كلفه في الاشارة الى كلام اللخمي والمدونة ثم قال

ما تقدم للخمى من ان الوصى والحاكم اذا باعا للانفاق وبين ذلك
 لا عهدة على الايتام في غير الثمن على ما مر ووجهه انه اذا تبين انه
 يبيع للفقته يكون حينئذ بيع براءة في غير الرقيق وهى لا تنفع
 على الصحيح المشهور كما في نخ وغيره ولذا لم يعول شراح نخ على
 تفصيل اللخمى المذكور فقالوا عند قوله ومنع منه بيع حاكم
 ووارث رقيقا فقط ما نصه مفهومه انها في غير الرقيق لا تنفع كان
 البائع حاكما او وارثا او غيرهما قالوا وعلى انها مختصة بالرقيق
 فهى في الرد في العيب فقط لا في الاستحقاق فانه اذا استحق
 يرجع ولا تنفع مطلقا وهو الموافق لقول نخ ايضا في السناول وان
 لا عهدة النخ اى فانه لا ينفع اشتراط عدمها واذا لم ينفع عدمها
 مع الاشتراط فكذلك في مسالتنا لانه اذا بين انه يبيع للانفاق
 فهو يشترط انه لا عهدة الا في الثمن ان وجده ولا يخفى ما في هذا
 البيع من الغرر وايضا فقد بين انه يبيع للانفاق ولكن المشتري
 يجهل كونه لا يرجع الا في الثمن وسياتي في التنبيه عند قول
 ظم كما جرى من البيع صفقة النخ انه يعذر بجهله فالصواب
 التمسك بكلام المدونة وقد قالوا ان امسك المحجور في الثمن ونحوه
 فانه يضمن في المال المصون والله اعلم وانظر التنبيه الذى احطناك
 عليه ولا بد الرابع اذا قال الوكيل اشترىته لنفسى وقال الموكل
 بل لى فالقول للموكل وكذا عامل القراض بخلاف العاصب والمودع
 عنده انظر آخر اختلاف المتبائعين من العاصمية وعند قول نخ في
 القراض كل أخذ مال للشمية فتعدى وانظر ابن عرفة في الوكالة
 اى قبل نحو ثمانى اوراق من آخرها وانظر عند قوله وهل لا
 تلزم او ان وقعت باجرة او جعل فكهما النخ فانه صرح بان القول
 للوكيل خلاف ما قدمناه الخامس قال ابن يونس في باب الوكالة
 عن ابن القاسم ومن اشترى لك سلعة بامرك واسلفك الثمن من

عنده فليس له حبسها بالثمن لانها عنده كالوديعة لا كالرهن وقد قال مالك فيمن امر رجلا يشتري له لولوا من بلد وينقد عنه فقدم وزعم انه ابتاعه له ونقد فيه وتلف اللولو فيجلف انه قد ابتاع له ما امره به ونقد عنه ويرجع بالثمن على الامر لانه امنه فلو كان كالرهن عنده لصمته السادس قل ابن يونس عن ابن القاسم واذا كان غائبا ببلد لم يجز ان يامر به بشراء سلعة بدينه الذي له عليه إلا ان يوكل وكيفا في ذلك البلد يقبضها منه قال ولو ادعى المأمور انه اشتراها وتلفت فان كان الامر او وكيله في البلد فالقول للمأمور وان لم يكونا معه في البلد فان اقام بينة على الشراء فقول له وإلا فهو ضامن له قال بعض القرويين والفرق بين مسالة اللولو يدعى الوكيل ضياعه وبين الذي امر غريمه ان يكتال الطعام في غرائره فيدعى ضياعه بعد الكيل ان مسالة الغرائر ادعى ضياع ما في ذمته فلا يبرأ حتى يثبت زواله وفي مسالة اللولو انما ادعى ضياع ما صرف فيه الثمن الذي اسلفه وهو اللولو ولو ادعى انه اخرج الثمن فضاع قبل شرائه له لم يضمن إلا ببينة كمسالة الغرائر من بابي الوكالة والسلام (وعقد كراء الوقف) ظاهر قوله ان جرى على فسخه بالزبد النخ انه يبطل سواء اشترط انه يفسخ بزيادة الثلث او باقل او باكثر او اطلق وهو كذلك بدليل التعليل بالغرر وقوله يثبت لا مفهوم له كما ياتي وقول تـ ويناسبه تعقيبه النخ يريد لان المعنى حيثن وان لا يقع الكراء على قبول الزيادة فلا يبطل ولا يفسخ لكن مع الغبن فلا يحسن الاستدراك إلا على هذه الوجه لا على الوجه الاول وقوله بثلاث النخ لا مفهوم له لان الناظر والوصى وكيلان ولا يشترط في غبنهما بلوغ الثلث بل اذا نقصا عن كراء المثل نقصا بيننا فذلك غبن بالنسبة اليهما كما في ح عند قول نخ وإلا بغبن ولو خالف

(وعقد كراء الوقف) في الاصول
والرباع الحبسة (يبطل)
لفساده (ان جرى) اى وقع
(على فسخه بالزبد) اى
الزيادة (من مكثر جلا) اى ظهر
وزاد على الكراء الاول (وإلا)
وان لم يزد احد فلا فسخ هذا
على ان قوله وإلا (فلا) من
تمام التصوير راجع لقوله يفسخ
ويحتمل رجوعه لقوله يبطل
اى وإلا يجزى على ذلك فلا
يبطل ويناسبه تعقيبه بقوله
(لكن مع) ثبوت الغبن فسخه
بثلاث

اي بزيادة الثلث (وانصاب هما) اي المكثري الاول والثاني (فيه) اي في الانصاب (و)
 في (الملا سواء او) المكثري (الثاني يرجح فيهما) اي في الملا والانصاب و اشار بذلك الى ما في المعيار
 سئل سيدي ابراهيم اليزناسني هل يجوز هذا الذي يعتقد اليوم في اكرية الاحباس وذلك انه ينادى
 على الربع ويكرى مسانته (١٣٩) على قبول زيادة الثلث فيسكن المكثري مدة ثم ياتي من
 يزيد عليه الثلث فان زاد هو والا

اخرج هو وفسخ عقده فاجاب
 الرواية لا يفسخ كراء الوقف
 لزيادة الوجه في قبول الزيادة ان
 يثبت الغبن مع تساوي احوال
 المكثريين في الملاء والانصاب
 او يكون الثاني ارجح والكراء على
 قبول زيادة الثلث باطل لانه
 من الغرر وذريعة الى بيع وسلف
 في قول ابن القاسم والى سلف
 جر نفعاً في قول سحنون على
 اختلافهما فيما تردد بين تمام البيع
 وفسخه واما صاحب الاحباس
 فحكمه حكم الوصي هكذا وتاثر
 نصوص المتقدمين والوصي يحلف
 فيما ولى من المعاملات باتفاق
 اه والى هذا الاخير اشار بقوله
 (وناظر وقف كالوصي تسزلا)
 يعني في الحلف فيما تولى معاملته
 واما في ادعائه الاصلاح والانفاق
 او الدفع لاهل الارزاق فلا يقبل

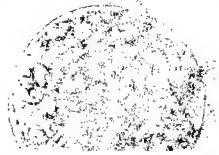
العادة الخ وهو ظاهر قولهم كل وكيل معزول عن غير المصلحة ولا
 مصلحة في اقل من كراء المثل مع التساوي في الانصاب والملا
 وقد قال في المدونة اذا باع الوكيل او ابتاع بما لا يشبه من الثمن
 لم يلزمك اه ويهذا قرر في قول خ ولا يفسخ كراوة لزيادة وقول ته
 ينادى على الربع الخ كذا هو في الطرر عن المشاور قال ابن رغال
 ومفهومه انه لو اكراه من غير نداء فتقبل الزيادة ثبت ان الكراء
 الاول فيه غبن ام لا لانه لو نودي عليه لاحتمل ان يعطى فيه
 اكثر من الذي يستحقه اذ لا حد لثمن المنافع قال ولم ار هذا نصا
 وقول ته ذريعة الى بيع وسلف اي لانه اذا نقد الكراء وزاد
 بعد مضى بعض المدة فما ناب الماضي من الكراء يبيع للمنافع وما
 ناب الباقي سلف وان لم ينقد فينزل مع اشتراط منزلة النقد
 بالفعل لانه الغالب مع الشرط وان لم يشترط فيودى للجهل بقدر
 المدة في الاجارة وقدر الاجرة وقولهم عن ابن عات ان فات وقت
 كرائها الخ هذا الشرط راجع لما قبل الاستثناء اذ لا معنى لقوله الا
 بثبوت غبن فتستقص ان فات وقت كرائها لانه مع فوات وقت
 الكراء لا نقض ويحتمل وهو الظاهر ان قوله وقت كرائها يتنازع
 فيه فات وثبوت غبن اي لم تستقص ان فات وقت كرائها الا
 بثبوت غبن وقت كرائها فيلزم بكراء المثل الذي لا غبن فيه
 وقولهم فان كان قبل ذلك الخ اي فان كان قد وجد زيادة قبل

قوله الا ببينة ابن عرفة قال ابن عات عن المشاور ان اكرى ناظر الاحباس على يد القاضي ربع الحبس
 بعد النداء عليه والاستقصاء ثم جاءت زيادة لم يكن له نقض الكراء ولا قبول الزيادة الا ان يثبت
 بالبينة ان في الكراء غبنا على الحبس فتقبل الزيادة ولو ممن كان حاضرا وكذا الوصي في مواجزة يتيمة
 وكرائه ربعه ثم يجد زيادة لم تنقص الاجارة الا بثبوت غبن ان فات وقت كرائها فان كان قبل ذلك

نقص الكراء واخذت الزيادة ابن عرفة ظاهر اول كلامه (١٢٠) ان لم يكن غبن لم تقبل

الزيادة ولو لم يفت الابان
ولا اول اقيس والثاني احوط
وقد يؤخذ من قوله في كتاب
العشيق الاول من المسدونة
بيع السلطان على خيار
ثلاثة ايام فان وجد زيادة
والا فلينفذ البيع واستمر
العمل في كراء الناظر في
حبس تونس على انه على
قبول الزيادة فيكون عقده
لازما للمكترى غير لازم
للمكترى انظر تمامه في ابن
غازي عند قوله ولا يفسخ
كراؤه لزيادة وما ذكره من العمل
مثله عندنا بفاس الا انهم
يكتبون التزم فلان عقد موضع
كذا بكذا من غير اشهاد على
الناظر انه اكرى له والا لم
يفسخ الا بثبوت الغبن وما
حطه ناظر الوقف عن المكترى
لمصلحة تعود على الحبس
يمضي والله اعلم (وفي دفع
باقى الحق) اى باقى الثمن
اذا اشترى عبدا مثلا او دابة
وكان قد دفع بعض الثمن ثم
وجد عيبا فقال البائع لا اجيبك
فيه حتى تودى الباقي فان كان

العيب ظاهرا ليس في ثبوته طول لم يقض عليه بالدفع حتى يحاكمه في العيب ظاهرا



وان كان مما يطول فقولا ولا مفهوم لقوله باقى الثمن بل مثله اذا كان لم يدفع من الثمن شيئا ففى
القضاء به عليه (قبل تحاكم ب) سبب (عيب اذا يخفى) العيب (وكان مطولا) وبه العمل كما
قيدها (وإلا) يكن فيه طول (فلا) يدفعه ويحاكمه قبل (او لا) يدفع شيئا قبل التحاكم وهذا قسم
قوله وفى دفع النج (خلاف) مبتدا خبره قوله وفى دفع النج ابن عرفة عن ابن عات من امتنع من
دفع ثمن ما ابتاعه لدعوى عيب به ان كان ظاهرا لا طول فى القيام به لم يلزمه دفعه حتى يحاكمه
وقال ابن رشد ان كان ينتضى من ساعته اه وفى المفيد عن ابن مزين اما ان كان من العيوب التى
ينتضى فيها من ساعته فانه (١٤١) لا يقضيه حتى يحكم بينهما وان كان امرا تتناول فيه الايام
فانه يقضى للبائع باخذ ثمنه

ثم يشتد المشتري الخصومة بعد
ان شاء فقال عبد الحق وبه
قال شيوخ القيروان وقال ابن
مغيث وبه مصت الفتوى عند
شيوخ قرطبة وغيرها من الاندلس
وقد رايت ابا المطرف يفتى
به غير ما مرة وخطاه خلف ابن
مسلمة بن عبد الغفور من اهل
المذهب فى كتابه المسمى بكتاب
الاستغناء فتامله (ومن ابى يميننا
لكون المال غاب فجهلا) يعنى
ان من ادعى بحق واقام شاهدا
وانكراه المطلوب وقال احلف

ظاهرا فرع قال اللخمي وغيره من اشترى عبدا بعيب مشكوك
فى زواله فانه لا رد له بعدم زواله قللت وكثيرا ما يشتري
الانسان العبد والدابة بهما مرض مشكوك زواله وبروه فانه لا رد
له اذا لم يبرأ فان يسع على البراءة من ورم كذا دون كذا ففى
البرزلى من اشترى بغلة بها ورم تبرأ منه البائع وتشهد اهل المعرفة
انه لا يمكن التبرى منه لعدم لاحاطة به ان له الرد ولا تصح
البراءة فيه حيث شهد ارباب المعرفة بان الورم فى هذا الموضع
يختلف يمكن ان يكون من مرض كذا او مرض كذا (ومن ابى
يميننا لكون المال غاب) قوله ولم يحك اكثر الشيوخ غيره هذا هو
المذهب قال ابو الحسن انظر قضية البواذى يفعلون هذا وليس لاجل
دعوى العدم لانهم لا يعلمونه وانما ذلك خوف اللدد لضعف
الاحكام فيحتمل ان يؤخذ له رهن او حميل فحينئذ يحلف اه وقيل
غير هذا انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين

احلف وتدعى العدم فاحضر المال واحلف فجهله فى ذلك اذ لا يجب له الحق إلا بعد اليمين وقيل
لا يحلف حتى يحضر المال قال ابن ناجى واستمر العمل عندنا بتونس عليه قال وذكر القولين ابو حفص
الطار فذكر الاول عن نفسه والثانى عن عبد الواحد وقيل يكفى ان يشهد على المطلوب انه على
بحقه ويحلف الطالب ثم يدفع له ولا تقبل بينته بالعدم ولم يحك اكثر الشيوخ غيره اه وفى ابن
سلمان فيمن ادعى انه قضاء وقال احلف وازن لك فقال صاحب الحق لا احلف حتى يحضر المال
النج ففى ذلك نظر ولا شك ان احضار المال فى هذه اوجب لكون الحق ثابتا واليمين انما هى لرد
دعوى القضاء وان كان لا ياخذ إلا بعده بخلاف ما اذا كانت مكملية للصلاب



* فصل في التولييع *

مصدر اولج اذا ادخل وفي العرف هو العطية في صورة المعاوضة طلبا لاسقاط الحياة او دفع المعرة وذلك ان الرجل يريد ان يعطى ملكا في المرض او في الصحة على ان لا يحاز عنه إلا بعد موته وذلك مما يبطل العطية او يعطى بعض اولاده فيخشي اللوم من غيره فيشهد في جميع ذلك انه باعه بكذا وقبض الثمن معاينة او بالاعتراف والتولييع كما في (١٤٢) الميعار على ثلاثة اقسام معلوم

ومظنون وموهوم فالمعلوم يوجب

الرد والمظنون يوجب اليمين إلا ان يقوى الظن فيصير كالمعلوم والموهوم لا رد فيه ولا يمين فالمعلوم ما ثبت ببينة او اقرار واليه اشار ظم بقوله (ويثبت تولييع باقرار مشتري بان الشراء لا اصل له وانما هي عطية وتولييع (وبينة) الواو بمعنى او اي ويثبت التولييع ايضا ببينة فسرت (اولم تفسر) عطف على محذوف كما قدرنا (وقيل لا) اي لا تقبل إلا اذا فسرت قال ابن عات التولييع يكون باحد اشياء ثلاث الاول ان يقول الشهود قد توسطنا للعقدين البائع والمشتري واتفقنا على ان البيع الذي عقده في الظاهر انما هو سمعة لا حقيقة

* فصل في التولييع *

وهولغة لادخال وعرفا ادخال المالك شيئا في ملك غيره مجازا بهبة او صدقة في صورة المعاوضة لاسقاط حوز او غيره من لاغراض (اولم تفسر) تقدم انها لا تصح من غير العالم بما تصح به الشهادة إلا مفسرة وقول تـ اشهدنا بذلك فلان وفلان على شهادتهما الخ يحتمل ان يكون لفظ شهادتهما اسم مصدر بمعنى اشهاد ويكون قوله توسطنا للعقد الخ يعني من غير اشهاد وهذا اولي من جعلها من شهادة النقل تنبيه اذ احابى البتق في الثمن فقط مثل ان يبيع بمائة ما يساوي مائتين فعند ابن القاسم للورثة نقض البيع كله لانه اراد به التولييع ولو اتم هو بقية الثمن ما كان ذلك له لان اصل البيع وقع على التولييع اليه وقيل ان اتم هو بقية الثمن فلا كلام للورثة قاله في الباب الحادى عشر من الفائق قلت ظاهر ما للتخفة في فصل مسائل من احكام البيع انه يكون له من المبيع بقدر ثمنه فقط انظر شرحنا عليها تنبيه آخر اذا حابى المريض ولده في عين المبيع مثل ان يقصد الى خيار دورة او عبيدة فيبيعه منه بمثل الثمن او اكثر للورثة نقض البيع في ذلك قاله

له الثانى ان يقولوا اقر بذلك عندنا المشتري الثالث ان يقولوا اشهدنا بذلك فلان

وفلان على شهادتهما باحد هذين الوجهين اه وفي المتيطى فلو اقر بذلك الاب لم يستتضر به الابن وعد اقراره ندما منه ثم قال فان شهدت بذلك بينة بان البيع وقع على وجه التولييع شهادة مجملة فقال ابن حارث لا تجوز حتى تفسر وقال ابن زرب وغيره الشهادة بذلك تامة لان الشاهد العدل تحمل شهادته على اتم الوجوه اه ومحل الخلاف ما لم يكن الشاهد من اهل العلم وإلا قبلت كما مر في قوله

المخمى والتونسي ومثله في سماع ابي زيد قال محمد وهذا احسن اه
 ويوافقه ما ياتى عند قوله واشهاد زوج الخ (لكن يحلف) ظاهرة
 كان البائع صحيحا او مريضا وهو ظاهر اطلاقهم وصرح به الش
 وهو الموافق لاحد شقى التردد الآتى في قوله وفي كونه مشهود
 لعرض الخ وحاصل ما للظم في هذه الابيات ان التوليح اذا لم
 يثبت بينة ولا باقرار فاما مع المعاينة لقبض الثمن ام لا وفي كل
 اما مع الميل او عدمه فالاول وهو المعاينة مع الميل هو المشار اليه
 بقوله وان بدا فلا الى قوله مع تهمة اى ميل لانه سبب لها
 واما المعاينة مع عدم الميل فهو قوله كان لم يكن ميل الخ لانه تشبيه
 في الخلاف مع كون الموضوع بحاله الذى هو المعاينة واما مع
 عدم المعاينة مع الميل فهو قوله لكن يحلف الى قوله قبض حق
 الخ واما عدم المعاينة مع عدم الميل فهو قوله او القبض لم يبصر
 فحقه التقديم عند قوله اذا لم يعاين قبض ثم الموضوع في الصور
 كلها ان المبيع لم يقبض كان المشتري كبيرا او صغيرا لكن لا يمين
 على الصغير الآن وانما يحلف الكبير واما ان قبضه المشتري قبل
 حصول المانع فلا توليح قطعاً على ما يظهر انه المعتمد من احد
 قولين اذ لا وجه لعدم صحته مع حيازته في الصحة بل صرح
 الونشريسي كما في نوازل العلمى بان هذا هو المذهب اه وسواء في
 الصور كلها باع الاب ملك نفسه من ولده او وارثه كزوجته ونحوها
 او اشترى ملك اجنبى لولده اذ المدار على كونها عطية للوارث في
 صورة البيع وذلك موجود حتى في شراء الاب لولده من اجنبى
 وسواء قال اشتريته له من ماله او لم يقل ذلك كما قال بعض
 ان خلاف اصبغ جمار في صورتين وهو الظاهر من جهة النظر
 خلافا لابن رشد حيث قصر خلاف اصبغ على الاولى دون الثانية
 واعتمدة ته ثم ان قول المص لكن يحلف الى قوله او القبض ام

شهادة اعتاق الخ (وإلا) يثبت
 التوليح بشئ مما ذكر (فلا)
 توليح والعقد ماض (لكن يحلف)
 المشتري (ان جرى نزاع) من
 بقية الورثة (ب) ان ادعوا انه
 (توليح) والحال انه (ميل)
 تحصلا فيحلف (اذا لم يعاين
 قبض حق) للثمن فتشقى
 التهمة ويحصل الظن حينئذ
 فتوجه اليمين لاجتماع الامرين
 الميل وعدم معاينة القبض فان
 عوين القبض فاما ان تكون
 تهمة ام لا فان لم تكن تهمة
 فلا يمين وان كانت فتقولان
 الى ذلك اشار ظم بقوله
 (وان بدا) قبض الثمن (فلا)
 يمين قال في الميضية ومن باع
 من بعض اولاده وذكر في عقد
 التبايع انه باع ذلك بيعا
 صحيحا بثمن قبضه منه ثم
 مات البائع فقام سائر بنيه
 فذكروا ان ذلك البيع توليح
 وانه لم يدفع له ثمنه فلا
 تجب عليه يمين إلا ان يثبت
 ان الاب كان يميل اليه دون

غيره فتجب اليمين انه ابتاع بيعا صحيحا ودفع الثمن إلا ان تشهد بيته التبايع بمعايضة قبض الثمن فلا يحلف وان ثبت ان الاب يميل اليه وتنقطع بذلك دعواهم اه ونحوه في المعين ونقله الخطاب (وخلاف فيه) اى في اليمين وذكر الضمير باعتبار تناويلها بالحلف وإلا فاليمين مؤنثة بلا خلاف كما قاله العلامة بهرام (مع تهمة) باستحلال ذلك او (ع ١١٤) تهمة قوية (جلا) تستميم

البسيت قال في المتيطة ولو نص في عقد التبايع على معاينة البينة لقبض الاب جميع الثمن لم يترتب على الابن يمين وان شهد بميل الاب اليه وانحرفه عن سائر اولاده وقد قال اشهب لا يمين في ذلك على المدعى عليه بوجه وقال ابن حبيب ان كان متهما باستحلال ذلك حلف وإلا فلا يمين عليه اه واعلم ان الخلاف في اليمين كما هو موضوع المص الذى هو معاينة القبض مع وجود التهمة كذلك هو مع الميل بمجردة ففى التبصرة قال ابن رشد وقد قالوا في الاب يسميع من بعض اولاده ملكا ثم يقوم اخوته من بعد موت ابيهم يدعون انه تولي من ابيهم ان كتب في الوثيقة قبض الثمن بالمعاينة فلا يمين

فهما

على الابن وإلا ففى اليمين ثلاثة اقوال ثالثها ان

اثبتوا ميل ابيهم اليه دونهم حلف وإلا فلا اه وانما اختلفت اقوال العلماء في اليمين وعدمها ولا مضاء والرد في المسألة بحسب وجود القرائن قوة وضعفا وقد علمت الاقسام الثلاثة من كلام المص ثم شبه في مطلق الخلاف لانه كان في اليمين وعدمها وهذا في امضاء البيع وردة فقال

(كان لم يكن ميل) من لآب مثلاً (ولم يعرف أصله) أى المال المدفوع فان عرف صحح بلا خلاف وإلا فقولان أصحهما المضى قال فى معين الحكم وإذا اشترى لآب لابنه الصغير فى حجرة ربعا أو غيره وقال ان المال للآبن فان عرف الشهود الوجه الذى ذكره لآب مضى ذلك للآبن وان لم يذكر لآب وجهها فهل يصح ذلك للآبن ففى ذلك قولان أحدهما انه يصح للآبن قاله ابن القاسم وبه القضاء وعليه العمل والآخر انه لا يصح إلا ان يعرف له مال وإلا كان ذلك توليحا قاله مطرف واصبغ ولا ينفعه اشهاد لآب بعد ذلك انه انما يكرهها له فان مات لآب وهو صغير رجع ميراثا وقال فى الطرر عن المشاور وان ابتاع رجل املاكا (١٢٥) وكتبها باسم ابنه ولا يعلم للآبن مال فان مالكا يلزمه اقراره ويجعلها للآبن وان اعتمدها

لآب او سكنها حتى مات وهو الصحيح وبه العمل لانه قد يكون للآبن مال بحيث لا يعلم واصبغ يجعله توليحا وليس بشئ اه من الاستغناء ومثله فى النهاية والوثائق المجموعة فلو اشترى لآب لابنه من اجنبى ولم يقل من مال ابنه صح ولم يكن توليحا باتفاق اصبغ وغيره ولا يحتاج الى حوز لمصولة بالشراء له وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب له على الصحيح المعمول به قاله فى

فهما احتمالا ان وما قلناه اقعد بالنظم وحاصلها انه يعمم فيما تقدم اشترى له من نفسه او من غيره وفى هذه والتى بعدها كذلك اشترى له من اجنبى او من نفسه لكن ثارة يعاين القبض وهو ما هنا وثارة لا وهو قوله او القبض لم يبصر مع قوله لكن يحلف وقوله ولم يعرف أصله راجع لجميع الصور وما قرر به انه هو قوله او القبض لم يبصر من انه فيما اذا لم يقبض المبيع الخ يرد بان الموضوع فى هذه المسائل كلها انما هو فيما اذا لم يقبض اما اذا قبض فى الصحة فلا توليخ ولو فرضنا انه عطية كما تقدم فى التحصيل وقوله فان مات لآب وهو صغير رجع ميراثا الخ هذا من كلام اصبغ وقوله باتفاق اصبغ وغيره الخ هذا ما لآبن رشد وقال غيره خلاف اصبغ جار فى صورتين كما مر فى التحصيل وهو الظاهر لان اصبغ اذا خالف فيما اذا قال من مال لآبن فاحرى ان يخالف فيما اذا لم يقل وقوله وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب له الخ هذا هو عين قوله فيما مر من مال ابنه (او القبض لم يبصر)

المعيار (او القبض لم يبصر)

يعنى ان لآب اذا باع من نفسه اولده ملكا واشهد بقبض الثمن ولم يحضر المال ولا رآه الشهود وبقي الملك بيد لآب الى ان مات ففى صحة هذا البيع وفسخه لكونه توليحا قولان والاصح المعمول به منهما صحته ونفى كونه توليحا كما فى الفرع الذى قبله والى ذلك اشار بقوله (وبالنفى فاعملا) قال فى الطرر قال سعيد بن مالك عن بعض شيوخه فيمن باع من ابنه ارضا واشهد انه قبض الثمن ولم يحضر المال ولا اراه الشهود ثم قام فيه ورثته بعد موته وادعوا التوليخ انه ماض ان اقر بالقبض وكان لآبن كبيرا او ان كانت الارض بيده الى ان مات اه وفى سماع حسين بن عاصم قال ابن القاسم سئل مالك عن اشهد فى صحته انى قد بعث منزلى هذا من امرأتى او ابنتى او وارثى بمال

مظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يزل بيد البائع الى (١٤٦) ان مات فقل لا يجوز هذا

وليس بيعا وانما هو توليع
وخديعة ووصية لو ارث اه نقله
ابن سلهون وغيره وجعله ابن رشد
مقابلا للمعروف من قول مالك
وقال غيره هذه الرواية شذوذ ولذا
قال ظم وبالنفي فاعملا وانما
جعلنا كلام المص في الاولى
فيما اذا اشترى الاب من اجنبي
لولده الصغير وان كان خلاف
ظاهرة وفي الثانية فيما اذا باع
من نفسه لولده ولم يقبض المبيع
ليطابق النقل فيهما ولئلا يخالف
في الاولى ما مر من قوله لكن
يخلف النج المتيطي انه اذا لم
يكن ميل وعوين القبض مضى
البيع ولا يمين ولانه لو كان
المراد بنفي القبض في الثانية
عدم قبض الثمن كما قال الش
لنا في قوله لكن يخلف مشتر
اذا لم يعاين قبض يعني والبيع
ماض وما نقله عن المعيار من
جواب ابن لب شاهد لنا لا
له (وفي كون مشهود لعرس)
اي زوجه (يبيعه بعلة موت)
الباع الاولى للتعدية والثانية
للظرفية وهما متعلقان بمشهود
واعرس معلق ببيع اي وفي

اي كان القبض لم يصور وقوله وانما جعلنا كلام المص في الاولى الى
قوله وفي الثانية فيما اذا باع من نفسه لولده النج تقدم ان موضوع
هذه المسائل هو عدم قبض المبيع وقوله لكن يخلف النج البيع
لازم مع اليمين واذا كان البيع لازما مع الميل واليمين في تلك
فاحرى مع عدم الميل في هذين اذا حملناه فيهما على بيع الاب
من ولده فلما راي ت ذلك حمل الاولى على شرائه لولده من اجنبي
وهذه على شرائه له من ماله وقد علمت انه لا معارضة بهذا
المعنى حتى يقال بنفي المخالفة بل مثل هذا يقال فيه لئلا يتكرر
لان الثاني مأخوذ من الاول بالاخرى وقد تقدم في التفصيل ان
قوله كان لم يكن ميل النج هو فيما اذا عوين قبض الثمن ولم يعرف
اصله فال موضوع حينئذ مختلف وما ذكره عن المتيطي هنا هو عين ما
قبل المبالغة فيما نقله عنه عند قوله وخلاف فيه وما ذكره قبله
عن حسين بن عاصم سيشير له ظم بعد فلا يحسن ان يشرح
به قوله وبالنفي فاعملا ولا تناقض كلامه وقوله بعد لنا في قوله
لكن يخلف النج اي لتكرره معه (وفي كون مشهود لعرس النج)
الموافق لاطلاق المص وغيره في قوله لكن يخلف ان جرى
نزاع النج هو لزوم البيع وعدم كونه توليعا وقد تقدم انه لا فرق
في هذه المسائل بين الصحة والمرض وعليه فلو استغنى الناظم عن
هذه بما قدمه لكفاه لان المدار على كون البيع للوارث وقبض
المبيع في المرض كلا قبض لانه بعد حصول المانع لكن نقل العلمى
في بيع التوليع ما يفيد ان الراجح في هذه المسألة التفصيل بين
ان يبيع منها خيار املاكم واغبط امواله فالمنقول عن سحنون ولم
يحك اللخمى فيه خلافا انه لا يجوز ولو عاينت البينة قبض
الثمن قال وان لم يحايلها بعين المبيع ولا بشتمه فان كان الدفع
بالمعينة فلا كلام وان كان بالاعتراف والمرض مخوف لم يفد اقراة

بقبض

كون الشهود يبيعه للزوجة في مرض الموت (والريب لها انجلا ولا روية)

للثمن (تاليجا) فيرد (اولا) فيمضى (تردد) وأشار الى ما في ابن سلون عن ابن الحاج في رجل توفي فورثه زوجة وابناه من غيرها وباع في مرضه خادما من زوجته فاعترض وصى الابنين البيع وقال انه تولي بيعه وليس بشراء ولم يتضمن عقد البيع معاينة الشهود لقبض الثمن فافق ابو محمد بن عتاب وابن الحاج بابطال البيع وان ترجع الخادم ميراثا وافق ابن رشد واصبغ بن محمد بنفوذ البيع وخلوصه للزوجة وأشار القاضي ابن حمديس بالاصلاح وان تكون الخادم نصفها للزوجة ونصفها ميراثا فقال وهو عندي الاختيار اه ومفهوم قوله ولا رويته انه لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع وهو كذلك ومفهوم بعلته موت انه لو صح من ذلك المرض لصح ولزم الاقرار وليس له فيه رجوع اه قال في رسم البصايا من سماع القرينين قال اشهب وسمعت يسال (١١٤٧) عن اعتراف في مرضه لامرأة له بثلاثين دينارا ثم صح وقال انما اردت ان اربحها اترى

هل يلزمه قال نعم اقر لها وهو مريض وينكرها وهو صحيح وسئل عنها سحنون فقال مثله اه قال ابن رشد هذا كما قال لان الاقرار في المرض يلزمه اذا صح ولا خلاف في هذا وانما الخلاف فيما اذا اقر احد الزوجين لصاحبه في مرضه ثم مات من مرضه ذلك وقد مضى تحصيل القول فيه اه ومفهوم بعلته موت انه لو اشهد لها وهو صحيح فان علم وجه ذلك

بقبض الثمن وعد توليها اه وقوله لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع الخ يعنى على المعتمد من احد قولين تقدمما وقوله ومفهوم بعلته موت الى قوله ولزم الاقرار الخ ينبغي ان يتم الكلام عند قوله لصح وفعله البيع وقوله ولزم الاقرار الخ كلام مستأنف اى لصح البيع في مسالتنا ولزم الاقرار ايضا لو اقر لها بشئ في الذمة وانما قلنا ينبغي ان يتم الكلام الخ لان ما نقله عن سماع القرينين انما هو في خصوص الاقرار وان كانت مسالتنا فيها الاقرار بقبض الثمن ايضا لكن صحة الاقرار فيها تعلم من صحة البيع ويفيدنا بعد ذلك فائدة اخرى وهو لزوم الاقرار اذا لم يكن هناك بيع (واشهاد زوج صح) هذا ايضا مما يندرج تحت قوله لكن يختلف ان جرى نزاع الخ فما ذكره ظم هنا مقابل ويحتمل انه مخصص لما مر لاشتمال هذه المسألة على امور

وسببه فهو صحيح باتفاق وان لم يعلم فقولان الصحة وهو قول ابن القاسم في المدونة والعنتية وهى رواية المصريين وعدمها وهى رواية المدنيين وسماع حسين بن عاصم المتقدم وبه افق اهل قرطبة وايها تبع ظم اذ قال (واشهاد زوج صح) اى صحيح (للعرس بختلا به) اى فيه (كابنه) اى كشهادته لابنه اذ لا فرق (تاليج) خبر عن قوله واشهاد وانما يكون تاليجا عند من قاله بشرطين (ان حق انخفى عظيم) صفة لقوله حق وانخفى مطارع اخفى والمعنى انه اذا اشهد في صحته بببيع منزله من زوجته او ابنه كما تقدم من سماع حسين بن عاصم (وما قد بيع لن يتحولا) اى لم يزل عن يد البائع الى ان مات قال ابن سلون وسئل الفقهاء بقرطبة في رجل باع من ام ولده او زوجته نصف دار له في صحته واشهد بالبيع وقبض الثمن ثم توفي فقام اخوه واثبت عقدا ان اخاه لم يزل ساكنا

في الدار الى ان مات وبعد اولاخ له وانه كان يقول (١٤٨) لا اورثه شيئا فاجاب

ابو محمد بن عتاب بانه اذا ثبت سكناه لها فان ذلك مبطل للعقد ولا حق لها في الثمن اذ ليس من الاقرار للوارث وانما قصد هبة الدار لتسقط الحيازة وهذا قول من تقدم من شيوخنا وبمثله قال اصبع بن محمد وابن رشد واجاب ابن الحاج ان ما عقده من ذلك غير جائز ولا نافذ وما ثبت من السكنى مبطل له ومع ذلك فان عقد البيع لم يتضمن معاينة القبض للثمن وذلك مما يستتراب فيه ويظن به القصد الى التوليع والتخدعة وبذلك جاءت الرواية عن ابن القاسم وسئل مالك عن اشهد في صحته افي قد بعث منزلي هذا من امرائي او ابني او ابنتي او وارثي بهال عظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يزل بيد البائع فقال لا يجوز هذا وليس هو ببيع وانما هو توليع وخديعة ووصية لوارث وهذا نص في النازلة اه فعول المص على هذه الرواية لاعتماد اهل قرطبة لها وقد علمت ان الرواية شاذة وخلاف

توجب قوة التهمة وهو مقتضى صنيع ظم لانه اتى به فقها مسلما وقوله وقد علمت ان الرواية شاذة يعني والمشهور المعروف من قول مالك هو رواية المصريين ان اقرار الصحيح صحيح لا تالحقه فيه تهمة ولا توليع ولكن هذا فيما اقر به في ذمته او اقر بيمين لا يعرف اصل ملكه له وإلا فهو هبة لا بد فيه من الحوز في الصحة كما قدمناه عند قوله ويقضى الخصم بعد نفى حقوقه الخ وقوله ونازلت اهل قرطبة قامت بها قرائن الخ يعني من كون الحق عظيما وربما يكون المبيع انفس امواله وكونه كان يقول انه لا يورثه الخ الى غير ذلك وقد تقدم عن الفائق ما اذا باع لاحد الورثة انفس امواله او ما يساوي مائتين بمائة وبهذه القرائن والخصوصيات لا تكون فتواهم مخالفة لرواية المصريين وتقدم له عن المعيار انه اذا قويت التهمة بصير المظنون كالمعلوم وبهذا يتم حكمه على الرواية بالشذوذ مع كون اهل قرطبة اعتمدها وتلك القرائن والخصوصيات اصلها لصاحب المعيار في معاوضاته في الورقة الخامسة والعشرين والمائة فانظرها هناك ولاجل هذه الخصوصيات ذكر الناظم هذه المسألة فرعا مستقلا فيكون التوليع على هذا كما يثبت بالبيئة او الاقرار كذلك يثبت بالقرائن بل جعل ابن رشد قول ابن القاسم الذي رواه حسين المذكور موافقا لقول مالك في الرسم المذكور من سماع ابن القاسم في رجل ولى ابنه حائطا اشتراه منذ زمان بثمن يسير وثمنه اليوم كثير وله ولد غيره قال ان حازه له فهو جائز وموافق لقول ابن القاسم في كتاب داود من سماع عيسى في الرجل يبيع من ولده الصغير الارض بعشرة دنانير وهي تساوي مائة ولا تزال بيد الاب حتى يموت قال اراها مورثة ولا ارى للولد إلا العشرة اه والله اعلم وهذا كله يويد ما درج عليه ظم كما قاله سيدي عمر لان ذلك كله من اعمال القرائن وقد

المعروف من قول مالك كما مر ونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن وفيها خصوصيات افق

افق ابو العباس الوشريسي بهذا حسبما في نوازل العلوى قائلا
 اشهادها لها في الصحة بالبيع بدون معاينة قبض توليغ مبطل للعقد
 وموهن له كان المبيع غبطة املاكه وخيارها ام لا اه وقوله عن
 مصطفى ان اقرار الصحيح صحيح النخ هو كقول ابن سلون في باب
 الاقرار عن صاحب الكفاي وكل من اقر لوارث او غيره في صحته
 بشئ من المال والديون او البرآت او قبض اثمان المبيعات فاقراره
 جائز عليه لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن به توليغ ولا جنبي
 والوارث في ذلك سواء وكذلك القريب والبعيد والعدو والصديق
 في الاقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من اقر واشهد على نفسه
 في الصحة ببيع شئ وقبض ثمنه الى معاينة قبض الثمن الا ان
 يكون المقر له ممن يعرف بالاكره والتعدى ويأتى مدعى ذلك بما
 تعرف به صحة تهمة فيلزمه اليمين حينئذ بانه دفع من الثمن
 ما شهدت به البينة اه تنبيه قال الش بعد شرحه لهذه
 الابيات من اول الفصل الى هنا مرادهم بالتهمة حيث يطلقونها
 في هذه المسائل قوتها لا مطلقها اذ لا ينفك عنها عند وقوع هذا
 العقد مع الولد والزوجة فمن راي قوة التهمة حكم بالتوليغ وفسخ
 البيع ومن راي ضعفها ابقى الامر على ظاهره وحكم بصحة البيع هذا
 وجه اختلاف العلماء فخلافتهم في حال لا حقيقة ولما كان الميل مما
 يقوى التهمة عبروا في بعض الالفاظ بالميل عن التهمة اه بنى وما
 ذكر رحمه الله هو الحق ولما قويت التهمة في نازلة قرطبة وفيها
 ما مر عن مالك حكموا بفسخ البيع والله اعلم (وان وقع الصلح الكريه)
 قوله عن اصبح يجوز حرامه ومكروهه النخ يريد حرام على دعوى
 احدهما ومعناه على قوله انه لا يجوز ابتداء ولكن ان وقع لا
 يفسخ والمراد بالمكروه ما اختلف في جوازه ابتداء وعدم جوازه وهو
 المنوع في ظاهر الحكم فقط ولهذا قال في المجالس المكناسية ان

كون الوارث اخسا وتبوت
 العداوة بينه وبين اخيه وانه
 كان يقول لا اورثه واعتمد
 هذه الفتاوى ايضا للاجهورى
 وتورك بها على المختصر وفيه
 نظر قال الشيخ مصطفى وما
 ذكره ابن سلون وابن سويل
 كله انما يأتى على رواية
 المدنيين ولا يأتى على رواية
 المصريين والمشهور المعلوم من
 قول ابن القاسم في المدونة
 والعناية ان اقرار الصحيح صحيح
 لا تلحقه تهمة ولا يظن به
 توليغ سواء كان له ميل ومحبة
 المقر له او لا نعم ان كان له ميل
 يحلف ما كان ذلك توليغا وانه
 دفع الثمن كما قال حسين بن
 عاصم وغيره قال حسين وما زلت
 اتعجب من هؤلاء الشيوخ وعدم
 تنبيههم على مذهب ابن القاسم
 المشهور له في المدونة والعناية اه
 (وان وقع الصلح الكريه) اى
 (وان وقع الصلح على وجه مكروه
 فامضين ولو حادثا) اى
 ولو كان الاطلاع عليه حادثا

(وافسخ حراما وقيل لا) يحتتمل وقيل لا يفسخ الحرام فيكون اشارة الى قول اصبيغ يجوز حرامه ومكروهه وبه قرر الشئ ويحتتمل وقيل لا يمضى المكروه اذا عثر عليه بحدثانه بل يفسخ لان المراد به المختلف في حرمة لان الحرام بكل وجه يفسخ بلا خلاف وكذا المكروه الحقيقي لا قتل بفسخه لانه من قبيل الحلال قال في ضريح النخعي اختلف في الصلح الحرام والمكروه اذا نزل فقال مطرف ان كان الصلح حراما ففسخ ابدا فيرد ان كان قائما والقيمة ان فات وان (١٥٠) كان من الاشياء المكروهة يمضى

وقال ابن الماجشون ان كان حراما ففسخ ابدا وان كان مكروها ففسخ بحدثان وقوعه فان طال يمضى وقال اصبيغ يجوز حرامه ومكروهه وان كان بحدثان وقوعه يخ لعل المراد بالحرام المتفق على تحريمه والمكروه المختلف فيه اه وقال ابن عرفة عن المقدمات ما عقدة حرام في حق كل واحد منهما يفسخ اتفاقا كدعواه بعشرة دنانير فاقر له بخمسة وصالحه عن الجميع بدرهم الى اجل وما حرم في حق احدهما كصالحه عن عشرة دنانير انكرها بدرهم موجلة ففي فسخه وامضائه قولان المشهور واصبيغ والمكروه ما ظاهرة الفساد غير محقق كونه في جهة معينة كدعوى كل واحد منهما على صاحبه دنانير او درهم

اصبيغ لا يقول بامضاء كل حرام وإلا لم يكن معنى لمنعه الصلح الذي اتفقت فيه دعواهما على فساد وان لم يفسخ لان المراد بالمكروه المختلف فيه على دعوى احدهما بل المراد به الممتنع على ظاهر الحكم وهذا هو ما يدل عليه كلام ابن رشد الذي نقله تـ عن ابن عرفة عن المقدمات فقول الناظم وان وقع الصلح الكريه اى الممنوع في ظاهر الحكم وقوله وافسخ حراما اى على دعوى احدهما واما على دعواهما فيفسخ اتفاقا وقوله وقيل لا اى لا يفسخ ما حرم على دعوى احدهما ويفهم منه انه على هذا القول لا يفسخ الممنوع في ظاهر الحكم بالاخرى وكذلك اذا قلنا وقيل لا يمضى المكروه اى الممنوع في ظاهر الحكم بل يفسخ يفهم منه ان ما حرم على دعوى احدهما يفسخ بالاخرى ويحتتمل ان يكون معنى قوله وقيل لا اى لا يفسخ الحرام على دعوى احدهما ولا يمضى الممنوع في ظاهر الحكم لانه حذف المنفى فيشملها معا وقوله في ضريح اصبيغ حرامه ومكروهه اى الحرام على دعوى احدهما ومكروهه في ظاهر الحكم وإلا فالحرام اتفاقا لا يقول اصبيغ بجوازه ولا امضائه وقوله ايضا لعل المراد بالمكروه المختلف فيه النج لو قال لعل المراد به الممنوع في ظاهر الحكم لسلم

فيتصلحان على تاخير كل منهما صاحبه لاجل قيل يمضى وقال ابن الماجشون يفسخ ما لم يطل اه يعنى انه جائز على دعوى كل منهما مع انكار الاخر ممنوع في ظاهر الحكم لانه صريح اسلفى واسلفك وكذا لو كانت الدعوى من احدهما وانكره الاخر وصالحه على التأخير فانه جائز على دعوى كل ممنوع على ظاهر الحكم لانه سلف جر نفعا فالسلف التأخير والنفع سقوط اليمين المتوجهة على المدعى بتقدير نكول الآخر وردها عليه فيختلف او ينكل فيسقط حقه حينئذ وقد تنقل ظم من الصلح ولو زاد بيتا آخر

قبله فقال مثلا ويبيع هبات واقتداء اجارة هو الصالح فارع الشرط فيها وكلا وان وقع الصالح الخ
 خ الصالح على غير المدعى بببيع او اجارة وعلى بعضه هبة وجاز عن دين بما يباع به وعن ذهب
 بورق وعكسه ان حل وعجل وعلى الاقتداء من يمين او السكوت او الانكار ان جاز على دعوى كل
 وظاهر الحكم ولا يحل لظالم (وغرم خراج من) اى شخص (على غير) متعلق بقوله (ادعى بملك)
 اى فيه (به سكناه) مبتدا وخبر والمجتملة صفة ملك (ببيعا) مفعول ادعى (تقبلا) خبر عن قوله
 غرم والمعنى ان من سكن بيتا مثلا واستغله فجاءه من ادعى انه له فقال الساكن اشتريته منك
 فان اثبت ما ادعياه من (١٥١) الشراء فذلك والا غرم كراء البيت مع تسليمه لمدعيه قاله
 ابن زرب وقضى به فقال له

ابن دحون اليس الغلة بالضمان
 فقال ليس في مثل هذا لان هذا
 مقر بان الدار كانت للقائم
 وزعم انه ابتاعها ولم يثبت
 ذلك فهو يرجع عليه بالغلة
 وقيل لا غلة عليه ولو ادعى
 الشراء منه لان الاصل عدم
 العداء وانه لا يلزم للاشهاد
 كفى بالله شهيدا ولو قال الدار
 ملكى ولم يدع ابتاعها ثم
 اثبت القائم ملكها لم يرجع عليه
 بالغلة ابن سهل هو دليل ما
 في شفعتها وفي المعيار وممثل
 ابن حنون الما لقي ع

مما يرد عليه اذ الفاسد على دعوى احدهما مختلف فيه ولا يسمى
 مكروها كما يدل عليه كلام ابن عرفة الذى نقله تـ والمشهور المعمول
 به انه يفسخ ولو كان ممنوعا على ظاهر الحكم فقط كما في خ والمعيار
 وغيرهما فتصدير ظم فيه بالمضى فيه نظر (وغرم خراج من على غير)
 وجه الخلاف الذى في تـ ان الاصل عدم الانتقال المالك لكن عارضه
 اصل آخر وهو ان الاصل عدم العداء والراجح ما درج عليه ظم
 ومحل الخلاف اذا لم تكن حيازة قاطعة كالعشر سنين والا فيصدق
 الحائز بيمينه انه اشتراه منه او هبته له قال في التختة . واليمين
 له * ان ادعى الشراء منه معلية * وقوله ولو قال الدار ملكى
 ولم يدع ابتاعها الخ يعنى او ادعى انه ابتاعها من غيره فلا يغرم
 كما في القلشاني وقوله وصوب المشدالى الخ هو عين ما في ظم
 وما مر عن القلشاني يفهم من الحكم عليه برد الغلة ان الرقبة تزد كذلك
 اذ لا تكون له الغلة الا حيث تكون الرقبة له (ولا يشمل الاشهاد)

استحق من يد مجهول لا يعلم تعدديه هل يرجع عليه بالغلة فيه فاجاب لا رجوع عليه اتفاقا
 واجاب ابن الهيثم ان ثبت الاصل للقائم وانه لم يفوته في علمهم وادعى الحائز الشراء منه او من
 غيره ولا بينة فاختلف فيها قول مالك واصحابه فمرة قالوا يحتمل على الشراء حتى يثبت الغصب ومرة
 قالوا انه كالعاصب حتى يثبت الشراء وصوب المشدالى الفرق بين ان يدعى الشراء من القائم فيرد
 الغلة او من غيره فلا يردّها وقوله ادعى يعنى ولم يثبت ذلك وحلف الآخر (ولا يشمل الاشهاد بالحكم)
 الذى هو عقد نكاح او بيع او وكالة او نحوها حالة كون الحكم (مسندا لزيد على عمرو) كقوله اشترى
 زيد بن خالد الشريف من عمرو بن ابي بكر الانصاري جميع الملك بقرينة كذا المتصير للبائع المذكور

بالشراء أو الهبة من فلان أو بالميراث من أبيه مثلا أو (١٥٢) اشترى فلان العدل الرضى من

فلان البائع له بحكم التوكيل على فلان أو بما له على الايتام فلان وفلانة من الايصاء عليهم من قبل أبيهم فلا يشمل الاشهاد بالحكم الذى هو الشراء (سواء من الحلال) جمع حلية واراد بها ما يشمل الاوصاف كالاشريف والعدل وغيرهما مما يذكر فى الحكايات كقولهم الحمد لله كان على ملك فلان جميع الدار الفلانية واستمر ملكة لها الى ان توفى فورثه زوجه فلانة وولدها منها فلان وفلان وامي فلانة صار واجب فلانة لفلان بهبة أو مخارجة أو غير ذلك الى ان يقول حضر جميع الورثة المذكورين مثلا ووافقوا على ما ذكر كما حضر معهم فلان واشترى منهم جميع الدار المذكورة الى قولهم شهد عليهما بحال صحة وطوع وجواز وعرفهما أو عرف بهما تعريفا فلا يشمل الاشهاد شيئا من عدة الورثة ولا الهبة ولا المخارجة إلا ان يضمن الشهود شهادتهم بذلك كان يقولوا صار المبيع للبائع بالاتباع من فلان

قولهم فلا يشمل الاشهاد شيئا من عدة الورثة ولا الهبة ولا المخارجة الخ قال فى المعيار اتفق الموثقون عن آخرهم على ان الوثائق لا يثبت منها بشهادة شهودها إلا ما جئ بها من اجله ما لم يحايها من اجله فلا يثبت بشبوتها اه ولما ذكر ابن فتوح انه اذا عقد فى وثيقة مثل اشترى فلان من فلانة جميع الملك الذى بكذا التصير الى البائعة بالاتباع من فلان أو بالميراث من ابها أو بالصدقة من فلان قل فان تضمن الاشهاد معرفة الشهود بذلك ثبت التصير المذكور وإلا لم يصح ثم قال وتحسين ذلك ان تقول شهد على اشهاد المبتاع والبائعة على انفسهما من عرفهما بحال الصحة وجواز الامر ممن عرف ان جميع المبيع المذكور نصير الى البائعة فلانة بالاتباع من فلان باشهادهما بذلك على انفسهما أو بالصدقة من فلان باشهادها على نفسه بذلك أو بالميراث المذكور وعرف موت ابيسها فلان وان اهل الاطاعة بميراثه فى عليهم فلان وفلانة المذكوران المالكان لانفسهما وعرف اقتسامهما مع اخيهما وان المبيع المذكور صار اليها بالاقسام المذكور باشهادهما بذلك على انفسهما اه وقال فى الطرر فى مبحث انكاح الوصى عند قول ابن فتوح ممن يعرف الايصاء المذكور الخ ما نصه قد قال اهل العلم ان فى العقد نقصانا اذا قلت ممن يعرف الايصاء حتى يقول باشهاد والد الزوجة أو والد الزوج على انفسهما بذلك فى عهدة الذى توفى فيه كل واحد منهما واذا قلت معرفة الايصاء ولم تفسره باشهاد الموصى بذلك على نفسه فيجتمل ان تكون المعرفة معرفة سماع اه يعنى وشهادة السماع لا تجوز إلا بشروط وهذا قال ابن فتوح فى التخصيل المتقدم يزيد باشهادهما على انفسهما بالاتباع والمخارجة ولا يقتصر على قوله ممن عرف جميع كذا تصير الى البائعة فلانة بالاتباع من فلان أو بالمخارجة

منه

بشهادة شهيديه لان مدار الوثيقة على ما تضمنه الاشهاد من تعمير ذمة

منه الخ وان كان لا يتم ذلك حتى يزيّدوا باشهادهما على انفسهما فكيف يتم اذا قال المتصير الى البائعة بالهبة والمخارجة من فلان ولم يذكر كونه يعرف التصيير المذكور واذا ذكر معرفته فهل هي معرفة باشهاد او سماع فالتصيير ونحوه حينئذ اذا قام فيه فلان الذى ذكروا انه تصير للبائعة منه وانكره فلا تكون شهادتهم عاملة عليهم لانهم انما ساقوه مساقى الحكاية فيحتمل انهم لم يعرفوه او صرحوا بالمعرفة احتمل ايضا ان تكون معرفته سماع فلا تقبل ايضا مجملة حيث صرحوا بالمعرفة إلا من اهل العلم كما مر فلذلك كان التخصيص هو التصريح بالمعرفة او بالاشهاد ومن هذا ايضا قولهم تلقى الواضع شكله اثره الشهادة من فلان وهو عدل رضى ممن تقبل شهادته ان جميع الملك لفلان الخ فقوله وهو عدل رضى مجرد حكاية فلا تثبت بتزكية فلان به وهكذا وقد غلب الجهل على الموثقين في هذا الزمان فلا يتفطنون لمثل هذا ولا يعطون للمتعاقدين حقهما فاننا لله وانا اليه راجعون وفي الشئ هنا زيادة على ما قدمناه عن ابن فتوح وقول ناظم العمل والبيع والصلح على الحكاية من اول العلوم للنهاية ليس معناه ان الحكاية حجة على فلان الذى تصير الملك منه للبائعة في المثال المذكور ونحوه بل معناه ان كتب الوثيقة على الحكاية جائز في البيع والصلح وغيرهما ولكن لا حجة فيها على فلان اذا قام اذ لا يقول بذلك احد اصلا كما نبه عليه شراحه والشهادة حينئذ انما تعمل على البائعة في المثال المذكور اذا قامت وانكرت الاشهاد (وما سيق للتقييد كابن محمد) هذا عطف على قوله سواء اى ولا يشمل الاشهاد ايضا الامر الذى سيق للتقييد كابن محمد والطوع والجواز وانما احتاج للتنبية عليه مع دخوله في قوله سواء لان التقييد هنا اوقى به الاخراج فلم يكن حكاية محضة فلذا جرى

او عقد بيع او نكاح مثلا قال في الفائق واما ما ياتى فيه من خبر او حكاية لم تتضمنه معرفة الشهود فلا يثبت بشرط الوثيقة إلا ان يزيده الشهود عند شهادتهم او يشهد بذلك غيرهم اه ولما كان في بعض ذلك اختلاف نص عليه بخصوصه فقال عاطفا على سواء (وما سيق للتقييد كابن محمد) كقولك وكل القاسم بن محمد فلا يثبت نسب القاسم بالتوكيل المذكور على المذهب قال في جمع الجوامع قال مالك وبعض اصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالوكالة فقط والمذهب بالنسبة ضمنا وبالوكالة اصلا اه وقال السيوطى في نظمه (والحكم بالنسبة مدلول الخبر دون ثبوتها على القول لاغر من ثم قال مالك من شهدا في ذا بتوكيل فما عنه اعتدى للانساب وامامنا ذهب وكالة اصلا وضمنا بالنسب) واحتج القائلون بالثانى بقوله

في الحديث كذبتم لرد قول اليهود والنصارى كنا نعبد عزيز ابن الله والمسيح ابن الله وقول قريش لو كنا نعلم انك رسول الله حيث كتب اليهم هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ومن ثم استحسن ابن عرفة امتناع ابن سلامة من وضع شهادته على صداق ولد ابن عبد السلام حيث حلاه الشهود بما ليس فيه وحلوا اياه بمفتى افريقيته ولم يكن يرمثذ مفتيها فقال له ابن عبد السلام يا جاهل لا شاهد على المشهود عليه من حيث الايجاب والقبول وما يتوقف عليه ذلك من الشروط ولا سند فقط (وطوع) اى وكطوع (وجواز) اى هذا القول الذى هو الغناء ذلك هو (١٥٤) (الصحيح) و (به) (اعملا) قال

في الفائق قال ابن الهندي قول الموثق وهما بحال الصحة وجواز الامر محمول على الانطلاق من الولاية وانهم لم يوقعوا شهادتهم على ذلك حتى كان عندهم من الباطن ما علموا به انطلاقتهم من الولاية وذلك اذا كانوا من اهل العلم وقيل لا يتنفع بذلك وان كانوا من اهل العلم الا ان يصرحوا بانطلاقهم من الولاية قال ابن فتحون وهو اصح القولين اذ يمكن ان يكون الشهود لم يعلموا بالولاية فلا تكون شهادتهم بالجواز انطلاقا الا مع التصريح ونحوه المتيقن قال وهو الصواب اذ ليس على الشهود البحث عن ذلك والناس محمولون على الصحة وجواز

فيه الخلاف فقط دون القسم الاول كما في الشئ وغيره وقوله ابن محمد هو لاخراج ابن علي مثلا والطوع لاخراج المكره والجواز لاخراج المجر عليه فاذا قال اشترى زيد بن خالد من فلان جميع كذا وهما بحال طوع وجواز فهو شاهد بالشراء ولا اشكال وهل هو شاهد ببينة زيد لخالد وبالطوعية والانطلاق من الولاية ايضا قولان اصحهما الذى به العمل انه غير شاهد بذلك كما في النظم وتظهر الشبهة فيما اذا نازعه غيره ممن يريد ان يحوز نسب خالده او ارثه كبيت المال ونحو ذلك فلا حجة لزيد في هذه الشهادة وبينما اذا اثبتت الولاية فلا حجة له ايضا في هذه الشهادة لانه خارج منها واما اذا لم تثبت الولاية فالاصل عدمها وعدم الاكراه والشئ حينئذ صحيح وقول تـ وبقول قريش الخ اى فلو لم تكن الرسالة مقصودا ثبوتها كالبينة في قولهم ابن الله ما رد عليهم عليه الصلاة والسلام بقوله كذبتم وما رد عليه المشركون بقولهم لو كنا نعلم الخ وقوله فينبغي ان يعتبر في الاولين الخ الضمير في يعتبر يرجع لقوله بحال كماله اى فيتناول الاولين اللذين هما الصحة والعقل لا الانطلاق

الامر حتى يثبت خلافه وفي شرح التلقين ان الفتوى بتزك لا اعتداد بما يقوله الموثقون شهد حتى عليهما طوعا في صحة عقولهما وجواز امرهما وان ذلك لا يكون ترشيدا لمن وصف بانه جائز الامر كونهم لم يقصدوا الشهادة به ولو قصدوا الى الشهادة بذلك لم يحل لهم ان يشهدوا حتى يختبروا من وصف بذلك ويعلموا رشده ولهذا يقولون اذا ارادوا ذلك وعلم بكون فلان وفلان رشدين لا ولاية عليهما اه وقد علم من هذه النقول ان عدم الكفاية انما هو في الانطلاق من الولاية واما بالعقل والطوع فمما لا يخفى فلا يشهد عليه بانه في حال عقل وطوع وهو بخلاف ذلك لا زورا وقولهم بحال كمال يشمل العقل والطوع والرشد فينبغي ان

يعتبر في الاولين دون الثالث (١٤٥) إلا مع التصريح به والله اعلم (واحكام) قض عالم (ذى جور

ترد) وان كانت مستقيمة في

ظاهر الامر إلا ان يثبت صحة

باطنها قاله ابن رشد (كجاهل) اى

كقاض عدل غير عالم (ولم يستشر)

العلماء فتد احكامه كلها ايضا

وقيل لا تنقض كلها بل يتصفحها

القاضى الذى ولى بعده فما

الفاه صوابا نفذه وما لارده إلا

ان يوافق قولا من اقوال اهل

العلم ومفهوم لم يستشر انه اذا

كان يشاور العلماء ففى احكامه

قولان ايضا الصحيح منها انها

تستعقب فما كان منها صحيحا

مضى وما لارد والثانى ترد مطلقا

واليهما اشار بقوله (اولا وصح

تساعلا) معنى قوله اولا اى

انتهى كونه لم يشاور بان شاور

فتنفذ ايضا احكامه كلها وقيل

تتامل ويمضى منها ما كان

صحيحا وصحح قال فى المختصر

ونفذ حكم جائر او جاهل لم يشاور

العلماء وإلا تعقب ومضى غير

الجور ولا يتعقب حكم العدل

العالم وهو قوله (وعدل) عالم

(فلا) ينقض حكمه ولا يتصفح

وان سأل الحاكم عليه وهو عند

الجهل محمول على العدالة ان ولاه

حتى يصرح به فيقول ممن يعلم انطلاقة النج لكن قوله فينبغى

النج كان الصواب ان يقول فيجب (واحكام ذى جور ترد) قوله

إلا ان يوافق قولا النج اى واو ضعيفا لان حكمه يرفع الخلاف

وظاهرهم انه يرفعه ولو لم يقصد رفعه كما هنا وقد تقدم انه لا يعتبر

من قضاة الوقت إلا ما وافق المشهور او ما به العمل وعليه فقوله

إلا ان يوافق قولا اى مشهورا او معمولا به (وعدل فلا) قوله ولا

يتصفح النج فيه تناقض مع قوله بعد إلا ان يظهر عند النظر اليها

لحاجة خطأ النج لان نفى التصريح يستلزم نفى النظر اليها ولهذا

تعقب ابن عبد السلام قولهم لا يتعقب حكم العدل العالم ولا

ينقض إلا اذا خالف الحق بان نفى التعقب يستلزم نفى النقض

فكيف ينقض منها ما خالف الحق اى نفى التعقب اعم فنفية

يستلزم نفى الاخص الذى هو النظر اليها حتى يعلم مخالفتها للحق

واجاب عن ذلك بان مرادهم بالتعقب المنفى هو نظرها جهل

حاله من احكامه هل وافق الحق ام خالفه والنقض هو فسخ ما

علم الخطا فيه لظهور مخالفتها للحق من غير احتياج الى نظرها

ابن عرفة وجوابه حسن اه وبه تعلم ان الصواب اسقاط قوله عند

النظر اليها لحاجة تنبيهه قال ابن عرفة ونزلت بشيخنا ابي عبد

الله بن الحباب فازلة وهى انه اشترى جنه واحداث فيها بناء

معتبرا واستحققت من يده فحكم عليه القاضى ابن عبد الرفيع

بقيمتة منقوصا وانكر ذلك لكون المشهور المعروف من المذهب

ان له قيمته قائما وكان اهل الانصاف والمعرفة ينسبون الحاكم

المذكور للحكم بالشاذ فرفع شيخنا المذكور امرة للسلطان بعد موت

الحاكم المذكور وطالب منه ان يجعل له مجلسا فاجتمع كل من

يطلق عليه اسم فقيه معتبر حقيقة او مجازا وكان رئيس المجلس

ابن عبد السلام ولكن كان صرف السلطان عند الحكم فى النزلة

عدل فتنفذ احكامه كلها إلا ان يظهر فى شئ منها عند النظر اليها حاجة خطأ ظاهرا لم يختلف

لاعتذاره له الى الاجمى قاضى لانكحته فقال لاجمى لاهل المجلس
ما تشهدون به من حال ابن عبد الرافع هل كان من قضاة العدل
والعلم ام لا فقال جلهم هو من قضاة العلم والعدل فقال اشهدوا علي
بانى امصيت حكمه هذا وكل ذلك بمحض ابن عبد السلام ولم
يتعرض له فى ذلك بسؤال ولا انكار فكان ابن الحاجب ينكر هذا
الحكم ايضا ويحتج بما مر من ان العدل العالم ينقض حكمه اليين
الخطا ولا ايمن من خطأ الحكم بقيمته منقوصا اه منه فى باب القضاء
والغرض من هذا قوله اشهدوا علي بانى امصيت حكمه هذا من غير
تصفح ولا نظر قال ابن عرفة فى باب الاستحقاق بعد ان تعرض للنازلة
ايضا وكان المجلس المذكور وانا فى ابتداء الطلب قبل تمكنى من
الوقوف على البيان والوادع ثم تمكنت من مطالعتهما فوجدت الصواب
مع ابن عبد الرافع فذكرت ذلك لبعض الفقهاء الذين نظروا فى نازلته
وكان ينسب المحاكم المذكور الى الحكم بالشاذ وربما سمعت مثله
من شيخنا ابن عبد السلام فقلت الصواب ما حكم به ابن عبد الرافع
لان المنصوص ان البناء اذا كان من بناء الملوك وذوى الشرف ان
القيمة فيه منقوصا حسبما فى الرواية عن مالك ابن رشد لان من
بنى بنيان لامراء فقد اتلف ماله فيما لا يسوغ له من السرف
المنهى فقال لى ابو القاسم الغبريني لو كان كذلك لضمنه فى تسجيل
حكمه بذلك فقلت انما ذكرت هذا لقصور من انتصب لامضاء حكم
المحاكم ولم يعتل إلا بانهم من قضاة العدل الذى لا ينبغي ان تتعقب
احكامهم اه بنى وما ذكره ظاهر حيث كان بناء ابن الحباب يشبه
بناء الملوك واما كونه من البناء المعتبر والرفيع فلا يتم الحكم بقيمته
مقلوما اذ قد يكون بناء معتبرا وليس من بناء الملوك وكيف لا وقد
وقع فى الرواية ما معناه ارايت ما بنيت به بناء حسنا وهو من بناء
الناس فقال لك ذلك اى قيمته قائما (وانهض خلاف قواعد)

فيه فيرد قاله ابن رشد خ
ونقص وبين السبب مطلقا ما
خالف قاطعا او جلى قياس
والقاطع يشمل النص الصريح
والاجماع والقواعد القطعية والى
الاربعة اشار الناطم بقوله
(وانهض خلاف قواعد)

ونص واجماع وقيس قد انجلا
مثال ما خالف القواعد المسألة
المعروفة بالسريجية متى حكم
حاكم بتقرر النكاح فيها نقص
وهى من قال ان طلقك او وقع
عليك طلاقى فانت طالق قبله
ثلاثا او اقل وطاقها واحدة فانها
قنين منه ويلزمه الثلاث وان
ماتت او مات وحكم بالتوارث
بينهما لنقص الحكم لان من
قاعدة الشرع اجتماع الشرط

مع المشروط وقال ابن سريج (١٥٧) وغيره من ائمة الشافعية لا يقع عليه طلاق ابدا وقال بعض

الشافعية يقع المخبرون

المعلق وقال بعضهم وابو حنيفة

يقع مع المخبر تمام الثلاث قال

الطرطوشي وليس لاصحابنا

في هذه المسألة ما يعول عليه

صح من ق وانظر كيف يصح

هذا مع قولهم المراد بالعالم هنا

المجتهد ومع ما مر في الجاهل

انه اذا وافق قول عالم لسم

ينقض ومثال مخالفة النص

الحكم بالشفعة للجار قال ابن

الماجشون هو من الخطا بين

الذى ينقض فيه حكم العدل

العالم قال وحديث الشفعة

لشريك اصح وليس من

لاضطراب بخلاف ما تمسك

به ابو حنيفة والكوفيون من

حديث جار الدار احق بدار

الجار قال القسرافي ورد بان

المخالف متمسك بسنة هبها

مرجوة عندك فهي عنده راجعة

فقول ابن الماجشون مشكل وفي

المذونة واذا قضى القاضى بقضية

فيها اختلاف بين العلماء ثم تبين

ان الحق في غير ما قضى به رجوع

اليه وانما لم ينقض ما حكم فيه

غيره مما فيه اختلاف بين العلماء

قولهم وقال ابن سريج الخ من جملة ما احتج به على عدم وقوع

الطلاق فيها راسا ان اثباته يودى الى رفعه لانها لو طلقت قبله

ثلاثا بطل هذا من اصله واجيب بان مالكا قد وقع له اعتبار ما ادى

اثباته الى رفعه وعدم ابطاله في مواضع منها من اعتق اياه او ولده

في مرضه مثلا صح عتقه وورثه مع ان ارثه يودى لنفيه لان العتية

في المرض كالوصية لا تصح وارث فتبوت ارثه يبطل العتية وبطلان

العتية يبطل حرثه وبطلان حرثه يبطل ارثه ومع ذلك قال

باعتبار ما ذكر انظر مصطفى عند قوله وان طلقك فانك طالق قبله

الخ واحتج من قال ببطلان الطلاق ان الشاهدين اذا شهدا على

معتقهما بدين عليه فان شهادتهما باطلة لان اعمالها يودى لبطلان

عتقهما وكذا من جرح الشاهد الذى عدله فان تجريحه لا يقبل

وكذلك المرأة تاخذ الزوج العبد في صداقها او كذب الفرع لاصل

في باب النقل ونحو ذلك وقوله وانظر كيف يصح هذا مع قولهم المراد

بالعالم هنا المجتهد الخ انظر فان قائل هذا لا يصح قوله لانه اذا

كان مجتهدا فلا ينقض قوله لقول مجتهد آخر كما في السريحية ونحوها

وايضا فقد رايت ما تقدم في ابن عبد الرقيق وقد سلم ذلك ابن عرفة

وغيره وايضا قد قالوا ان قضاة الامصار لا تتبع احكامهم لمحلهم على

العدالة والعلم كما قال الخ ان كان اهلا او قاضى مصر الخ وايضا فانهم

قالوا ان الجاهل اذا وافق قولا لا ينقض حكمه فالصواب ان مرادهم

بالعالم هنا المقلد كما هو ظاهر اطلاقهم ولا تلتفت الى سواء وقد عللوا

وجه عدم تعقبه بان تصفحه وتعقبه يودى الى التسلسل وكثرة

الهرج وتفاقم الحال وان لا يثبت حكم ولا ينقطع شغب في اى حال

فالتعليل المذكور صريح في انه لا يشترط في عدم تصفح احكامه

إلا العدالة والعلم وقوله وانما لم ينقض ما حكم فيه غير الخ

ينبغي ان يقرأ قوله غير بالرفع على انه فاعل وما حكم مفعوله

اه وقال ابن رشد لا خلاى في نقضه حكم من قبله ان كان خطا لم يختلف فيه وان اختلف فيه

لم يرد وقيل يرد ان كان شاذاً وقال ابن الماجشون يرد ان كان قويا مشهورا اذا خالف سنة قائمة اه وعول عليه في المختصر وفيه نظر ومثال مخالفة الاجماع الحكم بالميراث كله للاخ دون الجد لان الائمة كلهم على قولين المال كله للمجد او يقاسم الاخ اما حرمان المجد بالكية فلم يقل به احد ومثال مخالفة الفياس الجلي وهو ما قطع فيه بنفى الفارق (١٥٨) بين لاصل والفرع قبول شهادة الكافر فان الفاسق لا تجوز

وقوله وفيه نظر الخ وجه النظر هو ما قدمه من ان المخالف متمسك بسنة الخ قلت ذكر الزرقاني والخرشى عند قول المتن في الوقف او على بنيه دون بنائه ان هذه المسائل مستثناة من قولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف لان هذه فيها خلاف ولكنه ينقص حكمه فيها وبهذا يرتفع الاشكال وقوله فان الفاسق لا تجوز شهادته الخ اي واذا كان الفاسق لا تجوز شهادته ولو على كافر فالكافر لا تجوز شهادته ولو كذا فاعلى كافر ايضا خلافا لابي حنيفة في جواز ما منه لكافر على كافر فيرد لاشكال المتقدم وقد تقدم انها مستثناة وقوله في التنبيه مرادهم بالعالم هنا الخ تقدم ما فيه اللهم الا ان يقل مراده بالمجتهد المقلد الذي معه من النظر ما يرجح به احد الدليلين اي فهو الذي يكون حكمه رافعا للخلاف والا فلا يعتبر منه الا ما وافق المشهور الخ انظر شرحنا للتحفة

فصل وشاور

محل المشورة اذا لم تكن الفتوى مرسله والا فارسلها يغني عن مشورتهم واحضارهم لانه حينئذ ان خرج الحق ردوه اليه اذ لا يمضي من احكام القضاة الا ما وافق المشهور اللهم الا اذا كانت هناك قضية يعلم بعدم وصولها اليهم واشكل عليه الامر فيها فقد تقدم في قوله ولتأمر بتقييد غامض لتسال عنه او لان تناملا (ولا تفت في حكم)

شهادته لفسقه والكافر اشد فسقا منه تنبيه مرادهم بالعالم هنا المجتهد اما قضاة الزمان فلا يعتبر من احكامهم الا ما وافق الراجح او المشهور او ما جرى به العمل وغير ذلك ينقص ويرد عليهم قاله ابن عرفة والعقباني والبرزلي والسنوسي وغيرهم انظر طالع الامساني

فصل

(وشاور) ايها القاضي (ذوى علم) ممن يوثق به في علمه ودينه وفهمه ونظرة ومعرفته باحكام من مضى فينبغي له ذلك قاله المييطي وقال ابن المواز لا يدع القاضي مشاورة اهل العلم عند ما يتوجه اليه الحكم ولا يجلس للتصاها الا بحضرة عدول ليحفظوا اقرار الخصوم خوف رجوع بعضهم

ظاهرة

عما يقر به وان كان مما يقتضى فيه بعلمه فان اخذه بما لاخلاف فيه احسن وقال سحنون لا ينبغي ان يكون معه من يشغله عن تمام فكرة كانوا اهل فقه او غيرهم (وسو) بين الخصمين (بمجلس) ولو مسلما وكافرا فيسوى بينهما مجلسا وكلاما ونظرا وطلاقة وجه وضدها ويقول مالهما وما شانكما او ايكما المدعى ولا يخص احدهما بالكلام (ولا تفت في حكم) لتلا احتمال الخصم ليعرف

مذهبك في النازلة والنهي على المنع وقيل على الكراهة وقيل بالجواز كما في امور الديانات (واحضر ذوى
 العلل) اى العلماء وقد قال اولاً انه يشاورهم وهما قولان قال اشهب ومحمد يحضرون وقال مطرف وابن
 الماجشون يشاورهم وبإيهما عمل كفى ما لم يكن في حضورهم تشويش عليه وعطف نخ احد القولين
 على الآخر فقال واحضر العلماء وشاورهم وهل ذلك على الوجوب او على الندب ظاهر المازرى الاول
 وابن المناصف الثانى قاله الخطاب (وكن) ايها القاضى (ذا تان) في الامور التى تنزل بين يديك ولا
 تعجل ترى ان الاسراع براعة فان من تانى اصاب او كاد ومن تعجل اخطا او كاد الحديث وانما العجلة
 مطلوبة في امور مخصوصة قرى الضيف وتجهيز الميت وانكاح البكر اذا ادركت واداء الصلاة وقضاء الدين
 والتوبة عند اقتراف الذنب ونظمها بعضهم فقال بادر بتوبة قرى والدفن بكر جهاد مع صلاة دين
 (عارفا بعوائد) لاهل بلدة معمول بها شرعا ليحكمهم عليها ولذا قيل يطلب في القاضى ان يكون بلديا
 وقيل بالعكس ليقبل حاسدوه اما عوائد خالفت الشرع فلا عبرة بها ولا حاجة لمعرفة الا لتستقى
 (واحدث) ايها القاضى (قضاء) (١٥٩) للفجور) اى لاهل المعاصى قضاء يليق بهم بشرط
 ان يكون ما تحدثه له

ظاهرة المنع وبه صرح في التختة بقوله ومنع افتناء للحكام الخ
 وجرى العمل بخلافه قال فاطمه
 وشاع افتناء القضاة في الخصام مما يغير حكمهم له قسوام
 (كما جلا عن الاموى) قوله وقال المشدالى انه تعظيم الخ يدل
 على انه تعظيم قوله فيما ياتى واحلاف مطلوب بزواج ليعقلا
 جلا) اى ظهرا (عن الاموى)
 عمر بن عبد العزيز الامام العدل
 رآه بعض الائمة في المنام مع
 الخلفاء الاربعة بين يدي النبى
 صلى الله عليه وسلم وهو اقرب

اليه منهم فقال له يا رسول الله لم هذا فقال له لانهم كانوا يحكمون بالحق في زمن الحق وهو كان
 يحكم بالحق في زمن الباطل ولما ذكر في الرسالة قوله تحدث للناس اقصية بقدر ما احدثوا من
 الفجور وقال في اولها من الواجبات ترك ما احدثه المحدثون جمع شراحيها بين كلاميها بان الاول
 فيما ليس له مستند في الشرع من نص او اجماع او قياس وما هنا فيما له اصل من ذلك وظاهر
 كلام النوادر ان هذا الحكم عام في كل زمان لانه قال وقد كان سجنون يقبل التوكيل من الطالب ولا
 يقبله من المطالب فليل له في ذلك فقال تحدث للناس اقصية الخ وعنه ايضا انه كان لا يقبل
 الحمل من المديان حتى يثبت العدم في السجن فليل له في ذلك فقال لا تستخرج حقوق الناس
 الا بالتصديق بالضرب والسجن وروى ابن وضاح ان حسين ابن عاصم كان يحلف الناس بالطلاق
 قال فذكرته لسجنون فقال لى من اين اخذه قلت من قول عمر بن عبد العزيز فقال مثل ابن عاصم
 يتاول هذا اه فقال الوانوفى هذا كلام موجه يحتمل المدح والذم وقال المشدالى عن بعضهم انه تعظيم
 لشان ابن عاصم لانه ممن اخذ عن ابن القاسم وجعل بعضهم من ذلك ما احدثوه من العقوبة بالمال

وافق بجوازها ابو القاسم البرزلى واستدل للجواز بوجوه واملى فى ذلك جزءا ورده عليه عصره ابو
العباس الشماع والف عليه تاليفا دل على تجزئة واتساع علمه ونقص كل ما عقده البرزلى وقال وهذا
كله مفروض مع وجود الامام وتمكنه من اقامة الحدود (١٦٠) واجرائها على احكام الشريعة

والا فقد يقال ان ذلك اولى

من الاهمال وترك القوى ياكل
الضعيف والله اعلم قال الش
وقد يشهد للعقوبة بالمال حديث
التنزيل وهو قوله صلى الله عليه
وسلم من وجدته يصيد فى
حرم المدينة فخذوا سلبه قال
صياص لم ياخذ به من ايمته
القوى الا الشافعى فى قول
له قديم وخالفه ايمته لامصار
قال النووي وقال به سعد
ابن ابى وقاص وجساعة من
الصحابه ولا يصير الشافعى
مخالفة ايمته لامصار اذا
كانت السنة معه وهذا القول
هو المختار لصحة الحديث
وعمل الصحابة على وفقه اه
وفى مسلم عن عامر بن سعد
ان سعدا وجد عبدا يقطع
شجرا فسلبه وقال لا ارد ما
نقله رسول الله صلى الله عليه
وسلم اه قلت ولا شاهد لهم
فيه لانه فى حق من صاد

وقوله قلت ولا شاهد لهم فيه الخ قد يقال هذا حكم ما لا قيمة
له من الاشجار التى لا ثمرة لها واما ما له قيمة فيضمن قيمته فمعنى
قوله عليه السلام فخذوا سلبه اى فعاقبوه باخذ ماله على معصيته
التي ارتكبها فان تمخص الحق لله كالصيد فى الحرم فانما ياخذ
ماله فقط وان كان لله ولا آدمى فيؤخذ ماله لحق الله ويغرم بعد
ذلك حق آدمى اذا ما من حق لآدمى الا وفيه حق الله الذى
هو اثم الجريمة والاقدام والحديث الكريم دل على اخذ السلب على
معصية الله كان معها حق آدمى ام لا ويدل لهذا ما قاله فى
الميتية ونقله فى الدر النثيروا بن فرحون من ان الصواب ان
المحاكم متى علم تلدد المطلوب واستخفافه ان يودبه ويسبح للعون
الذى مضى اثره اخذ اجرته منه اه فلا يخفى ان الملد تسبب
بلدده فى اتلاف اجرة العون على خصمه فوجب غرمها عليه ولزمه
مع ذلك الادب كما ترى الا ان الشافعى جعل محل الادب غرم
المال للحديث المذكور وهو ما اختاره النووي فالجزة قائمة والكلام
فى افعال الحدود الشرعية كالزنى والسرقة ونحوهما انظر شارح
العمل عند قوله

ولم تجز عقوبة بالمال او فيه عن قول من الاقوال
لانها منسوخة الا امسور ما زال حكمها على اللبس يدور
كاجرة الماد فى الخصام والطرح المغشوش من طعمام
وانظر ما ياتى آخر الفصل (فالقضاء صناعة) قوله بان فيه امورا
زائدة لا يحسنها كل الفقهاء الخ وهذه الامور الزائدة هى النظر للصور
وفى مسلم عن عامر بن سعد
ان سعدا وجد عبدا يقطع
شجرا فسلبه وقال لا ارد ما
نقله رسول الله صلى الله عليه
وسلم اه قلت ولا شاهد لهم
فيه لانه فى حق من صاد

الجزئية

فى الحرم فيبعد ان نقول به ولا سبيل الى جعل ذلك فى غيره كمن
رمى حيث لا يجوز له او قطع شجرا مملوكا غيره فلا يؤخذ سلبه وانما عليه قيمة ما اتلفه (فالقضاء
صناعة) لان علم القضاء وان كان احد انواع الفقه فان فيه امورا زائدة قد لا يحسنها كل الفقهاء

وقد يحسنها من لا باع له في الفقه (كفتوى) ابن عرفة فقها القضاء والفتوى مبنيان على أعمال النظر في الصور الجزئية وأدراك ما اشتملت عليه من الأوصاف الكائنة فيها يلغى طردها ويعمل معتبرها (ونحل) حقيقته أخراج الخالة من الدقيق والمراد به هنا التأمل في النازلة وما اشتملت عليه من الأوصاف الكائنة حتى يلغى طردها كما قال ابن عرفة ويردها إلى باب الأجارة أو الوديعة (واحذر النقل مسجلا) فلا يجوز لافتاء بنصوص الاختصارات إلا لمن عرف ما للأيمة عليها من تقييد أو إطلاق (فقد قال بعض العارفين) من الموثقين (إذا انخفى) أي خفى (على قاض امر في المتود ولا انجلى) بل التبس عليه امر في العقود لقدمها وطال الخصام وكثر الشغب ورجا في تقطيعها تقريب امر الخصمين (يساغ له التقطيع ان كان يرتجى به قطع ما يخشى من الطول والبلا) أي الفتنة (كما) أي كالذي جاء (عن ابان نجبل) أي (١٦١) ولد (عثمان قد بدا) أي ظهر (من الحرق) بيان لما واستحسنه مالك وهو قوله

الجزئية وأدراك ما اشتملت عليه حتى يدخلها تحت كلياتها كما مر أول الكتاب وقوله من لا باع له في الفقه أي في حفظ احكام مسائله الجزئية وقد كان لا يحسنها لان ادخال الجزئيات تحت كلياتها عسير لكثرة ما يقع من الاشتباه بسبب اشتمال الجزئي على اوصاف مختلفة بعضها ينزع الى هذه الكليته وبعضها الى غيرها قال ابن سهل رحمه الله كثيرا ما سمعت شيخنا ابن عتاب رضى الله عنه يقول الفتيا صناعة وقد قال قبله ابو ايوب الفتيا دربة ولولا حضور الشورى في مجالس الحكم ما دريت ما اقول في اول مجلس شاورني فيه سليمان بن ايوب وانا احفظ المدونة والمستخرجة

أدري ما هي اه وفي البصرة اذا طال الخصام في امر وكثر الشغب فيه فلا باس للقاضي ان يحرق كتبهم اذا رجا بذلك تقارب امرهم واستحسنه مالك اه (وسحنون) امر (بالتأديب والصفح في الفقا) قال ابن عرفة ومما جرى به العمل من انواع التعزير ضرب الفقا مجردا عن سائر بالا كف عياض وحلف رجل بالطلاق في مجلس سحنون فامر بصفع قفاه اه (ويابى) أي وكان سحنون ايضا يمنع (كفيل) من غريم) حتى يثبت عدمه بل يسجنه حتى يثبت عدمه في السجن والذي في المدونة يحبس او ياتي بحميل التونسي يريد بالوجه خ وحبس لشبوت عشرة ان حمله حاله ولم يسال الصبر له بحميل بوجهه فيغرم ان لم يات به (وابطلا) هو أي سحنون (وكيلا من المطلوب) فلم يقبله (إلا لعذرة) بمرض أو سفر أو نحوهما (وان) يرعب (شاهد يرعب لديه تهلا) حتى يزول رعبه قال ابن فروحون كان سحنون اذا دخل عليه الشاهد ورعب منه أعرض عنه حتى يستانس وتذهب روعته فاذا

طال ذلك به هون عليه وقال له ليس مهى سوط ولا عصا ولا (١٦٣) عليك بأس اد ما علمت ودع

ما لم تعلم (وكان له بيت) في الجامع بناء لنفسه (لا فرد تشاهد وخصمين) ف (قط) اذا كثرت عليه الخصوم ويدخل عليه اثنين مع من يشهد عليهما حتى يفرغ منهما ثم يدعوا آخرين وهكذا (اولا ثم اولا وللبعض) من العلماء حسبما نقله ابن العطار (نزع الشيء) المتنازع فيه حيوانا او غيره (من يد حائز) له (اذا خيف امر بالبقاء) اى ببقائه بيده (ويجعلها بحفظ امين) حتى يقع الفصل فيه خوف تقايل عليه او تفويت (هكذا) اى من باب احداث القضاء (منع والد فقير من اخذ المال للولد) ال عوض عن الضمي اى اخذ مال ولده مع ان الولي هو الاب الذى يحوز مال ولده ف (اعملا) قال ابن عرفة شاهدت ابن عبد السلام حكم على رجل ان لا يقبض ميراث ولد له صغير فكله في ذلك فقال انه فقير وكان ابن عبد الرفيع يحكم بذلك وكذا اذا اراد ابو الزوجة ان يحبس شورتها وثيابها خوفا عليهما من الزوج بعد ان ودفع لهما ما تتجمل به فانهم يفصل في الالب بين ان يكون مامونا او لا قال

واحوالى

الظليطلى وقد شاهدت اقواما (١٦٣) وضعت عندهم ثياب بناتهم خوفا عليها فاكلوها وتعذر الانصاف
لهن منهم لقلته ذات ايديهم

(واحلاف مطلوب) هذا تقدم عند قوله ومن يحلف بلا من له
الاعلان الزرقاني وغيره اعتمده وقد ذكرناه في شرحنا للتخفة في
باب اليمين وتقدم ايضا ان حسين بن عاصم كان يفعل (وقد قيل
في المعروف بالظلم) البرزلي عن ابن عرفة من عرف بالفساد يدعى
الى الحكم دون القضاة وان ادى الى غرم المال لان ما بيده من اموال
الناس والتباعات لا ملك له فيها فينت المال اولى به لان فساد
لا يكفه الا الحكم من باب ما لا يتوصل للواجب الا به اه قلنت
وهذا يقتضى ان القاضي اذا ثبت عنده ان هذا معروف بالظلم
والفساد وافشى ذلك عنده على السنة الناس فانه يامر حينئذ خصمه
ان يرفعه للحاكم ولا يقضى هو بينهما وحينئذ فليست المعرفة
بالظلم والفساد موكولة الى الخصم اذ لا ينضبط امر بهذا وما من خصم
الا ويزعم ان خصمه من اهل الظلم والفساد فيودى ذلك الى
تعطيل ابواب الشريعة نعم اذا فرضنا انه رفعه للحاكم فاغرمه مالا
وتجاوز فيه الحد ثم قسام يدعى على الشاكى انه ظلمه في رفعه
للحاكم وانه علم انه يتجاوز فيه الحد فان دعواه على الشاكى لا
تسمع حيث كان معروفا بالظلم على المعتمد من اقوال ذكرها
بقوله وهل يضمن شاكيه لمغرم زائد على قدر الرسول ان ظلم او
الجميع او لا اقوال وهذا مستثنى من قولهم الظالم وان ظلم لا يظلم
الرخ لان الفرض ان هذا لا ينكف الا بذلك (وشبه الذى قدمت)
من ذلك ما افتى به البرزلي من جواز العقوبة بالمال كما مر اول
الفصل ومع هذا فان العقوبة بالمال على فرض جوازها لا ينبغي
تعميمها بل كثير من افراد الناس يمكن اقامة الحدود الشرعية فيهم
فلا تهمل في حقهم وكثير من الافراد لا يمكن الانصاف منهم ولا
اقامتها عليهم فعقوبتهم بالمال اولى من الاهمال فهذا يختلف باختلاف
افراد الناس والغالب ان من سجن لاعطاء المال يمكن اقامة

في الدين ما ليس منه مبتدأ خبره (بدعى ذميم مصلا) بالنصب حال من بدعى لوصفه او من الضمير

في ذميم (كما جاء عن خير الوري فاعلمه) اى فاعلم الجماعة من ذلك يعنى من قوله صلى الله عليه وسلم اياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقوله صلى الله عليه وسلم شر الامور محدثاتها وقوله صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد اى مردود عليه ونحوها من الاحاديث فانها بظاهرها واردة على قول الاموى قضية برده واجيب بان الاحاديث الواردة في ذلك ليست على اطلاقها بل مقيدة (١٦٤) بما اذا لم يكن لتلك البدعة

اصل في الشرع والا فلا تكون بدعة مذمومة بل قد تكون بدعة مدحوة كقول عمر بن الخطاب فيما احدثه من جمع الناس على اسماء في تراويح رمضان نعمت البدعة هذه والى الجواب عن المعاصرة اشار بقوله (فقال تقى الدين ابن تيمية) (ذا) اى ذم البدعة (ليس مسجلا) اى مطلقا كيفما كان (ولكن) وصف الذم ثابت (لما) ليس استناد له يرى) في الشرع بان لم يقم عليه دليل شرعى (والا) بان قام عليه دليل يقتضى وجوبه ككتيب العلم او ندمه كما في الجمع المذكور فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جمع بالناس ليتبينوا او لثأنا واجتمعوا

الحق عليه اذا لم يخش من ذلك فستنة ونحوها والعمال اليوم يطلقونها ويعممونها في جميع الافراد رغبة في تحصيل المال وذلك خرق للشرعة والله تعالى اعلم (فشرعى عليه فعولا) قوله وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة الخ اشار به الى قول الشئ الحاصل ان البدعة على قسمين لغوية وهى التى تنقسم الى احكام الشرعية الخمسة وشرعية وهى محرمة او مكروهة فاللغوية اعم لان كتب العلم مثلا بدعة لغة وهو واجب شرعا وكذا الجمع المذكور مندوب شرعا وهو بدعة لغة وكذا التخيل هو شرعا مباح وهو بدعة لغة ومعنى كون ذلك بدعة لغة انه لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ثم كان والشرعية في الحرام والمكروه وعليه فكل بدعة شرعية هى بدعة لغوية ولا عكس فان ما دل على وجوبه او ندمه او اباحتها دليل شرعى بدعة لغوية لا شرعية قال ونظمها ابن غازى فقال كن تابعا ووافقه من اتبع وقسم الخمسة هذا البسود واجبة كمثل كتب العلم ونقط مصحف لاجل الفهم ومستحبة كمثل الكانيس والجسر والحراب والمدارس ثم مباحة كمثل المخضيل وذات كره كخوان الماكسل ثم حرام كاغتسال بالفتسات وكاسيات عاريات مائسلات

في الثالثة حتى غص المسجد باهله فلم يخرج لهم وترك وقال خشيت ان يفرض فلما امن عمر ما خشيه رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع (ف) الجمع (شرعى عليه فعولا) وهكذا كل ما ثبت له اصل يقتضى الذم او الاباحة كمنخل الدقيق او الوجوب كما تقدم بخلاف ما اقتضى الشرع تحريمه كالمكوس او الكراهة كالزيادة على الصاع في الفطرة وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة باعتبار اللغة وعليه قول عمر واما باعتبار الشرع فقسمان لا غير والله اعلم

فالكانس

* فصل *

في ذكر مسائل جرى بها العمل بفاس (وفي البلدة الغراء) المشهورة (فاس وربنا يقي أهلها من كل داء) أي ضرر (تفصلا جرى عمل باللائق تاتي) أي في المسائل التي تاتي بخلاف المشهور (كما جرى) العمل (باندلس ببعض منها) (١٦٥) فاصلا) أي يجعل اصلا وانما جعل ذلك اصلا وان كان

خلاف المشهور (لما قد فشا من

قبح حال وحيلة) أي لما فشا

أي شاع وكثر في الناس من قلة

الدين وكثرة التحيل على اكل

اموال الناس بالباطل (فيجئنا)

بالسين المهملته من خسرات

الكلب اذا طردته أي فيطرد

ويبعد المتحيل (الذي للغى)

عند الرشد (ينبغي توصلا)

بحمله على خلاف المشهور

حتى لا يتوصل الى ما قصده

بحيلته من اسقاط حق مثاله

ان يشتري شقة من اصل

ويخاف من الشريك ان

ياخذ بالشفعة فيعطى المسال

سرا ويشهد البائع انه تبرع

عليه فاصدا بذلك اسقاط الشفعة

لازم لا شفعة في الهبة على

المشهور فيحكم عليه بالشفعة

في التبرع وان كان خلاف

المشهور وقد ذكر النظم جملة

فالكنس آلة الكنس وجمع الكناسة والجسر بكسر الجيم القنطرة والمختل الآلة التي يخرج بها الخالة من الدقيق والخوان المائدة ليس عليها طعام والفتات اجزاء الطعام وكاسيات على حذف مضاف أي ولبسة النساء الكاسيات العاريات والمراد بذلك لباس النساء الثياب الرقيقة الخفيفة النسيج التي يظهر ما تحتها فهي كاسية لوجود الثوب عليها عارية باعتبار ظهور ما تحتها ومعنى ما ذلت أي مخوفات عن الشريعة بسبب هذا الفعل وزاد في الحديث ميلات أي لقلوب الرجال

* فصل وفي البلدة الغراء *

اعلم ان العمل بمقابل المشهور لاحد امور ثلاثة اما لكونه الراجح فهم يعبرون به لرجحانته كما في قول نخ وهل يراعى حيث المدعى عليه وبه عمل وفيها الاطلاق وعمل به واما لجرى العرف به في ذلك البلد او في ذلك الزمان كمسألة الشروط في النكاح وتكتب على الطوع والعرف شرطيتها في العقد كما ياتي في قواه فاحمل على الشرط النخ ومسألة الشفعة في التبرع وذات القروء ونحو ذلك المشار اليه بقوله (لما قد فشى من قبح حال النخ) واما لمصلحة عامة او سبب كذلك كغرم الراعي المشترك وبيع الصفقة وتاريخ التسجيل ونحو ذلك ثم ان الوجه الثاني يتغير بتغير العرف والثالث يدوم ما دامت تلك المصلحة وذلك السبب ومن الاول قولهم ان

من ذلك اذ قال (فمن ذاك) أي الذي جرى به العمل (الاستفسار) بالسين والراء وبالصاد واللام والاول اشهر وهو استفهام الشهود الليف عما شهدوا به وان لم يكن فيه اجمال وهل هو من حق القاضي او من حق المشهود عليه جعلوه عوضا عن التزكية التي هي الاصل في الشهود ولذا قال (والتزكيات دعي) أي اتركها مع ذلك لانها شهادة مدخول فيها على عدم العدالة للإلزام السلامة من جرحة

الكذب فلا بد منها كما م (نعم) اذا كان في الليف ذو مروءة (قد يزكى ذو المروءة) منهم (فاقبلا)
 ح رجوعا للاصل (وذات قروء في اعتداد باشهر) يعني ان المطلقة اذا كانت ممن تحيض وعدتها
 بالاقراء كما قال الله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء فاذا ادعت انقضاء عدتها وانها
 رات الحيضة الثالثة فالشهور انها تصدق فيما يمكن فيه ذلك ولو شهرا مخ وصدقت في انقضاء
 مدة الاقراء والوضع بلا يمين ما امكن ابن المحاجب وامكان (١٦٦) انقضاء الاقراء مبني على
 الاختلاف في اقل الحيض والظهر

ضمن الاقرار كالاقرار على الشهور المعمول به وهو كثير (وذات
 قروء) قوله فيما يمكن فيه ولو شهرا الخ فان قلت كيف يتصور
 حيضها ثلثة في شهر مع ان اقل الظهر نصف شهر قلت كان
 يطلقها اول ليلة من الشهر وهي طاهر فتحيض وينقطع عنها قبل طلوع
 الفجر ايضا فتمكث خمسة عشر يوما طاهرا ثم تحيض في الليلة
 السادسة عشرة وينقطع عنها قبل الفجر ايضا وتستمر كذلك ثم
 تحيض عقب آخر يوم من الشهر لان العبرة في الطهر بالايام قاله
 الزرقاني قلت قال في مختصر المتطية عن مالك ولا تصدق في
 اقل من خمسة واربعين يوما وبه جرى العمل عند الشيوخ اه
 وعلى ما به العمل اليوم من انه لا بد من ثلثة اشهر تنتظر اقصى
 الاجلين فان حاضت ثلاثا قبل ثلثة اشهر انتظرت تمامها وان
 تمت لاشهر قبل ان تحيض ثلاثا انتظرت ما بقى لها ثم هذا طاهر
 بالنسبة لما اذا ارادت الزوج واما بالنسبة لما اذا اراد ارتجاعها
 وادعت انها حاضت ثلاثا فيما يمكن ولو شهرا او خمسة واربعين
 على ما مر فانها تصدق وقد بطلت رجعتها ولا يفيدها تكذيبها نفسها
 لان هذا حق لله قوله خرق للاجماع الخ الاولى انه خرق للكتاب
 والسنة لان ذلك ثابت بهما لا بخصوص الاجماع (وترك لعان)

في العدة والاستبراء وجرى
 العمل بانها لا تصدق في اقل
 من ثلثة اشهر قال في ضييع
 عن ابن العربي عادة النساء
 عندنا ان تحيض مرة في الشهر
 وقد رقت الاديان فلا تصدق
 المرأة في اقل من ثلثة اشهر اه
 يعني وتصدق في ثلثة اشهر
 فاكثروا بد من سوالها فان لم
 تحض ثلاث مرات لم تخرج
 من العدة ولو انقضت الثلثة
 الاشهر او اكثر ولو اعتادته في
 كالسنة هذا مرادة وانها اذا
 ادعت انقضاء عدتها في اقل
 من ثلثة اشهر لا تصدق لانها
 تعتد بثلثة اشهر وان لم تحض
 ثلاثا وهي ممن تحيض كما هو
 ظاهر كلامه فان هذا لا قائل به

وحمله عليه جهل وخرق للاجماع (وتاريخ تسجيل) اي ما شهد به القضاة
 على انفسهم (وشبه تحصلا) كالحكام قال الغزنائي العمل ان لا يورخ ذلك وكتب عليه ظم جرى
 العمل بفاس بالتاريخ في ذلك (وترك لعان مطلقا) كان الزوجان عدلين ام لا (او) بتركه (لفاسق)
 فقط كما هو مذهب ابي حنيفة لا يمكن الزوجان منه إلا اذا كانا عدلين لقوله تعالى فشهادة احدهم
 اربع شهادات بالله فسمها شهادة والمذهب وان فسقا اورقا لا يقرأ واعترض علي المصنف ايضا ما

قوله على سبيل الشك والترديد الخ قد يجاب عن ظم بان او
 بمعنى الواو والمعطوف عليه محذوف اى اغير فاسق ولفاسق وهو
 تفسير لاطلاق وقوله وان الزوج يجلد الخ هو عطف على قوله
 بالمنع اى لا قائل بالمنع وبان الزوج يجلد ولا يمكن منه اذا
 طلبه وقوله محكمة اى ليست منسوخة وقوله ولولم تقم الزوجة
 كذا نستختنا بلو لا غياثية وصوابه اذا لم تقم الخ وقوله عن ابن
 عرفة ولا نص في حكمه الخ زاد عليه والحق انه ان كان لنفى
 حمل وجب لئلا يلحق بنسبه ما ليس منه وإلا فالاولى تركه
 بترك سببه فان وقع سببه وجب الخ ثم وجدت نحوه في سراج
 ابن العربى ذكره في المعيار عنه ايضا قسال ان شهادة الرجل على
 زوجته بروية الزنى مكروهة اذ لا تنفد اكثر من الفراق والفراق
 مع الستراولى اه وتاسل قول ابن عرفة ولا نص في حكمه مع
 قولها في اللعان يجب بثلاثة اوجه اما بنفى الحمل او ادعاء
 الروية الخ وقوله احياء سنة الخ اى احياء امر اذنت فيه
 السنة واباحته لا انه مطلوب الفعل فهو كقولهم طلاق السنة كذا
 قال الشئ وقد يقال هو مطلوب الفعل في الحمل وكذا في الروية
 حيث جرى سببه لوجوب دفع معرة القذف والمحدث كما
 لابن عرفة وعليه فيمكن ان يحمل قول ابن الهندي اردت احياء
 سنة اى امر طلبته السنة واجبه لدفع المعرة فلا يقال انما تستر
 بهذا الكلام قال البرزلى وقد وقع زمان الامير ابى يحيى وتلاعنا
 بجامع الزيتونة وقد وقع بعد ذلك مرة اخرى ولا غرابة في وقوع
 سببه في هذا الزمان لكثرة المفاصد نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها
 وما بطن اه قلت وقد وقع مرارا بعد الاربعين والمائتين والالف
 بجامع القرويين من فاس حرسها الله فيما ذكره ظم من تركه
 مطلقا لا يعول عليه وقد اعترض سيدى احمد بن عبد العزيز الهلالى

ذكره من جريان العمل بترك
 اللعان مطلقا او لفاسق على
 سبيل الشك والترديد بانه لا
 قائل بالمنع منه وان الزوج
 يجلد اذا قذف زوجته ولا
 يمكن من اللعان اذا طلبه
 والآية محكمة وما ذكره من
 الترك لعله لم يتفق سببه
 ولولم تقم الزوجة بحقتها فياجب
 الزوج اليه ابن عرفة ولا نص
 في حكمه ابن عباس لا عن
 ابن الهندي فعوتب فقال
 اردت احياء سنة اندرست
 اه البرزلى قد اغنى الله عن
 بيان ما ذكر في القرآن والستر
 اولى وانما تستر بهذا الكلام
 حين عوتب قسال في الطراز
 وكانت ملاعنته بالمسجد الجامع
 بقروية سنة ثمان وثلاثين
 وثلاثمائة (و) جرى العمل

بترك (عهدة مملوك ببيع لتبطلا) اى العهدتان خ ورد فى عهدة الثلاث بكل حادث وفى عهدة السنة بجذام وبرص وجنون ان اشروطا او اعتيدنا فان لم يكن شرط لهما ولا عادة لم يقض بهما فهو جار على المشهور (كنوكيل عون من سوى امرأة جرى) خدمة القاضى الذين يتصرفون بين يديه نوعان احدهما من له معرفة بمبادئ الخصام وفصول الاحكام وهم الذين يتوكلون فى المسائل المهمة والثانى من لا معرفة لهم بذلك وانما عملهم الاتيان بالمطلوب لا (١٦٨) غير هؤلاء يسمون بالاعوان

ولم يجبر العرف بتوكيلهم الا
ان يتوكل الواحد منهم للمرأة
او نحوها فى الشئ القريب
(ولا قافتة) اى جرى العمل
بتركها فى مسالة الشريكين
فى الامة وطأها بطهر وغيرها
من مسائل الاستحقاق ولعله
لم يتفق او لم يوجد القاييف
(والفرج للنسوة انجلا) المشهور
ان المرأة مصدقة فى داء
فرجها اذا ادعى عليها وفى
بكرتها وقال سحنون ينظرها
النساء وبه العمل لقله امانتهن
(نعم) جرى العمل بما ذكر
(ك) ما جرى به (الذى يجرى
من البيع صفقة بلا حاكم بيع
الفضولى اشلا) ولم يشرح عليها
الشارح وصورة بيع الصفقة ان
تكون دار او عبد مثلا مشتركا
بين رجلين او اكثر ملكوا ذلك دفعة فى زمن واحد بان ورثة من اب مثلا او اشتروه
او وهب لهم فاذا اراد احدهم ان يبيع وكانت حصته اذا باعها مفردة ينقص ثمنها فله ان يبيع الدار
كلها ويخير شريكه بين ان يمضى البيع للمشتري فيأخذ منه ما نابه من الثمن وبين ان يضم الجميع
ويدفع للبائع حصته من الثمن الذى باع به والجارى على المنصوص فيمن اراد البيع ولم يوافقه
شريكه ان يرفع للقاضى فيجبر له المتنع ويبيعان دفعة واحدة بعد اثبات الموجبات لكن جرى

وقوله
او وهب لهم فاذا اراد احدهم ان يبيع وكانت حصته اذا باعها مفردة ينقص ثمنها فله ان يبيع الدار
كلها ويخير شريكه بين ان يمضى البيع للمشتري فيأخذ منه ما نابه من الثمن وبين ان يضم الجميع
ويدفع للبائع حصته من الثمن الذى باع به والجارى على المنصوص فيمن اراد البيع ولم يوافقه
شريكه ان يرفع للقاضى فيجبر له المتنع ويبيعان دفعة واحدة بعد اثبات الموجبات لكن جرى

العمل بخلاف هذا وهو ان المالك للصفقة يبيع نصيبه ونصيب غيره ممن شاركه بدون رفع للحاكم وهو معنى كلام ظم كما جرى العمل ايضا ان المشتري يشترط على البائع ان لا يدفع الثمن إلا بعد كمال الصفقة ويكتب ذلك في الوثيقة وان ضم الصفقة على البائع فهو الذي يجري على ذلك فان ضم شركة انصرف المشتري ولا (١٦٩) عهدة عليه وانكملوا البيع دفع المشتري الثمن ومن ضم وباع بالقرب فلا كلام معه

وقوله واجازة ابن داود النخ بمثله اجاب ابن الحاج ايضا وبمثل الاول اجاب ابن رشد كما في الشارح والمعتبر المعمول به هو ما لابن داود وابن الحاج إلا انه غير مقيد بما لا يقبل القسمة وغير خاص هنا بمسألة الوصية المذكورة بل كل ما لا ينقسم او ينقسم يباع ويجعل ثمنه في حبس آخر كما في الشئ وغيره وقوله قبل هذا ويكتب في الوثيقة ان ضم الصفقة على البائع النخ من هنا تعلم ما يقع كثيرا في هذا الزمان من مواجة المشتري للبائع بشئ زائد على الثمن ليضم له الصفقة فان تلك الاجرة تحسب من الثمن ولا ينفرد بها البائع ان امضى اشراكه معه اذ هو لا يقضى له بالا على شئ يجب عليه فعله اذ الواجب عليه لا يستحق عليه اجرا وبه كنت احكم وافق غير ما مرة فان ضم اشراكه ولم يبيعوا فالظاهر انهم لا يجب عليهم ان يرفعوا له نصيبه في الاجرة لانه مقر على نفسه انها زائدة على الثمن فهو مواخذ باقراره وقد ذكر في الباب الثالث من الالتزامات ان الملتزم بكسر الزاى اذا كان يعلم ان الملتزم له لم يجب عليه الفعل فانه يلزمه ذلك الالتزام ويجعل على انه قصد التوغيب في اثباته بذلك الفعل لان ذلك قرينة ومعروف اه وهذا ظاهر لو كان المشتري في هذا المسألة لا يتم بالتواطى مع البائع في ان ذلك من الثمن إلا لانه يريد ان يحاسبه به ولا يسميها اجرة لينفرد بها اذ ذلك الفعل الذي هو الضم او التسليم يجب عليه فعله بدون اجرة والله اعلم وقوله واما الموصى

لاصيل للدخيل واختلف في تصفيق الورثة على الموصى لهم بالثلث حسبما فقهه محمد بن اسمعيل واجازة ابن داود وغيره ويجعل الثمن في حبس آخر إلا ان يقبل القسمة فيقسم ولا يباع الحبس كما في قحبيس الجزء المشاع فانه يقسم فان لم يقبل ببيع وجعل ثمن الجزء في حبس آخر ندبا عند ابن القاسم وجوبا فيقضى به عند عبد الملك واما الموصى له ملكا فيجبره الوارث قطعيا واما ثبوت كون

ذلك المشتري مما لا يقبل القسمة وأنه يراد للاختصاص بالانتفاع به لا مجرد الغلة كالحمام والرحى
فليس العمل على واحد منهما بل الصفقة جارية فيما يقبل القسمة وما لا وكذا فيها هو من رباع
الغلة وغيرها وجه الآخر بان رباع الغلة لا يخط ثمن بعضها عن جملتها بل ربما كانت الرغبة في
البعض أكثر قاله عياض من ابن رشد قال ابن عرفة عقبه (١٧٠) والمعروف ان شراء الجملة

أكثر ثمنًا في رباع الغلة وغيرها إلا
ان يكون عندهم وان كان فهو نادر
لا حكم له ومن الشروط ايضا
ان لا يبيع المالك للصفقة
حصته وهذا التبعية يصدق
بوجوه أحدها ان يبيع حصته
كلها مفردة ولا شك ان هذا
رضا بالتبعية فلا كلام له بعد
الثاني ان يبيع بعض حصته
ويترك البعض ثم يحتاج لبيع
فيريده ان يصفق على الجميع
ليزاد في الثمن فليس له ذلك
لأنه اسقط حقه فيه لما باع
بعض حصته الثالث ان يبيع
حصته ونصيب بعض من
شاركه كدار بين اربعة فاراد
أحدهم ببيع حصته ويجبر على
البيع معه الشريك الواحد
ليكون المبيع النصف فله ذلك
على ما لابن الحاج وليس له
ذلك على ما لابن رشد قاله

له ملكا الخ وقد يصفق الموصى له ملكا على الوارث لاتحاد مدخلهم
لقول خ وقبول المعين شرط فالملك له بالموت الخ وكذا رايته في
جواب لبعض المتأخرين وحد الصفقة الذي هو اتحاد المدخل
صادق عليه وقوله عن ابن عرفة وان كان فهو نادر لا حكم له
الخ تأمل تعليقه بالنذور فان الاولى ان يقول إلا ان يكون عندهم
فالحكم مقصور على عادتهم وبلدهم ولا يتعدى الى غيرهم والله اعلم
وقوله ومن الشروط ايضا ان لا يبيع المالك للصفقة حصته الخ
هذا الشرط معتبر وعليه فيقال قولهم لا يشترط إلا اتحاد المدخل
اي وعدم التبعض ولا يشترط غير هذين من الشروط الباقية وقوله
الثاني ان يبيع بعض حصته انظر لو كانت دار بين ورثة ثلاثة
وربعها لاجنبي فاشترى احد الورثة ربع الاجنبي واسقط غيره
حقه في الشفعة ثم اراد هذا المشتري ان يصفق عليهم ومنعوه من
ذلك لعدم اتحاد مدخله بالربع الذي اشتراه فالتقول لهم اذ
ليس له التصديق ليربح فيما اشتراه وحده فان اراد ان يصفق
في غير الربع الذي اشتراه فكذلك ايضا كما يفيد ما اجاب به
سیدی عبد الواحد الونشريسي ونقله الش وقوله فاجاب ابن
رشد الخ لا يقال هذه المسألة هي التي تقدم فيما جواب محمد بن
اسماعيل وغيره لانا نقول المسألة المتقدمه اتحاد فيها المدخل مع
مع الموصى لهم حسبا وهنا ليس كذلك فاذلك كان التبعية حاصلا

الونشريسي ففي نوازل الاحباس من المعيار سئل ابن رشد وابن الحاج عن ربع
محبس على قوم وبعضه مطلق ومعناه ان الربع المذكور بعضه محبس على قوم الحبس واقاربهم والبعض
الآخر ملك للورثة فاراد الذي له في المطلق حصته ان يبيع وان يجبر من معه من الشركاء في
المطلق ان يبيع معه لاستغزار الثمن فما جاب ابن رشد بانه لا يجبرهم على البيع معه لان التبعية

حاصل على كل حال واجاب ابن الحاج باذنه يجبر من معه من الشركاء في المطلق على البيع معه من اجل ان يبعدهم سبب (١٧١) الى كثرة الثمن في حصته واذا باع حصته وحده قل الثمن فيها فهو ضرر عليه وقد قال

على كل حال وقوله وقد يقال لا يلزم من البيع على جميع الاشراك الخ هذا اعتراض على الونشريسي بان مسالة الدار بين اربعة ليست كمسالة الحبس المطلق حتى تجرى على حكمها لان الشريك الحبس المطلق لا يملك الصفقة عليه فالتبعض حاصل بما لا قدرة له على رفعه بخلاف مسالة الدار فللمصنف اختيار في التبعض وذلك من الترجيح بلا مرجح وللونشريسي ان يقول تعليل ابن رشد بان التبعض حاصل على كل حال جازا في مسالة الدار بالمساواة او بالاحرى وقوله واما المنع من البيع على جميعهم الخ يعنى في مسالة الحبس المطلق والضمير في قوله جميعهم يرجع للورثة وقوله واى فرق الخ هو احتجاج ظاهر لكن لا يلزم ابن رشد هذا الا لو قال بالجواز في هذا مع ان تعليلهم المتقدم يدل على عدم الجواز كما مر وقوله وهذا وجه رابع الخ الفرق بين هذا الوجه والوجه الثالث انه في الثالث يملك الصفقة على الجميع لكن اراد ان يصفق على البعض دون غيره بخلاف الرابع فانه انما يملك الصفقة فيه على من يريد التصفيق عليه ومنه مسالة الحبس المطلق خلافا لابن رشد وقوله وسواء باع الشريك اليه الخ الضمير في قوله اليه يرجع لشريك ايهم اى سواء باع الشريك الوارث لشريك ايهم او لاجنبى فعلى كل حال له التصفيق على الورثة الذين معه وقوله وانما وقع النظر الخ هذا وجه خامس في التبعض بناء على ان مسالة الدار بين اربعة تجرى فيها خلافا لابن رشد وابن الحاج كما قال الونشريسي والفرق بين هذا الخامس وبين مسالة الدار مع ان التصفيق انما هو على البعض فيهما ان البيع في مسالة الدار لاجنبى وفي هذه للبعض الذى لم

او لاجنبى ولا نزاع في هذين الوجهين وانما وقع النظر اذا باع لواحد من بقتة الشركاء فقال الشيخ ميارة ان من جملة الشروط ايضا ان يكون البيع لاجنبى والا فهو تبعض للبيع لا تصفيق للبيع فلا

يجبر الشريك على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها كما لو كانوا خمسة فباع واحد منهم لثان صفقة فازاد الثالث الضم وامتنع الباقيان فلا يجبران على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها واحتج لذلك بما نقله من جواب لبعض المتأخرين في نصف (١٧٢) جناب بين ورثة اشترى

واحد منهم من آخر جميع النصف بحكم الصفقة فقام آخر واخذ بالشفعة من يد المشتري في جميع النصف المبيع أولا فاجاب بانه لا شفعة للقائم في نصيب المشتري من النصف المذكور وله شفعة ما يبع من نصيب غيره ان لم يكن مانع من شفيعته والشفعة ممن تجدد ملكه وكيف يشتري العاقل متاع نفسه من نفسه او من بائع مقرر له بملكته قلت هذا توجيه لمنع القائم من اخذ الجميع وهو ظاهر ولا قائل به وقوله ان لم يكن مانع يقال له ان من المانع لاخذ جميع النصف ما عدى نصيب المشتري كون المشتري شريكا مستحقا للاخذ بالشفعة وترك للشريك حصته فيكون نصيب الباقيين بين القائم والمشتري على حسب نصيبهما وهذا الحكم هو الواجب في بيع الصفقة ايضا اذا اراد كل واحد

يرد التصفيق عليه وانما قلنا ان التصفيق في هذا انما هو على البعض لان المشتري هنا لا تصفيق عليه اذ يستحيل ان يشتري الانسان ملكه وقوله فاجاب بانه لا شفعة للقائم الخ ما اجاب به هذا المجيب هو قول خ وترك للشريك حصته وقوله ان لم يكن مانع يعنى من مقاسمة او سكوت سنة او مساومة ونحو ذلك وقوله يقال له ان من المانع الى قوله وترك للشريك حصته الخ هذا هو عين ما اجاب به المجيب فلو حذف تلك الجملة لكان اولى وقوله فيكون نصيب الباقيين الخ كذا في نسختنا وصوابه فيكون نصيب البائع وذلك لان الموضوع ان الباقيين لم يبيعا ولو باعا لكان نصيبهما مع نصيب البائع قبلهما بين القائم المرید للشفعة على ما مر لم ولناظم على ما للثوبين المشتري وهما حينئذ داخلان في لفظ البائع وان لم يبيعا وقاما مع القائم فهما داخلان في لفظ قائم ويقسم المبيع بينهم وبين المشتري على قدر الحصة وان لم يقوموا فهو محل النزاع فلا يجبران على البيع أو الضم على ما لم بل على الشفعة أو اسقاطها ويجبران عليه أو على الضم على ما للثوب غاية ما تمسك به م تعبیر المجيب في جوابه بالشفعة دون الضم فقال له ت تعبيرة بالشفعة انما هو للمشاكلت لما في السؤال وإلا فالاصل في التعبير ان يقول انه لا ضم للقائم في نصيب المشتري لان فرض السؤال ان البيع وقع صفقة وقوله لا على الضم أو الترك لو قال او البيع لكان اظهر وقوله ولا شك في الفرق الخ هو على حذف مضاف اى في عدم الفرق وبالجملته

من الشركاء ان يضم فان المبيع يقسم بينهم فصار المال في الجواب واحدا سواء عبر بالشفعة أو بالضم في مسألة الشركاء في نصف الجنان وحينئذ فلا دليل له فيها لما قاله في مسألة الخمسة من ان الباقيين يجبرون على الشفعة أو اسقاطها لا على الضم أو الترك ولا شك في الفرق

بين الامرين في هذه وما قاله فيها يحتاج الى نص واحتجاجه بقوله لان البيع اذا كان للشريك
فالمسالة من باب التبعض لا من باب بيع الصفقة يرد بانهم ليس كل تبعض يمنع الصفقة كما في
النصف بين الشركاء يبيع (١٧٣) احدهم لاجنبى ففى بيعه تبعض بالنسبة لباقي الدار وهو

نصف الشريك وتصفيق

بالنسبة لشركاء البائع في النصف
فكذلك هنا في البيع تصفيق
بالنسبة لمن عدى المشتري
من الشركاء وتبعض بالنسبة
لنصيب المشتري فانه لا
يشترى نصيب نفسه المملوك
له واطلاق البيع عليه مجاز
قرينته استحالة ذلك شرعا
وعادة وموجب الصفقة هو ما
على البائع من الضرر والغبن
في بيع حصته مفردة فاذا جمعها
زاد ثمنها وهذا المعنى لا فرق
فيه بين ان يبيع الجميع لاجنبى
او يبيع لاحد الشركاء ما عدى
نصيبه بل ربما كان هذا اغزر
في الثمن لان مالك البعض قد
يعطى من الثمن ليكمل له ملك
الجميع اكثر مما يعطيه غيره ونص
المدونة وغيرها الذى هو الاصل
في الجبر على البيع شامل لما
قلنا قال في المدونة واذا دعا
احد الاشراك الى قسم ما ينقسم

فما احتج به ميارة ليس صريحا في النازلة وقوله كما في النصف
بين الشركاء يبيع احدهم الخ يعنى والنصف الآخر لا يملك الصفقة
به كمسالة الجنان المتقدمة ومسالة الدارين اثنين مات احدهما
وترك ورثته وليس مرادة مسالة الدارين اربعة لانه تقدم له
اعتراضها على الوشريسى حيث قال وقد يقال لا يلزم الخ وعليه
فقد يقال لا تقوم له حجة على م لان مسالة الدارين التي احتج
بها لا يملك البائع فيها الصفقة على مالك النصف الآخر بخلاف
مسالة النزاع فانه يملكها حتى على المشتري وقد صفق ما عدى
حصته المشتري وبالمجمل فمسالة الدارين اربعة ان كان البيع
فيها لاجنبى واراد ان يصفق على احدهم دون الباقيين فهى مسالة
الوشريسى التي الحقها بمسالة الحبس المطلق ومسالة الدارين
اثنين مات احدهما من ورثته كمسالة الحبس المطلق في ان
تعليل ابن رشد يجرى فيها ايضا وان كان البائع في الدارين
اربعة احد الاربعة فهى مسالة النزاع ومنه نصف الجنان بين
خمسة او نصف الدارين اربعة ونحو ذلك فان قلنا ان تعليل
ابن رشد بان التبعض حاصل على كل حال الخ جار في مسالة
الدارين اربعة قطعاً كما فهم الوشريسى فمسالة النزاع كذلك على
ما لابن رشد دون ما لابن الحاج فما للثمة حينئذ جار على ما لابن
الحاج وما لم جار على ما لابن رشد وان قلنا ان تعليل ابن رشد
لا يجرى في مسالة الدارين اربعة لوجود الفارق بين مسالتى
الحبس والدارين اثنين وبين مسالة الدارين اربعة فتبقى

من ربع او حيوان او عرض وشركتهم يبارث او غيره اجبر على القسم من اباه فان لم ينقسم ذلك فمن
دعا الى البيع اجبر له من اباه ثم لا يى اخذ الجميع بما يعطى فيه اه فقولها فمن دعا الى البيع
اجبر له من اباه ظاهرة باع لاجنبى او لاحد الشركاء وقال ابن الحاجب ويجبر من ابى البيع فيها

مسألة الدارين اربعة ومسألة النزاع معرضتين للاجتهاد ولا دليل
 لم فيما احتج به من نصف الجنان كما مروته بنى اعتراضه على
 م على هذا الوجه وحاصله ان مسألتى الحبس والدار بين
 اثنين مسألة واحدة فى المعنى والدار بين اربعة ان كان البيع فيها
 لاجنبى او لاحدهم مسألة اخرى فى المعنى ايضا فان قلنا ان خلاف
 ابن رشد بحسب ظاهرة وتعليله يجرى فى مسألة الدارين اثنين
 لزم ان يجرى ايضا فى الدارين اربعة بقسميها كذلك او بالاخرى
 وان قلنا خلافه يجرى فى مسألة الدارين اثنين لوجود الفارق
 كما هو ظاهر بقيت مسألة الدارين اربعة بقسميها معرضة
 للاجتهاد إلا انه قد يقال مسألة النزاع التى هى البيع لاحد الشركاء
 غاية الامر فيها ان المشتري التزم النقص الداخل على البائع
 والمنتفع من البيع لم يلتزمه فيجب على التزامه معه او على البيع
 اذ لو فرضنا ان البائع باع لاجنبى وضم هذا المشتري ذلك لم يكن
 بد للمنتفع من ان يضم معه او يسلم البيع فهذا المشتري حينئذ
 (راى الامر يفضى الى آخره فصيّر آخره اولاً) وبهذا يترجح ما قاله
 ولا يبقى حينئذ معرضاً للنظر إلا مسألة الدارين اربعة ان وقع
 البيع فيها لاجنبى وقلنا ان تعليل ابن رشد لا يجرى فيها ويترجح
 فيها بحسب الظاهر عدم تمكينه من التصفيق لان عدوله عن
 تصفيق الجميع الى تصفيق النصف ونحوه مع كون تصفيق الجميع
 اغزر ثمننا بحسب العادة دليل على مجرد قصد الضرر بالمصفق عليه
 واعمال الخيلة عليه كما لا يخفى على منصف والله اعلم وان فرضنا
 ان بعض الناس قد يرغب فى شراء النصف مثلاً دون الجملة
 فذلك نادر والعادة تكذبه وعليه فمسألة الدارين اثنين مات
 احدهما عن ورثته كالتفق على تصفيق الورثة بعضهم على بعض
 دون شريك ايهم اذ لا يجبر الاصيل للدخيل وهى ترجح ما لابن

لا ينقسم لمن طلبه اذا كانت حصته تنقص مفردة لدفع الضرر بالشركة فالعلة هي دفع الضرر ولا فرق فيه بين الاجنبي واحد الشركاء وفي المختصر والمبيع ان نقصت حصة شريكه مفردة وفي التلقين فان اجابه الاخر والا اجبر (١٧٥) على البيع معه والحاصل ان التصديق انما هو لاجل الضرر وهو يرتفع بكل من البيعتين ولا

الحاج في الحبس المطلق واما مسالة الدارين اربعة بقسميها فقد ابدينا فيها ما ظهر لنا فتامله منصفاً وقوله ولا كبير ضرر على المبيع عليه الخ الحق ان عليه في ذلك كبير ضرر اذ الغالب ان الممتنع من البيع او الضم انه لا قدرة له على الضم لعدم ما يضم به او لغلاء في المبيع ونحو ذلك فهو يريد ان يتمسك بخصته لما له فيه من المنفعة فيلتبس الوجه لعدم خروجها من يده بعدم اجمال البيع وهذا مشاهد في غالب الناس وقوله وخالفني فيها صاحبنا ابو حفص الخ يعني سيدى عمر الفاسى ولت شرح على هذا النظم ولم يتعرض فيه للذات وتبع م ناظم العمل فقال
والبيع مهمى كان للشريك فهو تبعض بلا تشكيك
وقوله في التنبيه الثالث اذا كان احد الشركاء غائباً الخ يعنى وكذلك اذا كان محجوراً ولا ينظر حينئذ لكونه اولى ما يباع عليه لان البيع جبرى ولا بسداد في الثمن اذا الغبن فيها لا يتصور كما قال ناظم العمل

والغبن فيها ليس ذا تصور للحاصل التخيير والتخيير
فان كان الشريك حاضراً رشيداً وعلم وسكت قال ناظمه ايضا
والزم البيع ولا كلاماً ان علوا وسكتوا اعواماً
تنبيه تقدم ان الشريك اذا رضى بتبعض صفقته او اسقط الشفيع شفعته يجبر الدخيل للاصيل دون العكس قالوا الا ان يدعى الدخيل انه جهل كون الاصيل يصفق عليه فيكون عيباً وله القيام على البائع ان لم يعلم ان مدخلهم واحد او علم وجهل كونه

في تحفة الاصحاب وزيادة والله اعلم (وقد خولف المشهور) ايضا (فيها) اى فاس (بزائد) متعلق بقوله (بخلع) اى في مسالة خلع المرأة زوجها بان تنفق على ولدها منه ازيد (على) اى من (الحولين) مدة الرضاع مذهب المدونة سقوط الزائد على الحولين وقال المغيرة واشهب وابن نافع وسحنون لا يستط

يصدق عليه واذا رد هذا المشتري ما اشترى على بائعه بالعيب المذكور
 اجبر البائع على البيع مع شريكه على ما هو الاصل في ذلك قاله
 ابو الضياء سيدي مصباح قال ابو الحسن علي بن عثمان الوشيري
 وبه سجلت الحكم غير ما مره وهو بين لانه اذا كان عالما بان
 مدخلهم واحد وعلم بان مطالب بالبيع صفقة فقد دخل على
 ذلك ورضى بالعيب وان لم يعلم بان مدخلهم واحد او علم وجهل
 الحكم كان من حقه ان يقوم بالعيب لان من حجه ان يقول
 اشتريت ليتقرر ملكي فاذا كنت مجبورا على البيع كان ذلك عيبا
 فان كان قائما خير بين الرد ولا مساك وان فات بحدوث عيب
 عنده خير بين ان يتمسك ويرجع بقيمة العيب او يرد ما نقصه
 العيب وان لم يعلم بكون ذلك عيبا حتى باع حصته مفردة فيتنزل
 المشتري منه منزلته انظر تمامه في تكميل المنهاج قلت وظاهر
 هذا ان الجهل بالحكم موثر كجهل بالسبب وقد قالوا المشهور ان
 الجهل بالحكم غير موثر كتمكين المعتقة تحت العبد جاهلة ان لها
 الخيار بعنتها وكاسقاط الشفعة عالما بالبيع جاهلا بوجودها بخلاف
 الجهل بالسبب فهو اثر اتفاقا كتمكين المعتقة جاهلا بالعتق او
 اسقاط الشفعة جاهلا بالبيع قال ابو عبد الله المقرئ والصحيح
 التفريق في الجهل بالحكم بين ما لا يخفى غالبا كجهل وجوب
 الحد في الزنى والشرب والسرقة وجوب الشفعة مع العلم بالبيع
 وبين ما قد يخفى كجهل المعتقة ان لها الخيار ولذلك علل ابن
 القصار المشهور بما اذا اشتهر ثبوت الخيار لها بحيث لا يخفى على
 ائمة واما ان امكن جهلها فلا اه قال في التوضيح لا قرب ان قول
 ابن القصار تقييد اه وبه تعلم ان قول مخ في العيوب وخير مشروطته
 غيرهما الخ مبني على تعليل ابن القصار ونحوه قول الميطني وان
 علم المشتري انه بيع سلطان او ميراث وجهل انه بيع براءة ارى

ان تكون له العهدة ومنه ما مر من انه اذا اشترى شقصا جاهلا بان شريكه بائعه متحدا مدخله مع بائعه الخ فتيين ان الجهل بالحكم يفرق فيه كما مرو هذا ما وعدناك به عند قوله تاملا كلاما للخمي الخ وبالمجلة فيبيع السلطان والوارث للدين بيع براءة في الرقيق من العيب فقط واما في غير الرقيق او فيه بالنسبة للاستحقاق فليس بيع براءة والمشتري الرجوع في مال لا يتام على المذهب باع للانفاق او لغيره خلافا للخمي حيث قال اذا باع للانفاق لا يرجع إلا في الثمن ان وجده قائما وقد تقدم رده بانه اذا تبين انه يبيع للانفاق قد يكون المشتري جاهلا بانه مع ذلك البيان لا يرجع إلا بالثمن ومثل هذا الجهل كثير غالب فيكون معذورا وبان غاية المشتري انه امنه على الثمن وهم قالوا اذا امن لا ضمان عليه إلا ان يصون به ماله فيضمن في المصون كما قالوا عند قول خ وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه الخ فاضف هذا الى ما تقدم وانظر تحصيل هذا فيما ياتي عند قوله وبيع رقيق بالبراءة الخ (كالرشد فاقبلا) قوله يمكن ان يكون مراده الخ قال ابن سهل عن ابن العطار انما يكون للاب تجديد السفه على ولده قرب البلوغ واذا بعد ازيد من العام لم يكن له ذلك إلا ببينة تشهد بسفهه اى ويحكم الحاكم بسفهه اه ونحوه في المتبعية فان لا ليس للاب ان يحجر على ولده إلا باحد وجهين اما ان يكون سفهه حين الحلم او قريبا منه ولا يخرج حينئذ من حجره إلا ان يرشده او يحكم الحاكم باطلاقه والوجه الآخر ان يكون لاب اغفل الحجر عليه حتى بعد من سن لا احتلام فلا يكون له تسفيهه إلا ببينة عند الامام اه قلنا ويحتمل ان يكون ظم اشار الى ان الاعتبار في الرشد والتسفيه هو الحال لا الولاية فاذا ظهر رشده وحسن تصرفه فلا عبرة بالولاية عليه كما ان المهمل اذا تبين سفهه بطل تصرفه وان لم يحجر عليه قال ناظم العمل

وصوبه غير واحد وبه العمل
(كالرشد فاقبلا) يمكن ان يكون
مراده الولد الذكر الذى له
اب اذا بلغ ولم يجدد عليه
الحجر وجهل حاله فعن بعض
المؤلفين ان تسفيهه جائز قبل
انقضاء عامين من بلوغه وقيل
يخرج بالعام ونحوه وقيل بمجرد
البلوغ وهو ظاهرهما في اول
النكاح من المدونة من قولها
اذا بلغ الولد ذهب حيث
شاء وقوله ابن ابي زيد انه
اراد بنفسه لا بماله قاله ابن
سلون

ويستفي الحجر اذا بدا الرشاد فمن تصرف مضى ولا فساد
وقوله لان المعمول به في الانثى الحج تامل هذا مع قول ناظم العمل
تخرج بالعامين من بعد الدخول جائزة لانفعال الرشاد تستول
فاما ان يقال قد لم يثق عليه او يقال ما قاله ناظم العمل ليس
عليه العمل الآن بل على ما قاله ابن رشد وغيره من ان العمل
انها لا تخرج إلا بمضى السبع (كخط) لا قرب ان يحصل على
ان الرفع على خط الشاهد او العاصي يثبت بالشاهد الواحد بلا
يمين كما نص عليه غير واحد منهم سيدي يعيش الرغاي في كواكب
السيارة وغيره (شفعة في تبرع) اي لغير ثواب والشفعة حينئذ
بقيمة الشقص ومحل وجوب الشفقة فيه على ما في ظلم اذا شاع
وكثر التحيل بذلك على اسقاط الشفقة ولذا قال ابن ناجي لما
ذكر القولين بالشفعة وعدمها وهو المشهور قال ومحل عندى ما لم
يتكرر من الناس التحيل على اسقاطها فيحكم بها وبه قال ابو عمر
الاشيلي الحج قال سيدي عمر فما قاله ابو عمر الاشيلي غير مخالف
المشهور بل هو جار عليه على ما ذكره ابن ناجي لانه قامت عنده
قرائن فالتحيل المذكور من تكرار ذلك بين الناس ونحو ذلك ولذا
قال هذه حيلة من حيل الفجار وبالجملة فمدار المسالة على تكرار
ذلك في الناس وقصدتهم اليه فان ثبت ذلك في زمن او بلد
فلاعمل على الشفقة وإلا فلا وما للنس من ان العمل اليوم على
المشهور لا يخالفه لانه حيث لا يتكرر التحيل بذلك في ذلك
الزمان او البلد وكذا اذا كثر التحيل على اسقاطها بالزيادة في الثمن
كان يشتري الشقص بعشرة مثلاً في الباطن ويظهر انه اسلمها له في
شقص ونحوها فاذا تم لاجل صير له الشقص في ذلك فلا يقدر
الشريك على الشفقة لغلو ثمن الشقص فيمكن من الشفقة حينئذ
بالثمن المدفوع راس مال لا بمثل الشقص ولا يقسم اخذ العقار

وانما قلنا هذا لان المعمول به
في الانثى انها تخرج من الحجر
اذا كانت ذات اب بمعنى
سبع سنين من دخولها وان
كانت مهملة فبتعيسها او
بعضى صام من الدخول وان
كانت ذات وصى او مقدم
قبالفك لا غير (كخط) اي
كجواز الشهادة على خط الميت
او العسائب من غير تفرقة
بين الاموال وغيرها خ وجازت
على خط مقرر بلا يمين وخط
شاهد مات او غاب ببعد وان
يغير مال فيهما اه فهو جار على
المشهور (ووقف) يعنى على
البنين دون البنات جرى
العقل بجواز وهو احد اقوال
سبعة فيه (شفعة في تبرع)
تقدم شرحه

(كراء) أى وجرى العمل ايضا بالشفعة في الكراء قال الزرقاني وفيها صورتان احدهما دار مثلا مشتركة بين رجلين اكرى احدهما نصيبه والثانية رجلان اكثرى دارا ثم اكرى احدهما نصيبه فلا آخر ان ياخذ بالشفعة فيهما (١٧٩) لكن بشرط ان يسكن ما يسكن من دار واحاوت اورحى او

عن الشقص المسلم فيهما فاسد لان شرط جواز قضاء السلم بغير الجنس ان يكون المقضى مما يصح ان يسلم فيه والعقار لا يسلم فيه بحال والفاسد لا شفعة فيه إلا بعد فواته فيشفع بقيمته حينئذ لانا نقول قضاء السلم بغير الجنس لا حقيقة له حيث كثر التحيل بذلك وحق الشفع ثابت بمجرد مقد السلم اذ يحمل الامر في ذلك على ان راس المال ثمن للشقص لا للشقص قاله الزناسنى في شرح الصفحة قلت وكثيرا ما يقع ايضا ان يشتري الشقص منه سرا بعشرة مثلا ويشهدا في الظاهر انه باع له شقته ونحوها بمائة الى اجل فاذا انقضى الاجل صير له الشقص في المائة وهذه لا فساد فيها من جهة لاقتضاء وهى اكثر وقوعا وعليه فاذا مكتم من الشفعة فيشفع بقيمة الشقص لا بقيمة الشقة اذ قد يشاهدان على شقة قيمتها مائة او ما يقرب منهما والله اعلم (كراء) قوله بشرط ان يسكن هكذا في م عن المنجور ونحوه في حاشية الجنان وذكر ابن ناجى كما في ح ان العمل عندهم ليس هو على اشتراط ذلك قلت وهو ظاهر النظم هنا وظاهر اطلاق ناظم العمل ايضا تنبيه ذكر في المعيار عن العبدوسى فيمن اكثرى حظا في حانوت مثلا وابى الشريك من الشفعة او الكراء للمكترى المذكور ما نصه انه يجبر على كرائها بالقيمة وبه جرى العمل قال وكان ابن علال والتازغورى وغيرهما يجعلونه كالشريك في الارض اما ان يشعراواها او تخلى للكراء اه (وشرط نكاح) انظر شرح المختصر وغيره عند قوله او على شرط ينأقض المقصود وقوله ينبى على حملة على

فلا وقد نص على هذا الشرط اللخمى (كذا غرم الرعاة) جمع راع والمراد الراعى المشترك الذى يدفع الناس اليه مواشيه ودوابهم المشهور لا ضمان عليهم لانهم امين وعن الحسن وابن المسيب ومكحول انه يضمن كالصانع قال ابن حبيب ولاخذ به احب الي وحكم به الزناسنى وغيره وبه العمل (قمد انجلا) وشرط نكاح) أى شرط وقع في نكاح كان لا يتزوج عليها وان فول فامرها بيدها واختلقا هل كان ذلك شرطا في صلب العقد او تطوع به بعده فانه يحتمل على الشرط (ان نزاع بطوعه جرى مطلقا) أى ايهام الموثق او كتب طوعا وكان ذلك عند عقد النكاح او قبله (فاحمل على المشرط واعدلا) وينبنى على حملة على الشرط انها اذا وقعت الثلاث لم يكن

له ان يزاكرها بخلاف المتطوع لها خ وناكر مخيرة لم يدخل بها ومملكة مطلقا ان زادنا على الواحدة ان نواها وبادر وحلف ان دخل ولم يكررها يدها ولم يشترط في العقد وفي حملة على الشرط ان اطلق قولان الثاني لابن العطار والاول حكاة ابن فكهون وقال وهو الصواب (ولا خاطئة) على المشهور

انه اذا انكر المدعى عليه انه لا يمين عليه حتى يثبت (١٨٠) الخلفة بينه وبين المدعى

وجرى العمل بقول ابن نافع
انها تتوجه عليه بدون خلطة
قال ابن عرفة وعليه مضى
عمل القضاة وبه اخذ ابن
لبابة قال ابن الهندي وكان
بعضهم يتوسط في هذا فان
ادعى قوم على امثالهم لم
يوجبها وان ادعى على الرجل
العدل من ليس مثله كلفه
وابائها وكان الغبري يستحسن
الفرق بين المدعى على
المرأة فلا بد منها بخلافها على
الرجل ونحو هذا ما ذكره
ظم بقوله (لكن ببلدة) ابي
عمر (يوسف) بن عبد البر
وهي قرطبة (يخص بها) اى
بأبائها (ذات الحجاب وذو
العلا) اى الدعوة على المسرة
ذات الحجاب التي ليس من
شأنها المعاملات ودخول
الاسواق والرجل ذو الصفات
العلا يدعى عليه غير شكله
(وفي فاس اخصص) اثباتها
(بالنساء) اى بالدعوى على
النساء (ان ادعى عليهن
ذكران وفي الغير أهلا) جرى
العمل في هذا كله مضموما

الشرط الخ مما ينبغي عليه ايضا انها اذا قضت في التمليك بواحدة
فقط فهي بائنة ان حاشاه على الشرط لانها قد اسقطت من
مداقها لذلك الشرط فصار خلعا وان حملناه على الطوع فهي رجعية
بلا خلاف كما في الفائق وينبنى عليه ايضا التزام الزوج نفقة
رئيسه او التزام السيد نفقة عبده فان حمل على الشرط فهو النكاح
قبل الدخول وثبت بعده مع سقوط النفقة من الزوج والسيد وان
حمل على الطوع لم يفسد وثبتت النفقة عليهما (لكن ببلدة يوسف)
اشار به الى قول ابن عبد البر المعمول به عندنا ان من عرف
بمعاملة الناس مثل التجار فاليمين عليه لمن ادعى معاملته ومن
كان بخلافه مثل المرأة المستورة المحتجبة والرجل المستور المنقوص
من مداخلة المدعى وملابسته فلا تجب اليمين إلا بالخلطة اذ بنح
قلت ولعمري ان هذا هو الصواب في هذا الزمان القليل الخير
ولقد شاهدنا غالب سفلة الناس يدعى بدعاوى على المعلوم بالخير
والعدل مع بعده عنه وعدم مخالطة امثاله وملابستهم وليس غرضه
إلا لاذراء به وحط مرتبته حتى صار الدهات يلقنون السفلة
ذلك حتى انهم ربما ادعوا عليه بالتهمة بما فيه معرفة كالسرقة
والغصب ونحوها لسماعهم ان يمين التهمة تتوجه مطلقا على
المشهور المعمول به فينبغي لكل من راقب الله تعالى ان لا يمكنهم
من تحليف بما يدعيه عليه من المعاملة في الفرض المذكور واما
ايمان التهم بما فيه معرفة فقد ذكر العبدوسى وغيره انها لا تتوجه
إلا على من يشار اليه بمثل ذلك ولا تتوجه على المشهور بالفصل
اتفاقا بل يوجب رامي بذلك وقد غلب على الناس اليوم عدم
الفرقة بين ذوى المروءة وغيرهم فقول الناظم (وفي فاس اخصص
بالنساء) الخ اى اخصص في فاس اليوم العمل المذكور بالنساء
وينبغي ان اهل المروءة مثلهن في الدعاوى التي فيها معرفة كما مر

ارادة

(الى غير هذا من امور) جرى العمل بها بفلس وقد اثنى بجمعها



الامام ابو زيد عبد الرحمن الفاسي رحمه الله فنظمها وشرح نظمها وتبعه غيره (وقصدنا) بما ذكرنا
منها (اراءة مبنى لليب لينبلا) (١٨١) اى والمقصود ان ينظر الحاذق اللبيب فى تلك المسائل

وما احتوت عليه من مصالح عامة
(اراءة مبنى) اى تنبيه لليب على بيان هذه الاحكام وما اعتبر
فيها من المصالح ليتسع فهمه فى الشريعة ومعرفة العلل ومدارك
لاحكام فيكون نبلا نجيها (لكن على العرف عولا) اى فاذا كان
يرجى ان الحالف ينكل عن اليمين بالطلاق عرفا اى غالبا ويتكبرا
على اليمين بالله فمولى على هذا العرف والغالب وهكذا

* فصل *

(بيان) هذا مع ما عطف عليه مبتدا خبره لعرف جرى اى
وقع ولو ادخل الباء على عرف مكان اللام لكان اظهر قاله الش
وقول تـ والجملة خبر الخ فيه تجوز لان الجرور المتعلق بالاستقرار

لا يسمى جملة بل شبيه بها والمعنى ان العرف يبين المجمل فى لفظ
التعاقدين كما اذا تبايعا بدرهم وفى البلد سكك فانه يعطى من
السكة التى العرف والغالب التعامل بها او قال فى الوثيقة شرى
فلان من فلان لان لفظ شرى يطلق على البيع والشراء او اشهدنا
الغريم حوله ان بذمته كذا فان لفظ غريم يطلق على المدين
ورب الدين فاذا جرى العرف باستعماله فى احدهما خاصة
فان لفظ الموثق يحمل عليه واما العام فمكثوله حبست على اولادى
الموجودين لى او بعث من ولد لى او حبست عليه ونحو ذلك فاذا
كان العرف مثلا ان الولد انما يطلق على الذكر دون الانثى مثلا
فانها لا تدخل وهكذا والمبهم قريب من المجمل او عينه وكذا
الطلق فاذا تعذر استفسار الشاهد لغيته او موته فانه يقضى بما
هو العرف (شهيد) جعله تـ على حذف مضاف وابقاه م على
ظاهرة وكان ظم حينئذ اطلق فاعيل واراد به المصدر اى شهادة

* فصل *

والعرف الجارى بين الناس
فى موضع التداعى يبين اللفظ
المجمل فى الوثيقة اولفظ الشاهد
او احد المتداعيين ويخصص
العام ويفسر المبهم ويقيد المطلق
والى ذلك اشار بقوله (بيان)
المجمل وهو ما لم تتضح دلالة
(وتخصيص) لعمام وهو لفظ
يستغرق الصالح له من غير
حصر (وتفسير مبهم) اى مغلق
لا يفهم معناه (شهيد) فيه
حذف العاطف والمضاف اى
وتفسير لفظ شهيد ادى به او
تلقى منه ثم مات او غاب
(وتقييد لـ) اجل (عرف جرى حالا) جمع حلية حال من فاعل جرى والجملة خبر عن قوله بيان
وما عطف عليه والمعنى ان بيان المجمل مثلا كائن او يكون لما تقرر من العرف الجارى حال كونه كالحلية

المتمم بها (ب) اى بذلك العرف (الحكم والفتوى) بفتح (١٨٢) الواو والفاء لقوله من لام

فعلى اسمائى الواو بدل باء واما

كانت لعرف وذلك فى ابواب كالاختلاف فى متاع البيت وكشهادة القمط والعقود لمن ادعى الحائط وشهادة الرهن فى قدر الدين ونحو ذلك (ذى عرف صحيح) قول ثم لازم الخ فان اللازم لا يمين فيه على فرض وجوده على انه ما من عرف الا ويمكن مخالفته ولذا وجبت اليمين كما قال (وكملا باحلاف) فالظاهر حينئذ ان الواو بمعنى او وان متعلق صحيح محذوف اى صحيح فى الغالب وقوله وغالب المعطوف اى او فاسد فى غالب والصير فى قوله ففاسده يرجع لغالب الفساد وقوله والغالب الخ الواو فيه داخله على ما بعده اى واجعل الرهن من الغالب حال كونه مثالا له وتكون هذه الفروع كلها مثالا لما غلب فسادة وترك التمثيل لغالب الصحة كالنكاح والبيع ونحوهما لكثرتهم لانها الاصل فى العقود الخ وفى البت مدعيه كمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد واما ما قاله الشئ وتبعه ثم من ان قوله ففاسده بالجعل الى قوله والغالب الخ هو مثال للفساد دائما فغير ظاهر لانها بالضرورة قد تكون صحيحة ولا يمكن القطع بفسادها فى كل عقد وما ذكره ظم فى الرهن انما هو اذا لم يعاين دفع السلعة والا فالىقول لمدعى الصحة قال ناظم العمل

واوجبوا اليمين مهمى يدعى فى الرهن ان الدفع ليس السلعة فالوقت لا تكفى فيه المعاينة الخ انظر شرحه وهذا كله اذا ثبت العرف بغلبة الفساد واختلفا فى الصحة والفساد فى هذه الامور ونحوها واما ان اختلفا فى اصل العقد فالقول لمنكره اجماعا وان ادعى احدهما البيع وادعى الآخر العارية فالقول لمدعى العارية كما فى التبصرة وغيرها وفى الورقة الرابعة عشرة من بيوع البرزلى اعنى اختصاره ان من ابتاع طعاما الى اجل فلها حل للاجل قال المشتري هو سلف فالقول لمدعى السلف قول واحد وان

الفتيا بالصم فبالياء على لاصح (فان صح) اى ثبت (ماجرى به العرف فاحكم) به (ناظرا) فيه ومتاملا (ومتخللا) مميزا (صحيحا) وهو ما وافق الشرع (وضدا) وهو ما خالف الشرع فالغله (والذى هو غالب) اى الذى يقع على الوجهين موافقا للشرع تارة ومخالفا اخرى فاعتبر الغالب منهما (فاط لكل) منهما (ما اقتضاه) فمن وافقت دعواه العرف اجعله له كشاهد (وكملا باحلاف) (ذى عرف صحيح) لازم (وغالب) اقتضى ذلك العرف اللازم او الغالب الصحة او الفساد ولم يمثل ظم لما يقع صحيحا دائما او غالبا لكثرتهم ومثل للفساد دائما او غالبا فقال (ففساده بالجعل والحرث) اى المزارعة (مثلا وبيع ثمار) اشتمل عليها حائط (بعض انواعها بلا بدو) اى لم يبد صلاحها ولا هو تابع لما بدا صلاحه كعنب وتين وزيتون وهو متأخر الطيب منهما (غراس) اى والمغارسه (منه) وظاهرة ان هذه الامور كلها لا تقع الا

فاسدة وهو بعيد ولكن الفساد فيها اكثر من غيرها الذى جعله غالبا كما قال (والغالب) ادعى

ادعى احدهما القرض وادعى الآخر الوديعة فهو قول مخ او قال
قرض في قراض او وديعة الخ وان قال له اعطني ثمن الثوب
الذى بعث لك فقال ما بعثنيه وانما امرتني ان نبيعه لك فاقترص
في المتيطة في باب القراض على ان ربه مصدق في البيع يمينه
ويغرم المشتري قيمته على الصفة التي وصفها ونحوه في اجوبة
ابن رشد قائلا لانهما اتفقا على صحة العقد اه فتامله مع ما تقدم
من ان القول لمذكر العقد اجماعا وانظر شرحنا للتحفة في اختلاف
المتبايعين وانظر نوازل الدهاوى والمصنوعات من الدرر المكنونة
(والثنيا) فان الغالب فيهما الفساد والقول لمدعى اشتراطهما في
العقد ويسميهما العامة اليوم بيع واقالة وما في نظم العمل والتحفة
من ان القول لمدعى الطوعية خلاف المعتمد كما لابن رحال في
حاشية التحفة واختاره في شرحها ايضا وبه افق المجامعي
قالا راى فيها تابع لراى بعض شيوخنا رحمهم الله وانه متى ثبت
رسم الاقالة ولو بصورة التطوع فهو محمول على انه شرط في نفس
العقد وقول المتيطة ما لم يقل ولا ثنيا ولا خيار ذلك عرف زمانه
اذ لا تعرف عامة زماننا الثنيا بل الشهود يجرون المساطير من غير
تحقيق لمعنى ما يكتبون اه وقال ابن رحال في شرح المختصر على
قولهم ينبغي ان يقرأ الرسم على من ادعى الفساد فان فهم معنى قول
الموثق ولا ثنيا ولا خيار فذلك وان لم يقرأ عليه حتى مات او قرئ
ولم يفهم معنى ذلك فالقول لمدعى الفساد الخ ما نصه وقولهم
ينبغي حقهم ان يقولوا يجب قال وكذلك البيهقي المقصودة للثبوت
في الوديعة والقراض ونحوهما وفي نوازل سيدى عيسى السجستاني
لما سئل عن حكم الثنيا هل الغلظة فيها للبائع لانها في معنى
الرهن الذى ليس الدين فيه من بيع وما حكمها ان مات المشتري
قبل ان ياخذ البائع بالاقالة قال في الجواب ما حاصله

فيه الفساد (اجعلنا له) مثالا
(الرهن) فانه كثيرا ما يشترط
غلظه او بيعه عند الاجل بلا
مشاورة او تبقى الدار مثلا تحت
يد الراهن ويعطى المرتهن
الكراء الى ان يرد له دراهمه وما
هو الا سلف جر نفعا (والثنيا)
فيكتبونها طوعا وهم قد
دخلوا عليها و (قراضا) يكون
بالعروض مثلا (وشركة) بالتجبر
او بالذم او غيرها (كذا الشبهة)
كالصرف والمبادلة والصلح
والمرا بحة وغيرها مما (لو يحكى
لكان مطولا فيكفى اولى الالباب)
(ومء) اى اشارة وما كوضع
اشاركا وما (بحاجب) ثم اخبر
بانه اراد ان يتكلم على شئ من
مسائل التوثيق فقال (نعم)
لذوى التوثيق ابغى تحولا

الظاهر في بيع الثياب انه رهن عندهم وعليه فالغلل فيما ليس فيه الدين من يبيع لا تطيب للمشتري ويدل على انه رهن عندهم انهم يعتقدون بقاء المبيع على ملك الراهن وانهم يبيعونه تحت يده وان كان هذا فاحكام الرهنية جارية عليه ثم اذا كان النزاع في كون الاقالة شرطا فالقول لمدعى الشرطية لانه الغالب واذا كان البيع فاسدا فللوثة القيام اه من نوازله واجاب ايضا عن مثلها بما نصه الذي افق به في بيعات نواحي سوس وجبال ودرنا انها رهون لانهم يعتقدون بقاءها على ملك بائعها ويطلبون فيها زيادة الاثمان والمبيع بيد مشتريه فاذا كان هذا فلا تقوت ببيع الثاني بل هو على ملك الاول إلا ان رضى بامضاء البائع فيها والسلام اه قلت ولعمري ان هذا هو الحق فيما يفعله الناس في بلدنا وزمننا هذا حتى ان كثيرا منهم يطلق عليه لفظ الرهنية ويدل عليه ايضا انه يبيعه باقل من قيمته بكثير واذا كلم في ذلك قال انما هو رهن وكتب البيع والطوع بالاقالة انما هو من هيل الموثق ليتوصل الى ما لا يجوز بصورة المجاوز فالصواب انها رهون والغلة فيها للبائع ولا يبطل حق ورثة البائع فيها بهوت المشتري ثم اذا فرغنا على انها ليست برهن بل بيع فاسد فاذا امضى البائع البيع فيها بعد مدة فقال ابو الحسن المنصوص ان كل فاسد لا يصح فيه امضاء البيع إلا بعد فسخ العقد الاول واذا لم يتعرض لفسخه فسخ الثاني وبقي العقد الاول على فساد اه ثم محل كون القول لمدعى الشرطية ما لم يبعد ما بين البيع والاقالة كالشهرين والثلاثة إلا فالامر في ذلك على الصحة لان الغالب ان لا يصبر البائع بعدم كتب الاقالة الى مثل هذا الزمان فيما يظهر والله اعلم

* فصل *

(تنبيه) اى استيظ (اذا) اى يا صاحب (التوثيق) من وثق الشئ اذا شده وربطه والوثيقة تربط المتقاعدين لما التزمه او احدهما والمعنى كن ايها الموثق ذا يقظة وفطنة ونباهة حتى لا تقع فيما يضر بك او بالمشهود عليه او له والمغفل لا تجوز شهادته إلا فيما لا يلتبس وعلم التوثيق صناعة شريفة وبصاعة منيفة تحفظ بها دماء المسلمين واموالهم وتصان اعراضهم وانسابهم إلا انها اليوم استحالّت الى فساد كما قال الامام ابن عبد السلام وبالجملّة والخطّ الشرعيّة في زماننا اسماء شريفة على مسميات خسيصة قال مالك ولا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل في نفسه مأمون لقوله تعالى وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولكن سالما من اللحن ذا خط بين يقرأ بسهولة والفاظ بينة غير محتملة ولا مجهولة (واعمل بما يرى من الكتب قاضى الوقت) بما يرى من (الترك واقبلا) منه ذلك ولا تخالفه ولا تعرض عليه ثم (١٨٥) ذكر مسائل كان نهى عنها القاضى في زمانه وهو ابو عبد الله

المكناسى اليفرنى وذلك في

اواخر المائة التاسعة ومسائل

كان امر بكتبتها فقال (فمن

ذاك عيب الربع) اى الدار

ونحوها (يكتب في) رسم

(الشرا) بعد ثبوته بآرباب

البصر وتعيينهم له وببيان

قدره ومبلغه ويسطر ذلك

في وثيقة اخرى ثم يكتب

* فصل *

(فمن ذاك عيب الربع) قول ته ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها الخ ومحل لزوم هذا اذا لم يعظم العيب وإلا فله القيام وان تطوع باسقاطه بعد العقد انظر ما تقدم في التنبيه الثانى عند قول ظم تأملا كلاما للخمى بذا ومسألة التوكيل الخ وان تنازعا في كونه شرطا او طوعا والعادة اشتراطه فاجرة على قوله فيما مر فاحمل على

الشراء تحتمه في وثيقة اخرى ويحال عليه وان المشتري رضى بتلك العيوب ودخل عليها فلا قيام له بها ولا للبائع وليس العمل اليوم على هذا وانما يكتب في وثيقة البيع نفسه ان المشتري دخل على عيب كذا بعد ان رآه واطلع عليه ان كان هناك عيب او انه تطوع بعد تمام البيع وانبرامه انه لا يرجع بعيب يجده في الدار مثلا ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها (ونسج طلاق) امر بكتبه (في الصداق) يعنى اذا ارادت المطلقة ان تنزوج فلا بد ان تاتى برسم الطلاق وينسج (مكمل) اى بنقل شهوده علامتهم ان وجدوا او الرفع عليهم ان فقدوا (ومن بعده) اى ومن بعد كتبه مكمل (فاشهد) اى اكتب شهادتك بالنكاح هذا معنى كلامه وليس مراده ان الطلاق يكتب في رسم الصداق لاول لان الغالب كونه عند الزوجة فلا يتمكن الزوج منه عند طلاقها إلا ان تكون هي الطالبة لذلك ومما امر ايضا بكتبه في الصداق الواجبات لنكاح القيمة كما اشار له بقوله (كذا السبب) اى سبب انكاح القيمة (اكتب قبيل نكاح واكتبهم مفصلا) بكسر الصاد او فتحها حال من الفاعل او المفعول

(بعقد نكاح البكر) أى فيه فإن كان لها وصى نسخ رسم لا يصاء أولا وإن كان لها مقدم قضاى نسخ رسم التقديم وهذا على أنه كالوصى فى جميع الامور النكاح وغيرها وهو ما فى أرخاء الستور من المدونة والذى به العمل هو أن القاضى يزوجه فيكتب ح ثبوت يتمها وأهملها وغير ذلك مما ذكر فى شروط انكاح البكر اليشمة البالغ وغيرها (إلا) البكر (التي لها اب علم) أى معلوم معروف أنه أبوها لا من قوله فقط أو من قولها فكثيرا ما يدعى زوج كأم أو الكافل أنه أب وليس به (حى بلا غيبة) أى حاضر (فلا) يحتاج فيه لكتب شئ قبل الصداق وأما التي لها اب غائب فلا بد من اثبات غيبته وبيان بعدها أو قربها ليعلم من له العقد عليها من قريب أو حاكم خ وزوج الحاكم فى كافر يقيمة وإن أسروا فقد فالأبعد والحاصل لا ينبغي أن يشهد فى النكاح على الولي إلا بعد معرفة ولايته ولو بالولاية العامة لقولها من لا ولي لها فالحاكم (طالقا ثلاثا فى الزمان لتكتبن) أى إذا شهدت فى طلاق ثلاث فاكتبته فى زمامك واحفظه عندك فإن المطلق ثلاثا قد يندم فيذهب الى عدلين فيشهدهما أنه طلقها طلاقا واحدة خلعية ثم يقوم بذلك الرسم ويراجعها (١٨٦) وقد نزلت وما قام بالشهادة

الثانية خلفهما القاضى انهما لم يقع بينهما غير تلك الطلقة الواحدة وثراجعا فسمع بذلك شاهدا الثالث فاخرجها براءة الثالث من زمام القضاة ففرق بينهما وأدبا بما يليق بهما واستفيد منه حلف الزوجين

عند المراجعة ولعلمه مع الاستراية والله اعلم (كذلك حرام) أى الطلاق للشاهدين يلفظ الحرام اكتبه ايضا فى الزمان وهذا على المشهور من أن اللازم فيه الثالث لا على ما جرى به العمل (و) الطلاق (الذى قد تكملا) به الثالث وهى الطلقة الثالثة اكتبها ايضا وكذا الطلاق بلفظ البتة وكل ما يلزم فيه الثالث (ولا سيما ان كان) يعنى التحريم (فاعلم موبدا) كما لو فرق بينهما لاجل رضاع أو نكاح فى العدة ودخل بها (وبادر) ايها الشاهد الموثق (بكتب الرسم) اذ قد يعرض عارض من مرض أو موت أو غيبة أو نسيان فيضيع الحق وقد التزمت حفظه بشهادتك وإذا كتبه وغاب عنك ربه ثم جاءك بعد مدة وقد نسيته أو محله (افتش) عليه (محسبلا) قائلا حسبي الله (بلا اجرة) تاخذها ثانيا على التفتيش (يكفيك ما قد شرطته من الاجر بدع) ان كنت شرطت شيئا فان دخلت على عدم التعيين واعطاك أجر المثل فخذه (واقبلنه ووصلا) كإلا من المشهود له وعليه حقه ولا تطلب زيادة حيث لا يخس كما فى هبة الثواب ونكاح التفويض (إذا لم يكن شرط وفى الخس) أى إذا نقصك من اجرة المثل (فاطلبن) وقاعها (برفق وحفظ المروعة واجملا) أى كن

للمشاهدين فلا مفهوم للثلاث حينئذ فيما مروا للحرام بل اليمين
كذلك على ما به العمل من لزوم طلبة فيه (وبيع رقيق بالبراءة
فاكتبن) ظاهرة كان البائع حاكما او وصيا او غيرهما وهو كذلك لان
مبنى الوثائق على قطع النزاع فان لم يكتب في الوثيقة ان البيع على
البراءة فبيع الوارث والوصى والحاكم محمول على البراءة في الرقيق فقط
كما قال مخ ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقا فقط الخ وهذا كله
بالنسبة للرد بالعيب واما بالنسبة للاستحقاق في الرقيق او للاستحقاق
والرد بالعيب وغيره فالعهدة في مال لايتام ان كان لهم مال فان هلك
مالهم ولم يبق شئ فلا شئ على القاصى والوصى وتفصيل اللخمي
بين البيع للانفاق فالعهدة في الثمن فقط ان كان قائما او للتجارة
فالعهدة على الوصى كالركيل المفوض اليه يرد بانه في مسالة
لانفاق صون به ماله فالعهدة عليه في ذلك المال المصون كما
مرت الاشارة اليه آخر مسالة الصفقة وعند قوله تاملا كلاما للخمي
الخ ولا يقال انه شرط وبين انه يبيع للانفاق وانه ان استحق
بعد انفاقه الثمن لا شئ له لانا نقول هذا من البراءة في غير
عيب الرقيق وهي لا تنفع كما يفيد اطلاق مخ وغيره ولان اشتراطه
ذلك يعود على لايتام بخس حتى انه لا يشتريه منه على ذلك
الشرط إلا القليل ولانه اذا اقتصر في البيان على قوله انه يبيع
لنفتقهم ولم يزد انه اذا استحق لا رجوع له يكون مدلسا والمشتري
قد لا يعلم ان ما يبيع لنفقة لايتام لا رجوع فيه بعد الاستحقاق
والعيب ولم نر من يعتمد كلام اللخمي من قضاة زماننا في هذه
المسالة ولذا قلنا فيما مر الواجب التمسك بكلام المدونة واما ان
اتجر لهم فالعهدة على الوصى فان غرم رجوع في مال لايتام ان كان
لهم مال وللا فلا يتبعهم بشئ وليس معناه انه لا يرجع في مال
لايتام وان كان لهم مال كما قد يتبادر لان الوصى مأمور بالشجر

جميلا اى آتيا بمسا يجمع
اى يحسن من ترك العنف
والصبر ورفع الصوت فان
الم نصب يابى ذلك وفيه تلخيص
لقوله صلى الله عليه وسلم ما
قدر يابى فاتقوا الله واجملوا في
الطلب قال ابن عرفة وللعلماء في
اخذ الاجرة على الشهادة اختلاف
والصحيح الجواز وبه استمر العمل
في مشارق الارض ومغاريها
(وبيع رقيق بالبراءة فاكتبن
من العيب) اى مما امر به
ان يبيع الرقيق يكتب على
البراءة من العيب فلا يرجع
فيه بعيب قديم لان ذلك
اذا دخل المتبايعان عليه كان
اقطع للنزاع وابتعد من الخصام
والاختلاف في قدم العيب
وحسبونه ومحمل ذلك

لهم وكل من فعل ما امر به شرعا لم يضمن فتحصل انه ان اتجر
لهم فالرجوع في مالهم ان كان لانه ان عدم الوصى رجع في مالهم
ايضا فان لم يكن لهم مال غرم الوصى ان كان له مال وللا اتبع
ذمتهم بخلاف مسالة لانفاق فان الوصى لا يغرم ان لم يكن
له مال فضلا عن اتباع ذمتهم بل ينظر فيمن صرف له ذلك الثمن
على ما مر له تفصيله هناك فتأمله تنبيهه قال في الخطة في
فصل مسائل من احكام البيع ما نصه

وكما القاضى يبيع مطلقا ببيع براءة به تحقة
ونحوه قوله في نظم العمل المطلق
ما باعه السلطان من مال السفينة

بيع براءة فلا عهدة في

وشرحه بما في التيطية بقولها واما ما باعه السلطان على مفلس
او في مغنم او لقضاء دين او وصية او على صغير فهو بيع براءة وان
لم يشترطه وليس للمبتاع ردة بعيب قديم ولا في ذلك عهدة ثلاث
ولا سنة هذا هو المشهور وبه العمل اه قال اعني ناظم العمل المطلق
بعد نقله ما مر عن التيطية ما حاصله فمرادنا بالعهدا المنفية في
البيت عهد لاسلام وهي ذك العيب والاستحقاق اه وفيه نظر فانه
في التيطية خصص ذلك بالعيب وعهدة السنة والثلاث وايضا فانه
زاد بعد ذلك ما نصه فان قلنا المشهور المعمول به فهل يكون بيع
السلطان ببيع براءة في كل شئ او في بيع الرقيق خاصة في
ذلك روايتان عن مالك رواية ابن حبيب انها عامة في كل شئ
ورواية ابن القاسم واشهب انها خاصة بالرقيق اه بنح فتعين صرف
التشهير والعمل لرواية ابن القاسم وعليه قول خ اذ قال ومنع منه
بيع حاكم النج فصار عهدة الاستحقاق في الرقيق وعهدة الاستحقاق
والعيب في غيره لا يصح التبري فيها من حاكم ولا من غيره على

رواية ابن القاسم واشهب وهذا هو الذي اعتمدت عليه وغيره والعهدة
حينئذ في مال لا يتام على ما مر تفصيله (ان يجهل) انظر ما مر
عند قوله وفي دفع باقي الحق النج (ولا تكتبن طوعا بغيب بمركب)
ظاهرة انه اذا طاع له بعد العقد باسقاط العيب فان الشاهد لا
يكتب ذلك وهو ظاهر اذا علم الشاهد انهما شرطا ذلك في العقد
وكانت العادة شرطية ذلك في العقد كما مر نحوه في قوله (وشرط
نكاح ان نزاع بطوعه جرى مطلقا فاحمل على الشرط واعدلا) النج
لانه لا فائدة لكتابة الطوعية لانه محمول على الشرط فيكون براءة
في غير الرقيق واما ان لم يكن عرفيا باشتراطه في العقد ولا علم
الشاهد اشتراطه فيه فلا وجه للنهي عن كتبه حيث لم يحط عنه
شيئا من الثمن في مقابلة الطوعية حقيقة عن طيب نفس لا
انه شرطه في العقد ولا انه جرى العرف باشتراطه فاذا تحقق
ذلك كتب حينئذ ولا فلا وجه للنهي عنه على انه اذا طلبه
احدهما بعد ذلك بالشهادة بما وقع بين يديه من اعترافهما بتلك
الطوعية لئلا تنزعهما في الاعتراف المذكور لم يكن بد من الشهادة
بذلك وكتابته لان لاحدهما نفع في ذلك اما يريد الفسخ والانحلال
واما يريد اللزوم والالزام وان لم يشهد دخل في قوله تعالى ومن
يكتبها فانه آثم قلبه فتنين بهذا انه حيث لم يعلم الشاهد باشتراطه
ولا جرى العرف به فالنهي حينئذ انما هو على المبادرة الى الكتب
حتى يتحقق الطوعية وان جرى العرف او علم الشاهد باشتراطه
فالنهي عن المبادرة ايضا يعني ويرشدهما الى ترك ذلك الشرط
وفسخ ذلك العقد وتجديد عقد صحيح فان امتنعا وطلباه بعد ذلك
او احدهما بالشهادة بما في علمه لم يكن له بدمن الشهادة بذلك
في الصورتين والشرع يصحح ذلك او يبطله وقوله وعليه فلا مفهوم
لمركب النج صوابه حيث علم الشاهد وجرى العرف باشتراطه

(ان يجهل) العيب (ولا)
بان علم (فضلا) اي فلا بد من
تفصيله وبيان عينه ومقداره
بخلاف ما اذا جهل فيجوز
البيع على البراءة ولو لم يطل
الرقيق في ملك بائعه وهذا
على ما به العمل (ولكن على
المشهور بالطول قيدن) الجواز
نج وثبرا غيرهما فيه مما لم
يعلم ان طالت اقامته وحد
بعضهم الطول بستة اشهر لانها
اقل مدة يظهر فيها العيب ان
كان (واقوالها والطرق) يسكون
البراءة (شتى) اي الطرق في
بيع البراءة مفترقة (فضلا)
ثم اشار الى ما ينهى عن كتبه
فقال (ولا تكتبن طوعا بغيب
بمركب كبغسل) او حصار فلا
يكتب الشاهد على المشتري
انه تطوع بعدم القيام بغيب
يجده في ذلك لانها براءة في
غير الرقيق وعليه فلا مفهوم

كما مر تفصيله وحاصله ان التطوع بعد العقد حيث لم يجز
 العرف باشتراطه فاما ان يكون التطوع المذكور على اسقاط شئ
 من الثمن فهذا لا يجوز حيث لم يكن العيب معلوما وإلا جاز كما
 يجوز مجانا ان جهل العيب لانه حينئذ هبة مجهول كما مر وانظر
 الالتزامات ان شئت وانظر شارح العمل عند قوله في الجامع وترك
 شئ للتطوع فشا الخ واما تعليل النهى عند كتب هذه المسائل
 بان فيها خلافا او بانها هدية مديان في بعضها فهو وان قاله
 المكناسى ايضا في مجالسه لا يحمل على ظاهرة وإلا ادى الى ان
 كل مختلف ينهى عن كتبه والشهادة فيه وهو يودى الى عدم جواز
 الشهادة وكتابتها في كثير من ابواب الفقه وانما معنى النهى عدم
 المبادرة حتى يتحقق الصحة ويرشدهما الى الترك اذا تحقق
 الفساد او جرى العرف به على حسب ما مر (وشرط في الغريم)
 معنى النهى في هذا ايضا انه لا يبادر للكتابة كما في الذى قبله
 اذ الغالب ان يفعله المدين لا عن طيب نفس بل لاضطرارة
 لاخذ الدين فهو في نفس الامر عديم ولكن يلتزم ذلك لانه لو لم
 يلتزمه لم يعامله رب الدين فيجب على الشاهد ان يتثبت حتى
 يخلص له انه يفعله عن طيب نفس لكونه مليا او انه فعله
 لاضطرارة فيرشداهما الى تركه فان لم يخلص له احد الامرين او
 خالص له ولو الثانى منهما كتب وادى بما في علمه من ذلك ان
 طلباه او احدهما لان النفع ثابت لاحدهما او لهما بشهادته والشرع
 يصح ذلك او يطلعه ولا عليه وحينئذ فقول ظم (على الملا لما
 قد جرى في شرطه من تردد) الخ تعليل لطلب التحقيق وعدم
 المبادرة والراجع المعمول به من هذا التردد هو اعمال الشرط المذكور
 كما في المشيطة وغيرها قال ناظم العمل المطلق
 ومن اقر بالملا ثم ادعى بانه ذو عدم ما انتفع

لمركب (وشرط في الغريم على
 الملا) اى اذا التزم المدين انه
 لا يدعى العدم وان ادعاه لا
 يقبل منه فلا تشهد بذلك
 (لما قد جرى في شرطه من
 تردد) بين العلماء هل ينفع
 ذلك ويعمل به فلا تقبل منه
 بينة العدم حتى يشهد بذهاب
 ما كان بهداه او لا

بمن له يشهد حتى يعلم ما تلف ماله بامر هجـ
 قلت وقيدة ح في اول الالتزام بما اذا لم يكن معلوما بالفقر وانه
 كاذب في الشهادة بالملا وإلا فتتفعم بيته وحينئذ فانما امر الناظم
 كالسكناسي بالتثبت في هذه المسائل وعدم المبادرة وان كان التثبت
 مطلوباً في الشهادة مطلقاً لان الشهادة فيها على اقرار المتعاقدين
 وكثيراً ما يسرع الشاهد للكتب في مثلها قبل ان يخلص له حقيقتها
 وليس النهي خاصاً بهذه الفروع التي هنا بل كذلك ما في معناها
 كالطوع بالثنيا والطوع بنفقة الربيب ونحو ذلك (كصديق)
 هذا ايضا من معنى ما قبله اى لا يبادر الى كتبه حتى يتحقق ان
 المدين التزمه عن طيب نفس كالفرع الذى قبله وهو في الحقيقة
 من معناه لان المدين يقول لو لم نلتزم تصديقه في نفى القضاء
 ما عاملنى كما يقول فى الذى قبله لو لم نلتزم له عدم العجز والعدم
 ما عاملنى ايضا وهذا فى اشتراط ذلك فى العقد واما بعده فهديته
 مديان فى هذه وكذا فى التى قبلها فيما يظهر لان تطوعه بعدم قبول
 بينة عدم ظاهر فى ذلك ما لم يكن تطوع له بذلك ليدخرة وإلا
 فهو كالمشترط فى العقد لان التأخير ابتداء سلف وقوله ومحصله
 ان كل شرط اختلف فى لزومه فلا يلزمه الخ اى فلا يلزمه كتبه قبل
 التحقق او قبل الطلب فيما يلزم تفصيله ويجب ان يتحمل ذلك
 حيث افتقر اليه كما قل خ والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية
 وقوله واخرى ما لا يلزمه الخ اى واخرى الشرط الذى لا يلزم
 المشهود عليه فلا يلزمه كتبه وفيه شئ لما فيه من النفع للزوج
 ونحوه ولا سيما اذا كانت هناك شهادة شاهد واحد للزوجة بانها
 جعل ذلك معلق بالطلاق لانه تجب عليه اليمين لرد شهادة
 الشاهد فاذا شهد له عدلان بانها لم يكن معلقاً بالطلاق لم تجب
 عليه يمين حيث اتحد مجلس الشهادتين (وعرس باضرار) هذا

(كصديق ذى حق بنفى
 القضاء) اى كشرط رب الدين
 انه مصدق فى نفى القضاء
 وانه لا يحلف بيمين القضاء
 وقد تقدم فى قوله بانفاذ
 ايصاء بدين لربه بلا حلف
 قولان كالصدق فاقبلا (فلا)
 تكتب ذلك لانه هديته
 مديان ومحصله ان كل شرط
 اختلف فى لزومه فلا يلزمه
 واخرى ما لا يلزم قطعاً كشرط
 ان لا يتزوج عليها ولا يخرجها
 من بلدها وان لا عهدة اولا
 مواضعه او لاجائحة الخ (وعرس
 باضرار بلا حلف جرى) عطف
 على ذى يعنى ان شرطت الزوجة
 على زوجها انها مصدقة فى
 دعوى الاضرار بسلا يمين لا
 تكتبه لان ذلك ذريعة لان
 تطلق نفسها متى شاءت وتدعى
 الضرر سيما والنساء ناقصات
 عقل ودين فاسدات الراى
 (والا) بان تشترط التصديق
 مع يمينها (فصدق) اى
 فكتب التصديق بذلك ولا
 حرج (والسماع به اقبلا)

اى ويشبث الضرر حيث لا شرط بشهادة السماع خ ورد المال بشهادة السماع على الضرر

(كذلك الاستحفاظ فأتى) أي لما يلحق الشاهد من (١٩٢) الضرر من الشهود عليه لأن

الاستحفاظ وهو الاسترعاء

أيضا كالذي قبله أي لا تبادر حتى ترشدهما إلى الترك وإلا فكتب
واد الشهادة بما وقع بين يديك فإن هذا النكاح فيه خلاف فقال
سحنون مرة يفسخ قبل البناء فقط وقال مرة أخرى يفسخ قبل
وبعد وقال مرة الشرط لازم وكيف لا يشهد ولا يكتب مع كون
شهادته ينبنى عليها ما ذكر ولم أقف على الراجح من هذه الأقوال
وانظر ابن سلون في فصل الشروط في النكاح (كذلك الاستحفاظ)
الاستحفاظ هو من نط ما قبله أي لا تبادر إلى كتبه قبل أن تتحقق
صدق الذي أشهدك به إذ كثير من الناس يستحفظ ويستعري
في البيع ونحوه وليس حامله عليه الخوف من المشتري ونحوه بل
مجرد أعمال الحيلة وأنه ان ظهر له في البيع بخس أو خرج وقت
الغلاء ونحوه وقد انتفع بالثمن قام بالاسترعاء وأثبت أن المشتري
كان ممن يخاف منه فهذا وجب التثبت في مثله ولا خلاف
في جواز الشهادة به وقد يجب تحملها حيث افتقر إليه فكيف
ينهى عن كتبه مع كونه تنبنى عليه حقوق وقول ت لما يلحق
الشاهد من الضرر من المشهود عليه الخ هذه العلة لو روعيتم لم
تختص بالاسترعاء كما لا يخفى وقوله أو من القاضي الخ أي أو
خوفا من القاضي على القول بأنه لا يكتب إلا بأذنه لأنه إذا
كتبه بغير أذنه خاف منه وقد اشيع الكلام عليه صاحب المعيار
في نوازل الصلح ونقل الشئ بعضه هنا وقوله وفي مجالس المكناسي
أن القاضي ينهى عنه الخ يعني عن كتبه قبل تحقق سببه بدليل
قوله وأكثر ما يفعله أهل الحيل إذ مع تحقق سببه لا حيلة هذا
ما ظهر لي في تقرير هذه المسائل التي نهى عن كتبها اللهم إلا أن
يكون نهيه عن ذلك لأجل أنه حمل العدول فيقصر النهي حينئذ
على المتهم دون غيره ويؤيده ما في الفائق قال رأيت عقدا مسجلا على
القاضي سيدي أحمد بن قاسم العقباني بإشارة من والده أن لا يعقد

أيضا ويسمى إيداع الشهادة
أما يكون في الغالب على
الظالم خوفا من سطوته أو من
القاضي لما ذكره من أنه لا
يكتب إلا عن إذن القاضي
فيسجل عليه أو يكتب بخطه
أذنت للعدلين فلان وفلان أن
يكتبا بالاسترعاء فلان وفي مجالس
المكناسي أن القاضي ينهى
عنه لأنه خدعة ولا يصحط
معه عقد وأكثر ما يفعله أهل
الحيل وينمع في التبرعات
مطلقا ولا يصل فيه ما في
المستخرجة أن مالكا سئل عن
الرجل يهرب عبده لدار الحرب
فيكتب له أخرج وأنت حر
بعد أن يشهد أنه غير ملتزم
لعتقه قال مالك لا يلزمه
العتق والعبد رقيق ومسئل
سحنون عن رجل طلب منه
السلطان عبده ليشتريه منه
فاعتقه أو دبره وقال إنما فعل
ذلك خوفا من السلطان فقال
لا يلزمه شيء من ذلك قال
ابن سهل وكل ما استعري فيه
من عتق أو طلاق أو حبس

وثيقة

ففعله قال ويصدق الشاهد فيما يذكره من التوقع ولو لم يعرف إلا من قوله

وثيقة رهن ويشهد فيها إلا العدلان فلان وفلان لمعرفتهما وعد التهما اه
فالتهى حينئذ في هذه الامور ونحوها انما هو بحيث لا يكتبها ويشهد
فيها مطلق العدول بل تختص بمن له معرفة وعدالة وبالجملة
فالتهى اما عن المبادرة كما قدمناه واما للتهمة فتختص حينئذ بمن
له معرفة وعدالة والله اعلم وقوله واذا ثبتت الاستطالة والقهر الخ
اعلم انه اذا وقع الاكراه والقهر على البيع ونحوه من المعاوضات
فاما ان يستمر الاكراه والضغط بالخوف والتهديد او الضرب
والسجن الى وقوع العقد او لا يستمر بل وقع الاكراه على العقد ثم
تراخى البيع ونحوه الى الشهر والشهرين مثلا فالصورة الاولى له
القيام ولولم يسترع والصورة الثانية كذلك على ما قاله ولد ناظم
التحفة في فصل بيع المضغوط واقتصر عليه الشئ م في شرحها
ايضا قال ان حكم الضغط منسحب على البائع وان تراخى البيع
عن وقته بالشهرين ونحوهما فيفهم منهما ان هذا هو المعتمد واقتصر
عليه ابن لب في جواب له حسبما في المعيار على انه لا ضغط
حيث تاخر العقد عنه وبقيت صورة ثالثة وهي ان يبيع الدار
ونحوها ويسترعى قبل البيع ونحوه ان ما يفعله من ذلك انما هو
خوفا من ان يقبضها المشتري منه او خوفا من ان ياخذ له مالا
او من ضربه او سجنه ثم يقوم البائع ويثبت ان المشتري ونحوه
ممن يتوقع خوفه وممن يغضب الناس وياخذ اموالهم فانه ينفعه
الاسترعاء في هذه ولا اشكال واما في الصورتين الاوليين فينفعه
ذلك ولولم يسترع اما في الاولى فلا اشكال وكذا في الثانية على
ما قلنا انه المعتمد وذلك في غير المعروف بالتعدي والظلم واما
المعروف بذلك فهو الصورة الثالثة بل له نقص البيع في الصورة
الثالثة ولولم يسترع ايضا فقد قال في ثانی مسالة من ساءع
يحيى بن يحيى من ابن القاسم ما نصه ارايت ان جاء بالبينة

واما المعاوضات فلا بد فيها
من ثبوت الشققة والقيام بها
بعد زوالها بالغورية وقال
سحنون في الذى يغرس او
يحمّد علانية فيقول اخرنى واقر
فاشهد المدعى في السر انه
انما يصالحه لاجل انكاره واذا
وجد بينته قام قبال لا يلزمه
الصالح ان ثبت جمده وثبت
اصل الحق والظالم احق بالحمل
عليه اه وصوبه ابن يونس
واذا ثبت الاستطالة والقهر
كان للبائع وغيره القيام ولولم
يسترع

انه اشترى منه فزعم المدعى ان ذلك المبيع انما باعه منه خوفا
من شدة وسطوته وهو ممن يقدر على ضرورة عقوبته لو امتنع من
مبايعته قال ارى يفسخ البيع اذا ثبت عند القاضي ان المشتري
موصوف بمثل ما زعم البائع من استطالته وظلمه وانه قد فعل
ذلك بغيره قلت فان زعم البائع انه انما دفع اليه الثمن ثم دس
اليه من ياخذة منه سرا ولو لم يفعل لقي منه شرا قال لا ارى
ان يقبل قوله وعليه دفع الثمن بعد ان يحلف الظالم بالله لقد
دفع اليه الثمن ولم ياخذة منه بعد دفعه اياه اليه ابن رشد
وروى عن يحيى بن يحيى انه قال يصدق المدعى في دعواه انه
دس اليه من اخذ منه يمينه لكن انما يشبه ان يصدق على
ما قاله يحيى بن يحيى اذا شهد للمدعى شهود ان الظالم فعل
ذلك بغيره اه ابن رشد وهذا اذا اقر بقبض الثمن وانه دس اليه
من اخذة منه واما لو لم يقر بقبض الثمن وقال انما اشهدت على
نفسى بقبضه تقيته على نفسى وخوفا من شدة فالاشبه ان يصدق
في ذلك مع يمينه في المعروف بالغصب والظلم اه بنحو وقد تبين
بهذا انه مع ثبوت التقيته لا حاجة للاستعزاء في لاقسام الثلاثة
فقولهم ويكون في المعاضات مع ثبوت التقيته لعلمهم يريدون في
الصورة الثانية ليرتفع الخلاف وفي الثالثة لزيادة التاكيد اولانه
وان كان معروفا بالظلم والتعدي فقد يبيع منه عن رضى فلا دليل
على انه فعل ذلك بغير رضى الا وجود الاستعزاء فمرادهم انه
يكون في المعاضات في مثل هذه الصورة لرفع احتمال الرضى والا
فلا حاجة اليه في المعروف بالظلم وفي غيره لا ينفع حيث لم
يثبت ان القهر مقارن للعقد او متقدم عليه كما في الصورتين
الاوليين فتأمل حينئذ ما معنى قول ناظم العمل
وفي المعاضات الاستعزاء مع عقد وقبله وبعده نفس مع

واذا زوجه خوفا منه واسترعى بذلك وانه لو لم يزوجه لاحتازها من غير نكاح فالنكاح مقسوخ ابدا
قاله ابن الماجشون وغيره وكذلك التي تخالع ثم تثبت الضرر ان استرعت اتفاقا وكذلك لو لم
تسترع خ ولا يضرها اسقاط البينة المسترعة على الاصح فان صالح واسقط في عقد الصلح الاسترعاء وكان
قد استرعى واسترعى في (١٩٥) الاسترعاء قام بالاسترعاء في الاسترعاء فان اسقط الاسترعاء
والاسترعاء في الاسترعاء فلا

قيام له ولو استرعى فيه اذ لا
استرعاء في الاسترعاء على
الصحيح فما يكتب من قولهم
ما تكرر وتناهى لا طائل تحته
واحسن من ذلك كله كما في
ابن غازي عن الميطني ان يقول
كل بيينة تقوم له بالاسترعاء
فهى ساقطة كاذبة واقتراره
ايضا انه لم يسترع ولا وقع
بينه وبينه شئ يوجب
الاسترعاء فان ذلك يسقط
ويخرج به من الخلاف لانه
يصير مكذبا للبينة ومبطلا لها وهو
من دقيق الفقه اه وبورخ
فيه بالساعة ليعلم تقدمه ابن
الهندي فان كان تاريخ الاسترعاء
والحبس واحدا لم يضر ذلك
وتقدمه اتم فائدة يطلق
الاسترعاء بمعنى الاستحفاظ كما
تقدم ويطلق على ما قابل

ان ثبت الاكراه فيما عقدا الخ اذ هو بعد العقد لا ينفع
وكذا قبله اذ المدار على ثبوت التيقية ان لم يحمل على المعنى الذي
ذكرناه في الصورة الثالثة وقال في المعيار الاسترعاء لا يجوز إلا في
وجهين اهدهما التيقية والثاني لانكار يعنى في مسالة الصلح وتامل
ايضا قوله اهدهما التيقية اذ هى اذا ثبتت لا حاجة اليه إلا
لدفع احتمال الرضى في الصورة الثالثة على ما ذكرناه وقول ته
واذا زوجه خوفا منه الخ يعنى وثبت بالبينة انه موصوف
باحتيال النساء بغير نكاح ومن هذا المعنى ما ذكره البرزلي في نوازل
الكفالة في قوم تضامنوا ان ما ذهب لاحدهم ضمنه الآخر لعداوة
بينهم قال ان الكفالة غير لازمة لوجود الاكراه بسبب ما بينهم من
العداوة فتضامنهم انما كان للخوف منها اه وقوله والاسترعاء في
الاسترعاء الخ الاسترعاء هو ان يشهد قبل الصلح في السر انه انما
يصالح لوجه كذا وانه غير ملتزم له والاسترعاء في الاسترعاء هو
ان يشهد انه لا يلتزم الصلح وانه متى صالح واشهد على نفسه في
كتاب الصلح انه اسقط عنه الاسترعاء فانه غير ملتزم لاسقاطه فله
القيام في هذا الوجه ايضا فان اسقط عنه الاسترعاء والاسترعاء في
الاسترعاء فلا قيام له ابدا وقوله لانه يصير مكذبا للبينة يعنى
بالصراحة لا بالتضمن فهو بمنزلة من قال لم اشتر من زيد دارة
حين ادعى عليه فيها فلما اثبت زيد ملكيتها اخرج هو رسم شرائها

شهادة الاصل وذلك لان التوثيق باسره ينقسم الى قسمين اصل واسترعاء فالاصل ما يمليه المشهود
عليه على الشاهد كاشهاد المتعاقدين بالبيع او النكاح او غيرها والاسترعاء شهادة الشاهد بما في علمه
من سر او يسر او حرية او رق او ملك او غير ذلك وكيفية وثيقته يشهد من يضع اسمه عقب
تاريخه بمعرفة فلان وانه رشيد مثلا الخ ان كانوا عدولا او شهودا الموضوع اسماءهم عقب تاريخه

يعترفون فلانا وأنه كذا الخ تتمتع مما ينهى عن الشهادة فيه أيضا الرفع على الخطوط والتعديل والتجريح والتدمية وكتب بيع الدار أو غيرها من الاملاك في قطعة (١٩٦) كاشد منفردة عن الاصول

والشهادة بالرجعة حتى تسال

المرأة من انتضاء عدتها ان كان مضي شهر فاكسر لطلاقهما (وودين) ايها الشاهد متى طلب منك الاداء (بلا اجرة) واخذها جرة كما قال (والجرح معها) إلا ان يركب دابة المشهود له لعجزه عن المشي ولا دابة له او يكون القاضي على مسافة القصر فاكسر فله حينئذ ان يركب الدابة ياخذ الاجرة وهو قوله (وفصلا به) اي بسبب الاداء (النفق بالمركوب) متعلق بالنفق والتفصيل هو انه اي الانتفاع بالمركوب (للعجز جائز وإلا) يعجز بان قدر على المشي او كانت له دابة (فلا) يجوز (إلا مع) مسافة (القصر سهلا) اي الركوب (كنفق بانفاق) واخذ اجرة فانه جائز حينئذ يخ والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية وتعين الاداء من كبر يدين وان انتفع فجرح لإلا ركوبه لعسر مشيه او عدم دابته لا كمسافة القصر فله ان ينتفع منه بدابة ونفقة (وثق) ايها الشاهد تقدم

اذا شهدت على من لا تعرفه بعينه واسمه (بمعرف عقول) اي ذا عقل تام (بلا جالب) اي لم

يجلب ولم يسق لذلك وانما حضر على جهة الاتفاق (والأ) يوجد معرف كذلك (فبالخلا) اى فاعتمد على صفة المشهود عليه وحله بحلله اللازمة له حتى تكون العمدية في الشهادة عليها وحيث وثق بالمعروف يقول وعرف به (١٤٧) تعريفا كفى او تعريفا وثق به ولا يسمى المعروف قال ابن عرفة الذى عليه العمل

عندنا ان عين الشاهد من عرفه بالمشهود عليه فالشهادة ساقطة وصارت كالنقل قال في الفائق ولا بد للشاهد من المعرفة او التعريف بالمشهود عليه او له فان سقط ذلك من العقد فقال ابن عرفة لا يظهر ان الشاهد اذا كان معروفا بالضبط والتحقق قبلت شهادته وان لم يذكر معرفته ولا تعريفا والأ ردت إلا ان تكون على مشهور معروف اه وقيل شهادته باطلة مطلقا وقيل انها تامة مطلقا ووجه بانهم حيث لم يذكروا معرفة ولا تعريفا دل على ان المشهود عليه او له معروف عندهم ولهذا كان كتب المعرفة في الشهادة على الخلفاء والقضاة وسائر الرؤساء والولاة من الجفاء ولا بد في المعرفة من معرفة الاسم والعين واسم الاب ونحوه مما يزول الاشتراك معه او يخف

تقدم شئ من الكلام على هذا عند قوله شهادة معروف لمعروف الخ ولا ينبغي اليوم ان يشهد من يحتاط لدينه على امارة بتعريف اصلا وقد ضاعت بذلك اموال وقد قال ابن مرزوق العمل عند شهود العصر بالمغرب اذا شهدهم من لا يعرفونه يصفونه بنعوتهم وحلله اه ونحوه في الطرر ولهذا كنت نهيت العدول وقت ولايتي عن الشهادة عليها بذلك وامرتهم ان لا يشهدوا عليها إلا بحليتها وصفتها ثم لا يحكم الحاكم عليها حتى يثبت عندها انها المتصفة بذلك وان ماتت كما قاله في شهادات العياروى اجوبة ابن رشد ان الشاهد اذا قطع بمعرفته المشهود عليه ثم قال بعد ذلك انه لم يعرفها وانه انما عينها لم حين الشهادة عليها امارة وثق بها قال ان الشهادة عاملة اذا كان هو الذى ابتدا سوالها لان ذلك من باب الخبر واما اذا لم يتد سوالها مثل ان تكون المرأة التى اشهدته اثت بها وقالت له هذه فلانة تعرفك لى فشهادته حينئذ ساقطة اه بنحو وتامل كيف لم يجعل ذلك من التناقض وما ذلك إلا لكون المعرفة اعم اذ هما سيسان اما تعريف المعروف الموثوق به لان تعريفه يفيد العلم للشاهد والأ ما صح الاعتماد عليه شرعا واما ان يعرفه بعينه واسمه بلا تعريف معروف وهو قد بين ثانيا ان معرفته ايضا التى قطع بها انما كانت بالسبب الاول لا بالثاني فانظر الى دقة نظر هذا الامام رضى الله عنه ونفعنا به وبامثاله آمين وقوله ولا على من يعرف عينه فقط الخ الشهادة على هذا جائزة لانه يودى على عينه وهو قول خ ولا على من

ولا يكتفى بمعرفة الاسم فقط كمشهور لا يعرف عينه فيسمى نفسه له من غير ثبوت منه بانه هو ولا على من يعرف عينه فقط اذ قد يسمى له باسم غيره حتى ينتفى عنه الالتزام فاذا شهد الشاهد من لا يعرفه فالذى ينبغي ان صح دينه وراقب الله تعالى ان يصرفه الى غيره ممن يعرفه ولا يشهد هو

عليه ثم اشار الى صفة العدالة وما ينبغي ان يكون عليه الشاهد فقال (وكن ايها العدل الموثق سالكا
سبيل العدول المهتدين ذوى العلا) اى القدر والشرف فى الدين فان الشهادة منصب عظيم نطق
بفصلها الكتاب العزيز نسبها الله تعالى لنفسه ولا شراف خلقه فقال لكن الله يشهد بما انزل اليك
انزله بعمله والملائكة يشهدون . انا ارسلناك شاهدا . شهد الله الآيت . وفى الحديث اكرموا الشهود
فان الله يستخرج بهم الحق ويدفع بهم الظلم خرجهم ابن مساك عن ابن عباس وقيل فى قوله
تعالى ولولا دفاع الله الناس الآيت ان المراد الشهود بشهادتهم يدفع الظالم عن المظلوم ويثبت بهم
النكاح وتستخرج الحق (بصدق لسان) ولا تضر الكذبة الواحدة فى السنة اذا لم يترتب عليها
مفسدة (واجتناب كبيرة) وهى ما توءد عليه او فيه حد وقيل كل جريمة تؤذن بقلّة اكثرات مرتكبها
بالدين ورقة الديانة وصحح (وترك) ذنب (صغير) (١٩٨) اى صغيرة خسة كتطيف
ثمرة وسرقة لقمة واما صغائر

يعرف إلا على عينه انظر ما مر عند قوله شهادة معروف الخ فلعلم
مراد به بعدم جواز الشهادة عليه اذا لم تكن بصدد الحكم بها الآن
والأجازت والصواب فى هذا كله ان يعلق الشهادة على حليته
وصفته (واجتناب كبيرة) قول ته وقيل كل جريمة تؤذن بقلّة
اكثرات الخ لاكثر المبالاة وقوله ورقة معطوف على قلّة
مدخول للباء وانظر كيف يخالف هذا القول ما قبله مع تسميتها
جريمة اذ الجريمة الذنب والاثم وكل ذنب توءد عليه (بجاريه)
هو بكسر الباء الموحدة وفتح الجيم يتعلق باعلا اى فاعمل بالكتب
الجارى بين الناس فهو من اضافة الصفة للموصوف قاله الش

غير الخمسة كنظر الاجنية فلا
يسقط العدالة (صائنا مهجة)
المهجة الدم اودم القلب او
الروح والمراد هنا النفس
(حلا) مصدر حلا الشئ فى
عنى حلا وحلاوة حسن اى
مهجة ذات حسن (وكتبك
بين) بحسب يقرأ بسرعة
وسهولة بالفاظ بيّنة غير
محملة ولا مجهولة ولذا ينبغي

للموثق ان يكون له حظ فى اللغة ومعرفة النعوت والاشياء واسماء الاعضاء
والشجاج وان يكون له حظ من علم الفرائض والحساب . كتب موثق احاط بآرائه وابواه واخواه فان
كان مع ذلك ذا خط حسن فهو احسن فقد روى الخط المحسن يزيد الحق وضوحا قالت العرب الخط
أحد اللسانين وحسنه احدى الفصاحتين وقيل رداءة الخط زمانة لادب (واضبط القول) فقد قالوا
اذا كتب العاقد مائة او الفا فليؤكد بواحدة او بواحد خوفا من الخافق نون فيضاعف العدد (واحصرون
برسم فصولا مع قيود وكلا) المعنى المشهود به حق يكون مستوفى مبسوطا (ولا تختصر واكتب) كتابته
تؤدى بها حق كل واحد من المشهود عليه والمشهود له (كما قال ربنا) يريد قوله تعالى وليكتب بينكم
كاتب بالعدل ليس فى كتابته ميل (توق به) اى فى الكتب (لحنا بجاريه) بكل وجه اى يطلب
فى الموثق ان يكون عارفا بالعربية بحيث يسلم من اللحن كله فاذا كان لحنه يغير المعنى بحيث

يُضَيِّرُ الْمُبْتَاعَ بِالْفِعْلِ وَالْمَطْلُوبَ طَالِبًا وَيَقْصُرُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْعَوَامِلِ وَالشَّيْءِ وَالْجَمْعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكْتُبَ بَيْنَ
النَّاسِ اتِّفَاقًا قَالَهُ فِي الْفَاتِحِ (فاعملا) تَمِيمِ (وإياك لفظا) إِيَّاهُ الْمَوْثِقُ (ذا اشتراك) تَسْتَعْمَلُهُ فِي وَثِيقَتِكَ
فَإِنَّهُ يُوَدِّي إِلَى إِهْمَالِهَا بِسَبَبِ احْتِمَالِهَا (وَ) إِيَّاكَ (أَنْ تَرَى لِمَا لَمْ تَحْقُقْ كَاتِبًا وَمَعُولًا عَلَى الظَّنِّ) وَاحِدِي
مَعَ الشَّكِّ (بَلْ) لَا تَكْتُبْ (١٩٩) وَلَا تَشْهَدْ إِلَّا عَلَى مَا يَكُونُ عِنْدَكَ مُحَقَّقًا (كَالشَّمْسِ فَاتَّكِبْ)
قَالَ فِي التَّبَصُّرَةِ وَلَا تَصَحَّ لِلشَّاهِدِ

وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ هُوَ تَمِيمًا كَمَا قَالَهُ تَد (ذا اشتراك) كَنَقْدٍ وَغَرِيمٍ وَنَحْوَهُمَا
كَمَا مَرَّ عِنْدَ قَوْلِهِ بَيَانًا وَتَخْصِصًا الْخِ وَالْقَوْلُ وَمَعَ ذَلِكَ أَكْثَرُهَا أَمَّا
يَشْهَدُ فِيهِ عَلَى الْعِلْمِ يَعْنِي يَقُولُونَ لَا يَعْلَمُونَ لَهُ مَا لَا ظَاهِرًا وَلَا
بَاطِنًا وَلَا يَعْلَمُونَ لَهُ وَارِثًا سِوَاهُ الْخِ وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْأَضْرَارِ
بِهَا إِلَى الْآنِ فَإِنْ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ مَقْطُوعًا (وَالْخِ وَالْخِصَالِ)
قَوْلُهُ فِي التَّوْبَةِ فَإِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْعَقْدِ لَمْ يَضُرَّ الْخِ يَعْنِي
كَمَا لَوْ وَقَعَ فِي قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَلَا ثَبَاتٍ وَلَا خِيَارٍ أَوْ وَقَعَ فِي قَوْلِهِ
وَهُمَا بِحَالٍ صَحِيحَةٍ وَطَوَّعَ إِذَا كَانَ لَوْ سَقَطَ مِنَ الْعَقْدِ لَمْ يَضُرَّ وَقَوْلُهُ
أَوْ التَّارِيخِ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْوِثِيقَةَ الْغَيْرَ الْمَوْخِجَةَ تَامَتْ وَأَمَّا تَبْطُلُ إِذَا
عَارَضَتْهَا وَثِيقَةٌ أُخْرَى مَوْخِجَةٌ كَمَا مَرَّ فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي التَّارِيخِ
حِينَئِذٍ لَمْ يَضُرَّ حَيْثُ لَا مَعَارِضَ وَقَوْلُهُ أَوْ لِأَجْلِ الْخِ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ
الْقَوْلَ لِمَدْعَى الْحُلُولِ فَإِنْ اعْتَرَفَا بِالْأَجْلِ وَادَّعَى أَحَدُهُمَا انْقِصَاءَهُ
وَالْآخَرَ عَدَمَهُ فَالْقَوْلُ لِمَنْكَرِ التَّقْضِي وَعَلَيْهِ فَهَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ لَيْسَا
مِنْ مَحَلِّ الْعَقْدِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِمَا الْقَوْلَانِ الْإِثْنَانِ خِلَافًا لِلنَّاطِمِ
حَيْثُ جَعَلَهُمَا مِنْ مَحَلِّهِ كَمَا يَأْتِي وَتَبَعَهُ تَد وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي يَسْطَلُ
ذَلِكَ فَقَطَّ الْخِ هَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ كَمَا قَالَهُ ابْنُ رَحَالٍ فِي حَاشِيَتِهِ
عَلَى التَّحْقِيقِ عِنْدَ قَوْلِهَا وَمَنْ لَطَالِبٌ بِحَقِّ شَهَادَةِ الْخِ وَهُوَ مَا يَفِيدُهُ
أَيْضًا قَوْلُهَا فِي خُطَابِ الْقَضَاةِ

وَيُثَبَّتُ الْقَاضِي عَلَى الْحَقِّ وَمَا شَبَّهِهُ الرِّسْمَ عَلَى مَا سَلَّمَا

إِلَى مَا إِذَا وَقَعَ فِي الرِّسْمِ الْحَقُّ أَوْ مَحْوٌ أَوْ بَشْرٌ أَوْ نَحْوُهُ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَمِنْ
أَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ فِي أَسْمِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْبَغِي لِلْكَاتِبِ أَنْ يَقْطَعَ ذَلِكَ الرِّسْمَ وَيَكْتُبَ شَيْئًا
وَلَا يَكْتَفِي بِالْإِعْتِذَارِ إِلَّا فَإِنْ اعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ فِي آخِرِ الرِّسْمِ صَحَّ الرِّسْمُ وَكَانَ دَالًا عَلَى التَّثَبُّتِ فِيهِ
وَأَنْ لَمْ يَعْتَذِرْ عَنْهَا وَلَا نَبَهَ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْعَقْدِ لَمْ يَضُرَّ وَصَحَّ الرِّسْمُ وَإِنْ كَانَ فِي مَحَلِّ

الشَّهَادَةِ الزَّمَّ الْعَدْلَ وَالْقِسْطَ

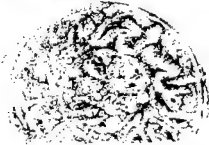
إِلَّا يَحِبُّ الْمَقْسُطِينَ ثُمَّ أَشَارَ

العقد المقصود منه كالثمن والمثمن او التاريخ او الاجل مثل عنه الشهود فان حفظوه وبيئوه عمل على قولهم وان لم يوجدوا او قالوا لا ندري فقولان احدهما يبطل الرسم كله والثاني يبطل ذلك فقط ويصح غيره مما لا توقف له عليه فقال (واللاحق) في الطرة (٢٠٠) او بين السطرين او الكلمتين

(والاصلاح) لحرف او اكثر (والمحور) ولو لحرف (ان بدت) الثلاثة او شيء منها (كبشر) اى كسط او ازالة (واقحام) اى زيادة حرف او كلمة (برسم) اى فيه (فكالحلا) جمع حلية ما يتزين به ويتجمل قال (وما الحلى للأزينة من نقصة * يتم من حسن اذا الحسن قصرا فاما اذا كان الجمال موفرا * كحسبك لم يحتج الى ان يزورا) وانما يكون البشر ونحوه زينة وحليا (بقيد اعتذار) عنه قال في الفائق يجب على الموثق ان يعتذر من كل ما يقع في الوثيقة من محو او بشر او ضرب او لحق او اقسام قال ابن زرب الحق والحو والبشر في الوثائق كالحلى لها ومن اقوى الدلالة على براءتها وتصحيحها وسلامتها من التصنع وانتقده الرعيي قائلا ليس هذا بشئ بل سلامتها من ذلك دليل على حسن التامل قبل

وفي العتبية عن مالك فيمن اتى يذكر من ان لفلان على فلان كذا وكذا صاعا من تمر عجة فمحا الموضع الذى فيه عجة ولا ادري اعجوة ام لا قال يحلف المدين من اى صنف هو فان نكل حلف رب الدين انها عجة او غيرها واخذ ما حلف عليه اه بالمعنى وعليه فاذا قال في الوثيقة ان له بذمته مائة وخمسين دينارا فوقع الحو على خمسين او على لفظ مائة قضى له بما لم يقع عليه محو فان وقع الحو على صفة الدنانير ونحوها حلف المدين على ما يقرب به وان وقع الحو على ما لا تتم الوثيقة إلا به كاسم البائع او اسم المشتري او المثمن فلا اشكال في البطلان وقوله لم يحتج الى ان يزور الخ اى لم يحتج الى تحسين وتزوير لان الحسن اذا لم يكن اصليا فتحسينه بالحلى ونحوه تدليس وتزوير له وقوله وانتقده الرعيي الخ الظاهر انهما لم يتواردا على محل واحد لان معنى ما لابن زرب ان مجرد وجود الاعتذار يدل على استعمال الطاقة في مبالغته في مراجعة الفاظها وتصحيح فصولها وانه لم يكن فيها إلا ما وافق المراد بخلاف ما اذا لم يوجد فيها ذلك فانه لا يدل من اول الامر على انه استعمل الطاقة في مبالغته في انتقائها وتصحيح فصولها بل حتى يراجعها العالم الماهر فحينئذ يقطع بمبالغته في تأسيس مبانيها او بعدمه وقوله وهذا ينظر الخ لا يخفى ان هذا ينظر الى هذين البيتين والى البيتين اللذين قبله ايضا وقوله واين مقاسم العفو من مقعد الرضا يعنى بون كثير بين مقعد الرضا الذى لم يتقدمه

الكذب لمعانيها وجودة التمهل في تأسيس مبانيها والتقدم بامعان النظر فيها واى ريبه ذنب تستطرق الى ما بواغ في الانتقائ له والتجويد وحماء منشئه بفضل براعته من التسخيم والتسويد قلت وهذا ينظر الى قوله وما احسنه وهبك وجدت العفو عن كل زلت فباين مقام العفو من مقعد الرضا

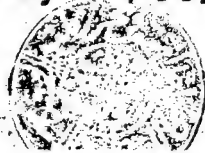


وما دنس تبغى زوال سواده كثوب جديد لم يزل قط ابيهما اظنهما للقاصي عبد الوهاب ولم
تجصرنى مراجعت ذلك رايت فى المدام فى زمن الوباء بعض الفقهاء ممن اخذت عليه فى حالة سيئة
فهاالتى امره فرايته ثانيا فى حالة حسنة فسرتت وسالته فقال لى يا فلان لو لم يكن فى الذنب إلا
تقحم المغفرة لكفى به قبحا اللهم يا من بيده ملكوت كل شىء وخالق كل شىء اغفر لنا كل شىء ولا
تسالنا عن شىء بفضلك ورحمتك يا ارحم الراحمين وبنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين ونسالك بحق اسمائك الحسنى وصفاتك العليا ان تغفر عنا (لكن الندب) اى المستحب
والاولى (ان جرت) اى وقعت لأمور المذكورة من المحو وما معه او شىء منها (باسمائه) اى فى اسمائه
(سبحانه) وتعالى (ان يبدلا) ذلك الرسم ويترك ويستأنف غيره اجلالا لاسمائه تعالى ان تكون
ملاحقة او فيها تسخير (كذا) (٢٠١) اسم نبي من انبياء الله تعالى يستحب تبديل الرسم لاجله
(ثم ان قيدها انتفى) اى قيد

لأمور المذكورة الذى هو لا عذار
عنها وانتفاؤه بان لم يعتذر
عنها (بمحو وبشر او شبيهه)
هذا كله حشو وجواب الشرط
قوله (ففصلا) اى فصل فيها
باعتبار ما وقعت فيه من الرسم
(فان تبدى عقد) اى موضع
العقد قال فى الطور مثل اعداد
الدنانير او آجالها او تاريخ
الوثيقة (وقيد) مثل امرها

ذنب يوجب العفو وبين المقام الذى تقدمه ذنب وعفى عنه كما
انه بون كثير بين الوثيقة التى بولغ فى اتقانها حتى انه لم يقع
فيها ما يوجب الاعتذار وبين الوثيقة التى لم يبالغ فيها من اول
الامر حتى وقع منه ما يوجب الاعتذار فعفى عنه بسببه وقوله وما
دنس الخ ما نافية وذنس مبتدا سوغه وصفه بالجملة بعده وتقدم
النفى عليه وقوله كثوب خبره اى ليس الدنس الذى تبغى زوال
سواده بالعفو ولا عذار كائن كالثوب الجديد الذى لم يلحقه دنس
قط (قولان صحح) اى صحح كلا منهما وقد علمت ان الثانى منهما
هو المعتمد قوله راجع لما قبل الكاف ربما يقتضى ان اللحق

بيدما ان تزوجت عليها ويتع فى ذلك الحاق او شىء مما ذكر (كما يرى بعد وتاجيل وقارونج) هذا
من العقد كما مر عن الطور فهى امثلة له (انجلا) تتميم (فان كان) اى المحو والمبشور والمصلح
(مجهولا) بان لم يعرف لاصل وسئل الشهود عنه فلم يعرفوه اولم يوجدوا (ففى رد رسمه جميعا) ما
توقف فهم معناه على معرفة المحو ونحوه وما لم يتوقف (او) يرد (الحاوى لذلك) المحو فقط مما توقف
صحة معناه عليه (كان جلا به اللحق ولا قحام) اى كما اذا كان اللحق او المقحم طاهرا فانه يبطل
وحده ويصح لاصل (قولان صحح) راجع لما قبل الكاف (وإلا) يكن ما ذكر فى محل العقد او فيه
ولم يجهل بان سئل الشهود عنه وعن اصل ما شهدوا به فادروا وحفظوه (اجز) الرسم واعمل به (لكن
بلا رسم اسالا) الشهود اذا سألهم عن البشر ونحوه والظاهر انه يرجع اليهم ويعمل على ما حفظوه مطاقا
سواء عرفوا ذلك بدون رسم اولم يعرفوه إلا بعد النظر فى الرسم والذى فى الفائق عن الطور وان كان



في موضع العقد سئلت البينة فان حفظت الشيء بعينه الذي وقع فيه ذلك من غير ان يروا الوثيقة مصت وان لم يحفظوه سئلت عن البشر فان حفظوه ايضا مصت وان لم يحفظوه سقطت الوثيقة تسبيبه ولاعتذار عن المحو والصرب ونحوهما قل (٢٠٢) الرعي محله قبل التاريخ ليكون التاريخ خاتما للوثيقة

ولا قسام ليسا من محل الخلاف وانهما ييطان وحدهما وليس كذلك وقوله عن الطرر وان لم يحفظوه سئلت عن البشر الخ الاولى حذف هذه الجملة كما في عبارة غير واحد لان ما قبله شامل له (وان غاب رسم لا تود) الخ حاصله ان وثيقة الدين اذا غابت فتارة توجد بيد المدين ويدعى دفع ما فيها وهذه فيها خلاف والمشهور الذي درج عليه خ ان القول لربها كما قال ولربها يرد لها ان ادعى سقوطها واما ان لم توجد اصلا وطلب ربه من الشهود تجددها او لاداء بما في علمهم من مضمون فصولها فتارة يحضرون بها ويدعى الدفع وهو ما اشار اليه الناظم هنا وتارة لا يحضرون بل يسأل ربه من الشهود التجديد او لاداء قبل ان يعلم ما عند المدين هل يدعى الدفع او عدمه وهي التي اشار لها ظم بعد هذه والاولى من هاتين الصورتين هي محل استشكلت وجواب طفي والصواب ما لمصطفى اذ هو المنقول عن الكافي وهو الذي اشار له خ بقوله مشبها بما يكون فيه القول للمدين كوثيقة زعم ربه سقوطها ولم يشهد شاهدها إلا بها الخ ووجهه ان المدين وان اقر بان الدين كان في ذمته وقت كذا والاصل هو الاستصحاب وبقاء ما كان على ما كان لكن عدم ظهور الوثيقة شاهد عرفا مصدق للمدين في دعوى القضاء وقد تقدم ان الاصل والغالب اذا تعارضا فان القول لدعى الغالب الذي هو العرف كما مر عن الكافي من ان الذي عليه اكثر الناس اى غالبهم اخذ الوثائق وتمزيقها او الكتابة على ظهرها اذا ادوا ومثله ياتى عن ابن الماجشون فالقول حيثذ قول

يمنع الزيادة وعليه عمل الكثير من الحكم قديما ومنهم من يعتذر بعد التاريخ لئلا يقع فيه ما يوجب الاعتذار فيعتذر مرتين قال ابن فتحون وكل حسن قال الوشر يسى وبالثاني جرى العمل بتمسان وفاس وهو اوجه (وان غاب رسم) وسئلت ان تودى لكونك الشاهد بما فيه (لا تود ان ادعى غريم) اى من عليه ذلك الدين (اداء) لما فيه وانه مرقم او كتب ذلك على ظهره (لكن ان حضر) الرسم (انجلا) الحق وظهر الصديق فاد حيثذ واصل هذه المسألة لابي عمر قال المتطى قال ابو عمر في كافي واذا كتب الشاهد شهادته في ذكر الحق وطولب بها وزعم المشهود عليه انه قد ودى ذلك الحق له يشهد الشاهد حتى يوثق بالكتب الذي فيه شهادته بخطه لان

الذى عليه اكثر الناس اخذ الوثائق اذا ادوا الديون وقد اختلفوا اذا حضر المدين الوثيقة وقال انها لم تصل اليه إلا بعد دفع ما فيها وقال رب الدين سقطت منى فقل يشهد له لا مكان ما ذكره وقيل لا يشهد له لان رب الدين لم يات بما يشبه في الاغلب لان الغالب

دفع الوثائق الى من هي عليه اذا ادى الدين واما الحاكم فيجتهد في ذلك ان شهد منده اه من ابن غازي شارحا به قول المختصر ولم يشهد شاهدها إلا بها ونحوه لصاحب التكملة قال تتوفي المسألة اشكال لان المدين مقر بالدين مدع للوفاء فعليه البيان اه قال الشيخ مصطفى ولا اشكال لان لاقرار بالدين عارضه عدم وجود الوثيقة الدال على قضاء الدين ثم نقل كلام الميطني وابي عمر محتجا به قائلا بعده فقد علمت انه لا عبرة باقراره بالدين لما عليه اكثر الناس يعني من دفع الوثيقة اذا ادى قال فلا اشكال لمن تأمل وانصف اه قلت وعدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين ولا يصح ان يكون معارضا بمجرد دعوى المدين (٢٠٣) اخفائها فالظاهر هو الواحدة بالاقرار وبه وقعت الفتوى من

اصحابنا وهم يومئذ متوافرون

رحمة الله عليهم (ومن يستغ)

يطلب (تكرر كتبك رسمه)

بعد ان كتبه اولاً (لزعم صياح)

له بفتح الضاد مصدر صاع

(او) يبتغي (اداء) منك عند

القاضي دون الرسم لزعمه صياحه

(فاهلاً) جواب من اى فالغ

قوله ولا تشهد له قاله ابن

الماجشون (وإلا) تمتنع من

الشهادة (وقد وديت) ثانياً

او كررت الكتب (تمض)

شهادتك ويعمل بها فيهما وقال

(مطرف) بخلاف ما قاله

ابن الماجشون من الامتناع

المدين انه قضاه ومحا الوثيقة او كتب على ظهرها واخفاها رب الدين وقوله عدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين الخ يقال عليه انما لا يعارضه لو كان مقرا الآن ببقائه وقد علمت انه لا يقربقائه بل يقر بانه قد كان في الذمة وقت كذا فعدم الظهور انما هو معارض للاصل الذي هو الاستصحاب كما قدمناه فما وقعت به الفتوى مصادم لنص الكافي وخ يخالف لما قالوه من تقديم الغالب على الاصل عند التعارض والله اعلم وقول الخ ولم يشهد شاهدها إلا بها الخ هو قول الكافي لم يشهد الشاهد حتى يوتى بالكتب الخ فهي مسأله واحدة خلافاً لمن قال قوله ولم يشهد شاهدها الخ كالزرقاني وابن غازي وطفى يمكن ان يكون مستأنفا ويحمل على مسأله ابن الماجشون ومطرف يعني الاتية في النظم بعد هذه قلت والظاهر ان هذه والاتية متخذان في المعنى ولذا اتى الخ بلفظ يشمل الصورتين وكذا صاحب التحفة حيث قال

مطلقاً بل يفصل (اذا كان) الطالب ماموناً (فكرر) الكتب والاداء (وإلا) يكن ماموناً (فلا) تكرر قال الميطني عقب ما مر عنه وفي كتاب ابن حبيب ومن زعم ان صكه بالحق ضاع منه وسال الشاهد ان يشهد له بما حفظه منه فذلك له ان حفظ ذلك قاله مطرف وقال ابن الماجشون لا يشهد له اه وقال في التبصرة قال ابن حبيب سمعت ابن الماجشون يقول من كتب على رجل كتاباً بحق له واشهد عليه شهوداً ثم ادعى ان كتاب الحق ضاع وسال الشهود ان يشهدوا له بما حفظوا من ذلك فلا يشهدوا على حرف منه وان كانوا لجمع ما فيه حافظين لانه يخاف ان يكون قد اقضى حقه منه ودفعه المديان فمحاها وقد اكتفى اليوم كثير من الناس بمحو كتب الحق دون البراءة منها ولاشهاد

عليها فان جهلوا وقاموا بشهادتهم لم يسع الحاكم إلا قبولها ويقول للشهود عليه اقم بينة براءتك وما تدفع به الشهادة وقال مطرف لهم ان يشهدوا وانما الكتب تذكرة وقال مالك واصبغ وقال ابن حبيب هذا احب الي اذا كان المدعى مامونا وان كان غير مامون فقول ابن الماجشون احب الي اءه ولما كان قوله وسال الشهود ان يشهدوا يحتمل ان يكتبوا او يودوا جمع الناظم بينهما ويحتمل ان يريد بقوله او اداء ما في الفائق من انه اذا ادى الشاهد شهادته عند القاضي فانه لا يلزمه اداء فان لا عند ذلك القاضي ولا عند غيره اذا ادى على نص الرسم ولا اجمال في شيء (٢٠٤) من فصوله اءه وعلى هذا فقله او اداء معطوف على

كتبك وعلى كل فارقت المسألة التي بلها فان لاولى طلب صاحب الحق من الشاهد الشهادة والغريم يدعى الاداء وفي الثانية طلبها منه ولم يعلم ما عند الغريم لانه لم يحضر (وفي محض حق الله بادر) بدفع الشهادة (وودين) عاجلا ان امكن التعجيل وإلا اخرت للامكان فان لم تبادر مع الامكان كان جرحته في حثك وسقطت شهادتك وهذا اذا كان مما يستدام تحريمه كما قال (والتحریم دام كما انجلا بوقف) اى ومثال ما يستدام تحريمه كالحبس قال ابن	وما به قد وقعت شهادة وطلب العود فلا اعادة والتفريق بينهما يكون المدين في لاولى يدعى القضاء وفي الثانية لم يحضر غير سديد لان عدم حضوره لا يوجب سقوط دعواه القضاء ان حضر مع قيام الشاهد العرفي له على ما مر وبهذا كنت اقيت لما سئلت عن ادعى على شخص بدين ففقال المطلوب لا حق لك قبلى من سلف فاستظهر المدعى بشاهد واحد وانه كان قد اسلفه مائة وحازها معاينة قال الشاهد وقد كنت كتبت له بذلك رسما وزعم الآن ضياعه واعدت له الشهادة بذلك اءه فاجبته بما نصه الحمد لله لا ينتفع المستظهر بالشهادة اعلاه إلا مع وجود اصلها لاحتمال ان يكون المدين مزق لاصل عند اداء ما فيه او يكون كتب على ظهرة وبقي بيد ربه ومجرد لاحتمال مانع من القضاء فكيف به اذا كان غالبا وعلى هذا لاصل جرت فتاويهم فقد قال العقباني وغيره لا يعمل على النسخة ان كان لاصل مما لا يصح نسخه كالدين والوصية والتدنية تقيية ان يتقاضى الحق بالاصل فيتكرر التقاضى الخ واذا كان لاحتمال مانعا من القضاء بالنسخة
--	--

شاس على غير معين وإلا كان حق مخلوق اذ له اسقاطه ورده (وعثق) لامة فكذلك والمعنى يطوها ويستخدمها استخدام الارقاء (وارضاءع) اقرب به مع زوجة هي في عشرته (كطالق) اقر بطلاقها باننا وبقي مرسلا عليها (وان لم يدم) التحريم كزنى قد فرغ منه او شرب كذلك (خيرت) في الرفع وعدمه وهو لاولى طلبا للستر لحديث من ستر على مسلم ستره الله وحديث من راي عورة فسترها كان كمن احبى مودة في قبرها رواه ابو داود والنسائي إلا ان يكون مشهورا بالفسق مستمرا على ذلك ففكرة مالك الستر عليه ليرتدع قاله عياض (واصبر لتسالا بغير) اى في غير حق الله بقسميه

فكذلك يكون مانعا من القضاء بالشهادة المذكورة واعادتها في معنى نسخها والعلته موجودة فيهما والحكم يدور مع علته وقول ابن الماجشون ان جهلوا واعادوا شهادتهم قضى بها مقابل ويدل لكونه مقابلا قول المشهور يقضى باخذ المدين الوثيقة او تقطيعها اذ لو كان رب الدين يتنفع باعادة الشاهد شهادته لم يكن لاخذ الوثيقة او تقطيعها فائدة وما لا فائدة فيه يمتنع القضاء به ولهذا نظر ابن رحال في قول ابن الماجشون المذكور بكونه لا يجري على المشهور ولو حمل الناس على قول ابن الماجشون المذكور لصاعت حقوق ولم تحصل للغيرم براءة ابدا اذ عوائد الناس تمزيق الرسوم عند اداء الديون كما هو مشاهد قديما وحديثا لا يستطيع ان يردهم عن ذلك الى كتب البراءة حاكم ولا غيره اذ هو يمزقها قبل الوصول للحاكم والله اعلم ووافقتني على ذلك شجعتي مفتي فاس في حينه سيدى محمد بن ابراهيم الدكالي تنبيهها ان الاول اذا وجدت الوثيقة مكتوبا على ظهرها بخط لا يعرف كاتبه لفظ خالص او قضى من الدين كذا او دفع منه كذا او قضاء كله ونحو ذلك فان رب الدين لا يقضى له بشيء مما وجد مكتوبا بظهر وثيقته ولا مقال له في ان كاتبه غير عدل او ان بعض الناس تسور عليها وكتب ذلك لما عليه غالب الناس اليوم من كتابة مثل ذلك ولا يردهم عن ذلك راد ايضا وبه كنت حكمت في وثيقة جاءت من السودان في ظهرها بخط مغربي دفعات لا يعرف كاتبها وهي بيد ربها والله اعلم انشأ في تقرير ان الديون لا تبطل بالطول ولو اربعين سنة على المشهور لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبطل حق امرئ مسلم ولو قدم الحج وقيدة بعضهم بقبدين احدهما ان يكون الدين ثابتا بشهاد المدين لانه يكون حينئذ اخذة بينة مقصودة للتوثق فلا يقبل دعواه القضاء ولو مع الطول الثاني ان لا يكون ربه معلوما

وهو حق الخلق لا تشهد ولا ترفع شهادتك للقاضي حتى تطلب منك وإلا بان رفعت قبل الطلب
(تنف) شهادتك أي تسقط وتبطل لحرصك عليها وإلى الأقسام الثلاثة اشرح بقوله عاطفا على
المبطلات أو رفع قبل الطلب في محض حق الآدمي وفي (٢٠٦) محض حق الله تعالى تجب

المبادأة بالامكان ان استدعيه
تحريمه كتحقيق وطلاق ووقف
ورضاع وإلا خير كالزنى اه أي
ويعلم الآدمي بشهادته ان لم
يكن عنده علم بها فان لم يفعل
فروى عيسى يكون جرحته في
حقه وقال سحنون لا يكون
جرحته انظر الخطاب ثم شبه في
بطلان الشهادة جملة ما يبطلها
ويقدر به فيها لانه جرحته
فقال (كالجرح بالرشا) جمع
رشوة وهي اخذ المال لابطال
حق أو تحقيق باطل فيشمل
الحكم والشهادة وفي الحديث
لعن الله الراشي والمرتشى
والرايش أي الواسطة بينهما
أما دفع المال لتحقيق حق أو
ابطال باطل فيجوز للدافع دون
الاخذ وسئل بعض الاشباح عن
الهدية تاتى الفقيه على الفتيا
فقال ان كان ينشط للفتيا اهدى
له ام لا فلا بأس بها وإلا فلا
ياخذها وهذا ما لم تكن له

بالحرص على قبض ديونه وعدم تأخيرها اذا حلت وإلا فالقول
لمدعي القضاء اه وهو ظاهر من جهة المعنى ان كان المدين معه
بالبلد حاضرا مليا والاحكام قائمة لان المدعي حينئذ ادعى ما هو
الغالب من عدم التأخير وفي انكحة الميعار ان من طلق زوجته
فماتت وقام ورثتها عليه فادعى دفعه انه لا يقبل قوله إلا ان
يثبت ان بينهما شأنا فانظره واخرا لكراس السابع قلت
والغالب ان المطلقة لا تخلو من شأن مع مطلقها فلا يحتاج الى
اثبات شأن زائد على ذلك ووجه الدليل منه انه حيث ثبت
الشأن بين المدين ورب الدين فالقول للمدين لان الغالب ان
لا يورثه به الزمن الطويل وكذلك اذا كان معلوما بالحرص على
قضاء ديونه لان الغالب ان لا يورثها فكل منهما ادعى ما هو
الغالب في حق رب الدين (كالجرح بالرشا) قوله ومن هذا
المعنى انقطاع الرعية الى العلماء الخ هكذا في الطرر بعد سوجه
حديث من شفع لآخيه الخ قال لان رفع الظلم عن مسلم اودى
واجب على كل من قدر عليه ولما سئل ابو عبد الله القورى عن
ثمن الجاه كما في الميعار قال اختلف فيه علماءنا فمن قائل بالتحريم
مطلقا ومن قائل بالكراهة مطلقا ومن مفصل فيه وانه ان كان
ذو الجاه يحتاج الى نفقة وسفر فاخذ مثل اجرة فذلك جائز وإلا حرم
اه ابن رحال وهذا التفصيل هو الحق فانه يحرم ان كان يمكنه
دفعه من غير مشى ولا حركته كما اذا احترم زيد مثلاً بذى جاه
فمنع من اجل احترامه فهذا ونحوه لا يحل له الاخذ من زيده

خصوصية وانما يستفتيه في شئ يعرض له ولا حسن ان لا يقبل هدية من صاحب
فتيا ولا مسالة وهو قول ابن عثون وكان يجعل ذلك رشوة وقال عليه السلام من شفع لآخيه شفاعة
واهدى اليه فقد اتى بابا عظيما من ابواب الربا ومن هذا المعنى انقطاع الرعية الى العلماء والمتعلقين

بالسلطان ارفع الظلم عنهم (٢٠٧) وما اهدى للفقير رجاء العون على خصومة فلا يحل له قبولها

لانها رشوة وكذا اذا تنازع

عنده خصمان فاهديا اليه
جميعا او احدهما يرجوان يعينه
في حجه عند حاكم اذا كان
ممن يسمع منه فلا يحل له
ان ياخذ منهما ولا من احدهما
شيئا من ذلك اه من المواق
(واعطاء عمال) اى اخذ
الطاء من العمال المضروب
على ايديهم اى الذين جعلت
لهم جباية لاموال دون صرفها
في مصارفها يريد وتكرر
الاخذ (كاكل) اى ومثل الاخذ
منهم الاكل عندهم مكررا ايضا
لان ذلك مما يزرى بالبروءة
ويسقط الشهادة بخلاف الخلفاء
قال سحنون من قبل الجوائز
من العمال المضروب على ايديهم
سقطت شهادتهم ومن كانت
منه الزلة والفتنة فغير مردود
الشهادة لان الامر الخفيف
من الزلة والفتنة لا يصرف في
العدالة والمدمن على الاخذ
منهم ساقط الشهادة واما جوائز
الخلفاء فجائزة لا شك فيها
لاجتماع الخلق على قبول العطية
من الخلفاء ممن يرضى منهم

يعنى ولا الانتفاع بخدمته ونحوها انظر شرح الشامل وهكذا يقال
في الفتيا فان كان لا يحتاج الى كتابة ولا مطالعة ولا تعب ولا
مشقة لم يجوز الا جاز له اخذ اجرة المثل فيما يظهر والله اعلم ولما
ذكر البرزلى ما نقله الش من المواق قال ابن عبد الغفور وقد
كنت ابتليت بشئ من ذلك لا اقبل هدية خصم فاهدى الي
لحم صيد ولم اعلم فلما قدمت البيت عرفت بذلك فعز علي وتلومت
بذلك فالقي على لساني في النوم واذا قيل لهم لا تفسدوا في
الارض الى قوله لا يشعرون ثم بعده في السحر القى علي ايضا من
علم ان كلبه اكل بصعته مكروهة فليتنح عنه لا يمس به بلعابه فان
مس جسده او شيئا من ثيابه فليصل ولا شئ عليه فردت ما
كان اهدى الي من ذلك يوما ثانيا قال وهذا دليل على صحة ما
اتى في الخبر ان من صلى وفي جوفه شئ من المحرام لم تقبل
صلاته وقد كان وقع بقلبي ايضا قبل هذا شئ فرايت رجلا في
النوم يعطيني سمنا في آنية او زبدة طرية فكنت اقول ما شانك
فكان يعجز عن الكلام وكان معه رجل فكنت اعرفه فقال لي مسالة
طلاق يرغب ان ترخص له فيها فقلت له لا افعل وانصرفت
عنهما وتركتهما فالقي على لساني باثر ذلك ان الذين ياكلون اموال
اليتامى ظلها الآية الخ ثم قال والذي رايت لابن عيشون انه
حرم الهدية عموما وانشد على ذلك

فاياكها واقبل نصيحة ناصح فما لك من بعد النصيحة من عذر
ثم قال عن الرماح يجوز للانسان ان يتصون بذى الجاه حتى يودى
عشرة للفقراء وقد يجب ذلك عليه ان امكنه ويصانع على ذلك
ويهاديهم وهو ماجور على ذلك واذا خيف منهم يسلم اليهم اه منه
من مسائل الاكرية (واعطاء عمال) قوله وظاهرة كيفما كان المجبي
الخ في الورقة السابعة عشرة من معارضات المعيار ان الامام اذا

وممن لا يرضى وما يطام فيه قليل في كثير وظاهرة كيفما كان المجبي قال ابن رشد ان كان

المحبي حلالا لكن لم يعدل في قسمه فلاكثر على جواز اخذ المجانزة وكرهه بعضهم وان شأب المحبي حلالا وحرام فلاكثر على كراهته لاخذ ومنهم من اجازته وان كان المحبي حراما فمنهم من حرم لاخذ ومنهم من اجازته ومنهم من كرهه والعمال الماذون لهم في التصرف (٢٠٨) كالحلفاء انظر المواقي وانظر شرح

الجامع (او انجلا يمين بعثق او طلاق) قال في الرسالة ويودب من حلف بعثق او طلاق قال مطرف وابن الماجشون ومن لزمو ذلك او اعتاده فهو جرحة فيه المتيطي واستحسن مالك ان يضرب من حلف بطلاق او عتق عشرة اسواط وكذلك الحلف بالمشي الى بيت الله ومن تكرر حلفه بذلك وعرف به كان جرحة في شهادته وان بر في حلفه (ومن يرى لمجلس قاض دون عذر تحصلا) هو اى العذر والجملة صفة (ثلاثا) خ وبمجيئ مجلس القاضى ثلاثا بلاعذر الزرقانى اى ثلاثة ايام متوالية واحوى ثلاث مرات في يوم سحنون لا يكون عدلا من اتى مجلس القاضى ثلاث مرات في غير حاجته لان فيه اظهار منزلته عنده ويجعل ذلك مأكلة للناس وينبغى للقاضى ان يمنعه من ذلك (كتلتين الخصوم) حجة يستعين بها على خصمه بغير حق واما ما يثبت به ما يثبت حقه من ذلك فلا يكون قاصدا في شهادته ابن عات لا تجوز شهادة مرتش ولا ملان للخصومة ففيها كان او غيره ويضرب على يديه ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض

اهدى له الغصاب لابل ونحوها يجوز اخذها من الامام ان اعطاها لك اذ بنح فتامله فان وارث الغصاب وموهوبه ان علما كهو كفا في خ وغيره فما في المعيار انما هو حيث جهل ارباب ذلك ولا يمكن عليهم ولا رده اليهم والّا فلا يجوز ويؤيده ما في المعيار ايضا في نوازل الاستحقاق ان حكم ما بايدى القباول الذين يغير بعضهم على بعض حكم اللقطة ويجوز شراءه حيث حصل الاياس من معرفة اربابه وفي المعاضات منه ايضا يجوز شراء ما لا يعلم مالكة من الطعام مما يجلبه الجيش من امتعة الباغية اه قسلت وكذا ان علم على القول بجواز العقوبة بالمال فيما يظهر وهو ما يقصده المالك اليوم بخلاف ما يهديه الغصاب فانه ليس من العقوبة بالمال في شيء ان علم مالكة اه (كتلتين الخصوم) قال الشيخ المستاوى رحمه الله ما يفعله المفتون اليوم من لافتاء قبل الخصام انما هو من التلقين الممنوع لانه يستفتى لينظر هل له الحق او عليه فيجتال على ابطاله اه وهو صحيح واقع في هذا الزمان كثيرا فينبغى لمن احتاط لدينه ان لا يفتى لمن علم ان قصده التخليل المذكور وفي ق ان كان القضاة مولون بالجاه لا بالمرجحات الشرعية ففتوى المفتين حينئذ من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي البرزلى ونحوه في المعيار لا ينبغى للفقهاء القبول القول ان يكتب للقضاة بما يفعلون لّا ان يسألوه لان ذلك يودى للانفة الموزية قال وقد اردت بعض شيوخنا اذا ورد عليه سوال فيه حكم قاض من بعض الكور لا يجيبه حتى يبعث اليه قاضيه اه وقوله واما

ذلك (كتلتين الخصوم) حجة يستعين بها على خصمه بغير حق واما ما يثبت به ما يثبت حقه من ذلك فلا يكون قاصدا في شهادته ابن عات لا تجوز شهادة مرتش ولا ملان للخصومة ففيها كان او غيره ويضرب على يديه ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض

قصة قرطبة لكبير من الفقهاء بمشورة اهل العلم قاله الموافق (ومطل) في نازل سحنون مطل الغني
جرحة لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغني ظلم والمطل تاخير الدفع عند استحقاق الحق والقدرة عليه
مع الطلب او تركه حيا وهذا اذا تكرر ذلك منه كما يفيد ابن رشد قاله الزرقاني (او شبيهه)
اي شبيه ما ذكر من مسقطات الشهادة مما يخل بالبروعة والدين وان لم يكن معصية من الكبائر خ
وتجارة لارض حرب وسكنى دار مغصوبة او مع ولد شريب وبوطه من لا توطا وبالشفاعة في الصلاة
وباقتراضه حجارة من المسجد وبعدم احكام الوضوء والغسل والزكاة لمن لزمته وفي التبصرة جملة وافرة
(ومن يشهد سوى عدل) (٢٠٩) يعنى ان الكيفية في شهادة غير العدول وهى شهادة اللقيف
وصورتها ان ياتى المشهود له

ما يثبت به حقه الخ يعنى كمن علق الثلاث على تزويج ابنته
مثلا من فلان فيقال له خالع زوجتك وزوجها منه وقد قال ابن
علوان لامرأة عسر عليها التخلص من زوجها الذى اساء عسرتها ادعى
عليه ان بداخل دبره برصا فادعت ذلك فحكم بان ينظر الى ذلك
الحل فلما راي زوجها ذلك طلقها البرزلى وهذا التحيل ان ثبت
عنده انها مظلومة فالفتوى به سائغة والا فهو من تلقين الخصوم
القادح في الشهادة (ومطل) قوله مطل الغني ظلم الخ انظر ما تشوق
النفس اليه هل يضمن ام لا قال الوافى وقبله غ وصاحب
تكميل المنهاج انه ضامن بظلمه ما آل اليه الامر من النقص في
زرع او فلوس حيث كسر الاول وتغيرت سكة الثانى قلت
وهو ظاهر المعنى حيث كان يرفعه للحاكم ولا ينصفه منه او كانا
ببيلد لا حاكم به فيكون بمنزلة مانع المديته حتى تلف المذكى
لانه منعه حتى تلفت عليه قيمته او بعضها وقد ذكر ح عند قول
الشهود اللقيف (بما فيه) اي

المشهد به (من فصل وقيد) حسبما يذكر لك المشهد له (واجملا) اي قل لكل واحد يقف عندك
من الشهود بما تشهد وما فى علمك فى هذا الامر سؤالا مجملا ولا تفصل وتقول تشهد بكذا وتذكر جميع
الفصول فان من الجائز ان يقول نعم وهو لا يعرف الا بعضها حياء او حرصا على ان تقبل شهادتهم
فان النفوس تاتى الرد فتكون معينا على الشهادة بالزور (فذا القدر) المذكور فى هذا النظم من اوله
الى آخره (كاف للذى يكتفى) به (وان اردت) ايها القاضى المخاطب اولا (كمالا طالعن المطولا)
من كتب الفقه والاحكام (وايك) ايها الشاهد (انهى عن خلاف لما راي من الامر قاضى المسلمين)
اي لا تخالف القاضى فى شئ مما يرى ويظهر له فيه مصاحبة فهو اعم من قوله اول الفصل

واعمل بما يرى من الكتب قاضي الوقت والشرك (وبجلا) اى عظم القاصى وبجله لما البسه من حلة الولاية ومنصب النبوة وادع له (واخلص) فى دعائك (له) بان تقصد بدعائك نفعه وانتفاع المسلمين به لا الرياء والسمعة والمداراة ووقوع المنزلة عنده (بالحفظ والعز والهدى) بان تقول حفظه الله اعز الله هداه الله والمجبرور متعلق بقوله (دعائك فى رسم) اى اذا سجلت عليه (وغير واجملا) من الجمال اى اثن عليه بالجميل او من الاجمال اى اجمل فى الدعاء له ولغيره من الولاة وائمة المسلمين وسائر المؤمنين وهو اولى لان الدعاء كلما كان اشمل كان للاجابة اقرب وهو الذى سلكه المصنف اذ قال (فبارك سلم من تولى امورنا) من ولاننا وايتمنا (وسدد (٢١٠) واصلح) حال كونه (وحده

ومع الملا) جماعة المسلمين

خ فى العيوب واتلاف البائع ولاجنبي يوجب الغرم الخ ان رب الطعام اذا امتنع من قبضه مع تمكين المدين منه انما له قيمته يوم عجز عن اخذه لا مكيلته قال ولم يختلف فى هذا اه وقد علمت انه كذلك فى الامتناع من الدفع بالمساواة لانه كما يجب تضمين الممتنع من الاخذ لما زاده الطعام لكونه متسببا بامتناعه فى اتلافه على الدافع فكذلك المماطل قد تسبب بمطله فى نقص الطعام وغيره عن ثمنه وقت الطلب فيكون ضمان النقص منه وكون الضمان من الدافع فى الاولى ومن الاخذ فى الثانية ظاهرا لهما لا يظهر فان قيل الظالم وان ظلم لا يظلم قلنا والمظلوم ايضا لا يضيع حقه ولا سيما مع مراعاة قولهم الظالم احق بالحمل عليه وتامل قول خ او حبسها عن اسواقها الخ وهذا وان كان مخالفا بظاهرة لقول خ والمثلى ولو بغلاء بمثله الخ والمماطل لا يكون اسوا حالا من الغاصب وبه اعترض القرافى على الوازغى قائلا المطل بالدين

(فحمدا وشكرا) منصوبان على المصدر (للاله الذى هدى) للايمان والاسلام وتعلم العلم والخوض فيه وغيرها من النعم بل له الحمد والشكر (على كل ما اسدى) اى ما امد لنا من النعم فضلا واحسانا فقال فى القاموس السدى من الثوب ما مد منه واسدى اليه احسن (واندى) افضل قاله فى القاموس (واكملا) هذا النظم (بتوقيفهم) تم الذى رمت فظمه (وهو المهم مما يتكرر وقوعه بين يدي النصاة ولهذا

لا

سمى قصيدته هذه حسبا وجد بخطه تحفة الحكام ثم اعتذر عما حسى

ان يقع فى كلامه من السهو او غيره فقال (فيا من تعاطى العلم) التعاطى التناول وفى التنزيل فتعاطى فقراى تعاطى فقر الناقة قال ابو هبيل يقال تعاطيت الشيء اذا تنازلته وعطوت ايضا مثله ومنه الحديث فى صفته صلى الله عليه وسلم فاذا تعوطى الحق لم يعرفه احد والمعنى انه صلى الله عليه وسلم كان من احسن الناس خلقا ما لم يرحقا تعرض له باعمال او ابطال او افساد فاذا راي ذلك تحير وتغير حتى انكسر من عرفه كل ذلك لنصرة الحق (احسن تناولا) فيما يظهر لك انه مخالف للنصوص ثم ابتهل وتوسل الى الله تعالى فيما سأل من خير الدنيا والآخرة على ما

۴۴ (صلاة وتسلیم بلا منتهی)

الذالين المعجمين وكسرهما أسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشمر على ساءده وقام على ساق الجرد

والذين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس تذلل تهذل وتُحرك متديلا
والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشمر على ساعده وقام على ساق الجد فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

ح لانه حيث كان يمكنه قبضه ومع ذلك تراخى صار كالممتنع
 حكما ولعل ما ذكره من التعليل انما هو فيما اذا اشترى طعاما معيناً
 فاجزا على الكيل ونحو ذلك او اسلم فيه في فدادين معينة على
 ان يبع المعين انما يفسد بتأخيرها اذا كان التأخير مشروطا وإلا فلا
 كما قاله طغفي في فصل الصداق عند قول خ ووجب تسليمه ان
 تعين فانظره وبالله تعالى التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم يقول العبد الفقير الى مولاه الغني به
 عن سواه علي بن عبد السلام سائلا الختم بالحسنى والموت على
 الاسلام هذا آخر ما قصدت جمعه من الحواشي المفيدة على شرح
 اللامية لشيوخ شيوخوا سيدي محمد التاودي بن سودة والله اسأل ان
 يجعله خالصا لوجهه الكريم * موجبا للتخلد مع الاحبة والمسلمين
 في جنات النعيم * بجاه عين الرحمة الواسطة في كل نعمة سيدنا
 محمد المصطفى الكريم * عليه وعلى آله واصحابه وازواجه افضل
 الصلاة وازكى التسليم * القائل توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله
 عظيم * وان ينفع به من كتبه او طالعهم ودعائى ولسائر المسلمين
 بالمغفرة وبالجمع لنا ولهم بين خير الدارين خير الدنيا والآخرة وان
 ينفع به كما نفع باصله اعني الشرح والمشرح نفعنا يدوم بدوام
 ملك الله مددة اولا فاولا واقول كما قال الاصل

(فيامن تعاطى العلم احسن تاولا)

وكيف لا وقد قال الشاعر

ومن ذا الذي ترضى سجاية كلها كفى المرء نبلا ان تعد معائبه
 ويرحم الله عبدا يقول آمين وسلام على كافة رسل الله اجمعين
 وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ووافق الفراغ من تأليفها
 آخر ربيع النبوى لا نور عام خمسين ومائتين والى وكان ابتداءها
 قبل اوله بايام قلائل اللهم رب كل شئ وولي كل شئ وقاهر كل

ولا الى غاية) بل يستمران
 دائمين ابدا سرمد (آمين
 رب تقبلا) اى اقبل منا بفضلك
 ومن علينا باحسانك وطولك
 فانت الغنى الرب المجيد ونحن
 الفقراء العبيد ليس لنا إلا
 الوقوف ببابك اذلاء والتوسل
 باولياءك واحبابك الفضلاء
 وصلى الله وسلم على سيدنا
 ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم
 تسليما عدد ما ذكره الذاكرون
 وغفل عن ذكره الغافلون سبحان
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام
 على المرسلين والحمد لله رب
 العالمين * ولا حول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم *

وهو حسبنا ونعم

الوكيل

انتهى



شئ وفاطر كل شئ والعالم بكل شئ والحاكم على كل شئ
 والقادر على كل شئ بقدرتك على كل شئ اغفر لي
 وللمسلمين كل شئ وهب لنا وللمسلمين كل شئ
 حتى لا تنالنا عن شئ بجاه سيدنا محمد الذي
 تكوّن من نوره كل شئ صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله عـدد ما
 خلقت وما انت خالقـه
 من كل شئ آمين
 * انتهى *

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على رسوله الامين * سيدنا
 محمد الخاتم على الشفقه في الدين * وعلى آله وصحبه واويهـة
 الشريعة وكافة المومنين * وبعد فقد تم بعون الله تعالى طبع هذا
 الكتاب الذي اشرفت شمس تحقيقه * وازهرت لدى ارباب
 التحصيل بدور تـدقيقه * وهو صغير الحجم * كثير العلم * قد جمع
 كثيرا مما جرى به العمل * من غير تطويل مل * ولا اختصار مـخل *
 وكان تمامه في يوم الاثنين الحادى عشر من شهر الله رجب لاصـب
 عام اربعة وثلاثمائة والف وذلك بالمطبعة التونسية الرسمية

فهرس شرح العلامة الشيخ الشاودي على
لامية الامام الزقاق

صحيفة

- ٠٠٢ ترجمة صاحب المتن
٠٠٧ الخلاف في عدة ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
٠١٠ مبحث الخطط الست
٠٢٠ فصل فيما يبدأ به القاضي وبيان الدعوى والمدعى والمدعى
عليه وشروط ذلك
٠٢٩ بيان الاجل والتلوم
٠٥٢ فصل ولا يتقاضى دين النخ
٠٦٤ فصل شهادة معروف لمعروف النخ
٠٩١ مسائل من لايمان
١٠٧ فصل في الوكالة
١٢٧ فصل وان عمم للأبراء
١٤٢ فصل في التولييع
١٥٨ فصل وشاور ذوى علم النخ
١٦٤ مبحث البدع
١٦٥ فصل وفي البلدة الغراء
١٦٨ بيع الصفقة
١٨١ فصل فيما يقتضيه العرف
١٨٥ فصل فيما يلزم الشاهد ان يتنبه له
٢٠٢ قول المصنف وان غاب رسم لا تؤد النخ
٢٠٦ بعض ما يقدح في الشهادة
٢٠٩ شهادة الليف

٤ شرح الخطبة

٨ من بقية المصنف

٩ احكام الربوي في افساح

١٠ الخطط السبعة

١٨ خطة القضاء بما مع الاما

٢٨ التفسير فيه وما فيه

٣٠ فصل فيما يبرأ به (القاضي)

٣٥ الاصل بالجواب

٣٦ في الاصل الجواب

٣٩ الاصل

٣٠ اخر جملة وجه من المطلوب

٣١ اوجه او طبعه بغيره

المركبي

٣٢ اخر جملة بالمال من المطلوب

٣١ جميع الاصل وتفرقة الخ

٣٢ التفسير ودلا بغيره

٣٦ التفسير كغيره

٣٧ تأجيل من انقضى امر

كرايه

٣٨ فيمنع العجز بينه

٣٧ اذا انكر المطلوب

٣٨ توجه المصنف الى المطلوب

٣٩ وما لا تنوجه عليه فيه

٤٠ الاصلاح المشكل الخ

٤١ ما عاى الفاضل من التامه

ونحو المسالة ونحو ذلك

٤٢ الاصل بان لا يتوجب

شروط ارفضا

٤٣ اذا امتنع المطلوب

الجواب او قال ٧ ادري

- ١٦١ قطع بيع الحج ودفنها اذا انهارت ١٧٧ ما يترتب به الولد
١٦٢ الشاهد ببالبيع وعرض انزال المبيع ١٧٨ الشهادة على الخلع
منه الفرج وتوكيل المطلق
١٦٣ تاتيس الشاهد
١٦٤ اقرار ببيتة والابن اقرار به
١٦٥ نزع بر الكائن
١٦٦ دفع الوالد حق مال ولده
١٦٧ منع بيع الامانة لمن لا حق له
١٦٨ الاحلاب بالطلاق
١٦٩ رفع الموقوف بالكل الى الحاكم ورون
الفافهي
١٧٠ تنبيه في المتجرع
١٧١ فصل فيما يجرى به العمل بفاس
والاندرلس
١٧٢ استعسار اللبيب وتجميع التبركية
١٧٣ اعتداد ذات المبيع بالاشهر
١٧٤ تجميع العجلات
١٧٥ ترك اللعان
١٧٦ ترك العهدة في الرقبة
١٧٧ توكيل العون
١٧٨ الفاقة
١٧٩ نكح النساء للمعرج
١٨٠ بيع الصيغة والعضوي
١٨١ اتيان المشتقة على ولد الكائن في
١٨٢ فصل في كون العرب بيني وخصه الى
ولكل بموجبه وبراغي الصبي الى
١٨٣ فصل فيما يطلب من الموثق
١٨٤ اقرار العمل بما عساه الفاعل
١٨٥ اكتب بحسب التبرع في التبرع
١٨٦ نسخ الطلاق في العراق
١٨٧ اكتب سببا لنكاح البتمة في صرافها
١٨٨ اكتب الطلاق الثلاث في الزمان ونحو
١٨٩ المبادرة لكتاب التبرع وتعتيشه ببلاد
١٩٠ اقرار الموثق
١٩١ اقراره في بيع الرقبة
١٩٢ اقراره في غير الرقبة ولو لم يوعا
١٩٣ شرط المهر في الملاء
١٩٤ تصرف في ذن الخن
١٩٥ تصرف في الفروجة في دعوى الضرر
١٩٦ شهادة السماع بالفرار
١٩٧ الاستحسان
١٩٨ ادا الشهادة وسان الابرة والركوب
١٩٩ التعريض بما يشهد عليه ووصف
٢٠٠ مخالفة العمل على او ما

- ١٩٨ الحافظة على كيفية الكتابة وما يكتبه
- ١٩٩ التحكيم والتحقيق
- ٢٠٠ الامتياز والاصلاح في الرسم
- ٢٠١ ما وقع من دون تنقيب عليه
- ٢٠٢ الاداء مع غيبة الرسم
- ٢٠٣ تكرير الرسم وطلب الاداء لرعوى الضمان
- ٢٠٤ المبادرة بدفع المدة وما يستترام تحريمه
- دون ما لم يستترام والعبر في غير ذلك
- ٢٠٦ الرشوة
- ٢٠٧ الاخذ من العمال وكذا الاكل عندهم
- ٢٠٨ الخلق بالعتق والطلاق
- ٢٠٩ التردد لمجلس الفاضل
- ٢٠٨ تلغيق النصوص
- ٢٠٩ المطل
- ٢٠٩ تقرير شهادة اللعيب
- ٢٠٠ تقرير الموثق من في البعثة الفاضل
- والا و برعايته
- ٢١٠ الختم